

مات الطالبة باستيفاء ما طلبت فيه منهم عن الرسالة
 الدكتور
 ب. ف. ع. ع.
 د. ش. ع. ع.
 عبد الحنف
 عبد الحنف

المملكة العربية السعودية
 وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا

فرع الفقه والأصول

شعبة الفقه



3010200001890



أحكام الجنين والطفل في الفقه الإسلامي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه

إعداد الطالبة

عواطف تحسين عبد الله البوقري

١٩٩٠

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

الشافعي عبد الرحمن السيد



الجزء الثاني

١٤١٠ - ١٩٩٠ م

المطلب الثاني

دفع زكاة فطر الطفل

الزكاة بالمد : النماء والزيادة ، وسمي القدر المخرج من المال زكاة لأنه سبب يرجي به الزكاة ، وزكى ماله تزكية ، أي أدى عنه زكاته ، وتزكى أي تصدق وكل ذلك استعمل في القرآن والحديث ، ووزنها فعله كالمصدق ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت الفاء ، وهي من الأسماء المشتركة بين المخرج والفعل فتطلق على العين وهي الطائفة من المال المزكى بها ، وعلى المعنى وهو التزكية ، فالزكاة طهرة للأموال ، وزكاسة الفطر طهرة للأبدان . (١)

وتسمى أيضا صدقة الفطر . والصدقة : من تصدقت بكذا أي أعطيته صدقة أي ما تصدقت به على الفقراء . (٢)

والفطر : من فطر الله الخلق فطرا ، من باب قتل ، خلقهم والاسم الفطيرة ، بالكسر الخلقة ، قال تعالى : ﴿ فَطَرَنَاهُ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ (٣) وقد فطره . يفطره بالضم أي خلقه .

وقولهم تجب الفطرة هو على حذف مضاف ، والأصل تجب زكاة الفطرة ، وهي البدن فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، واستغنى به في الاستعمال لفهم المعنى . (٤)

(١) الصحاح تاج اللغة ج ٦ باب الواو ه القاف فصل الزاي ص ٢٣٦٨ ، المصباح المنير ج ١ كتاب الزاي مادة الزكاء ص ٢٥٤ ، مختار الصحاح باب الزاي مادة زكا ص ٢٧٣ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٢ ص ٣٠٧ .

(٢) الصحاح تاج اللغة باب القاف فصل الماد ص ١٥٠٥ ، المصباح المنير ج ١ كتاب الصاد مادة صدق ص ٣٣٦ .

(٣) سورة الروم ، الآية (٣٠) .

(٤) المصباح المنير ج ٢ كتاب الفاء مادة فطر ص ٤٧٦ ، الصحاح وتاج اللغة ج ٢ باب فصل الفاء ص ٧٨١ ، مختار الصحاح باب الفاء مادة فطر ص ٥٠٦ .

المقصد بزكاة أو صدقة الفطر :-

هو لفظ اسلامي لم يعرف في الجاهلية ، لأنه من خصوصيات هذه الأمة ، فلم تستعمله العرب من قبل ، وليس بمعرف بل اصطلاح الفقهاء عليه ، وعلى هذا يكون حقيقة شرعية ، كالصلاة والزكاة .

وأما الفطر بالمعنى الثاني بمعنى الخلقة ، وهو غير عربي ، قال تعالى : ﴿ فَطَرْتُمُ الْمَلَأَ الَّذِي فَطَرُ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ (١)

وقولنا زكاة الفطر من اضافة المسبب للسبب لأحد سببها وهو أول جزء من شوال لتحقيق الوجوب به ، وان كان لابد فيه من إدراك جزء من رمضان أيضا ، ولذا يصح اضافتها له فيقال : زكاة الصوم . وزكاة رمضان ، وزكاة الفطر ، أيضا هي زكاة الأبدان ، وزكاة الرؤوس . وزكاة الفطر كأنها من الفطرة بمعنى الخلقة ، كأنه يعنى انها متعلقة بالأبدان ، ويمكن أن يوجه بكونها تجب بالفطر .

وزكاة الفطرة بمعنى القدر المخرج ، فالإضافة بيانية ، أى زكاة الفطرة ، أو بمعنى الخلقة ، فلم يتحد المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى

الا أن يقال أن بينهما نوع تعلق من جهة . ان الزكاة مطهرة للخلقة ، هذا هو الذى سهل الأمر . (٢)

حكم زكاة الفطر :-

لا خلاف بين جمهور الفقهاء على وجوب زكاة الفطر (٣) ، واستدلوا

(١) سورة الروم ، الآية (٣٠) .

(٢) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢ ص ٣٥٧-٣٥٨ ، مواهب الجليل لشرح مختصر

خليل ج ٢ ص ٣٦٤-٣٦٥ ، حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٣٦٩ ، الاقناع في حل ألفاظ
أى شجاع ج ١ ص ٢٠٩ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٤٥-٢٤٦ .

(٣) شرح فتح القدير ج ٢ ص ٢٨١ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٨١ ، حاشية

رد المحتار ج ٢ ص ٣٥٨ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٥ ، التاج ==

على ما ذهبوا اليه بالسنة . (١)

والكليل لمختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٤ ، المجموع شرح المذهب ج ١ ص ١٠٤ ، فتح
المعيز شرح الوجيز وهو الشرح الكبير للامام أبي القاسم عبدالكريم بن محمد
الرافعي - دار الفكر ج ٦ ص ١١١ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٤٦ ،
المنفى ج ٣ ص ٥٥ ، المحلى ج ٦ ص ١١٨ .

الا أن الحنفية قالوا ان المقصود بالواجب هنا ليس الغرض الذي يتبنت بدليل
قطعي ، وانما المقصود بالواجب هنا ما ثبت بدليل ظني .

الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢ ص ٣٥٨-٣٥٩ ، الهداية شرح بداية المبتدى

ج ٢ ص ٢٨٢ ، بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٦٩ .

كما أن بعض الفقهاء قال : بسنيها ، والبعض قال انها منسوخة ، ومن أراد

الاستزادة فليراجع الموضوع حيث مظانه وما ورد على ما استدل به الجمهور

والحنفية وكذلك بالنسبة لمن قال انها سنة أو منسوخة من مناقشة لأدلتهم .

قال : في نيل الأوطار في حكم زكاة الفطر قال : " قوله فرض " فيه دليل على

أن صدقة الفطر من الفرائض وقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع على ذلك ، ولكن

الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرضية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض

والواجب ، قالوا : اذ لا دليل قاطع تثبت به الفرضية " ج ٤ ص ٢٤٩ .

بعض الفقهاء قالوا : انها وجبت بالقول ، والسنة مبينة ، والبعض قال : انها

وجبت بالسنة .

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٥ ، المجموع وشرح المذهب ج ٦ ص

١٠٤

أولاً - من القرآن :

أ - قوله تعالى : (وَأَتُوا زَكَاةً) سورة البقرة الآية ١١٠ - الآية الكريمة

عامة توجب الزكاة ، فما دامت الآية عامة فيدخل فيها زكاة الفطر .

ب - قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) سورة الأعلى الآية ١٥-١٤

وجه الدلالة : ان المقصود بقوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى) أي أخرج زكاة الفطر

والمقصود بقوله : (وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) أي صلى صلاة العيد ، قيل الظاهر أن المراد

بقوله : (تَزَكَّى) في الآية ، أي تزكى بالاسلام ، وصلى الصلوات الخمس ، وذلك لقوله : ==

الأدلة من السنة :-

أ (عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة النطر ، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكراً أو أنثى من المسلمين " (١))

ب (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للحائض من اللغو والرفث وطعمة للمساكين ، فمن أداها قبل الصلاة ، فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات " (٢))

(تزكى) وإنما يقال لمن أدى الزكاة زكى ، كما أنه ليس في الآية أمر ، وإنما تضمنت مدح من فعل ذلك ، ويصح المدح بالمندوب ، وزكاة الفطر واجبة ، وليست مندوبة ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٥ .

كما أنه يرد على ذلك أنها تطهر من الشرك ، كما أن السورة الكريمة مكينة ولم يكن بها زكاة ولا عيد ، كما أن فرض زكاة الفطر كان مع رمضان في السنة الثانية من الهجرة .

كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ص ٢٤٦ .

(١) صحيح الإمام البخارى ج ٢ باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ص ١٣٠

(٢) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الزكاة باب صدقة الفطر رقم ١٨٢٧ ص ٥٨٥ ، سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة باب زكاة الفطر رقم ١٦٠٩ ص ١١١ .

جاء في إرواء الغليل " بين أن هذا الحديث " صحيح ، وقال الإمام الدارقطني وليس في رواته مجروح ، وقال الحاكم صحيح على شرط البخارى ، ووافقه الذهبي ، وأقره المنذرى في الترغيب ، والحافظ في بلوغ المرام - قال صاحب الإرواء - وفي ذلك نظر لأن من دون عكرمة لم يخرج لهم البخارى شيئاً - فالسند حسن ، وقد حسنه النووي في المجموع ، ومن قبله ابن قدامة في المنهاج ، ثم رأيت العلامة ابن دقيق العيد في الإمام قد تعقب الحاكم بمثل ما تعقبته به ، ولكنه أشار الى تقويته الحديث " بتصرف ج ٣ باب زكاة الفطر ص ٣٣٢ .

ج) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، " أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بركاة
الفطر قبل خروج الناس الى الصلاة " (١)
وجسه الدلالة :-

ان الأحاديث السابقة دلت على وجوب زكاة الفطر •

الحكمة من مشروعية زكاة الفطر :-

ان الصدقات انما هي عطية من المسلم لكي يعبر عن صدق رغبته في ثواب الله ،
وحسن جزاءه ، ومن حكمة مشروعية صدقة الفطر هو ذلك ، فالمسلم يرغب بنما ، وزيادة من
أجره ، خاصة وأنه مر عليه شهر من الصيام ، قد روض فيه جسده وارادته على كبج الشهوات ،
وكذلك روض نفسه التي هي أشد ما يتغلب على الانسان ، فكانت زكاة الفطر تعبيراً عن كبج
جماع النفس التي جبلت على الشح وحب المال ، فاذا بها تعطى وهي راغبة في العطاء ،
متغلبة على الشح والبخل •

كما أن عمل الانسان معرض لكي يتخلله بعض النقص وكذلك بالنسبة للعبادات ،
فصدقة الفطر جبر لخلل قد يقع في الصوم ، فهو كسجود السهو للصلاة •

فالله سبحانه وتعالى ما شرع نوعاً من الفرائض ، الا وشرع له نوعاً من النوافل
يجبره ، فان كانت زكاة الفطر من غير جنس الصوم ، فانها تجبر كجبر النوافل للفرائض ،
ولهذا كانت صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث •

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة
الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين فمن أداها قبل الحلة ، فهي
زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات " (٢) فهي تركية للتفسيـ
ونماء لها •

(١) صحيح الامام البخارى ج ٢ باب الصدقة قبل الفطر ص ١٣١ •

(٢) سبق تخريجه في ص ٤٩٦

كما أن صدقة الفطر فيها نوع من التكافل الاجتماعي كالزكاة ، وبالأذات في هذا اليوم ، وهو يوم العيد ، ففيها رفق بالفقراء وفيه ينبغي اغناءهم عن السؤال في ذلك اليوم ، وهذا حفظا لما وجوههم من ذل السؤال ، فتسود الفرحة بذلك اليوم لأغنياء المسلمين ولفقراهم ، فيتفرغوا فيه للتهليل والحمد على أنهم بلغوا شهر رمضان .
وعلى هذا فلا يشعر الغني بغناه ، ولا الفقير لفقره ، وهذه هي حكم الاسلام الجلية في كل ما شرع ، وهذه من حكم مشروعية زكاة الفطر . والله تعالى أعلم .

حكم دفع زكاة الفطر عن الطفل :-

(١) لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أن زكاة الفطر واجبة على الطفل .

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة ..

فمن السنة : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة " . (٢)
وجوبه الدلالة :-

الحديث الشريف يدل على وجوب زكاة الفطر على الطفل .

اعتراض :-

قد يرد اعتراض على أن الطفل لا تجب عليه زكاة الفطر وذلك لما يأتي :-

١ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم

زكاة الفطر طهرة للمناسم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين ... " الحديث . (٣)

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ١٠١ ، حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٣٥٩-٣٦٠ ،

التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٣٧٠ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١

ص ٢٧٩ ، المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١١٤ ، فتح العزيز شرح الوجيز ج ٦ ص ١١١

كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ص ٢٤٦ ، المغني ج ٣ ص ٥٥ ، المحلى ج ٦ ص ١١٨

(٢) صحيح الإمام البخاري ج ٢ باب فرض صدقة الفطر ... الخ ص ١٣٠ .

(٣) سبق تخريجه وذكره بتمامه في ص ٤٩٦

فقوله " طهرة للصائم " والطفل ليس من أهل الصوم .

٢ - ولأن زكاة الفطر عبادة ، والعبادات لا تجب على الأطفال كالصوم والصلاة .

السرد :-

وأجيب على ماورد عليهم من اعتراض ما يأتي :-

أ (أن ذكر التطهير خرج مخرج الغالب ، كما أنها تجب على من لا يذنب كمتحقق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة .

ب (وكذلك وجود الصوم في شهر رمضان ليس بشرط لجوب الفطر لأنه لو أفطر انسان في رمضان لعذر نحو مرض أو كبير أو سفر ، فانه يلزمه صدقة الفطر ، لأن الأُمـــــر بأدائها مطلق عن هذا الشرط ، فتجب على من لا يوجد منه الصوم كالصغير .

ج (ان زكاة الفطر ليست بعبادة محضة ، بل فيها معنى المونة فأشبهت العشر .

د (ولما أجرى الشرع زكاة الفطر مجرى المونة حيث أوجب على الانسان مــــن جهة غيره فأشبهه النفقة ، ونفقة الطفل في ماله إذا كان له مال ، وإلا على من تلزمه نفقته . (١)

حكم زكاة الفطر عن الطفل اذا كان الطفل فقيرا أو كان له مال :-

أ (حكم زكاة الفطر عن الطفل الفقير :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أنه لو كان الطفل فقيرا ، فإن زكاة فطره تكون على من يلي نفقته كأبيه . (٢)

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٠ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار

ج ٢ ص ٣٦١ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٨٥ ، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٥١ .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٢٧١ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار

ج ٢ ص ٣٦٠ ، شرح فتح القدير ج ٢ ص ٢٨٤-٢٨٥ .

لأنه يموله ويلى عليه ، وهذا لقوله عليه السلام : " أدوا صدقة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير ، أو نصف صاع من بر عن كل صغير أو كبير أو أنثى حر أو عبد " . (١)
ولحديث " أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الصغير والكبير والذكر والأنثى ممن تمونون " . (٢)

حكم زكاة الفطر عن الطفل الذي له مال :

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين -

المذهب الأول :

ذهب جمهور الفقهاء الى أنه لو كان للطفل مال سواء كان يتيما أو غير يتيم فان على

(١) رواه شعلة بن صعير عن أبيه .

سنن الدارقطني ج ٢ كتاب زكاة الفطر ص ١٤٧ .

قال عن هذا الحديث في التعليق المغني على الدارقطني ٠٠٠ مدار هذا الحديث على الزهري عن عبدالله بن شعلة فمن أصحابه من قال عن أبيه ، ومنهم من لم يقله ، وذكر الدارقطني الاختلاف عنه على الزهري وحاصله الاختلاف في اسم صاحبه فمنهم من قال : عبدالله بن شعلة ، ف قيل عبدالله بن شعلة بن صعير ، وقيل : ابن أبي صعير ، وقيل : شعلة بن عبدالله بن أبي صعير .

وقد أخرج هذا الحديث أبو داود وعبد الرزاق والدارقطني والحاكم . التعليق المغني ج ٢ ص ١٤٧ ، ١٤٩ ، وانظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية ج ١ باب صدقة الفطر رقم ٣٤٩ ص ٢٦٩ .

(٢) سنن الدارقطني ج ٢ كتاب زكاة الفطر ص ١٤٠ ، وجاء بلفظ آخر في كتاب المسند للإمام محمد بن ادريس الشافعي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ، كتاب الزكاة ص ٣٦٨ .

وجاء في سنن الدارقطني عن علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جده عن آبائه ، وقال : عنه في التعليق المغني على الدارقطني هذا حديث مرسل ، فان جد علي بن موسى هو جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وجعفر لم يدرك الصحابة ، وقد أخرج له الشيخان ، وقال ابن حبان في الثقات ، يحتج بحديثه ما لم يكن من رواية أولاده عنه ، فان في حديث ولده مناكير كثيرة . ج ٢ ص ١٤٠-١٤١

وليه أن يخرج زكاة الفطر من ماله . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه من السنة ..

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة " . (٢)

* وجه الدلالة :-

ان الحديث الشريف يدل على وجوب فطرة الطفل في ماله ، والمخاطب باخراجها
وليه ان كان للصغير مال لأنه من المسلمين .

المذهب الثاني :-

ذهب محمود زفر من الحنفية ، الى أنه لا فطرة على الطفل ، فلو أدى الأب أو الوصي من مال
الطفل زكاة الفطر ، فإنهما يضمنان ذلك . (٣)

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٦٩-٧٠ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار
ج ٢ ص ٣٥٩ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٨٥ ، مواهب الجليل لشرح مختصر
خليل ج ٢ ص ٣٧٤ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٣٧٠ ، بداية المجتهد
ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٧٩ ، المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١١٤ - ١١٥ ، ١٢٠ ،
كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، المغني ج ٣ ص ٥٥ - ٥٦ .

(٢) سبق تخريجه في ص ٤٩٨

(٣) زقر بن الهذيل --- بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الفقيه الحنفي ، ولد سنة
١١٠ هـ ، كان قد جمع بين العلم والعبادة ، وكان من أصحاب الحديث ، ثم غلب عليه
الرأى ، وهو قياس أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه ، توفي في شعبان سنة ثمان
 وخمسين ومائة ، رحمه الله .

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ج ٢ ص ٣١٧ وما بعدها .

(٤) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٦٩ - ٧٠ ، شرح العناية على الهداية
ج ٢ ص ٢٨٥ .

واستدلوا لهما بالسنة والمعقول

أولاً من السنة :-

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين ، فمن أداها قبل الصلاة ، فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات " . (١)

وجه الدلالة :-

ان زكاة الفطر جعلت طهرة للصائم ، والطفل ليس من أهل الصيام ، فلذلك لا تجب عليه زكاة الفطر . (٢)

ثانياً : من المعقول :-

ان زكاة الفطر عبادة ، والعبادات لا تجب على الأطفال كالصوم والصلاة . (٣)

مناقشة الأدلة :

نوقشت أدلة المذهب الثاني القائلين بعدم وجوب زكاة الفطر على الطفل ، وان وليه لـ أو أخرج الزكاة من ماله ضمن ذلك ، نوقشت من قبل أصحاب المذهب الأول القائلين بوجوب زكاة الفطر على الطفل ، وان على الولي اخراجها من ماله وأنه لا ضمان عليه بما يأتي :-

بالنسبة لما استدل به لهما من السنة ومن المعقول ، ان الحديث ذكر ان زكاة الفطر طهرة للصائم ، فهذا اخرج مخرج الغالب ، لأن زكاة الفطر تجب على من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة ، وكذلك لمن أفطر بعذر ، فان زكاة الفطر واجبة عليه ، وكذلك بالنسبة لمن لا ذنب له ، كمتحقق الصلاح . (٤)

أما استدلالهم بالمعقول ، بأن الصوم عبادة من العبادات ، فلا تجب على الأطفال

(١) سبق تخرجه في ص ٤٩٦

(٢) نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٥١

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٦٩-٧٠ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٨٥

(٤) نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٥١



كالصوم والمصلاة

أ) صحيح أن زكاة الفطر عبادة من العبادات ، ولكنها ليست بعبادة محضة ، بل فيها معنى المونة فأشبهت العشر .

ب) وكذلك وجود الصوم في شهر رمضان ليس بشرط لوجوب الفطرة ، لأنه لو أفطر انسان في رمضان لعذر نحو مرض أو كبر أو سفر يلزمه صدقة الفطر ، لأن الأمر بادائها مطلق عن هذا الشرط ، فتجب على من لا يوجد منه الصوم كالطفل .

ج) كما أن الشرع أجرى زكاة الفطر مجرى المونة حيث أوجبها على الانسان من جهة غيرة فأشبه النفقة ، ونفقة الطفل في ماله ، اذا كان له مال ، والا على من تلزمه نفقته . (١)

الترجيح :

يترجح لدى - والله أعلم - ما ذهب اليه الجمهور وهو وجوب زكاة الفطر بمن الطفل سواء كان فقيرا أو غنيا ، فان كان فقيرا فيخرجها من ينفق عليه ، وان كان غنيا ففي ماله ، ولا ضمان على وليه عند اخراجها من ماله ، وذلك لقوة ما استدل به الجمهور ، خصوصا ان زكاة الفطر هي زكاة عن النفس والبدن .

وقت وجوب زكاة الفطر على الطفل :

والمقصود بذلك ، أن هناك وقتا يدخل فيه وقت وجوب زكاة الفطر ، فلو ولد الطفل في ذلك الوقت ، أو ولد بعده أو قبله وجبت زكاة الفطر عنه ، وبناء على ذلك لابد من بيان وقت وجوب زكاة الفطر ، وحتى تكون واجبا عن الطفل في حال ولادته في ذلك الزمن .

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

المذهب الأول :

قال تجب زكاة الفطر عن الطفل بطولوع الفجر الثاني من يوم عيد الفطر أي اذا ولد في ذلك الزمن .

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٠ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢

ص ٢٦١ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٨٥ .

والمذهب الثاني :-

قال ان وقت وجوبها بغروب آخر يوم من رمضان ، فلو ولد الطفل بعد الغروب لا تجب عليه .

سبب الاختلاف :-

أما سبب اختلاف الفقهاء في وقت وجوب صدقة الفطر ، ومتى يتعلق وجوبها بالطفل فقد بين ذلك في بداية المجتهد ونهاية المقتصد قال : " وسبب اختلافهم هل هي عبادة متعلقة بيوم العيد أو بخروج شهر رمضان ؟

لأن ليلة العيد ليست من شهر رمضان ، وفائدة الخلاف في المولود يولد قبل الفجر من يوم العيد ، وبعد مغيب الشمس هل تجب عليه أم لا تجب ؟" (١)

وبناء على ذلك نبين مذاهب العلماء في وقت وجوبها ..

المذهب الأول :

ذهب الحنفية ، وفي رواية من المالكية ، وفي قول للشافعية ، إلى أن زكاة الفطر تجب بطلوع الفجر الثاني من يوم عيد الفطر وعلى هذا ..

قال الحنفية وبعض المالكية : فلو ولد الطفل بعد الفجر لا تجب عنه أي بعد طلوع الفجر . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا إليه من السنة والمعقول ..

أولاً : من السنة :-

عن أبي هريرة رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الصوم يوم

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٨٢ .

(٢) كما أن لهم تفصيلات لم أذكرها منعا للتطويل

حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٣٦٧ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٣٦٧ ، شرح فتح القدير ج ٢ ص ٢٩٧ - ٢٩٨ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٩٧ - ٢٩٨ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٤ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٦٢٧ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٧ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٨٢ .

تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون " . (١)

* وجه الدلالة :-

- (أ) ان المقصود من قوله عليه السلام " ان وقت فطركم يوم تفطرون " حيث خى وقت الفطر بيوم الفطر حيث أضافه الى اليوم ، والاضافة للاختصاص ، فيقتضى اختصاص الوقت بالفطر يظهر باليوم والا فالليالي كلها في حق الفطر سواء فلا يظهر الاختصاص ، ومن ذلك يفهم من قوله صدقة الفطر أى صدقة يوم الفطر ، فكانت المدة مضافة الى يوم الفطر فكان سببا لوجوبها (٢) .
- (ب) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر ، وقال أغنوهم في هذا اليوم " (٣)

(١) قال عنه الامام الترمذى حديث حسن غريب .

جامع الترمذى ج ٣ أبواب الصوم باب ما جاء أن الفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون رقم ٦٩٣ ص ٣٨٢ .

وجاء بلفظ آخر في سنن أبي داود ج ٢ كتاب الصوم اذا أخطأ القوم الهلال رقيم ٢٣٢٤ ص ٢٩٧ ، ولفظ آخر في سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الصيام باب ما جاء في شهرى العيد رقم ١٦٦٠ ص ٥٣١ .

وقيل في معناه أقوال : منها ، لو أن قوما اجتهدوا فلم يروا الهلال الا بعد ثلاثين فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم أن الشهر تسعا وعشرين ، ففسان

صومهم وفطروهم ما ضل شيء عليهم من وزر .

تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذى ج ٣ ص ٣٨٣ .

(٢) بدائع الحنائن في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٤ .

(٣) سنن الدارقطني ج ٢ كتاب زكاة الفطر ج ٢ ص ١٥٣ .

قال بي نصب الراية عن حديث الدارقطني أنه لم يعمل الا بأبي معشر ، قال الامام البخارى منكر الحديث ، كما أسند تضعيف أبي معشر عن النسائي وابن معين ، وقيل مع ضعفه يكتب حديثه ج ٢ باب صدقة الفطر ص ٤٣٢ .

وجاء بلفظ آخر من حديث مطول " أغنوهم عن طواف هذا اليوم " السنسن الكبرى ج ٤ كتاب الزكاة ، باب وقت اخراج زكاة الفطر ص ١٧٥ .

لأن فرحة العيد تحصل بفجره . (١)

ثانيا : من المعقول :

أ () ان المدقة مضافة الى يوم الفطر ، فكان سببا لوجوبها ، والاضافة للاختصاص للفطر باليوم دون الليل ، اذ المراد فطر يضاد الصوم ، وهو في اليوم دون الليل ، لأن الصوم في اليوم حرام ، ألا ترى " أن الفطر كان يوجد في كل ليلة من رمضان ، ولا يتعلق الوجوب به ، فدل ان المراد به ما يضاد الصوم . (٢)

ب () ان تعلق الفطرة بطلوع الفجر من يوم الفطر ، يعني تعلق وجوب الأداء بالشرط فهو من تعلق المشروط بالشرط ، لامن تعلق الحكم بالسبب ، حتى اذا قال لعبيده : اذا جاء يوم الفطر ، فأنت حر ، فجاء يوم الفطر عتق العبد ، وتجب على المولى مدقة فطره قبل العتق بلا فصل ، لأن المشروط يعقب الشرط في الوجود ، فمن مات ليلة الفطر لا تجب عليه ، وذلك لعدم تحقق شرط وجوب الأداء ، وهو طلوع الفجر من يوم الفطر . (٣)

ج () ان ايجاب زكاة الفطر بطلوع الفجر ، لأنها قرينة متعلقة بالعبد ، فلا يتقدم وقتها عليه كالأضحية . (٤)

(١) حاشية الشيخ على العدوي ج ٢ ص ٢٢٨ .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٤ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص

٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٣) شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٩٧ .

انها قرينة تتعلق بالعبد فلم يتقدم وجوبها يوم العيد .
المغني ج ٣ ص ٦٧ .

(٤) مغني المحتاج ج ١ ص ٤٠٢ .

واعترض على هذا بأن الأضحية لا تعلق لها بطلوع الفجر ، وانما وقتها اذا طلعت الشمس ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين لا الفجر ، كما أن الأضحية غنمير واجبة ولا تشبه ما نحن فيه .

معنى المحتاج ج ١ ص ٤٠٢ ، المغني ج ٣ ص ٦٨ .

ويرد على هذا الاعتراض بأن قياس زكاة الفطر تشبه الأضحية من حيث ان الأضحية ==

المذهب الثاني :-

ذهب الشافعية والحنابلة والمالكية في رواية ، الى أن وقت وجوب زكاة الفطر بغروب

آخر يوم من رمضان .

وعلى هذا فلا تجب على من ولد بعد الغروب ، ولو ولد قبل الغروب وجبت الفطرة^(١) ،

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول . .

أولا : من السنة :-

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة

الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين . . . الحديث .

* وجه الدلالة :-

ان الحديث الشريف أضاف الصدقة الى الفطر ، فكانت واجبة به كزكاة المال ،

ولأن الإضافة تقتضي الاختصاص ، وغروب الشمس هو وقته ، وأول فطر يقع من جميع رمضان من

ليلة الفطر ، فمن ولد بعد ذلك فلا فطرة عليه . (٢)

ثانيا : من المعقول :-

ان سبب وجوب هذه الصدقة هو الفطر ، لأنها تضاف اليه ، والإضافة تقتضي الاختصاص

والسببية ، كإضافة الملوات إلى أوقاتها ، وإضافة الصوم إلى الشهر ونحو ذلك ، ولما

موقته بوقت مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين بحيث اذا ذبحت قبل ذلك فانها

تكون لحما قدمه لأهله ، اذا فوجه الشبه قائم بين زكاة الفطر وبين الأضحية من

حيث اشتراط الوقت لكل منها .

(١) تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح الباب ج ١ ص ٣٧٠ ، حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٣٧٠ ،

كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ص ٢٥١-٢٥٢ ، المغني ج ٣ ص ٦٧-٦٨ ، شرح

منتهى الإرادات ج ١ ص ٤١٣ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٦٣٧ ، مواهب

الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٧ ، الخري على مختصر سیدی خليل ج ٢

ص ٢٢٨-٢٢٩ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٨٢ .

(٢) كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ص ٢٥١ ، المغني ج ٣ ص ٦٨ .

غربت الشمس من آخر يوم من رمضان جاء وقت الفطر فوجبت الصدقة . (١)

حكم زكاة الفطر عن الجنين : (٢)

ذهب الفقهاء في زكاة الفطر عن الجنين الى مذهبين :

المذهب الأول :

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة الى أن زكاة الفطر ليست بواجبة

على الجنين ، وإنما قال الحنابلة باستحباب الزكاة عنه . (٣)

حتى وإن كان له مال فلا تجب الزكاة في ماله ، إلا إذا انفصل حيا في وقت وجوب زكاة الفطر ،

وإذا انفصل ميتا فلا تجب عليه ولا على ورثته زكاة الفطر لضعف ملكهم . (٤)

واستدل الجمهور على ما ذهبوا اليه بالاجماع والمعقول ..

أولا بالاجماع :-

فقد اجمع العلماء على أنه لا تجب زكاة الفطر عن الجنين ، وإن كان نقل ذلك عن الامام

أحمد فإنه كان يستحبه ولا يوجبه . (٥)

(١) شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٤١٣

هناك روايات أخرى للمالكية ، وقول ثالث للشافعية عن وقت وجوب صدقة الفطر ،
لم أذكرها بعدا عن التطويل ، وإنما اقتصر على ما اشتهر عنهم .

(٢) وقد ذكرت هنا حكم زكاة الفطر عن الجنين وإن كان ليس بابها لأنه ناسب ذكر ذلك .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٢ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢

ص ٣٦١ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٣٧٠ ، مواهب الجليل لشرح

مختصر خليل ج ٢ ص ٣٧١ ، حاشية الشيخ على العدوي ج ٢ ص ٣٢٠ ، المجموع

شرح المذهب ج ٦ ص ١٢٩ ، منهاج الطالبين ج ٢ ص ٣٩ ، حاشيتا قليوب وعميرة

ج ٢ ص ٣٩ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٤٩ ، المغني ج ٣ ص ٨٠ .

(٤) منهاج الطالبين ج ٢ ص ٣٩ ، حاشيتا قليوبي وعميرة ج ٢ ص ٣٩ .

(٥) المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١٢٩ .

ثانياً من المعقول : ان عدم وجوب زكاة الفطر عن الجنين ، لانعدام كمال الولاية ولأنه لا تعلم حياته^(١).

كما أنه لو تعلقت به زكاة الفطر قبل ظهوره لتعلقت الزكاة بأجنة السوائم ، ولأنه لا يشبه له أحكام الدنيا إلا في الإرث والوصية بشرط خروجه حياً .^(٢)

وأما ما ذهب اليه الحنابلة من استحباب زكاة الفطر عن الجنين ، فقد استدلوا على ما ذهبوا اليه بالأثر .

أ - لفعل عثمان رضي الله عنه حيث كان يخرجها عن الجنين ، لأنها صدقة عمن لا تجب عليه فكانت مستحبة كسائر صدقات التطوع .^(٣)

ب) كان بعض السلف يعجبهم أن يعطوا زكاة الفطر عن الصغير والكبير حتى عن الحمل في بطن أمه .

المذهب الثاني :-

ذهب الظاهرية ، وفي رواية عن الامام أحمد رحمه الله ، أن زكاة الفطر واجبة على الجنين .^(٤)

الا أن الظاهرية قالوا : ان الجنين الذي تجب عليه زكاة الفطر ، هو من أكمل مائة وعشرين يوماً في بطن أمه قبل انصداع الفجر ، من ليلة الفطر ، وهذا لحديث ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ان خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع برزقد وأجله وشقي أو سعيد " .^(٥)

(١) دائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٢ .

(٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٤٩ .

(٣) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٤٩ .

(٤) المحلى ج ٦ ص ١٣٢ ، المغني ج ٣ ص ٨٠ .

(٥) صحيح الامام البخاري ج ٨ كتاب القدر باب في القدر ص ١٢٢ .

أما قبل ذلك فهو موات فلا حكم على ميت ، وأما إذا كان حيا كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل حكم وجب على الصغير فهو واجب عليه . (١)

أدلة أصحاب المذهب الثاني :-

استدلوا بالسنة والأثر والمعقول .

أولا من السنة :-

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير ، على العبد والحر ، والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين . . . " الحديث . (٢)

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجبها على كل صغير أو كبير ، والجنين يقع عليه اسم الصغير إذا بلغ المبلغ الذي قدرناه ، وهو إذا أكمل مائة وعشرين يوما في بطن أمه . (٣)

ثانيا الأثر :

أ (أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يعطي صدقة الفطر عن الصغير والكبير والحمل ، ولا يعرف لعثمان رضي الله عنه في هذا مخالف من الصحابة . (٣)

ب (كان من الصحابة من يعجبهم أن يعطوا زكاة الفطر عن الصغير والكبير حتى عن الحمل في بطن أمه . (٤)

ثالثا من المعقول :

ان زكاة الفطر واجبة على الجنين ، لأنه آدمي تصح الوصاية له وبه ، ويرث فيدخل في عموم

(١) المحلي ج ٦ ص ١٣٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٩٨

(٣) المحلي ج ٦ ص ١٣٢

(٤) المرجع السابق

الأخبار ، ويقاس على المولود . (١)

الترجيح :

مما سبق من عرض أدلة كل فريق يترجح لديّ - والله أعلم - ما ذهب اليه الجمهور ، وهو عدم وجوب زكاة الفطر عن الجنين لما استدلوا به .

وأما ما استدل به الظاهرية بأن زكاة الفطر تجب على الجنين إذا بلغ مائة وعشرين يوما في بطن أمه فهذا لا يمكن معرفته بدقة ، صحيح ان الحديث الشريف أثبت ذلك ، ولكن لا يمكن معرفة ذلك من أى شخص بدقة .

وما استدلوا به فيمكن حمله على الاستحباب لا على الوجوب ، وما استدلوا به من قياس ، فانه يمكن أن يرد عليه بما استدل به الجمهور في قياسهم لأنه هنا لم تتحقق حياته وهل ينفصل حيا أم لا ، وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه هنا لأن وقته ينتهي بخلافه في المسيرات والوصية لأنه لابد من تحقق حياته وهو انفصاله حيا فقياسه على الوصية قياس مع الفارق ان ينفصل حيا ولا يمكن تحقيقه في زكاة الفطر ، فيترجح الاستحباب لا الوجوب لورود ذلك عن المحابة حيث كان يعجبهم اخراج صدقة الفطر عن الحمل ، فلو كان واجبا لما خفف عن كون الأمر يعجبهم أو لا يعجبهم .

(١) المغنني ج ٣ ص ٨٠ .

أما الاستدلال بالمعقول فهو استدلال الحنابلة .

المبحث الخامس :-

" في تأديبه وتعويده محاسن الاخلاق "

كما هو معروف أن النية اذا أريد صلاحها واستقامة عودها ، وخلوها من

الابوثة لابد من تعيدها بالرعاية والاهتمام .

وكذلك حال الانسان ، فلكى يستقم على الجادة لابد من تعيده بالتربية

المحيحة وفق تعاليم الاسلام ، وعلى هذا فتعليم الطفل وتأديبه مهمة

تقع على وليه ، أبا كان أو غيره ، ولهذا كان واجبا من الواجبات . (١)

يدل على ذلك ما جاء في الكتاب والسنة والثر ومن ذلك :

أولا : من الكتاب :-

أ - قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ " (٢)

ومن تلك الوقاية تعليم الولد وتأديبه .

ب - قوله تعالى : " وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا ذُرِّيَّتًا قُرَّةَ أَعْيُنٍ " (٣)

(١) الدر المختار شرح تنوير الابصار ، ج٦ ، ص ٥٦٦ ، الفواكه الدواني ، ج١ ، ص ٣٠ - ٣٧ ،

المجموع شرح المهبذ ، ج٣ ، ص ١١ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ، ج٦ ، ص ٢٢
هذا مفهوم قول الشافعية والحنابلة . انظر تحفة المودود بأحكام المولود ، ص ١٣٣ -

١٣٤ - ١٣٥

(٢) سورة التحريم الآية / ٦

(٣) سورة الفرقان الآية / ٧٤

ولن تكون هذه الثمرة الطيبة الا بالتعليم والتأديب .

ورد عن السلف أن المراد بقصة الأعمى هذه ، وهمل تكون في الدنيا أم قسي

الآخرة ؟ .

قيل انها في الدنيا ، والمراد بها أن يرى الله العبد من زوجته من أخيه

من بنيته من حميمه طاعة الله ، ولاشيء أحب الى المرء المسلم من أن يرى

ولدا أو والدا ، أو حميما أو أخا مطيعا لله عز وجل . (١)

* ثانيا : من السنة :-

فقد جاء في السنة كثير ما يحث على تعليم الولد وتأديبه واللفظ بسسه ،

واليك بعض ما جاء فيها .

أ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مسروا أولادكم بالصلاة وهم أبناءكم "

سبع سنين وأضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع (٢)

فهذه ثلاثة آداب أمرهم بها وضربهم عليها ، والتفريق بينهم في المضاجع .

ب - روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما نحل والد ولدا من نحل

أفضل من أدب حسن " (٣)

(١) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٣٤

(٢) سبق تخريجه في ص ٢٤٧

(٣) جامع الترمذي ، ج٦ ، قال عنه حديث غريب لا تعرفه الا من حديث عامر بن أبي عامر

الخزار وأيوب بن موسى ، وهذا عند مرسل . باب ما جاء في أدب الولد ، رقم ٢٠١٨ ،

ص ٨٤ - ٨٥ ، السنن الكبرى ، ج٣ ، كتاب الصلاة باب ما على الآباء والأمهات من تعليم

الصبيان أمر الظهارة والصلاة ، ص ٨٤ ، وقال عنه أنه مرسل .

ج - عن جابر بن سمرة (١) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لأن يسؤدب

الرجل ولده خير له من أن يتصدق بمصاع " . (٢)

د - عن ابن عمر قال : قال النبی صلی الله عليه وسلم : " كلکم راع وكلکم مسئول ،

فالإمام راع وهو مسئول ، والرجل راع على أهله وهو مسئول والمرأة راعية على

بيت زوجها وهی مسئولة ، والعبد راع على مال سيده وهو مسئول ، ألا فكلکم

راع ، وكلکم مسئول " (٣)

(١) جابر بن سمرة بن جنادة ، ويقال : ابن عمرو بن جندب بن حجير بن رثاب بن

حبیب بن سواة بن عامر بن معصعة السوائي ، وقد اختلف في كنيته

ف قيل : أبو خالد ، وقيل : أبو عبد الله ، وهو ابن أخت سعد بن أبي وقاص ،

أمه خالدة بنت أبي وقاص ، له ولابنه صحبه ، نزل الكوفة ، ومات بها ،

واختلف في سنة وفاته ، وقيل الأصح توفي في خلافة عبد الملك بن مروان ، في

ولاية بشر بن مروان سنة ٧٤ هـ .

أسد الغابة ، ج ١ ، ص ٢٥٤ ، تهذيب التهذيب ، ج ٢ ، ص ٣٩ ، ومابعدا .

(٢) جامع الترمذی وقال عنه هذا حديث غريب ، ج ١ ، باب ما جاء في أدب الولد رقم ٢٠١٧

ص ٨٢ - ٨٣ .

وقال في تحفة الاحوذی أي والله تأديب الرجل ولده تأديبا واحدا خير له من تمدقه

بمضاع . وانما قلنا تأديبا واحدا لئلا نكسر قوله خير من أن يتصدق بمضاع ، أو لأن أثر

الثاني سريع الفناء - وهو التمدق بالمضاع - ونتيجة الاول - وهو تأديب الولد بطويلة

البقاء ، أو لأن الرجل بترك الاول قد يعاقب ، ويترك الثاني لم يعاقب ، وقيل : لأنه

إذا أدبه مارت أفعاله من صدقاته الجارية ، ومدة الصاع ينقطع ثوابها ، ج ٨٢ ،

(٣) صحيح الإمام البخاري ، ج ٢ ، كتاب النكاح باب قوا أنفسكم وأهليكم نار ، ص ٢٦ - ٢٧

فلو نظرنا إلى الأحاديث السابقة كلها تأمر بتعهد الطفل بالتعليم والتأديب فليكن تعهد الطفل بتعليمه أصول الدين بد • بلا اله الا الله ، (١) وما ينضم تحتها من فروض ، وإن كانت غير واجبة عليه ، ولكن حتى يتعهد عليها ، ولانثقل عليه اذا كبر •

فالمقصود بالتعليم هو تعليم أمور الدين ، وأمور الدنيا حتى يستقيم له أمر الدنيا والآخرة •

فمن أمور الدين أصوله وفروعه ومسئولاته ، كالتوحيد وتعليم القرآن والحديث والاستئذان والسلام وغير ذلك •

ومن أمور الدنيا كتعليمه صناعة أو تعليمه العلم النافع الى غير ذلك • وعلى هذا نورد بعض ما جاء في الأثر •

عن سفيان الثوري (٢) قال : ينبغي للرجل أن يكون ولده على طلب الحديث

(١) ومن ذلك شرع الآذان في أذنه اليمنى والاقامة في أذنه اليسرى على نحو ما بيناه فسي
مبحث العقيدة من هذا الفصل •

(٢) سفيان الثوري : أبو عبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري الكوفي ، من ثور ابن عبد مناة بن أد بن طابخة ، كان إماما في علم الحديث ، وغيره من العلوم وأجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته ، وهو أحد الائمة المجتهدين ، روى عنه أبيه وأبي اسحاق الشيباني وأبي اسحاق السبيعي وغيرهم

وكان عاصم بن أبي النجود يجي إليه يستفتيه ، ويقول : يا سفيان أتيتنا صغيرا ، وأتيناك كبيرا ، وله مناقب كثيرة ، ولد سنة سبع وتسعين ، وقيل سنة خمس ، وقيل ، سنة ست وتسعين للهجرة •

فانه مسئول عنه .

وقال : ان هذا الحديث عز من أراد الدينيا وجدها ، ومن أراد الآخرة وجدها . (١)

وقال عبدالله بن عمر رضى الله عنهما لرجل : أدب ابنك فانك مسئول عمن

ولذلك ، ماذا أدبته ، وماذا علمته ، وهو مسئول عن برك وطواعيته لك . (٢)

ولكن هذا التعليم كيف يتم ؟

يتم بوسائل منها :

القدوة الحسنة من قبل الوالدين والمربين ، وكل من يقوم بأمر الطفل ،

فالقدوة الحسنة هي الاساس ، وهى من أعظم وسائل التربية ، وهى خيسر

مايتشره الطفل من مبادئ اسلامية ينهج على نهجها ، لأن الطفل يحاكي

والديه ومن يحيطون به ، فهم يطبعون فيه أقوى الأثر " فأبـــــــــــــــــواه

يهودانه أو يمجسانه أو ينمرانه " (٣)

توفى بالبصرة سنة احدى وستين ومائة ، متواريا من السلطان ولم يعقب ، رحمه

الله .

تهذيب التهذيب ، ج٤ ، ص ١١١ وما بعدها ، وفيات الاعيان وأئنا ، أبناء الزمان ، ج٢ ،

ص ٣٨٦ وما بعدها .

(١) تحفة المودود بأحكام المولود ، ص ١٣٤

(٢) السنن الكبرى ، ج٣ ، كتاب الصلاة باب ما على الاباء والامهات من تعليم الصبيان أمر

الطهارة والصلاة ، ص ٨٤ .

(٣) ونص الحديث هو عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم " ما من مولود الا يولد على الفطرة فأبوان يهودانه وينصرانه كـــــــــــــــــما

عن عبد الله بن عامر ^(١) ، أنه قال : دعتنى أمى يومنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، قاعد فى بيتنا ، فقالت : ها تعال أعطيك ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ومأردت أن تعطيه " ؟ قالت : أعطيه تمرا ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أما انك لو لم تعطيه شيئا ، كتبت عليك كذبة " ^(٢)

== تتنجون المهيمة هل تجدون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدعونها قالوا يا رسول الله أفرأيت وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين . صحيح الإمام البخارى ، ج ٨ ، كتاب القدر باب الله أعلم بما كانوا عاملين ص ١٢٣ .

(١) عبد الله بن عامر بن ربيعة بن مالك بن عامر العنزي ، حليف آل عمر بن الخطاب ، يكنى أبا محمد ، وهو أخو عبد الله بن عامر الأكبر ، استشهد بالطائف ، وان هذا ولد بعده فسماه أبوه على اسمه ، ولد سنة ست ، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ابن أربع سنين ، وقيل : كان ابن خمس سنين ، وأمه ليلى بنت أبسى حثمة ، أبوه من أكابر الصحابة ، وقد أخذ القصة من أمه ، وأرسلها - المذكورة فى الحديث ، وله رواية عن أبيه وعمر ، وعثمان وعائشة ، وغيرهم رضى الله عنهم .

روى عنه عاصم بن عبد الله والزهرى ومحمد بن يزيد بن المهاجر وغيرهم ، اختلف فى سنة وفاته ذكر منها سنة خمس وثمانين .

أسد الغابة ، ج ٣ ، ص ١٩٠ وما بعدها ، الإصابة فى تمييز الصحابة ، ج ٣ ، ص ٦٢

(٢) سنن أبى داود ، ج ٤ ، كتاب الادب ، باب فى التشديد فى الكذب رقم ٤٩٩١ ، ص ٢٩٨

ومن خلال مراقبة الاطفال لسلوك الكبار ، فانهم يقتدون بهم سواء كان ما يصدر عنهم مدقاً أو كذباً ، خيراً أو شراً .

عن عبدالله بن عباس رضى الله عنهما أخبر أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبی صلی الله عليه وسلم ، وهى خالته ، فاضجعت فی عرض الوسادة ، واضجع رسول الله صلی الله عليه وسلم وأهله فی طولها ، فنام رسول الله صلی الله عليه وسلم حتى اذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل استيقظ رسول الله صلی الله عليه وسلم فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده ثم قرأ العشر الايات الخواتم من سورة آل عمران ، ثم قام الى شن^(١) معلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه ، ثم قام يصلى ، قال : ابن عباس فقمعت فتمنعست مثل ما صنع ثم ذهب فقمعت الى جنبه فوضع يده اليمنى على رأسى .. الحديث^(٢) . وهذا يثبت مدى تقليد الاطفال للكبار فى كل أعمالهم من خلال المراقبة فـهم يراقبون السلوك والكرام ، ويتساءلون عن سبب ذلك ، فلا بد أن تكون الإجابة صحيحة .

عن عبد الرحمن بن أبى بكرة^(٣) أنه قال لأبيه ، يا أبتي ، انسى أسمعك تدعو

(١) شن : هو الجلد البالى ، المصباح المنير ، ط كتاب الشين مادة شن ، ص ٣٢٤ ، ولعل المقصود بذلك الاناء المصنوع من الجلد أو القرية والله أعلم .

(٢) صحيح الامام البخارى ، ج ١ كتاب الوضوء باب قراءة القرآن بعد الحديث ص ٤٣ - ٤٤ .

(٣) عبد الرحمن بن أبى بكرة ، نفع بن الحارث الثقفى ، أبو بحر ، ويقال : أبو حاتم ==

كل غداة : اللهم عافنى فى بدنسى ، اللهم عافنى فى سمعى ، اللهم عافنى فى بصرى ، لاله الا أنت ، تعيدها ثلاثا حين تميح ، وثلاثا حين تمسى ، فقال : انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بهن ، فأنسا أحب أن استن بنته " (١)

فالوالدان مطالبان بتطبيق أوامر الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم سلوكا وعملا ، والاستزادة من ذلك ماوسعهم ، ذلك لأن أطفالهم فى مراقبة مستمرة لهم صباح مساء ، وفى كل آن ، فقدرة الطفل على الالتقاط الواعى وغير الواعى كبيرة جدا أكبر مما نظن عادة ، ونحن ننظر اليه على أنه كائن صغير لا يدرك ولا يعى .

ومن أساليب التربية التلقين ، أو الموعظة وهذا مما يعزز الأسلوب الأول ، فقد يكون الآباء أصحاب قدوة حسنة ، ولكن نرى الطفل يسلك سلوكا مخالفا ، فقد لا يكذب الأب ولا الأم ، ولكن الطفل يجنح إلى الكذب ، ليكمل نواحيه

=== البصرى ، وهو أول مولود ، ولد فى الاسلام بالبصرة ، روى عن أبيه وعلى

غيرهما وكان ثقة ، وله أحاديث ورواية ، مات سنة ٩٦ هـ .

تهذيب التهذيب ، ج ٦ ، ص ١٤٨

(١) سنن أبى داود ، كتاب الادب ، باب ما يقسول اذا أميح رقم

٥٠٩٠ ، ص ٣٢٤ .

النقص التي يشعر بها في نفسه ، أو يحاكى غيره من الاطفال ، وقد لايقسوا
الوالد ولا الأم ، ولكن الطفل يمسك الطيور فيخنقها ، والقطط فيشدد
ذيولها وينمّل آذانها ، ومع ذلك لايد من موعظة لطيفة خفيفة مؤثرة
تترد الى الطفل صوابه ، وتعوده على مكارم الاخلاق .

ولنا خير مثال فيما وعظ به لقمان ابنه وحكاه القرآن الكريم
قال تعالى " **وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**
إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ، وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا
عَلَى وَهْنٍ وَفَصَّالَتْ فِي عَامَيْنِ أَنْ أَكْبُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصْرِيبِ اجْبُرْ ،
وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا
فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ
بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ، يَا بُنَيَّ إِنَّكَ إِنْ تَكَبَّرْتَ تُكَادِرُ حَسَنَةً مِنْ خُذَلٍ فَتَكُنْ
فِي مَخْرَعةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ
خَبِيرٌ ، يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ
وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَمَّا بِكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ، وَلَا تَتَّبِعْ خَلْقَكَ لِلنَّاسِ
وَلَا تَمْسُ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ، وَأَقِمِصَّةَ
فِي مَشِيكَ وَاعْمَضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ " (١)

فهذه مواعظ تعزز القدوة الحسنة .

كما أنه لابد من تحيين الوقت المناسب للتوجيه كوقت الزهيسة واللهو واللعب بطريقة غير مباشرة ، وخطاب الطفل على قدر عقله إلى غير ذلك .

عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : " كنت خلف النبي صلى الله عليه وسلم يوما ، فقال : " يا غلام ، انى أعلمك كلمات : احفظ الله يحفظك ، احفظ الله تجده تجاهك ، اذا سألت ، فاسأل الله ، واذا استعنت فاستعن بالله ، واعلم أن الامة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشىء ، لم ينفعوك ، إلا بشىء ، قد كتبه الله لك ، وان اجتمعوا على أن يضروك بشىء ، لم يضروك بشىء ، قد كتبه الله عليك ، رفعت الاقلام ، وجفت الصحف " (١)

ولكن قد لا تنجح القدوة ولا الموعظة الحسنة في بعض الاحيان وعندئذ يمكن أن تلجأ الى العقوبة ، وان أخذنا بها ليس معنى ذلك أنها هسى أول وسائل التربية ، لأن ليس كل إنسان محتاجا إلى العقوبة ، فالبعض قد تنجح معه القدوة والموعظة ، والبعض لابد معهم من العقوبة ، ولتكن هى آخر المطاف .

كما أن للعقوبة درجات منها اللوم والعتاب والتهديد وغير ذلك فقد ينفع ذلك ، إلا أن بعض الناس لا ينفع معهم إلا العقوبة البدنية ، ولكن ليست هى البداية ، وليس فى كل وقت ، وهذا هو أسلوب التربية

(١) جامع الترمذى على تحفة الاحوذى ، ج٧ ، أبواب صفات القيامة ، رقم ٢٦٢٥ ، ص ٢١٩ -

٢٢٠ ، وقال عنه هذا حديث حسن صحيح .

الاسلامية ،^(١) وان كان لابد من ملاطفة الاطفال وادخال السرور السى

(١) منهج التربية الاسلامية ، ج١ ، ص ١٨٠ - ١٩٢ ، منهج التربية النبوية للطفل محمد نور سويد ، مطبعة الفيصل ، الناشر مكتبة المنار الاسلامية الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، ص ٣١٢ - ٣١٤ .
كما أن هناك أساليب كثيرة ، لم أذكرها منعا للتطويل ومن أراد الاستزادة فليراجع المرجعين السابقين .

واليك بعض ما قيل عن تربية الطفل ، جاء في تحفة المودود أحكام المولود " ومما يحتاج اليه الطفل غاية الاحتياج الاعتناء بأمر خلقه ، فانه ينشأ كما عسوده المربى في صغره من غضب ولجاج وعجلة وخفة مع هواه ، وطيش وحسده وجشع ، فيمصعب عليه في كبره تلاقى ذلك ، وتمير هذه الاخلاق مفسات وهينات راسخة له ، فلو تحرز منها غاية التحرز فضحته ، ولابد يوما ما ، ولهذا نجد أكثر الناس منحرفة اخلاقهم وذلك من قبل التربية التى نشأ عليها .
وكذلك يجب أن يجتنب الطفل إذا عقل : مجالس اللهو والباطل والفننا ، وسماح الفحش والبدع ومنطق السيئ ، فانه إذا علق بسمعته ، عسر عليه مفارقتها في الكبر ، وعز على وليه استنقاذه منه ، فتغيير العوائد من أصعب الامور ، يحتاج صاحبها الى استجداد طبيعة ثانية ، والخروج عن حكم الطبيعية عسر جدا .

فينبغى لوليّه أن يجنبه الإخذ من غيره غاية التجنب ، فانه متى اعتاد الإخذ صار له طبيعة ونشأ بأن يأخذ لئلا يعطى ، ويعوده البذل والاعطاء ، ويجنبه الكذب والخيانة أعظم مما يجنبه السم النافع ، فانه متى سهل له سبيل الكذب والخيانة أفسد عليه سعادة الدنيا والآخرة ، وحرمه كل خير .

قلوبهم . (١)

====
ويجنبه الكسل والبطالة والدعة والراحة ، بل يأخذه باضدادها ولا يريحه
الابما يجسم نفسه ويدنه للشغل ، فإن الكسل والبطالة عواقب سوء
ومنبهة ندم ، وللجد والتعب عواقب حميدة ، أما في الدنيا ولما فسى
العقبى ، وأما فيهما معا ، فأروح الناس أتعب الناس ، وأتعب الناس
أروح الناس ، فالسيادة في الدنيا والسعادة في العقبى لا يوصل اليها
الا على جسر من التعب .

تحفة المودود بأحكام المولود من ص ١٤٢ - ١٤٤ بتمصرف .

(١) من ذلك عن عائشة رضى الله عنها قالت جاء اعرابى الى النبى صلى الله عليه
وسلم فقال : تقبلون المبيان ؟ ١ فما تقبلهم ، فقال النبى صلى الله
عليه وسلم أو أملك لك أن نزع الله من قلبك الرحمة "

صحيح الامام البخارى ، ج ٨ ، كتاب الادب باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته ..
ألخ ، ص ٢ - ٨ .

عن اسماء بن زيد رضى الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذنى
ويقعدنى على فخذه ، ويقعد الحسن على فخذه الاخرى ، ثم يضمهما ، ثم
يقول : اللهم ارحمهما فانى ارحمهما " .

صحيح الامام البخارى ، ج ٨ ، كتاب الادب باب وضع المصبي على الفخذ ، ص ٨
وعن عبد الله عن خالد بن سعيد عن أبيه عن أم خالد بنت خالد بن سعيد قالت
أثبث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبى وعلى قميص أصفر ، فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة سنة ، قال عبد الله وهى بالحشية حسنة ،
قالت فذهبت ألعب بخاتم النبوة فزبرنى أبى ، قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم دعها ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبلى وأخلقى ثم أبلى

حتى ان بعض الفقهاء ، بين كيفية العقوبة البدنية .

■ قال الحنفية :

ان المقمود بضرب الطفل اذا ترك الصلاة ليس المقمود أن يضرب بخشبة ،
وانما باليد ، ولا يجاوز الثلاث ، وكذلك الحال بالنسبة للمعلم ليس له
أن يجاوزها .

وقالوا وظاهر ذلك أن لا يضرب بالعصا في غير الصلاة أيضا ، وإذا كان
النهي عن الضرب بالخشبة أو العصا ، فمن باب أولى السوط .
وأما كونه لاخشبة ، فلأن الضرب ورد في جنابة المكلف ، وهذا كلسه
في ابن عشر ، وقالوا : له ضرب اليتيم فيما يضرب عليه ولده ، وكذلك
الحكم للام مثل الاب . (١)

■ وقال المالكية :-

ان التأديب يكون بالوعيد والتقريع لا بالشم ، فان لم يفد انتقل بالضرب
بالسوط من واحد الى ثلاثة ، ويكون ضرب ايلام فقط دون تأخير في العضو ،

==== وأخلفى قال عبدالله فبقيت حتى ذكر يهني من بقائها " أى القميص .

صحيح الامام البخارى ، ج ٨ ، كتاب الادب ، باب من ترك صبية غيره حتى تلعب به
أو قبلها أو مازحها ، ص ٧ .

ومن هنا نرى رحمته صلى الله عليه وسلم ليست قاهرة على شيء وانما على أبنا ، غيره ،
والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة جدا .

(١) حاشية رد المحتار ، ج ١ ، ص ٣٥٢ ، ج ٤ ، ص ٧٨ ، الدر المختار شرح تنوير الإبهار ، ج ١

ص ٣٥٢ ، ج ٤ ، ص ٧٨

وهذا في الصلاة وغيرها .

وقيل عنهم : ان المؤدب اذا زاد على ثلاثة أسواط اقتص منه . (١)

وقيل يزداد الى عشر ، وقيل : يعتبر حال المصيان في ذلك ، وان بعض المعلمين يضرب المصبي فوق العشرين وأزيد ، وكذلك من عظم جرمه بالعصا في سطح أسفل رجليه العشرين وأكثر .

وقيل يضرب ثلاثة أسواط على الظهر من فوق الثوب ، وقيل يضرب تحت القدم عريانا ولا يزيد على الثلاثة ، فان زاد عليها كان قصاصا ، فان نشأ عن ذلك شيء فان كان بوجه جائز فلا شيء عليه ولا لزمه .

وقيل يضربون على الصلاة ثلاثة أسواط ، وعلى الألواح خمسة ، وعلى السبب سبعة ، وعلى الهرب عشرة ، ويكون ذلك بسوط لين ، وان زاد اقتص منه . (٢)
حتى انهم قالوا اذا ظن ان الضرب لا يفيد مع الطفل فلا يضرب لعدم افادته . (٣)
وهذا الضرب وما فيه من تفصيل لاثني عشر ، أما مادون ذلك فلا يضرب ، وهذا رحمة للطفل .

-
- (١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج ١ ، ص ٤١٤ ، التاج والكليل لمختصر خليل ج ١ ص ٤١٢ .
- (٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج ١ ، ص ٤١٤ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٣٧ - ٣٨
- (٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج ٤ ، ص ١٦

المبحث السادس :-

" الحكم فيما لو حصل تلف نتيجة للتأديب "

ذكرنا أنه يجوز للآب وللأم وللمعلم والقيم على الطفل أن يؤدبه بالضرب الذى لا يتلف فيه عضوا ، أو يلحق به شيئا فاحشا ، إلا أنه ربما أسرف المؤدب للطفل في ذلك حتى ينتج عنه تلف ، أو تحصل له عاهة ، فلو حصل تلف من الضرب المعتاد والفاحش ، فهل فيهما الضمان أم لا ؟

نبين ذلك على النحو التالى :-

أولا : اذا كان الضرب معتادا :-

اذا كان الضرب معتادا ، ولم يكن فيه اسراف ، وحصل فيه تلف للطفل ، فقد ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

المذهب الأول :-

ذهب الحنابلة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية ، الى أنه لو ضرب الصبي ضربا معتادا دون اسراف ، وحصل تلف ، فإنه لا يضمن الأب أو الوصي أو المعلم (١) .
وعللوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

وإن المؤدب مأذون له في ضربه بلا إسراف شرعا ، فلا يضمن لأن فعله مأذون له فيه شرعا بلا تعد ، فأشبهه سرية القود والحد (٢) .

(١) كشف الفناع عن متن الاقتاع ج ٦ ص ١٦ ، شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٣٠٥

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٣٠٥

(٢) المراجع السابقة .

المذهب الثاني :-

ذهب الامام أبو حنيفة رحمه الله والشافعية ، الى أنه لو ضرب المؤدب
الطفل ضربا معتادا من غير اسراف فحصل تلف له فانه يضمنه (١) .
وعللوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

قال الامام أبو حنيفة رحمه الله : ان التأديب اسم لفعل يبقى المؤدب حيا
بعده فاذا سرى تبين انه قتل وليس بتأديب ، وهو غير مأذون له في القتل .
وقال الشافعية : ان التأديب المأذون فيه مشروط بسلامة العاقبة ، وهنا
لم تسلم العاقبة فيضمن ، لانه حصل تلف فتبين أنه جاوز الحد المشروع (٢) .

الترجيح :-

ان الراجح هو ما ذهب اليه أصحاب المذهب الثاني ، لأن المقصود من
التأديب التوقيم والإصلاح والتهديب ، وأن الانسان مطالب بالرحمة والرفق في كل
شيء وخاصة بالصغار ، وهذا ليس كالحد والقود ، ولأن ذلك قد يؤدي إلى
الفسوة ، وخاصة من قبل مجبلوا على ذلك . والله أعلم .

ثانيا : اذا كان الضرب غير معتاد :-

فقد فصل الفقهاء في ذلك كما يأتي :-

أ - ذهب الحنفية والحنابلة الى أنه لو ضرب الولي الطفل ، ضربا
غير معتادا ، كأن أسرف فيه ، فانه يضمن التلف ، لأنه غير مأذون في ذلك
شرعا (٣) .

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٣٠٥ التكملة الثانية ، المجموع

شرح المذهب ج ١٩ ص ١١ - ١٢ .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٣٠٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٩٩

(٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٤ ص ٧٩ ، كشف القناع عن متن الاقتناع

ج ٦ ص ١٦ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠٥

وكذلك الحال لو ضرب غير المميز سواء كان الضرب معتادا أو غير معتاد فحصل تلف يضمه ، لأن الشرع لم يأذن في تأديب من لاعقل له ، لأنه لا فائدة نفسي تأديبه (١) .

ب - ذهب المالكية إلى أنه لو زاد في الضرب عن الصفة المعتادة ، فحصل تلف ففيه القصاص من غير الأبوين (٢) .

كما أن بعض الفقهاء فصلوا إذا كان المؤدب غير الأبوين إذا كان مأذونا أو غير مأذون، منها

أولا : إذا كان المؤدب مأذونا :-

ذهب الحنفية والمالكية إلى أنه إذا ضرب المأذون الطفل وحصل له تلف فإنه لا يضمن ذلك (٣) .

وظلوا لما ذهبوا إليه : بأن ذلك كان للضرورة ، ولأن المعلم إذا علم أنه يلزمه الضمان بالسراية وليس في وسعه التحرز عنها يتمتع عن التعليم فكان في التضمن سد باب التعليم .

كما أن للناس حاجة إلى ذلك ، فسقط اعتبار السراية في حق المعلم لهذه الضرورة . كما أن هذه الضرورة لم توجد في الأب ، لأن لزوم التضمن لا يمنع عن التأديب وذلك لفرط شفقته على ولده فلا يسقط اعتبار السراية من غير ضرورة (٤) .

(١) شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠٥ ، كشف القناع عن متن الاقتصاع

ج ٦ ص ١٦

(٢) الفواكه الدواني ج ١ ، ص ٣٨ .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ، ص ٣٠٥ ، الفواكه الدواني

ج ١ ص ٣٨ .

(٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٣٠٥ .

ثانيا : إذا كان المعلم غير مأذون :-

ذهب الحنفية والمالكية إلى أن المعلم إذا كان غير مأذون بالضرب فإنفسه
يضمن (١) .

وعلموا ذلك بأنه معتد في الضرب والمتولد منه يكون مضمونا عليه (٢)

المبحث السابع :-

" في التسوية بينه وبين اخوته في العطية "

مما لا شك فيه أن التسوية بين الأولاد أمر مطلوب ، لأنه يترك أثارا طيبة
في نفوسهم .

كما أن عدم التسوية بينهم قد يورث البغضاء والكراهية فيما بينهم ، والإسلام
حريص على نيل أسباب ذلك ، فإذا كان حريصا على نيل بذور الفرقة بين المسلمين
فهو أحرص على نيل الفرقة بين الأخوة في النسب ، لأن الأسرة هي أساس المجتمع
المسلم ، وبناء على ذلك فإنه لو أراد والد أن يعطي عطية لأحد أولاده ، هل
يجب عليه أن ينحل الباقيين مثله ، أم لا يجب عليه ذلك إذا أراد أن يعطي لأولاده
أو بعضهم ، هل يجب عليه أن يسوى بينهم في ذلك أم لا تجب عليه التسوية ؟

باديء ذي بدء لاخلاف بين العلماء في ان التسوية بين الأولاد في العطية
مشروع ومرغوب فيه ، ولكنهم اختلفوا هل التسوية مشروعة على سبيل الوجوب أو على
سبيل الندب ؟

لهم في ذلك مذهبان :-

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٣٠٥ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٨

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٣٠٥

المذهب الأول : قال ان التسوية واجبة .

المذهب الثاني : قال ان التسوية مستحبة ، فيكون عدمها مكروها ، وقال بعضهم لاسيما اذا كان بدون سبب .

سبب الخلاف :-

أما سبب خلاف الفقهاء في كون التسوية في العطية بين الأولاد واجبة أو مستحبة كما جاء في بداية المجتهد ونهاية المقتصد قال " فسبب الخلاف فسي المسألة معارضة القياس للفظ النهي الوارد ، وذلك أن النهي يقتضي عند الأكثر بصيغته التحريم ، كما يقتضي الأمر الوجوب .

فمن ذهب الى الجمع بين السماع والقياس ، وحمل الحديث على النسب ، أو خصصه في بعض الصور كما فعل مالك رحمه الله .

ولا خلاف عند القائلين بالقياس انه يجوز تخصيص عموم السنة بالقياس ، وكذلك العدول بها عن ظاهرها ، أعني أن يعدل بلفظ النهي عن مفهوم الحرية التي الكراهية .

وأما أهل الظاهر ، فلما لم يجز عندهم القياس في الشرع اعتمدوا ظاهر الحديث وقالوا : بتحريم التفضيل بالهبة " (٢) .

واليك تفصيل المذهبين :-

المذهب الأول :-

ذهب الحنابلة والظاهرية وبعض المالكية وأبو يوسف - رحمه الله - من الحنفية الى أنه يجب التسوية بين الأولاد في العطية .

(١) ج ٢ ص ٣٢٨ - ٣٢٩ بتصرف .

(٢) والحديث هو حديث النعمان بن بشير الآتي في الصفحة التالية .

الا أن الحنابلة قالوا: بالوجوب إذا لم يختص أحدهم بمعنى يبيح التفصيل كرامة ونحوه .

كما أن أبا يوسف - رحمه الله - أوجب ذلك أن قصد به الأضرار (١)
واستدل أصحاب هذا المذهب لما ذهبوا اليه من السنة والمعقول .

الأدلة :-

أولا : من السنة :-

أ - عن النعمان بن بشير (٢) أن أباه ، أتى به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اني نخلت ابني هذا غلاما ، فقال : أكل ولسدك نخلت مثله ؟ قال : لا ، قال : فأرجعه " (٣)

(١) الا فتاوى في فقه الامام أحمد بن حنبل لأبي النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي تصحيح وتعليق عبد اللطيف محمد موسى السبكي الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان ج ٣ ص ٣٤ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٥٢٤ المغني ج ٥ ص ٦٦٤ ، المحلى ج ٩ ص ١٤٢ ، شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ٤٢ - ٤٣ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٥ ص ٦٩٦ .
(٢) النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن جلاس بن زيد الأضاري الخزرجي ، يكنى أبا عبد الله ، له ولأبيه صحبة ، كان أول مولود في الاسلام من الأنصار بعد الهجرة بأربعة عشر شهر ، بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة ، أي أنه أكبر من عبد الله بن الزبير أول مولود لمهاجرين بستة أشهر ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن خالد بن عبد الله بن رباح ، وعمر وعائشة رضي الله عنهم ، وروى عنه ابنه محمد وعروة والشعبي وغيره ، استعمله معاوية على الكوفة ، قتل سنة ست وستين ، وقيل سنة خمس وستين .

الاصابة في تمييز الصحابة ج ٣ ص ٥٥٩ ، تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٤٧ وما بعدها .

(٣) صحيح البخاري ج ٣ كتاب الهبة وفضلها ، باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطي الآخرين مثله .. ص ١٥٧ - ١٥٨

ب - عن النعمان بن بشير أن أمه بنت رواحة (١) ، سألت أباه بعض الموهبة من ماله لابنها ، فالتوى بها سنة (٢) ، ثم بدا له ، فقالت : لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وهبت لابني ، فأخذ أبي يدي ، وأنا يوسف غلام ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ان أم هذا بنت رواحة أعجبها أن أشهد له على الذي وهبت لابنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا بشير (٣) ألك ولد سوى هذا ؟ " قال : نعم ، فقال : " أكلهم وهبت له مثل هذا " قال : لا ، قال : فلا تشهدني اذا فاني لأشهد على جور (٤) .

(١) عمرة بنت رواحة أخت عبد الله بن رواحة ، زوجة بشير بن سعد الأنصاري ، وأم النعمان بن بشير رضي الله عنهم ، لما ولد النعمان بن بشير رضي الله عنه حملته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بتمرة ، ففضغها ثم ألغافها في فيه ، فحنكه بها ، فقالت : يا رسول الله أدع الله أن يكثر ماله وولده ، فقال : أما ترضين أن يعيش كما عاش خاله حميدا ، وقتل شهيدا ودخل الجنة .

الاستيعاب في أسماء الأصحاب ج ٤ ص ٣٦٢ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٥ ص ٥٠٩ .

(٢) أي مطلبها . شرح النووي على صحيح الامام مسلم ج ١١ ص ٦٧ .

(٣) بشير بن سعد يعد ثعلبية بن جلاس - وقيل خلاص - . زيد بن مالك بن ثعلبية بن كعب بن الخزرج ، يكنى أبا النعمان ، بابنه النعمان ، شهيد العقبة الثانية ، وبدرا وأحدا والمشاهد بعدها ، وهو أول من بايع أبا بكر الصديق رضي الله عنه يوم السقيفة من الأنصار ، قتل يوم عين التمر مع خالد بن الوليد ، بعد انصرافه من اليمامة سنة اثنتي عشرة ، روى عنه ابنه النعمان ، وجابر بن عبد الله وآخرين .

أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ١ ص ١٩٥ ، تهذيب التهذيب ج ١ ص ٤٦٤ وما بعدها .

(٤) صحيح الامام مسلم شرح النووي ج ١١ كتاب الهبات ، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ص ٦٧ - ٦٨ .

وفي رواية عن الامام مسلم " واني لأشهد الا على حق " ص ٦٩ .

ج - وعن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

: " اعدلوا بين أولادكم ، اعدلوا بين أولادكم " (١)

وجه الدلالة :-

ان حديث النعمان بن بشير دليل على تحريم اعطاء ولد دون سائر الأولاد ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعاه جوراً ، وأمر برده ، وامتنع عن الشهادة عليه ، وهذا كما جاء في روايات الحديث ، فالجور حرام ، كما أن الأمر يقتضي الوجوب . (٢) .

ثانياً : من المعقول :-

ان الوالد لو نحل بعض ولده دون البعض ، فان ذلك يورث العداوة والبغضاء بينهم ، مما يؤدي إلى قطعية الرحم ، وهذا حرام ، وكل ما يؤدي إلى حرام فهو حرام ، ومن ذلك نرى أن الشارع منع من تزويج المرأة على عمتها أو خالتها لهذه الأمور (٣) .

مناقشة الأدلة :-

نوقشت أدلة أصحاب هذا المذهب بما يأتي :-

أولاً : بما جاء عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت : " إن أبا بكر الصديق كان نحلها جادّ عشرين وسقاً من ماله بالغابة ، فلما حضرته الوفاة قال : والله يا بنية ، ما من الناس أحد أحب إليّ غنيّ بعدى منك ، ولا أعز عليّ فقراً بعدى منك ، وإنني كنت نحلته جادّ عشرين وسقاً ، فلو كنت جديته واحتريته كان لك ، ولإنما هو اليوم مال وارث ، ولإنما هما أخواك واختاك فافتسموه على كتاب

(١) سنن أبي داود ج ٣ كتاب البيوع باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل

رقم ٣٥٤٤ ص ٢٩٣ . سنن النسائي ج ٦ كتاب النحل ص ٢٦٢ ، السنن

الكبرى ج ٦ ، كتاب الهبات باب السنة في التسوية بين الأولاد في العطية

ص ١٢٢

(٢) المغني ج ٥ ص ٦٦٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٦٤ ، ٦٦٥ .

الله ، قالت عائشة : فقلت : يا أبت والله لو كان كذا وكذا لتركته انما هـــــ
أسماء الخ (١)

ان هذا عمل أبو بكر المديق رضى الله عنه ، وهو عدم التسوية ، ففيه
قرينة ظاهرة على أن الأمر للندب .

الرد :-

أجيب على ماورد عليهم من اعتراض بما يأتي :-

أ - أجيب على قصة السيدة عائشة رضى الله عنها بأن أخوتها كانوا
راضين بذلك (٢) .

ب - كما أن قول أبي بكر رضى الله عنه ، لا يعارض قول النبي صلى الله
عليه وسلم ولا يحتج به معه ، ويحتمل أن أبا بكر رضى الله عنه خصها بعطية
لحاجتها وعجزها عن الكسب والتسبب فيه ، هذا مع اختصاصها بفضلها وكونها
أم المؤمنين وغير ذلك من فضائلها رضى الله عنها .

ج - ويحتمل أن يكون قد نحلها ونحل غيرها من ولده وهو يريد أن ينحل
غيرها فأدركه الموت قبل ذلك .

د - كما أن الأمر في حديث النعمان بن بشير لا يعتبر مصروفا عن الوجوب
الى الاستحباب والندب ، لأنه مؤكد بدلائل أخرى دلت على الوجوب حيث أمر برده

(١) موطأ الامام مالك ج ٢ كتاب الأقضية باب ما لا يجوز من النحل ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ،
السنن الكبرى ج ٦ كتاب الهبات باب ما يستدل به على أن أمره بالتسوية بينهم
في العطية على الاختيار دون الايجاب ص ١٧٨ .

قال في ارواء الغليل عن هذا " هذا اسناد صحيح على شرط
الشيخين " ج ٦ باب ص ٦١ - ٦٢ .

(٢) شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ٤٣ .

وسماه جورا وامتناعه صلى الله عليه وسلم عن الاشهاد ، ولو كان الاشهاد جائزا ،
لامتثل بشير وأشهد غيره ، ولم يرد أنه أشهد غيره ، وانما قاله عليه الصلاة
والسلام على سبيل التهديد له على نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ اَعْمَلُوا مَا تُحِبُّوْنَ ﴾ (١)
وعلى هذا فانه يفيد الوجوب (٢) .

المذهب الثاني :-

ذهب الحنفية والشافعية ، والامام مالك - رحمه الله - الى أنه يستحب
التسوية بين الأولاد في العطية ، ولكن يكره عدم التسوية .
الا أن الامام مالك - رحمه الله - قال لا يجوز أن يخصص بعضهم بجميع المال
دون بعض (٣) .

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والأثر المعقول .

الأدلة :-

أولا : من السنة :-

حديث النعمان بن بشير السابق ذكره .

وجه الدلالة :-

ان المراد بالأمر في الحديث التذنب ، والمراد بالنهي التنزيه ، والدليل
على ذلك ، ان في بعض رواياته " أليس يسرك أن يكونوا لك في البر واللطف سواء ،

(١) سورة فصلت الآية (٤٠) .

(٢) المغنى ج ٥ ص ٦٦٥ .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٢٢ ، حاشية رد المحتار

ج ٥ ص ٦٩٦ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٥ ص ٦٩٦ ، روضة

الطالبين واعدة المفتين ج ٥ ص ٣٢٨ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٠١ ،

بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٣٢٨ .

قال : نعم ، قال : " فاشهد على هذا غيري " (١)

ثانيا : من الأثر :-

قصة السيدة عائشة رضي الله عنها السابق ذكرها ، ففيها أن أبا بكر - رضي الله عنه - فضل السيدة عائشة على سائر أولاده فيدل ذلك على النذب (٢) .

ثالثا : من الغياس :-

إن الاجماع منعقد على أن للرجل أن يهب في صحته جميع ماله للأجانب دون أولاده ، فإذا كان ذلك للأجنبي فهو للولد جائز ومن باب أولى (٣) .

مناقشة الأدلة :-

نوقشت أدلة أصحاب المذهب الثاني بما يأتي :-

أولا : بما استدلوا به من السنة من أن الأمر الوارد في الحديث الشريف يراد به النذب ، والنهي يراد به التنزيه ، نقول لكن هناك ألفاظ زائدة وردت في الحديث على هذه اللفظة ، ولا سيما الرواية وردت بعينها بصيغة الأمر حيث قال اعدلوا الى غير ذلك من الألفاظ (٤)

(١) سنن أبي داود ج ٣ كتاب البيوع باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل ص ٢٩٢ وجاء بلفظ آخر في سنن ابن ماجه ج ٢ كتاب الهبات باب الرجل يتحل ولده رقم ٢٣٧٥ ص ٢٩٥ ، السنن الكبرى ج ٦ كتاب الهبات باب ما يستدل به على أن أمره بالتسوية بينهم في العطية على الاختيار دون الإيجاب ص ١٧٨ .

وانظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٢٣٨ ، نيل الأوطار ج ٦ ص ١١٠ .

(٢) مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٠١ .

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٤) شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ٤٣ ، المحلى ج ٩ ص ١٤٥ ، نيل الأوطار ج ٦ ص ١١١ . هناك اعتراضات وردود على وجه الاستدلال من هذا الحديث لكل من المذهبين فمن أراد الاستزادة فليراجع شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ٤٣ - ٤٤ ، نيل الأوطار ج ٦ ص ١١٠-١١١ .

ثانياً : بما احتجوا به بقصة السيدة عائشة ، يمكن الاعتراض عليها بما ورد من ردود على ما اعترض به على أصحاب المذهب الأول (١) .

ثالثاً : بما احتجوا به من القياس بأن الاجماع منعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده ، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله لتملك الغير جاز له أن يخرج بعض أولاده بالتمليك لبعضهم .
اعترض على هذا القياس بأنه قياس في مقابلة النص .

الترجيح :-

مما سبق عرضه فإن الراجح هو ما ذهب اليه أصحاب المذهب الأول وهو وجوب التسوية بين الأولاد في العطية لورود النصوص بذلك ولما يتركه عدم التسوية من آثار سيئة . والله أعلم

كيفية التسوية بين الأولاد في العطية :-

أي هل يجعل نصيب الذكر والأنثى متساويين ، أو يقسم بينهم كقسمة الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين ؟

للإجابة على هذا التساؤل نقول : ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين .

المذهب الأول :-

ذهب الظاهرية وأبو يوسف من الحنفية (٢) وفي أصح الوجهين عند الشافعية أنه يسوى بين الذكر والأنثى ، أي يجعله مناصفة (٣)
واستدلوا على ما ذهبوا اليه من السنة والمعقول .

(١) انظر ص ٥٣٤ - ٥٣٥

(٢) وقيل أنه هذا القول عليه الفتوى وهو الأفضل ، وقيل هو ظاهر قول محمد من الحنفية .

(٣) المحلى ج ٩ ص ١٤٩ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٥ ص ٦٩٦ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٢٧ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٥ ص ٣٧٩ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٤١٠

الأدلة :-

أولاً : من السنة :-

حديث النعمان بن بشير السابق ذكره (١) .

وجه الدلالة :-

قوله عليه السلام " أكل ولدك نحلته مثل هذا ؟ " فقال : لا ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام " فأرجعه " وهذا إشارة الى العدل بين الأولاد ففي النحلة وهو التسوية بينهم بالمناصفة (٢) .

ثانياً : من المعقول :-

أ - ان في التسوية بين الأولاد ذكورا أو إناثا تأليفا للطلوب ، لأن في التفضيل توريث الوحشة بينهم فكانت التسوية أولى (٣)

ب - ان التسوية بين الأولاد في العطية فارق الارث ، لأن السوراث راضي بما فرض الله له بخلاف هذا ، وبأن الذكر والأنثى انما يخطفان في الميراث بالعصوية أما بالرحم المحددة فهما فيها سواء ، كالأخوة والأخوات من الأم ، والهيئة للأولاد أمر بها صلة الرحم ، وما يشهد بذلك (٤) حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " سووا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء " (٥) .

(١) انظر ص ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٢٧ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) شرح الزرقاني على موطأ الأمام مالك ج ٤ ص ٤٣ ، مفتى المحتاج ج ٢ ص ٤٠١

(٥) السنن الكبرى ج ٦ كتاب الهبات باب السنة في التسوية بين الأولاد ففي العطية ص ١٢٧ ، قال عنه في حسن الأثر قال رواه البيهقي في شعب الإيثار بلفظ البنات بدل النساء ، وضعفه ابن الجوزي ، باب الهبات ص ٣١٧ . قال في نصب الراية : رواه ابن عدى وقال : لأعلم من يرويه عنه غير اسماعيل بن عياش وهو قليل الحديث ، ورواياته بائيات الأسانيد بها ، ولا أعرف له شيئاً أنكر مما ذكرنا من حديث عكرمة عن ابن عباس وذكره ابن حبان في الثقات قال في التتبع وسعيد بن يوسف تكلم فيه أحمد وابن معين والنسائي ج ٤ كتاب الهبة ص ١٢٣ ، وقال في إرواء الغليل وسعيد هذا متفق في تضعيفه ، وقال : والصحيح أنه مرسل ج ٦ باب الهبة

المذهب الثاني :-

ذهب الحنابلة ومحمد بن الحنفية وبعض المالكية ، وفي الوجه الثاني عند الشافعية ، الى ان المقصود بالتسوية في العطية بين الأولاد اذا كانوا ذكورا أو اناثا ، فهي كقسمة الموارث للذكر مثل حظ الانثيين (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالمعقول .

أ - قالوا ان الله سبحانه وتعالى قسم الميراث للذكر مثل حظ الانثيين وأولى ما اعتدى به قسمة الله سبحانه وتعالى .

ب - ان الذكر أحوج من الأنثى ، وذلك لأنها اذا تزوجت فان الصداق والنفقة على الذكر ، كما أن تفضيل الذكر على الأنثى جاء مقررا بهذا المعنى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ... (٢)﴾ الآية .

وعلى هذا يتعدى ذلك إلى العطية في الحياة .

ج - ان العطية في الحياة أحد حالي العطية فجعلت كقسمة الموارث كحالة الوت ، والعطية استعجال لما يكون بعد الموت فينبغي أن تكون على حسبه ، كما أن معجل الزكاة قبل وجوبها يؤديها على صفة آداها بعد وجوبها (٣)

(١) المغني ج ٥ ص ٦٦٦ - ٦٦٧ ، الإقناع في فقه الامام أحمد بن حنبل

ج ٣ ص ٣٥ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٥ ص ٦٩٦ ، بدائع

المنافع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٢٧ ، شرح الزرقاني على موطأ الامام

مالك ج ٤ ص ٤٣ ، روضة الطالبين وعمدة المتقين ج ٥ ص ٣٧٩ .

(٢) سورة النساء الآية (٣٤) .

(٣) المغني ج ٥ ص ٦٦٦ - ٦٦٧ .

الفصل الثالث

الولاية عليه

وفيه مباحث ١ -

المبحث الأول : في ولاية المال

المبحث الثاني : في ولاية النكاح

المبحث الأول

في ولاية المال :-

ان المال لا بد له من يرعاه ، لأنه نعمة كسائر النعم التي أنعم الله بها على الانسان ، وقد يملك الطفل مالا ، ولكنه لصغره فانه لا يقدر هذه النعمة وقــــــد يضيعها لعدم رشده ولعجزه عن التصرف فيها .
ولشمول تعاليم الاسلام لجميع نواحي الحياة ، ولرفقه بالطفولة واهتمامه بها وحرصا على مال الطفل أقام عليه الولاية في ماله .

وقد شرع الله الولاية على ماله لانتقاصا لحقه في هذا المال ، ولكن من باب المحافظة عليه ، وصيانتة ولتنمية ذلك المال ، فلذلك نراه دقيق في اختيار الولاة على مال الطفل ، وبين كيفية الحفظ له ، إلى غير ذلك ويبيان موعد تسليمه له ومتى يكون ذلك ، ونجمل بيان الموضوع على النحو التالي .

أولا : تعيين الولي على المال :-

لا خلاف بين الفقهاء في أن الولاية على مال الطفل ، لأبيه اذا كان له أب، وذلك لو توفر شفقتة ، ولأنها ولاية تقدم فيها الأب كولاية النكاح (١) .
أما من يخلف الأب بعد ذلك فقد اختلف الفقهاء فيه ، واليك ترتيب الأولياء لكل مذهب .

(١) حاشية رد المختار ج ٦ ص ١٧٤ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٥ ص ١٥٥ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ١٣٨ ، فتح العزيز شرح الوجيز ج ١٠ ص ٢٩٠ ، منهاج الطالبين مع مغني المحتاج ج ٢ ، ص ١٧٣ ، الاتقان في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٢٢٣ ، المغني ج ٤ ص ٥٢١ .

أولاً : الحنفية :-

ذهبوا الى أن الذى يخلف الأب فى الولاية على مال الطفل وصى الأب بعد موته ، ثم وصى وصية ، ثم الجد أب الأب وان علا ، ثم وصيه ، ثم وصى وصيه (١) ، ثم القاضى ثم وصيه وقيل أو وصيه أيهما تصرف يصح (٢) .
وأما من عد الأصول من العصبة كالعم والأخ أو غيرهم كالأم ووصيها فليس لهم ولاية التصرف على الطفل فى ماله .

وعللوا لهذا الترتيب فى الولاية ، فقالوا : ان الولاية على الأطفال باعتبار النظر لهم ، وذلك لعجزهم عن التصرف بأنفسهم ، والنظر على هذا الترتيب يحقق المصلحة لأن ذلك مبني على الشفقة ، وشفقة الأب فوق شفقة الكل ، وشفقة وصية فوق شفقة الجد لأنه مرضى الأب ومختاره ، فكان خلف الأب فى الشفقة ، وخلف الشيء قائم مقامه ، وشفقة الجد فوق شفقة القاضى ، لأن شفقتة ناشئة عن القرابة ، والقاضى أجنبي ، ومما لاشك فيه أن شفقة القريب على قريبه فوق شفقة الأجنبي وكذا شفقة وصيه لأنه مرضى الجد وخلفه ، فكانت شفقتة مثل شفقتة .

(١) ونقل عن بعض الحنفية ثم الوالى بالطريق الأولى ، فالمراد بالوالى من اليم تقليد القضاة وكان بطريق الأولى أى ثبوت الولاية للوالى أولى لأن القاضى يستمدّها منه .

حاشية رد المحتار ص ٦ ص ١٢٤ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ١٢٤ .

(٢) أى أن كلا منهما فى مرتبة واحدة ، وإنما عدل عن كلمة الترتيب إلى التسوية إسهاراً بصحة ولاية كل من الوالى والقاضى ووصيه بعد موت وصى وصى الجد .

الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ١٢٤ .

وقالوا : وإذا كان ما جعل له الولاية على هذا الترتيب كانت الولاية على
هذا الترتيب ضرورة لأن ترتيب الحكم على حسب ترتيب العلة .
كما أنه لم يجعل الولاية للعم والأخ والأم ، لأن الأخ والعم قاصرا الشفقة
وفي التصرفات تجرى جنائيات لا يهتم لها الا ذو الشفقة الوافرة ، والأم وإن كانت
لها وفور الشفقة لكن ليس لها كمال الرأي لقصور عقل النساء في التصرفات العاليسة
فلا تثبت لهن ولاية التصرف في المال ولا لوصيهن ، لأن الوصي خلف الموصى
تأثم مقامه (١)

وعلى هذا فلا يثبت له الا قدر ما كان للموصى وهو قضاء الدين والحفظ ، لكن
عند عدم هؤلاء ، ولو وصى الأم والأخ أن يبيع المنقول والعقار لقضاء دين الميشت
والباقي ميراث للصغير ثم ينظر ان كان واحد من ذكرنا حيا حاضرا ، فليس له
ولاية التصرف أصلا في ميراث الصغير ، لأن الموصى لو كان حيا لا يملكه في حال
حياته فكذا الوصي وان لم يكن فله ولاية الحفظ لا غير الا انه يبيع المنقول لما أن بيع
المنقول من باب الحفظ لأن حفظ الثمن أيسر ، وليس له أن يبيع العقار لاستغنائه
عن الحفظ لكونه محفوظا بنفسه وكذا لا يبيع الدراهم والدنانير لأنها محفوظة ، وليس
له أن يشتري شيئا على سبيل التجارة ، وله أن يشتري مالا بد منه للصغير من
طعامه وكسوته ، وما استفاد الصغير من المال من جهة أخرى سوى الإرث بأن وهب
له شيء أو أوصى له به فليس له ولاية التصرف فيه أصلا ، سواء كان عقارا أو منقولا
لأنه لم يكن للموصى عليه ولاية ، فكذا الوصي (٢) .

(١) حاشية رد المحتار ج ٦ ص ١٧٤ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار

ج ٦ ص ١٧٤ ، المبسوط ج ٥ ص ١٥٥ .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٥ ص ١٥٥ .

ثانيا : المالكية :-

قالوا ان الذى يخلف الأب في الولاية الوصي والحاكم وجماعة المسلمين على الترتيب (٢) .

ثالثا : الشافعية :-

ذهبوا الى ترتيب الأولياء بعد الأب الجد لأب ، ثم وصيهما أى وصي من تأخر موته لأنه يقوم مقامه ثم القاضي أو أمينه .

وفى الأصح من مذهب الشافعية أن الأم لا تلي .

وفى الوجه المقابل للأصح أنها تلي بعد الأب ، وكذلك لا ولاية لسائر العصبات كألأخ والعمة ، وان كان لهم الاتفاق من مال الطفل في تأديبه وتعليمه ، وان لم يكن لهم عليه ولاية ، لأنه قليل فسمح به (٢) .

ونال بعض الشافعية : وإذا لم يوجد أحد من الأولياء المذكورين فعلى المسلمين النظر في حال الطفل وتولي حفظ ماله ، أى الصلحاء منهم (٣) .

رابعا : الحنابلة :-

ذهبوا الى أن الذى له ولاية المال بعد الأب وصيه لأنه نائب الأب ، أشبهه وكيله فى الحياة ، ثم الحاكم لانقطاع الولاية من جهة الأب فولاية النكاح ، لأنه ولى من لا ولى له ، فان عدم حاكم فأمين يقوم مقامه .

(١) بلغه السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ١٣٨ .

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز ج ١٠ ص ٢٩٠ - ٢٩١ ، منهاج الطالبين على

مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٣) معنى المحتاج ج ٢ ص ١٧٤ ، منهاج الطالبين على مغني المحتاج

ج ٢ ص ١٧٤ ، حاشية قليمي ج ٢ ص ٣٠٤ .

وعلى هذا لا ولاية للجد لأنه لا يدلي بنفسه وإنما يدلي بالأب فهو كالأخ والأم
وباقى العصبات ، لأن المال محل الخيانة ، ومن عد المذكورين أولاً قاصر عنهم
غير مأمن على المال (١) .

ثانياً : الشروط التي يجب توافرها في الولي :-

وان كان هناك بعض الاختلاف بين الفقهاء في ترتيب الأولياء ، إلا أن كل
واحد منهم راعى بذلك الترتيب مصلحة الطفل على حسب مايراه ، إلا أنهم نرى مع
اختلافهم في ذلك نراهم قد اشترطوا بعض الشروط في الولي حتى ولو كان ولـي
الطفل أباء كما يأتي :-

أ - قال الشافعية في المعتمد عندهم : انه يكتفي في الأب والجد
العدالة الظاهرة (٢) ، فان نسقنا نزاع القاضي المال منهما ، وفي الوصي العدالة
الباطنة ان أريد تسجيلها عند القاضي ، والا اكتفى بالظاهرة (٣) .

ب - وقال الحنابلة : لا بد أن يكون الأب بالغاً (٤) رشيداً عاقلًا
مسلماً (٥) حراً عدلاً ، ولو ظاهراً لأن تلك ولاية ، وتفويض الولاية الى غير من

(١) كشف القناع على متن الاقتناع ج ٣ ص ٤٤٦ - ٤٤٧ ، شرح منتهى الارادات
ج ٢ ص ٢٩١ .

جاء في كشف القناع عن متن الاقتناع ، " سأل الأئمة الامام عن رجل مات وله
ورثة صغار كيف يصنع ؟ فقال : ان لم يكن لهم وصي ، ولهم أم مشفقة تدفع
اليها ، ج ٣ ص ٤٤٤٧ .

(٢) المقصود بعدالة الولي هو أن يكون مسلماً بالغاً عاقلًا سالماً من أسباب الفسق
وخوارم العروة ... الخ ، والمقصود بالعدالة الظاهرة - هو أن يكون الولي
عدلاً في الظاهر وهو المستور أى لاتعرف عدالة باطنه ، ولعل المقصود من
العدالة الباطنة هو من اشتهر بالخير والنماء عليه أو بتعديل الأئمة له ،
أو اثنين أو واحد على الصحيح .

الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث ص ١٩٣ ، التقييد والايضاح
ص ١٣٦ ، ١٤٥ .

(٣) معني المحتاج ج ٢ ص ٨٧٣ ، حاشية قليوبي ج ٢ ص ٣٠٤

(٤) ويتصور أن يكون الأب غير بالغ اذا ألحق الطفل بابين عشر احتياطاً للنسب
لأن أقل سن يمكن فيه بلوغ الغلام هو عشر سنين .

كشف القناع عن متن الاقتناع ج ٣ ص ٤٤٦ .

(٥) لأنه لا ولاية لكافر على مسلم وهذا بائتمان الفقهاء .

شرح منتهى الارادات ج ٢ ص ٢٩١ .

هذه صفاته تنضج للمال ، ولأن غير البالغ الرشيد الحر العاقل قد يحتاج الى ولي وطلى هذا فلا يكون وليا على غيره .

وأما بالنسبة للوصي فلا بد أن يكون عدلا (١) .

ثالثا : كيفية تصرف الولي في مال الطفل :-

لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجب على ولي الطفل أبا كان الولي أو غيره ، سواء كان الطفل يتيما (٢) أم لا ، أن ينظر للطفل على وجه الحفظ ويتصرف لـه بالمصلحة ، وهذا لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴾ (٣) لأن الولاية على ماله كي لا يطفه ويبقى كالا على غيره ، ومسئول التصرفات للطفل في ماله على وجه المصلحة له ما يأتي .

قال الحنفية :- ان الولي ينظر في مصلحة الطفل في التصرفات المالية التي

يقوم بها الطفل ، لأن بعضها قد يكون فيها نفعاً محضاً ، كالهبة له وهنا يقوم الولي مقام الطفل في ذلك كما أن للطفل أن يقبلها .

وأما ما كان فيها تردد بين النفع والضرر كالبيع ، فهذا لا بد من إذن الولي ، كما أن الشرط لصحة الاذن أن يعقل الطفل أن البيع سالب للملك عن البائس ، والشراء جالب له ونحو ذلك .

(١) كشف الغطاء عن متن الاقتناع ج ٣ ص ٤٤٦ - ٤٤٧ ، شرح منتهى الارادات

ج ٢ ، ص ٢٩١ .

(٢) اليتيم هو : المنفرد من أبيه ، وقد يطلق على المنفرد من أمه ، ولكن الأصح الأول ، وعليه وردت الأخبار والآثار ، ولأن الذي فقد أباه عدم النصرة ، والذي فقد أمه عدم الحضانة وقد تنصر الأم لكن نصرة الأب أكثر .

أحكام القرآن للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي .
تحقيق على محمد الجاوي الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان
المجلد الأول ص ١٥٤ .

(٣) سورة الأنعام الآية (١٥٢) .

أما ما كان فيه ضرر محض كالهبة ، كأن يهب الطفل من ماله للخير ، فليس للولي أن يأذن له لاشتراط الأهلية الكاملة (١) في كما أنه ليس للولي أن يفعّل ذلك (١) .

وكذلك من التصرف للطفل في ماله على وجه المصلحة له ، قال الجمهور : أنه يجوز تصرف الولي في مال الطفل إذا وافق الصلاح كالبيع والتجارة ونحو ذلك ، أي كل ما يفعله على وجه النظر فهو جائز ، وما كان على وجه المحاباة وسوء النظر فلا يجوز (٣) .

المبحث الثاني

" في ولاية النكاح " :-

من حرص الشارع الحكيم على مصلحة الطفل أنه أقام عليه ولما يباشر ولاية النكاح حتى يراعي مصلحته ويجنبه المفسدة ، فالنكاح كما هو معروف ضرورة من ضرورات الحياة لما فيه من حفظ النوع وتكثير النسل وما الى ذلك ، ويكفي أن الشارع الحكيم رغب فيه ، ولكن هل لولي الطفل أن يزوجه باعتبار أن النكاح ضروري لـه مستقبلا ؟ ومن هو الولي الذي يقوم بذلك هذا ما سنبينه ان شاء الله ، إذ أن الطفل لا يخلو ، أما أن يكون ذكرا ، وأما أن يكون أنثى في الغالب الكثير .

(١) المقصود بالأهلية الناقصة وهي حالة الانسان بالنسبة لأهلية الآداء ، فقد يكون ناقص العقل كالطفل المميز والمعتهو ، فلو وجد وشبوت أصل الأهلية تصح تصرفاته النافعة له نفعاً محضاً كقبول الهبة ، ولا تصح تصرفاته الضارة بما له ضرر محضاً كتبرعته ، أما التصرفات الدائرة بين النفع والضرر فصحتها وعدم صحتها ، موقوف على إذن الولي .

والمقصود بالأهلية الكاملة هي لمن بلغ الحلم عاقلاً فهو بذلك كامل الأهلية . علم أصول الفقه ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ١٤٩ ، ١٧٣

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٦٢ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٤ - ١٧٥ -

١٧٦ ، كشف القناع عن متن الاقتاع ج ٣ ص ٤٤٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ .
وأما هل لولي الطفل أن يأذن له بإدارة ماله ببعض التصرفات في ماله كالنكاح؟ منهم من أجاز ذلك ، ومنهم من منعه ، وكذلك حكم الأكل من مال البيتيم أو مخالطة ماله ، ونحو ذلك ، فهناك تفصيلات للفقهاء في هذه الأحكام ، لم أذكر تلك التفصيلات لأن مكان بحث هذا الموضوع ليس هنا .

أولاً : اذا كان الطفل ذكراً :-

فهل لوليه أن يزوجه ؟ ومن هو الولي ؟ الذى يملك حق تزويجه ؟
ذهب جمهور الفقهاء (١) الى أن للأب تزويج ابنه الصغير ، وليس لابن الخيار
اذا بلغ (٢) . واذا جاز ذلك للأب ، فهل يجوز لغير الأب من الأولياء تزويج
الصغير ؟ ، واذا كان ذلك جائزاً فما حكم الخيار له اذا بلغ ؟
أ - فى حكم تزويج الأولياء من غير الأب :-
ذهب الفقهاء فى ذلك الى مذهبين ، فمن قائل أن لغير الأب تزويج
الطفل ، ومن قائل أنه لا يزوجه الطفل الا الأب .
سبب الخلاف :-

أما سبب خلاف الفقهاء فى ذلك ، فهو قياس غير الأب على الأب .
فمن رأى أن الاجتهاد الموجود فيه الذى جاز للأب به أن يزوج الصغير من ولده
لا يوجد فى غير الأب لم يجز ذلك ، ومن رأى أنه يوجد فيه أجاز ذلك (٣) واليك
بيان المذاهب .
المذهب الأول :-

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة الى أنه يجوز للأولياء من غير الأب تزويج الطفل (٤)

-
- (١) وهو قول الجمهور وعلى الصحيح من المذهب الحنبلي .
الانصاف ج ٨ ص ٥٢ - ٥٣ .
(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢ ، التاج والاكليس
لمختصر خليل ج ٣ ص ٤٥٨ .
الأم ج ٥ ص ٢١ ، الانصاف ج ٨ ص ٥٢ - ٥٣ .
(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٧ .
(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢ ، بلغة السالك لأقرب
المسالك ج ٢ ص ٣٠ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٠ ، الاقتاع فى فقه الامام
أحمد بن حنبل ج ٣ ص ١٧٠ .

الآنهم مع انفاقهم في ذلك ، الآ أنهم اختطفوا في تحديد الأولياء .

١ - ذهب الحنفية :- الى أن للولي انكاح الصغير ، والولي المقصود بذلك : الولي العصبة بترتيب الإرث ، أى الأب ، وأب الأب وإن علا ، ثم الأخوة ، إلا الأخ لأم ، ثم الأعمام ، إلا العم من الأم ، ثم أعمام الجد ، ثم ذوو الأرحام (١) .

٢ - ذهب المالكية :- الى أن من يجوز له تزويج الطفل الوصي ، اذا طلب الطفل ، وكان في تزويجه مصلحة كتزويجه من موسرة ونحو ذلك .

كما أنه له جبره على النكاح إذا كان بأمر أبي الطفل (٢) .

٣ - ذهب الحنابلة :- الى أن الذى يزوج الطفل غير الأب ممن الأولياء ، أى بعده الحاكم والوصي لحاجة النكاح أو غيره ، ولا يملك بقية الأولياء ذلك ، وإن لم يحتج اليه ، فليس له تزويجه .

وقيل يزوج ابن تسع باذن ، سواء كان أبوه أو ولي غيره ، ويصح قول المميز كابن عشر باذن وليه (٣) .

واستدل أصحاب المذهب الأول القائلون بأن الولي من غير الأب له تزويج الطفل بالسنة والأثر .

أولا : من السنة :-

ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج عمـــــــارة

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٢ .

وقيل : أن الأخ والجد يشتركان في الولاية عند أبي يوسف ومحمد كالميراث عندهما ، والأصح أن الجد أولى كما في الأب والابن أولى من الأب عندهما خلافا لمحمد ، ثم السلطان . المرجع السابق

(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٣٠ ، الشرح الصغير

ج ٢ ص ٣٠ .

(٣) الانواع في فقہ الامام أحمد بن حنبل ج ٣ ص ١٧٠ ، الانصاف ج ٨ ص ٥٢-٥٣

بنت حمزة (١) وهي صغيرة بعد سلمة بن أبي سلمة (٢) ، وهي بنت عمه ،
وقال لها الخيار إذا بلغت (٣) ، وإنما زوجها بالعصوبة لا بالنبوة ، بدليل .
اتيات الخيار لها إذا بلغت ، فلو كان تزويجه بالنبوة لم يثبت لها الخيار كما لو
زوجها الأب والجد ، اذ النبوة أعظم من ذلك ولا تصور فيها (٤) .

(١) عمارة بنت حمزة بن عبد المطلب القرشية الهاشمية ، ابنة عم النبي صلى الله
عليه وسلم ، وأمها سلمى بنت عميس ، وقيل اسم عمارة أامة ، وكان لحمزه
رضي الله عنه ابن اسمه عمارة ، وقيل هو الصواب .

أسد الغاية في معرفة الصحابة ج ٥ ص ٥٠٨

(٢) سلمة بن أبي سلمة المخزومي ، ربيب النبي صلى الله عليه وسلم ، أمه
أم سلمة ، هاجر به أبوه أبو سلمة ، وأمّه أم سلمة الى المدينة وهو صغير ،
وبه كانا يكتبان ، وهو الذي عقد النكاح لرسول الله عليه السلام على أمه
أم سلمة ، فلما زوجه رسول الله عليه السلام ، أامة بنت حمزة —
عبد المطلب ، أقبل على أصحابه ، وقال هل ترونني كائنته ، وكان أسن
من أخيه عمر بن أبي سلمة ، وعاش الى أيام عيد المثلث بن مروان ، لاتعرف
له رواية ، وليس له عقب رضي الله عنه .

أسد الغاية في معرفة الصحابة ج ٢ ص ٣٣٧ .

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن عمارة بنت حمزة بن عبد المطلب ، كانت
بمكة ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني في عمرة القضية خرج
بها علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقال للنبي صلى الله عليه وسلم
تزوجها ، فقال ابنة أخي من الرضاة ، فزوجها رسول الله صلى الله عليه
وسلم سلمة بن أبي سلمة ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : هل
جزيت سلمة .

قال عنه الامام البيهقي : هذا استناد ضعيف ، وليس فيه أنها كانت صغيرة
وللنبي صلى الله عليه وسلم في باب النكاح ماليس لغيره ، وما كان أولسى
بالمؤمنين من أنفسهم وبذلك تولى تزويجها دون عمها العباس بن عبد المطلب
ان كان فعل ذلك .

السنن الكبرى ج ٧ كتاب النكاح باب ما جاء في انكاح اليتيمة ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ ، حاشية الشيخ الشلبسي

ج ٢ ص ١٢١ .

كما أنه عليه والسلام لم يزوج أحدا بالنوبة ، ولو زوج بها لما تقدم عليه أحد ، وكذلك لم ينقل إلينا أنه عليه الصلاة والسلام منع الأولياء من التزويج زوج هو (١) .

ثانيا : من الأثر :-

ان ذلك منقول عن عمر وعلي وأبي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم ويكفي بهؤلاء حجة (٣) .

المذهب الثاني :-

ذهب الشافعية الى أنه ليس لغير الآباء تزويج الابن الصغير ، وليس ذلك لسلطان ولا ولي ، وان زوج الصغير ولي غير الآباء فالنكاح مفسوخ .
وعلاؤا لما ذهبوا اليه بأنهم انما أجازوا عليه أمر الأب لأنه يقوم مقامه في النظر له ، مالم يكن في نفسه أمر (٣) .

بدرل للصغير اذا بلغ خيار فيما لو زوجه الأولياء من غير الأب ؟ :-

وهذا على ماذهب اليه أصحاب المذهب الأول القائلين بأن للأولياء غير الأب أن يزوج الطفل الذكر فقد ذهبوا في ذلك الى مذهبين .

المذهب الأول :-

ذهب المالكية وأبو يوسف من الحنفية - رحمه الله - الى أنه ليس للصغير خيار إذا بلغ لو زوجه الأولياء من غير الأب (٤) .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢

(٢) المرجع السابق ص ١٢١ .

(٣) الأم ج ٥ ص ٢١ .

(٤) التاج والاكلیل ج ٣ ص ٤٥٨ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٧ ،

تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٢ .

وعلاؤا لما ذهبوا اليه بأن النكاح عقد لازم ، وقد صدر من الولي فلا يفسخ وهذا قياسا على الأب والجد حيث أن الولاية لم تشرع في غير موضع النظر صيانة عن الانضاء الى الضرر ، وإذا صح النظر قام عقد الولي مقام عقد الصغير بعسده بلوغه (١) .

المذهب الثاني :-

ذهب أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله الى أن الطفل لو زوجه الأولياء ممن غير الأب ، أو الجد بأن له الخيار .

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما يأتي :-

أولا : بالأدلة السابقة (٢) :-

ثانيا : من المعقول :-

حيث قالوا أن العقد قد صدر ممن هو قاصر الشفقة ، فلذلك ثبت له الخيار اذا ملك نفسه ، وهذا لأن أصل الشفقة موجود ، ولكنها قاصرة عند المقابلة بشفقة الأب والجد ، وقد أثر النقصان حكما حتى امتنع ثبوت الولاية في المال ولوجود أصل الشفقة نفذناه في الحال ، ولسبب قصورها أثبتنا له الخيار في المال ليزال الضرر لو كان فيه ضرر ، ويضاف اختياره الى نفسه ، فيبرأ الأولياء عن عهدة التامس يخالاف الأب والجد لو فور شفقتها ولتنام ولايتها فلا يحتاج الى إثبات الخيار (٣)

ثانيا : اذا كان الطفل أنثى :-

لو كان الطفل أنثى فانه لا يخلو الحال اما أن تكون بكرا ، واما أن تكون شيئا .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٢

(٢) انظر ص ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ .

أظهر - والله أعلم - إلا أن يكون هنالك ضرورة ، وقد احتج الحنفية بجواز انكاح الصغار غير الأبأ ، بقوله تعالى : * وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْبَتَائِي ، فَانكِحُوا مَا كَتَبَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ مَتْنِي وَثَلَاث ... * (١) قال : واليتم لا ينطلق إلا عيسى غير البالغة .

والفريق الثاني قالوا : ان اسم اليتيم قد ينطلق على البالغة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : (تستأمر اليتيمة) (٢) والمستأمرة هي من أهل الاذن وهي البالغة فيكون لاختلافهم سبب آخر وهو اشتراك اسم اليتيم .

وقد احتج أيضا من لم يجز نكاح غير الأب لها بقوله عليه الصلاة والسلام " تستأمر اليتيمة في نفسها " قالوا : والصغيرة ليست من أهل الاستئمار باتفاق فوجب المنع ، ولأولئك أن يقولوا : ان هذا حكم اليتيمة التي هي من أهل الاستئمار باتفاق فوجب المنع ، ولأولئك أن يقولوا : ان هذا حكم اليتيمة التي هي من أهل الاستئمار ، وأما الصغيرة فسكوت عنها (٣) .

(١) سورة النساء الآية (٣) .

(٢) ونس الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تستأمر اليتيمة في نفسها ، فان سكنت فهو اذنها ، وان أبت فلا جواز عليها " .

سنن أبي داود كتاب النكاح باب في الاستئمار رقم ٢٠٩٣ ص ٢٣١ ، وجاء بلفظ آخر في نفس المرجع باب في الثيب رقم ٢١٠٠ ص ٢٣٣ ، وجاء قريب منه روايات في سنن النسائي كتاب النكاح ج ٦ كتاب النكاح باب استئذان البكر في نفسها ص ٨٤ - ٨٥ ، وجاء بلفظ قريب في جامع الترمذي على تحفة الأحوذى ج ٤ أبواب النكاح باب ما جاء في إكراه اليتيمة على التزويج رقم ١١١٥ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ وقال عنه حديث حسن ، سنن الدار قطنسي ج ٣ كتاب النكاح ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، جاء بنفس اللفظ وألفاظ أخرى في السنن الكبرى ج ٧ كتاب النكاح باب ما جاء في انكاح اليتيمة ص ١٢٠ .

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٦ - ٧ بتصرف .

مذاهب الفقهاء في حكم تزويج غير الأب الصغيرة :-

أولاً : حكم تزويج الجد :-

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :-

أ - ذهب الحنفية والشافعية وفي رواية للحنابلة الى أن للجد تزويج البكر الصغيرة بغير رضاها (١) .

ب - ذهب المالكية الى أنه ليس للجد أن يزوج الصغيرة البكر حتى تبلغ وتأذن (٢) .

ثانياً : حكم سائر الأولياء من غير الأب والجد :-

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين .

المذهب الأول :-

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة في قول : الى أن لسائر الأولياء تزويج البكر الصغيرة ، إلا أن هذا الاتفاق ليس على عموم بل منهم من عم ذلك كالحنفية ومنهم من حدد ذلك كالمالكية والحنابلة واليك تفصيل ذلك .

١ - الحنفية :-

قالوا : ان الولي من غير الأب والجد وهو الولي العصبة (٣) يترتب الارث له تزويج البكر الصغيرة ، وفي الخيار قولان (٤)

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢ ، المذهب ج ٢ ،

ص ٣٨ ، الانصاف ج ٨ ص ٥٧

كما أن الحنفية قالوا : لا خيار لها اذا بلغت في حالة لو زوجها الجد لأنه كالأب .

تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٢ .

(٢) بلغة السالك لأزب المسالك ج ٢ ص ٢٦ .

(٣) سبق بيان ذلك أنظر ص ٥٤٩

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ .

واسطر ص ٥٥١ - ٥٥٢

٢ - المالكية :-

مالوا : أنه لا يزوج البكر الصغيرة إلا الأب فقط ، أو من جعل الأب له ذلك ، إذا عين الزوج ، ويستثنى من ذلك اليتيمة ، فيجوز تزويجها قبيل بلوغها إذا خيف عليها الفساد والضيعة ، كأن كانت فقيرة لا مال لها ولا منفق ، وأن يثبت عند القاضي موجبات التزويج ، وقيل : ان بلغت اليتيمة عشر (١) .

٣ - الحنابلة :-

ذهب الحنابلة في قول إلى أن لسائر الأولياء تزويج بنت تسع سنين فأكثر ، ولها اذن صحيح معتبر لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : " إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة (٢) " ، أى أنها في حكم المرأة وكذلك الحاكم له تزويج الصغيرة ، أى من كانت لها أقل من تسع سنين ، فليس لسائر الأولياء تزويجها (٣) .

وفي قول آخر أن لسائر الأولياء وللحاكم تزويجها (٤) .

١ - المذهب الثاني :-

ذهب الشافعية والحنابلة في قول : إلى أنه ليس لسائر الأولياء سوى الأب ، والجد تزويج البكر الصغيرة ، إلا أن الحنابلة خصوا ذلك بمن لها تسع سنين (٥) .

-
- (١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٦ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٣ ص ٤٢٢ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٢٦ .
 (٢) جامع الترمذی على تحفة الأحوذی ج ٤ أبواب النكاح باب ما جاء في اكراه اليتيمة على التزويج ص ٢٤٧ ، السنن الكبرى ج ١ كتاب الحيض باب السن التي وجدت المرأة حاضت فيها ص ٣٢٠ قال : تعني والله أعلم فحاضت فهي امرأة .
 (٣) كشف القناع عن متن الاقتاع ج ٥ ص ٤٦ ، الاقتاع في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٣ ص ١٧٠ .
 (٤) تصحيح الفروع ج ٥ ص ١٧٣ - ١٧٤ .
 (٥) المهدب ج ٢ ص ٣٨ ، كشف القناع عن متن الاقتاع ج ٥ ص ٤٦ .

واستدلوا على ما ذهبوا اليه من السنة والمعقول :-

أولاً : من السنة :-

لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون (١) قال فذهبت أمها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : ان ابنتي نكته ذلك ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفارقها ففارقها ، وقال : "لا تنكحوا البتامة حتى تستأمروهن ، فإذا سكنت فهو اذنها فتزوجها بعد عبد الله المغيرة بن شعبة (٢) .

وفي رواية " فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : انها يتيمة واليتيمة أولى بأمرها " (٣)

ثانياً : من المعقول :-

لأن الولي من غير الأب أو الجد ناقض الشفقة فلهذا لا يملك التصرف في مالها بنفسه لا يبيع مالها من نفسه فلا يملك التصرف في نفسها (٤) .

(١) عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح . . بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي الجمحي ، أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً ، وهاجر الى الحبشة هو وابنه السائب الهجرة الأولى ، فلما بلغهم أن قريشاً أسلمت رجعوا فدخل في جوار الوليد بن المغيرة ، ثم رد جواره ورضاه بما عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، كان من أشد الناس اجتهاداً في العبادة ، توفي بعد شهوده بدرًا في السنة الثانية من الهجرة ، وهو أول من مات بالمدينة من المهاجرين ، وأول من دفن بالبقيع منهم .
أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٣ ص ٣٨٥ وما بعدها ، الاصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٤٦٤ .

(٢) سنن الدار قطني ج ٣ كتاب لنكاح ص ٢٢٩ .

(٣) سنن الدار قطني ج ٣ كتاب النكاح ص ٢٣٠ .

قال في التعليق المغني على الدارقطني : قال : سئل أحمد عن هذا الحديث فقال باطل ، قال : بأن الصحيح أن التزويج كان من قدامة بن مظعون ، أخ عثمان بن مظعون لأبيه وهو عمها ، وهو أصح ممن قال : زوجها أبوهما ، لأن عمر كان انما تزوجها بعد وفاة أبيها عثمان بن مظعون وهو خال ابن عمر .
ج ٣ كتاب النكاح ص ٢٢٩ ، ٢٣١ .

وجاء بلفظ آخر في جمع الزوائد قال روى ابن ماجه طرفاً منه ورواه أحمد ورجاله تفات ج ٤ . كتاب النكاح باب استثمار اليتيمة ص ٢٨٣

(٤) المذهب ج ٢ ص ٣٨ .

ب - اذا كانت الصغيرة ثيبا :-

الثيب الصغيرة هل لوليها اجبارها على النكاح ، أم ليس له ذلك ؟

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

فمن قائل أنها تجبر ، ومن قائل بعدم اجبارها ، فلا تنكح حتى تبلغ وتأذن في ذلك ، وسبب خلافهم في هذه المسألة كما بين في بداية المجتهد ونهاية المقتصد قال : " وسبب اختلافهم معارضة دليل الخطاب للعموم ، وذلك أن قوله عليه الصلاة والسلام : " تستأمر اليتيمة في نفسها (١) " يفهم منه ان ذات الأب لا تستأمر الا ما أجمع عليه الجمهور من استثمار الثيب البالغ ، وعموم قوله عليه الصلاة والسلام " الثيب أحق بنفسها من وليها (٢) " يتناول البالغ وغير البالغ ، وكذلك قوله : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي قال : " لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا يارسول الله : وكيف اذنها قال : أن تسكت (٣) " يدل بعمومه على ما قاله الشافعي رحمه الله وهو عدم اجبارها ،

(١) سبق تخريجه ص ٥٥٤

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها واذنها صعاتها " .

صحيح الامام مسلم بشرح النووي ج ٩ كتاب النكاح باب استئذان الثيب ففى النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ص ٢٠٤ وجاء فيه أيضا بعدة ألفاظ .

(٣) صحيح الامام البخارى كتاب النكاح ج ٧ باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب الا برضاها ص ١٢ .

والأيم : في الأصل من لازج لها بكرا كانت أو ثيبا ، والمراد هنا الثيب لرواية النبي ، ولمقابلته بالبكر وقيل هو الأكثر استعمالا .

حاشية السندى على سنن النسائي ج ٦ ص ٨٤ .

ولاختلافهم في هاتين المسئلتين سبب آخر ، وهو استنباط القياس من موضع الاجتماع ، وذلك أنهم لما أجمعوا على أن الأب يجبر البكر البالغ ، وأنه لا يجبر الثيب البالغ ، إلا خلافا شادا فيها جميعا اختلفوا في موجب الاجبار هل هو البكارة أو الصغر ، فمن قال الصغر قال : لا تجبر البكر البالغ ، ومن قال : البكارة قال تجبر البكر البالغ ، ولا تجبر الثيب الصغيرة ، ومن قال : كل واحد منهما يوجب الاجبار اذا أنفرد قال : تجبر البكر البالغ والثيب الغير البالغ ، والتعليل الأول تعليل أبي حنيفة رحمه الله ، والثاني تعليل الشافعي رحمه الله ، والثالث تعليل مالك رحمه الله ، والأصول أكثر شهادة لتعليل أبي حنيفة رحمه الله (١) .

واليك بيان المذاهب :-

المذهب الأول :-

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة (٢) الى أن للولي اجبار الثيب الصغيرة على النكاح .

واليك تفصيل قول أصحاب المذهب الأول :

أ - الحنفية :-

قالوا ان للأب وللجد وللسائر الأولياء اجبار الثيب الصغيرة على النكاح ، وفي الخيار عند بلوغها في ذلك قولان كما مر بيانه (٣) .

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما يأتي

١ - بالأدلة السابق ذكرها (٤)

٢ - ان قلنا أن الثيب الكبيرة لا تجبر على النكاح لأن لها رأيا في ذلك بخلاف

الثيب الصغيرة فلا رأى لها (٥) .

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٥ - ٦ بتصرف .

(٢) قيل هو الصحيح في المذهب وقيل في قول لهم .

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ .

وانظر ص ٥٥١ - ٥٥٢ .

(٤) انظر ص ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ ، ومن المعقول من ص ٥٥١ = ٥٥٢ .

(٥) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٢ .

ب - المالكية :-

قالوا : بأن لأب فقط اجبارها كأن دخل بها وطلقت (١) .

ج - الحنابلة :-

ذهبوا الى أن الشيب العاقلة التي لها دون تسع سنين له اجبارها على

الصحيح من المذهب ، وأما الشيب العاقلة التي لها تسع سنين فأكثر ، ولم تبلغ

ليس له اجبارها ، هذا في وجه عندهم (٢)

المذهب الثاني :-

ذهب الشافعية ، وفي قول للمالكية ، وفي قول للحنابلة (٣) ، التي

أنه ليس للولي اجبار الشيب الصغيرة على النكاح (٤) .

(١) التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٣ ص ٤٢٢ ، بداية المجتهد ونهاية

المقتصد ج ٢ ص ٥ - ٦

(٢) الانصاف ج ٨ ص ٥٦ .

(٣) ان الشيب التي لها دون تسع سنين أو لها تسع سنين فأكثر ، ولم تبلغ

فليس له اجبارها وهو المذهب .

الانصاف ج ٨ ص ٥٦ .

(٤) المهذب ج ٢ ص ٣٨ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٥ - ٦ ،

الانصاف ج ٨ ص ٥٦ .

الفصل الرابع

في ضمان ما يتلفه من نفس أو مال .
وفيه بحثان :

البحث الأول : في ضمان ما يتلفه من نفس .

البحث الثاني : في ضمان ما يتلفه من مال .

الفصل الرابع

في ضمان مايتلفه من نفس أو مال

المبحث الأول :-

في ضمان مايتلفه من نفس :-

ان الله سبحانه وتعالى حرم قتل النفس التي حرم الله الا بالحق ، ولهذا جعل عقوبات مناسبة مقابل الجناية على النفس ، أو على مادونها ، وذلك لحقن الدماء ولردع من تسول له نفسه الفساد في الأرض ، ولحرمة النفس البشرية . كما أنه جعل شروطا للقصاص تشمل المقتص منه ، والمقتص له وغير ذلك مما يحقق العدل والمساواة .

ولكن لو كان الجاني على النفس أو مادونها طفلا فما هو الحكم ؟

هذا ما سنبينه فيما يلي :-

لاخلاف بين عامة الفقهاء في أن عمد الطفل في الجناية على النفس ، أو مادونها خطأ (١) أى في حكم الخطأ ولاقصاص عليه (٢) . واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

(١) وقيل : الأظهر في قول الشافعية أنه عمد .

سبحان الطالبين على مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠

(٢) حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٥٣٢ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٢٣٤ ، الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٦٦ ، حاشية العسدي ج ٢ ص ٢٨٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٥ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٩ ص ١٤٩ ، الاقناع في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٦٩ الكافي في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١١٩ - ١٢٠ ، المحلى ج ١٠ ص ٣٤٤ .

الا أن الظاهرية لم يقولوا : أنه خطأ وانما قالوا : ليس فيه قصاص ولادية ولا كفارة .

أولاً : من السنة :-

عن علي رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل " (١) .

ثانياً : من المعقول :-

ان عدم ايجاب القصاص على الطفل ، لأن القصاص عقوبة ، والطفل ليس من أهل العقوبة لأنها لاتجب الا بالجناية وفعله لا يوصف بالجناية ، ولهذا لم تجب عليه الحدود ، لأنه لا قصد له صحيح (٢)

كما أن القصاص من حقوق الأبدان ، وحقوق الأبدان لاتجب على الطفل ، كما في الصلاة والصوم (٣) .

وإذا قلنا لا يجب على الطفل قصاص ، فان الواجب هو الدية وحكمها على

النحو التالي :-

(١) سنن أبي داود ج ٤ كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حدا رقم ٤٤٠٣ ص ١٤١ .

وقد رواه أيضا عن السيدة عائشة رضي الله عنها .
ورواه البيهقي عن السيدة عائشة بلفظ قريب منه ج ٨ كتاب الجنائيات باب من القصاص القتل ومادونه ص ٤١ ، ورواه ابن ماجه عن السيدة عائشة رضي الله عنها بلفظ قريب منه ج ١ كتاب الطلاق باب طلاق المعتوه والصغير والنائم رقم ٢٠٤١ ص ٦٥٨ ، ورواه الترمذي عن الحسن عن علي بلفظ قريب منه ، وقال : عنه حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقد روى من غير وجه عن علي ج ٤ أبواب الحدود باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد رقم ١٤٤٣ ، ص ٦٨٥ - ٦٨٦ ، ورواه الدارمي عن عائشة رضي الله عنها ج ٢ كتاب الحدود باب رفع القلم عن ثلاثة ص ١٧١ .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٢٣٤ ، شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ١٢٨ ، التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ج ١٨ ص ٣٥٠ ، الكافي في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٤ ، الروض العربي على حاشية العنقري ج ٣ ص ٢٦٢ .

(٣) التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ج ١٨ ص ٣٥٣ .

أولاً: حكم الدية (١) على الطفل :-

ان جناية الطفل في حكم الخطأ فهل تجب الدية في جنايته ؟ واذا وجبت

فعلي من تكون

: هل في جناية الطفل على النفس دية :-

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

(١) تعريف الدية : الدية من قوله وميت القتل ، أعطيت ديته ، ويقال لما يعطي

في الدم دية . معجم مفردات القرآن - كتاب الواو ومادة ودى ص ٥٥٤-٥٥٥

وقد شرعت الدية بالكتاب والسنة والاجماع .

من الكتاب : قوله تعالى " من قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا * سورة النساء الآية (٩٢) .

وأما من السنة : ما رواه عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وأن في النفس مائة من الابل . "

سنن النسائي ج ٨ ص ٨٠ وابعدها ، لما ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له . موطأ الامام مالك ج ٣ كتاب العقول ص ٥٨ - ٥٩ .

قال : ابن عبد البر : وهو كتاب مشهور عند أهل السير ومعروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الاسناد ، لأنه أشبه المتواتر في مجيئه في أحاديث كثيرة . المغني ج ٧ ص ٧٥٨ - ٧٥٩ .

أما الاجماع : فقد أجمع أهل العلم على وجوب الدية في الجملة . المغني ج ٧ ص ٧٥٩ ودية الحر المسلم مائة من الابل ، أجمع أهل العلم على أن الابل أصل فسي الدية وأن دية الحر المسلم مائة من الابل وقد دلت عليه الأحاديث الواردة منها حديث عمرو بن حزم . المغني ج ٧ ص ٧٥٩ .

كما أن هناك تفصيلات في مقادير الدية ، وهل يؤخذ فيها الورق والذهب ومتى تكون مغلفة ومتى تكون غير مغلفة وغير ذلك من التفصيلات وممن أراد الاستزادة فليراجع الموضوع في مظانة من كتب الفقه .

المذهب الأول :-

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة الى أن في جنابة الطفل الدية .
ودلك لحرمه الدماء ، ولأنه لا يهدر دم مسلم الاسلام (١) .

المذهب الثاني :-

ذهب الظاهرية الى أنه لادية في جنابة الطفل (٢)

والقائلون بوجوب الدية في جنابة الطفل اختلفوا فيمن يتحملها الى فريقين :

الفريق الأول :-

ذهب الحنفية والمالكية وفي الصحيح عند الحنابلة الى أن الدية تحمله العاقل (٣) ومع اتفاقهم في ذلك الا أنهم اختلفوا في مقادير تحمل الدية ومتي يكون ذلك .

أ - الحنفية :-

قالوا ان العاقلة تحمل الدية اذا بلغت نصف العشر ، واذا لم تبلغ ذلك ،
أي نصف العشر ، فتكون في مال الطفل (٤) .

(١) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٥٨٧ ، الفواكه الدواني ج ٢ ،
ص ٢٦٦ ، الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ٢ ص ١٥٥ ، الكافي فسي
فقه الامام الامام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١١٩ ، الاقناع في فقه الامام احمد بن
حنبل ج ٤ ص ١٦٩

(٢) المحلى ج ١٠ ص ٣٤٤ .

(٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٥٨٧ ، الفواكه الدواني ج ٢ ،
ص ٢٦٦ ، الانصاف ج ١٠ ص ١٣٣ ، الاقناع في فقه الامام أحمد بن حنبل
ج ٤ ص ١٦٩ . والمقصود بالعاقلة : عاقلة الرجل عصبته وهم القرابة من قبل
الأب الذين يعطون دية من قتل خطأ . مختار الصحاح باب العين مادة عقل
ص ٤٤٦ - ٤٤٧ ، كما أن الفقهاء اختلفوا فيمن يندرج تحت العاقلة وهذا
ليس من صلب بحثنا فليراجع في مظانه .

(٤) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٥٨٧ ، حاشية رد المحتار
ج ٦ ص ٥٨٧ .

ب - المالكية :-

قالوا : ان العاقلة تحمل الدية اذا بلغت ثلث الدية فأكثر ، واذا لم تبلغ ذلك ففي ماله تؤخذ منه على الحلول ، والا اتبع بها ديننا في ذمته (١) .
كما أنه لو اشترك مكلف مع طفل في القتل ولم يكن هناك تماؤ على قتله منها - أى كان القتل خطأ - أو كان الكبير متعمدا وحده ، أو الصبي كذلك ، فنصف دية مقتلهما في مال الكبير ، وقيل على عاقلته ، والنصف الآخر على عاقلة الطفل (٢) .

الفريق الثاني :-

ذهب الشافعية ، وفي رواية عند الحنابلة ، الى أن الدية تكون في مسال
الطفل (٣)

ثانيا : حكم الكفارة (٤) :-

لو قتل الطفل نفسا فهل تجب الكفارة عليه ؟ ، واذا وجبت فهل تكون في ماله ؟ فهذاان أمران كانا محل خلاف بين العلماء نوضحه في اجمال على النحوالتالي :
حكم الكفارة اذا قتل الطفل نفسا :-
ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :-

- (١) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٦٦ ، حاشية العدوى ج ٢ ، ص ٢٨٢ .
وهذا مفهوم قول الحنابلة .
المغني ج ٧ ص ٦٢٨
- (٢) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٦٦ ، شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ١٢٨ .
- (٣) الاتناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ٢ ص ١٥٥ ، الانصاف ج ١٠ ص ١٣٣ .
- (٤) الكفر بالفتح التغطية .
مختار الصحاح باب الكاف مادة كفر ص ٥٧٣
والكفارة تكون لرفع الذنب ومحو الاثم ولهذا أوجب في القتل الخطأ .
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٢٥١ .
والاصل في كفارة القتل الكتاب : قال تعالى : * وَمَنْ قَتَلَ مُؤْسَاخَطًا فَتَحْرِيرُ رَقِيَّةٍ مُؤْمِنَةٍ * سورة النساء الآية (٩٢) .

المذهب الأول :-

ذهب الحنفية والظاهرية ، الى أنه لا كفارة في قتل الطفل (١)
وظلوا لما ذهبوا اليه ، أن الكفارة عبادة ، والطفل لا يخاطب بالشرائع أصلاً (٢) .

المذهب الثاني :-

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة الى أن الكفارة واجبة إذا قتل الطفل
نفساً (٣) .

وظلوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

أ - أن الكفارة من باب خطاب الوضع كالزكاة (٤) .

ب - كما أن الكفارة تعد من باب الضمان ، فتجب في ماله (٥) .

ج - والكفارة حق مالي يتعلق بالقتل ، فتعلقت به كالدية ، وفارقت الصوم ،
والصلاة ، لأنهما عبادتان بدنيتان ، وهذه عبادة مالية فأشبهت نفقات
الأقارب ، فان قيل : ان الطفل لا تجب عليه كفارة اليمين ، فكفارة اليمين
تتعلق بالقول ، ولا قول للطفل ، وكفارة القتل تتعلق بالفعل ، وفعله
محقق قد أوجب الضمان عليه ويتعلق بالفعل مالا يتعلق بالقول ، بدليل
أن العتق يتعلق بأفعاله دون اعتقافه بقوله (٦) .

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٢٥٢ ، الدر المختار شرح تنوير

الأبصار ج ٦ ص ٥٨٧ ، المحلى ج ١٠ ص ٣٤٤ .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ٢٥٢ .

(٣) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٧٣ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٧ ، الاقناع

في فقه الامام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٦٩ .

(٤) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٧٣ .

(٥) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٧ .

(٦) المغني ج ٨ ص ٩٤ .

كما أن الكفارة وجبت على الطفل لخطر أمر الدماء ، وإن كان لا يأتهم على النفل (١) .

ومع اتفاقهم في وجوب الكفارة إذا قتل الطفل نفسا ، إلا أن لبعض منهم تفصيلات .

أ - المالكية :-

قالوا : لو أسر الطفل في الكفارة انتظر لبلوغه حتى يصوم (٢) .

ب - الشافعية :-

قالوا إن الولي يعتق من مال الطفل ، وهذا كما يخرج الزكاة والفطرة منه ، ولا يصوم عنه بحال ، وإن صام الطفل المميز أجزاءه وهذا في وجه عنهم .
ولو أعتق الولي من مال نفسه ، أو أطعم عنه جاز إن كان الولي أباً أو جداً ، وكأنه ملكه ثم تاب عنه في الاعتاق .

وأما إن كان الولي قيباً أو وصياً لم يجز حتى يقبل القاضي له التخليك (٣) .

ج - الحنابلة :-

قالوا إن الولي هو الذي يكفر عن الطفل من ماله (٤) .

(١) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٧٣

(٢) المرجع السابق .

(٣) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٧ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٩ ،

ص ٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٤) حاشية الفقهاء على الروض المربع ج ٣ ص ٣٠١ .

المبحث الثاني

في ضمان ما يتلفه من مال :-

كما أن للنفس حرمة لا يجوز العدوان عليها الا بحق ، كذلك المال فان له حرمة لا يجوز لأحد أن يتلف مال غيره ، بغير حق ، ولكن لو أُلُفَ طفل مـال الغير هل يضمن ذلك المال أم لا ؟

ولبيان هذا الحكم فان الطفل الذى يتلف المال قد يكون مميزا ، أو غير مميز .

والمميز اما أن يكون غير مأذون في المال ، أو مأذون فيه كالنثن والمبيع أو الوديعة والاعارة ونحو ذلك .

أولا : اذا كان الطفل غير مميز :-

في حالة ضمان المال المتلف من قبل الطفل فاما أن يكون الطفل مميـز أولا ، وقد فرق بعض الفقهاء بين الطفل الذى يعقل والذى لا يعقل ، والبعض الآخر لم يفرق في ذلك .

فأما الذين فرقوا بين الطفل الذى يعقل والذى لا يعقل فهم الحنفية والمالكية وفي مفهوم قول الشافعية ، كما أن لكل قولين في المذهب .

القول الأول :-

ذهب بعض الحنفية ، وفي القول المشهور عند المالكية الى أن غير المميز لو أُلُفَ مالا للغير فانه يضمن ذلك (١) .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٦٨ ، حاشية الشيخ الشلبسى ج ٦ ص ١٦٨ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٦٢٥ ، الخرشي على مختصر سيدى خليل ج ٥ ص ٢٩٣ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ .

وعلموا لما ذهبوا اليه بأن التسليط غير معتبر فيه ، وفعله معتبر (١) .
 الا أن المالكية قالوا : أنه يضمن ما أطفه من مال اذا لم يؤمن عليه فيؤخذ
 ما أطفه من ماله الحاضر ان كان له مال ، والا اتبع به في ذمته الى وجود مال
 لأن الذمة ثابتة للجميع ، فلا يشترط فيها التمييز فضلا عن التكليف (٢) .

القول الثاني :-

ذهب بعض الحنفية وخلاف المشهور عند المالكية ، وفي مفهوم قول
 الشافعية الى أن الطفل غير المميز ، لو أطف مالا فانه لا يضمن (٣) .

ثانيا : اذا كان الطفل معيضا :-

وفي هذه الحال اما أن لا يكون للطفل وجه تسليط ، واما أن يكون له وجه
 تسليط .

١ - حكم الضمان اذا لم يكن للطفل وجه تسليط على المال :-

لا خلاف بين الفقهاء في أن الطفل لو أطف مال الغير ، من غير اختيار
 صاحب المال ، فان يضمن ذلك المال
 وعلموا لما ذهبوا اليه بما يأتي :

أ - لإحياء حق المتلف عليه ، لأن كون الاتلاف ، موجبا لا يتوقف على
 القصد كالذي يتلف بانقلاب النائم عليه مع أنه لا قصد للنائم ، ومع ذلك يجب الضمان .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٦٨ ، حاشية الشيخ الشلبي ج ٦

ص ١٦٨ ، نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ج ١٠ ص ٣٧١ .

(٢) الشرح الصغير ج ٢ ص ١٢٩ ، الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٥ ص ٢٩٣

(٣) حاشية الشيخ الشلبي ج ٦ ص ١٦٨ ، حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٦٢٥ ،

الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٦٢٥ ، شرح العناية على الهداية

ج ١٠ ص ٣٧١ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ ، مغنى المحتاج ج ٣

ب - ولأن الطفل مؤاخذ بأفعاله دون أقواله ، كما أن صحة القصد غير معتبرة في حقوق العباد (١) .

٢ - حكم الضمان اذا كان للطفل وجه تسليط على المال :-

وهذا كالثلث والسبع والوديعه ونحو ذلك ، وهذا اما أن يتلف المال في يد الطفل أو أن يتلفه .

أولاً : اذا أطف المال في يده :-

ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة ، وفي مفهوم قول المالكية الى أن صاحب المال لو وضعه بين يدي الطفل باختياره فتلف بتفريط منه أو بغير تفريط فانه لاضمان عليه (٢) .

وتلوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

بأن ذلك تسليط باعتبار العادة ، لأن من عادة الأطفال اطلاق المال لقطة نظرهم في عواقب الأمور ، فالمالك لما مكن الطفل من ذلك مع علمه بحاله يصير كالآذن له في الاتلاف ، ويقول له احفظ لا يخرج من أن يكون آذناً لأنه انما يخاطب بهذا من لا يحفظ (٣) .

(١) نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ج ٩ ص ٢٥٨ ، شرح العناية على الهداية ج ٩ ص ٢٥٨ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٨ ص ٢٣٢ ، ج ٦ ص ٦٢٥ ، نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ج ١٠ ص ٣٧٢ ، مواهب لشرح مختصر خليل ج ٥ ص ٦٤ ، الخري على مختصر سیدی خليل ج ٥ ص ٢٩٣ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ ص ٣٢٦ ، منهاج الطالبين ج ٢ ص ١٨١ ، كشاف القناع عن متن الاقتاع ج ٣ ص ٤٤٢ ، المغني ج ٤ ص ٥٢١ .

(٢) المبسوط ج ١١ ص ١٢٠ شرح العناية على الهداية ج ١٠ ص ٣٧١ ، منهاج الطالبين ج ٢ ص ١٨١ ، المجموع شرح المذهب ج ٩ ص ١٥٦ ، كشاف القناع عن متن الاقتاع ج ٣ ص ٤٤٢ ، المغني ج ٤ ص ٥٢١ ، حاشية الشيخ العدوی ج ٥ ص ٢٩٢ - ٢٩٤ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ .

(٣) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٦٨ - ١٦٩ ، المبسوط ج ١١ ص ١١٩ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٨ ص ٣٣٣ ، نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ج ١٠ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

ولأن مسلم المال للطفل هو المضيع بالتسليم اليه فذلك لضمان ان ليس على الطفل حفظه ، وهذا كما لو تركه عند بالغ من غير استحقاق فطف (١) .
ثانيا : اذا أطف الطفل المال باختيار أو وضعه رب المال في يده :-
فللعلماء في ذلك آراء :-

ذهب الحنفية الى أنه لو أطف الطفل ما أودع عنده من مال فانه ينظر ان كان مأذونا له في التجارة ضمن .

وان كان محجور عليه ولكن قبل الوديعة باذن وليه ضمن (٢) .
أما بالنسبة لضمان أو عدمه فقد فصل الفقهاء في ذلك من ناحية الضمان أو عدمه .

أولا : القاطن بعدم الضمان :-

وهم أبو حنيفة ومحمد رحمها الله ، والمالكية ، وفي وجه للشافعية ، وفي قول للحنابلة على ما يأتي تفصيل ذلك :-
أ - الحنفية :-

قالوا : انه لو أطف المال كأن كان وديعة عنده وقبضها بلا اذن وليه وليس مأذونا له في التجارة (٣) فقد ذهب أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله الى أنه لو أودع عند طفل طعام مثلا فأكله فانه لا يضمن لافي الحال ولا بعد الادراك .
وعلا لهما ذهبوا اليه بما يأتي :-

١ - لأنه أطف ما لا غير معصوم فلا يؤاخذ بضمانه ، وهذا كما لو أطفه باذنه ورضاه ، ولأن العصمة ثبتت حقا له ، وقد فوتها على نفسه حيث وضعها في يد

(١) التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ج ١٤ ص ١٧٥ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ٨١ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ ص ٣٢٥ .
(٢) حاشية الشيخ الشلبى ج ٦ ص ١٦٨ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٨ ص ٣٣٣ ، حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٦٢٥ شرح العناية على الهداية ج ١٠ ص ٢٧١ .
(٣) حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٦٢٥ .

غير مانعة فلم تبق معصومة ، الا اذا أقام غيره مقام نفسه في الحفظ ، ولا اقامة هنا لأنه لا ولاية له على الطفل حتى يلزمه ، وللطفل على نفسه حتى يلتزم بخلاف المأدبون له ، لأن له ولاية على نفسه كالبالغ .

٢ - كما أن ذلك تسليط باعتبار العادة ، لأن من عادة الأطفال اتلاف المال لقلة نظرهم في عواقب الأمور ، فالمالك لما مكن الطفل من ذلك مع علمه بحاله يصير كالآذن له في الاتلاف ويقول له احفظ لا يخرج من أن يكون اذا لأنه انما يخاطب بهذا من لا يحفظ (١) .

ب - المالكية :-

قالوا ان الطفل لو أتلف المال الذي أمن عليه فضيعه ، فاما أن يضيعه فيما فيه غنى عنه كأن ألقاه في البحر ، أو ضيعه فيما لا غنى عنه .
وعطّلوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

١ - بأن رب المال سلطه على اتلافه وخاصة اذا كان هو رب المال الذى سلطه عليه فقد ضاع هدرا .

وان كان غير رب المال فعلى المؤمن الضمان لتفريطه ، وكثيرا مايقع أن الانسان قد يرسل مع طفل شيئا ليوصله الى أهل محل فيضيع منه ، أو يتلف فلا ضمان على الطفل ، وانما الضمان على من أرسله به .

وان أتلف المال فيما ينتفع به كأكل مما أمن عليه ، فانه لا يضمن وان كان يضمن الأقل فقط ولا يضمن الأكثر ، وذلك كأن قوم المال المتلف مرة بعشرة ، وأخرى بخمسة عشر ضمن العشرة اذا كان له مال وقت الاتلاف (٢) .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٦٨ - ١٦٩ ، المبسوط ج ١١ ص ١١٩ ، الدر المختار شرح تنوير الأيصار ج ٨ ص ٣٣٣ ، نتائج الأفكار في

كشف الرموز والأسرار ج ١٠ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢) الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ .

ج - الشافعية والحنابلة :-

ذهب الشافعية في وجه ، والحنابلة في قول الى أنه لو أئلف الطفل المال كأن كان وديعة عنده فإنه لا يضمن ذلك ، وظلوا لما ذهبوا اليه بما يلي :-
١ - لأن رب المال سلب الطفل عليه فصار كما لو باعه ، أو أقرضه وأقبضه فأتلفه .

٢ - كما أن الوديعة عقد وليست بأذن فلم يضمن ، لأن الطفل ليس من أهل العمود (١) .

ثانيا : القائلون بالضمان :-

ذهب أبو يوسف من الحنفية والمالكية والشافعية في الوجه الصحيح عندهم ، وفي قول للحنابلة ، الى أن الطفل يضمن ما أودع عنده (٢)
واليك تفصيل أقوالهم :-

أ - ذهب أبو يوسف رحمه الله من الحنفية الى أنه لو قبض الطفل الوديعة بلا اذن وليه ، وليس مأذونا له في التجارة فاستهلكه فإنه يضمن .
وعلى لما ذهب اليه بما يأتي :-

١ - بأن الطفل أئلف مالا متقوما معصوما حقا للمالك فيجب عليه ضمانه ، وهذا كما اذا كانت الوديعة عبدا ، أى أن ضمان الاستهلاك ضمان فعل ، والطفل والبالغ فيه سواء لتحقيق الفعل بوجوده ، ألا ترى أن الوديعة لو كانت عبدا فقتله الطفل كان ضامنا بهذا ، فكذلك في سائر الأموال .

-
- (١) روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ ، منهاج الطالبين ج ٢ ص ١٨١ ، المغني ج ٤ ص ٥٢١ .
قال الحنابلة : ينتفي الضمان عن الطفل فيما حصل في يده باختيار صاحبه وتسليطه كالشئ والمبيع والقرض والاستدانة . المغني ج ٤ ص ٥٢١ .
(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٦٨ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ ، المغني ج ٤ ص ٥٢١

٢ - ولأن الإيداع لدى الطفل باطل ، لأنه استحفاظ من لا يحفظ ، فكأنه لم يودعه ولكنه جاء فأتلف ماله واستحفاظ من لا يحفظ تضييع للمال فكأنه ألقاه على فارة الطريق ، ولو فعل ذلك فأتلفه طفل كان ضامنا فكذا لو أودع عنده مال فأتلفه (١) .

ب - المالكية :-

ذهبوا الى أن الطفل لو أمن على المال أو أتلفه فيما لا بد منه كأن صون به بنفسه فإنه يضمن الأقل منه فقط .

وصورة ذلك إذا أكل مما أمن عليه بما يساوى عشرة أو أكثى بما يساويها حتى حصن من ماله ما يساويها أو أقل أو أكثر ، فإن قوم المال العتلف مرة بعشره وأخرى بخمسة عشر ضمن العشرة إذا كان له مال وقت الاتلاف (٢)

ج - الشافعية والحنابلة :-

ذهب الشافعية في الأظهر والأصح عندهم ، والحنابلة في قول الى أن الطفل يضمن ما استودع عنده إذا أتلفه (٣) .

وعزلوا لما ذهبوا بما يأتي :-

ان اتلاف الطفل الوديعة كالإتلاف مال غيره من غير استحفاظ ولا تسليط على الاتلاف هنا ، وهذا بخلاف البيع والقرض .

كما أن الوديعة هنا جعلوها اذنا وليست بعقد فلذلك كان الضمان (٤) .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٦٨ - ١٦٩ ، والمبسوط ج ١١

ص ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٩ ، الخرسى على مختصر سيدى خليل ج ٥ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ ص ٦٢٥ - ٣٢٦ ، منهاج الطالبين على مغنى المحتاج ج ٣ ص ٨١ ، المغنى ج ٤ ص ٥٢١

(٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

الفصل الخامس

فِي عِبَادَاتِهِ

وفيه مباحث

المبحث الأول : حكم بوائه .

المبحث الثاني : حكم صلاته .

المبحث الثالث : حكم زكاته .

المبحث الرابع : حكم صومه .

المبحث الخامس : حكم حجّه .

الفصل الخامس

في عباداته

المبحث الأول : في حكم بوليه :

إن من أهم ما يتميز به دين الإسلام النظافة والطهارة ، فكما حافظ على طهارة الاعتقاد ، حافظ على طهارة الأبدان والأمكنة ، وكل ما يتعلق بالإنسان المسلم ، إلا أنه وبالرغم من حرصه على هذه النظافة ، بل الطهارة بكل أبعادها فإنه راعى الرحمة باتباعه بحيث لا يكلفهم فوق ما يطيقون ، وحتى يرفع عنهم الحرج ، فجعل اليسر في كل شيء حتى في درء الأجسام والقذارة ، وهذا يتجلى في بيان حكم بول الطفل .

ومما لاشك فيه أن بول الإنسان الكبير نجس ، وقد أمرنا بالتنزه منه لأن عامة عذاب القبر منله ^(١) ، ولكن الطفل الذي يلزمننا الاعتناء به ، وكثرة حملته وهو لا يمكنه التحرز من بوليه ، إلا بمشقة ^(٢) فلا بد من معرفة حكم بوليه

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم بحائط من حيطان المدينة أو مكة فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يعذبان وما يعذبان في كبير ، ثم قال : بلى كان أحدهما لا يستتر - يستبرى - من بوليه ، وكان الآخر يمشى بالنميمة ، ثم دعا بجريدة فكسرهما كسرتين فوضع على كل قبر منهما كسرة ، فقليل له : يارسول الله لم فعلت هذا ؟ قال : لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا أو إلى أن ييبسا " . صحيح الإمام البخاري ج ١ كتاب الوضوء باب من الكبائر أن لا يستتر من بوليه ص ٤٩

(٢) أما الآن فقد وجدت بعض الوسائل يمكن بها التحرز بعض الشيء من بول الطفل إلا أننا نحن بحاجة لمعرفة الحكم لأن هذه الوسائل قد لا تتوفر لكل إنسان لسبب ما إذ الغالب والكثير أن يبقى الطفل بغير هذه الأشياء في المنزل أو أثناء النوم . الخ

وكيفية التطهير منه لو أصاب بوله المكان أو البدن أو الثوب ونحو ذلك^(١)

✱ حكم بول الطفل :

لا خلاف بين الفقهاء، من حنفية ومالكية وشافعية، وحنابلة إلى أن بول الطفل نجس كبول الكبير . (٢)

إلا أنهم مع اتفاقهم على نجاسة بول الطفل إلا أنهم اختلفوا فيما يجزى في تطهير بوله سواء كان ذكرا ، أو أنثى إلى ثلاثة مذاهب :

✱ المذهب الأول : وذهب إليه الحنفية ، والمالكية ، كما هو عليه مذهبهم وفي وجه ضعيف للشافعية ، إلى أنه يغسل بول الطفل سواء كان ذكرا ، أو أنثى سواء طعما الطعام أم لم يطعمه .

✱ المذهب الثاني : واليه ذهب الشافعية في الصحيح عندهم ، والحنابلة ، والظاهرية ، وبعض المالكية إلى التفرقة بين بول الطفل إذا كان ذكرا ، وبينسه إذا كان أنثى ، فلو كان ذكرا ، فإنه ينضح بشرط ، أن لا يطعم الطعام ، وأما الأنثى ، فإن بولها يغسل ، سواء طعمت الطعام أم لم تطعمه ، إلا أن بعضهم جعل النضح في بول الغلام ، سواء طعم الطعام أم لم يطعمه .

(١) لابد من ذكر حكم بول الطفل لانه يدخل في الحديث عن أداء الطفل ، لبعضه من العبادات ، باعتبار أن للتطهر من بوله حكما خاصا به .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٦٩ ، الخرشى ، على مختصر سيدى خليل ج ١ ص ٩٤ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٨ ، حاشية الشرقاوى ج ١ ص ١١٦ ، المغنى ج ٢ ص ٩٠ ، كشف القناع عن متن الاقتناع ج ١ ص ١٨٩ .

المذهب الثالث : واليه ذهب الشافعية ، وفى وجه ضعيف ، الى أنه يكفي
النضح في بول الطفل سواء كان ذكرا ، أو أنثى مالم يطعما الطعام .

سبب الخلاف :

" وقبل بيان سبب الخلاف بين الفقهاء ، فقد اتفقوا على أن إزالة النجاسة
تكون بالغسل والمسح ، والنضح لورود ذلك في الشرع ، وثبوته بالآثار ، واتفقوا
على أن الغسل عام لجميع أنواع النجاسات ، ولجميع محال النجاسات ، وأن المسح
بالأحجار يجوز في المخرجين ، ويجوز في الخفين ، واختلفوا من
ذلك في ثلاث مواضع هي أصول الباب أحدها في النضح لى نجاسة هو ؟
والثاني في المسح لى محل هو ؟ ، ولأى نجاسة هو ؟ ، بعد أن اتفقوا على
ما ذكرناه ، والثالث اشتراط العدد في الغسل والمسح .

أما النضح فإن قوما قالوا : هذا خاص بإزالة بول الطفل الذي لم يأكل الطعام
وقوم فرقوا بين بول الذكر في ذلك والأنثى ، فقالوا : ينضح بول الذكر
ويغسل بول الأنثى ، وقوم قالوا : الغسل طهارة ما يتيقن بنجاسته ، والنضح
طهارة ما شك فيه ، وهو مذهب مالك بن أنس رضى الله عنه .

وسبب اختلافهم تعارض ظواهر الأحاديث في ذلك ، وذلك أن ههنا حديثين
ثابتين في النضح .

أحدهما : عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : أتى النبي صلى الله عليه وسلم
بصبي يحنكه . فبال عليه فأتبعه بالماء ."(١)

(١) صحيح الإمام البخارى ج ٧ كتاب العقيدة باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق
وتحنيكه ص ٨٤ ، فأتبعه بالماء : أى لم ينسله .

■ والآخر : حديث أنس المشهور ، حين وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته ، قال فقامت إلى حمير لنا قد اسود من طول ما لبثت فنضحته بماء " (١)

فمن الناس من صار إلى العمل بمقتضى حديث عائشة رضي الله عنها ، وقال هذا خاص ببول الصبي ، واستثناه من سائر البول .

ومن الناس من رجح الآثار الواردة في الغسل على هذا الحديث ، وهذا مذهب مالك - رحمه الله - ، ولم ير النضح إلا الذي في حديث أنس ، وهو التسبب المشكوك فيه على ظاهر مفهومه .

وأما الذي فرق في ذلك بين بول الذكر والأنثى ، فإنه اعتمد على ما روى من قوله عليه الصلاة والسلام : " يغسل بول الجارية ويرش بول الصبي " . (٢)

(١) ونص الحديث هو : عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لطعام صنعت له ، فأكل منه ، ثم قال : قوموا فلا صلى لكم ، قال أنس ، فقامت إلى حمير لنا قد اسود من طول ما لبثت فنضحته بماء ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم واليتيم وراءه ، والمجوز من وراءنا ، ف صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرف .

صحيح الإمام البخاري ج ١ كتاب الصلاة باب الصلاة على الحمير الخ ص / ٨٢ .

(٢) ونص الحديث هو : عن أبي السرح قال : كنت أخدم النبي صلى الله عليه وسلم فكان إذا أراد أن يغتسل فقال : " ولني (قفاك) " فأوليه قفاي فأستره به ، فأتى بحسن أو حسين رضي الله عنهما ، فبال على صدره ، فبحث أغسله فقال : " يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام " . سنن أبي داود ج ١ كتاب الطهارة باب ، بول الصبي بحبيب الثوب رقم ٣٧٦ ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وجاء بلفظ قريب في سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة وسننها باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم رقم ٥٢٦ ص ١٧٥ وجاء بلفظ قريب منه في سنن الدار قطن ج ١ كتاب الطهارة باب الحكم في بول الصبي والصبيبة ما لم يأكلا الطعام ص ١٣٠ .

وأما من لم يفرق ، فانما اعتمد قياس الانثى على الذكر الذى ورد فيه الحديث
الثابت . (١)

* واليك تفصيل المذاهب :

* المنهـب الاول :

ذهب الحنفية والمالكية كما هو عليه مذهبهـم ، وفى وجه ضعيف للشافعية
الى أنه يغسل بول الطفل سواء كان ذكرا أو انثى طعما طعام أم لم يطعم
حيث لا فرق بين نجاسة وأخرى . (٢)
واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالكتاب والسنة والمعقول .

* أولا من عموم الامر باجتـناب النجاسة :

قوله تعالى : (وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ) (٣)

* وجه الدلالة :

ان الشارع أمر بتطهير الثياب من النجاسات كلها ، ولم يفرق بين نجاسة
ونجاسة . (٤)

* ثانيا من السنة :

أ - عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : " أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بمبى - فبال على ثوبه ، فدعا بماء فأتبعه اياه " . (٥)

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٨٥ - ٨٦ بتصرف .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٦٩ - ٧٠ ، حاشية الشيخ على العدوى ج ١ ص ٩٤

حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٨ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٨٥ ، المجموع شرح
المهذب ج ٢ ص ٥٨٩ .

(٣) سورة المدثر الآية / ٤

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٦٩

(٥) صحيح الامام البخارى ج ١ كتاب الوضوء باب بول المصبيان ص ٥٠

ب - عن أم كرز ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " بول الغلام ينضج ، وبول الجارية يغسل " . (١)

وغير ذلك مما ورد في السنة .

■ وجه الدلالة :

ان ما ورد في الحديثين السابقين ، وغيرهما مما ورد في السنة من النضح والمب ، فان المراد به الغسل . (٢)

ولان النضح كثرة المب ، ومنه الناضح للجمل الذي يستخرج به الماء . (٣)

(١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة وسننها ، باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم ، رقم ٥٢٧ ص ١٧٥ .

قال في مصباح الزجاجة : " هذا اسناد منقطع ، عمرو بن شعيب لم يسمع من أم كرز وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب رواه ابو داود والترمذي ، قال وفي الساب عن أم قيس وعائشة وزينب وأبابة بنت الحرث وأبي السمع ، وعبد الله بن عمرو وأبي ليلى وابن عباس ، قلت حديث أبي السمع رواه النسائي في الصغير . كتاب الطهارة باب بول الغلام ينضج ، وبول الجارية يغسل ج ١ ص ٧٦ - ٧٧ .

(٢) وبوضحه ما جاء في قوله عليه الصلاة والسلام في المذي . توضأ وانضح فرجك - ولا يجزيه الا الغسل اتفاقا .

تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٦٩ - ٧٠ .
أما نهى الحديث هو عندما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المذي فقال " اذا وجد أحدكم ذلك فلينضح فرجه وليتوضأ وضوءه للملاة " .

سنن أبي داود ج ١ كتاب الطهارة باب في المذي رقم ٢٠٧ ص ٥٣ - ٥٤ ، السنن الكبرى ج ١ كتاب الطهارة باب الوضوء من المذي ، والودى ص ١١٥ . وقال رواد مسلم في الصحيح عن أحمد بن عيسى وغيره .

(٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ص ٦٩ - ٧٠ .

اما المراد بقوله ولم يغسله ، أى لم يغسله غسلا مبالغا فيه . (١)

ثالثا : من المعقول :

- أ - أنهم قاسوا ببول الطفل سواء كان ذكرا أو أنثى على سائر النجاسات .
وما ورد في الحديث مؤؤل كما مر فيقدم القياس على النص (٢) ولانه حكيم
بتعلق بالنجاسة ، فاستوى فيه الذكر والأنثى كسائر أحكامهما . (٣)
ب - قالوا : ان الغسل لا يكون إلا فيما تيقن نجاسته والنضح يكون طهارة ماشسك
فيه ، ومما يدل على ذلك حديث أنس المشهور حين وصف صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم في بيته قال : " فقامت الى حصير لنا قد أسود من
طول ما لبث فنضحته بالماء " فيكون النضح في الثوب المشكوك فيه على ظاهر
مادل عليه حديث أنس . (٤)

* مناقشة الأدلة :

- نوقشت أدلة المذهب الأول القائلين بأن بول الطفل يغسل سواء كان ذكرا
أو أنثى طعما الطعام أم لم يطعمانه بما يأتي :
أولا : نوقش ما استدلوا به من عموم الأمر باجتناب النجاسة ، فقبل لهم يؤخذ
بعموم النصوص إلا اذا ورد ما يخص هذا العموم ، وبناء العام على الخاص
واجب ، وقد وردت أدلة تخص هذا العموم ، فينبغي العمل بها . (٥)

(١) نيل الاوطار ج ١ ص ٥٨

(٢) نيل الاوطار ج ١ ص ٥٨

(٣) سبل السلام ج ١ ص ٣٨

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٨٥

(٥) نيل الاوطار ج ١ ص ٥٨

ثانيا : أما ما استدلووا به من السنة ، وما تأولوه حيث قالوا :

أ - المراد من النضح أو الصب ، فالمراد به الغسل .

ب - كما ان النضح هو كثرة المصّيب .

ج - أو أنه لم يغسله غسلا مبالغيا .

أقول ، هذه تأويلات ليست في محلها ، لان هناك درجات للنضح وهو الرش على

حسب ما بينه بعض الفقهاء كالشافعية .

جاء في المجموع شرح المذهب ببيان درجات النضح قال :

* الأولى : النضح المجرد .

* الثانية : النضح مع الغلبة والمكاشرة

* الثالثة : ان يضم الى ذلك السيلان " . (١)

فأكثر ما رجح من النضح هو ما كان في الدرجة الثانية (٢) ، فلا يحتاج الى

عصر وغيره فكان كل ما تأولوه هو نفسه النضح .

٢ - ان ما ورد في الاحاديث فانه ذكر الغسل والنضح وكل منهما يباير الآخر .

٣ - كما أن هذه التأويلات تخالف الظاهر ويبيعه ما ورد في الاحاديث من التفرقة

(١) المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ٥٨٩ بتصرف .

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ١٨٩

قال في كشف القناع عن متن الإقناع : في كيفية تطهير بول الغلام قال : يجزى

نضحه وهو غمره بالماء ، وان لم ينفصل الماء عن المحل : ج ١ ص ١٨٩ .

وقال في سبل السلام : قال النووي في شرح مسلم : ان النضح هو أن الشيء الذي أصابه

البول يتمز ويكثر بالماء مكاشرة لا يبلغ جريان الماء ، وتردده وتقاطره بخلاف

المكاشرة في غيره فإنه يشترط أن تكون بحيث يجري عليها بعض الماء ،

ويتقاطره من المحل ، وان لم يشترط عصره وهذا هو الصحيح المختار

ج ١ ص ٣٩ .

بين بول الغلام والبنت ، فإنهم لا يفرقون بينهما ، والسنة صرحت بالترقية والحاصل انه لم يعارض تلك الاحاديث شيء يوجب الاشتغال به . (١)

ثالثاً : ان ما استدلوا به من القياس لا يقدم على ما ورد به النص ، وهي السنة المطهرة ، وإنما يلجأ إلى القياس في عدم ورود نص ، والقياس في مقابلة السنة مردود . (٢)

* المذهب الثاني :

ذهب الشافعية في الصحيح عندهم وهو المذهب ، والحنابلة والظاهرية وبعض المالكية ، إلى أن بول الطفل إذا كان ذكراً ، فإنه يطهر بالنضح مالم يطعم الطعام (٣) وبول البنت يغسل سواء طعمت الطعام أم لا ، إلا أنهم مع اتفاقهم على ذلك ، إلا أن الظاهرية لم يفرقوا بين الصبي الذي طعم

(١) نيل الاوطار ج ١ ص ٥٨

(٢) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٩

(٣) المقصود بالصبي الذي طعم الطعام أي للتغذي ، قبل مضى الحولين ، أما بعدهما اذ اللبن حينئذ كالطعام .

مغنى المحتاج ج ١ ص ٨٤ - ٨٥ ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ٨٢ . وقال الحنابلة : ان المقصود بأن لا يشتهي الطعام وذلك بأن يأكله بشهوة واختيار واذا انتهى الصبي الطعام فان بوله يغسل ، كما انه ينضح بوله اذا طعم لأنسه فد يلحق الغسل ساعة يولد ، ويحنك بالتمر ، لالعدم أكله بالكلية ، لأنسه يسقى الادوية والسكر ، فان أكل بنفسه غسل بوله .

المغنى ج ٢ ص ٩٢ ، كشف القناع عن متن الاقتناع ج ١ ص ١٨٩ .

الطعام أم لم يطعمه . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

أولا من السنة :

- أ - عن أم قيس بنت محمّن ، أنها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال على ثوبه ، فدعا بماء فنضحه ولم يئسله . (٢)
- ب - عن أم كرز أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " بول الغلام ينضج ، وبول الجارية يئسل " . (٣)

- (١) المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ٥٨٩ ، فتح العزيز شرح الوجيز ، وهو الشرح الكبير للامام ابي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي مطبوع مع المجموع شرح المذهب دار الفكر ، ج ١ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ ، الروض المربع شرح زاد المستقنع ، لمنصور شرف الدين الحجاوي ، دار الفكر ط السادسة ج ١ ص ٣٣ ، المغني ج ٢ ص ٩٠ - ٩١ المحلى ج ١ ص ١٠٠ - ١٠١ ، حاشية الشيخ على العدوي ج ١ ص ٩٤ .
- (٢) أم قيس بنت محمّن الأسديّة ، أخت عكاشة بن محمّن ، كانت ممن أسلم قديما بمكة ، وبايعت وهاجرت ، ويقال : اسمها أمية ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنها من الصحابة ، وابنه بن معبد ، وعبد الله بن عبد الله ، وآخريين .
- الامامية في تمييز الصحابة ج ٤ ص ٤٨٥ وما بعدها . أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٥ ص ٦٠٩ .
- (٣) صحيح الامام البخارى ج ١ كتاب الوضوء باب بول الصبيان ص ٥٠
- (٤) سبق تخريجه ص / ٥٨١

- ج - وعن أم الفضل لبابة بنت الحارث^(١) قالت : بال الحسن بن علي في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ، أعطني ثوبك ، والبس ثوبـــــــــــــــــا غيره ، فقال : " إنما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الأنثى " .^(٢)
- د - عن أبي السمع^(٣) قال : كنت خادم النبي صلى الله عليه وسلم فجئ بالحصن والحسين قبالا على صدره ، فأراد أن يغسلوه ، فقال رشوه رشا ، فانه يغسل بول الجارية ، ويرش بول الغلام .^(٤)
- هـ - وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " بول الغلام

(١) أم الفضل لبابة بنت الحارث بن حزن بن بجير بن الهزم الهلالية ، وهي زوج ، العباس بن عبد المطلب ، وأم الفضل ومعبود وعبد الله وعبد الرحمن وغيرهم من بني العباس ، وهي لبابة الكبرى أخت ميمونة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي أخت أسماء وسلمى وسلامة بنت عميس الخثعميات لأهمن ، قيل : هي أول من أسلمت بعد السيدة خديجة رضي الله عنها ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث ، روى عنها ابنها عبد الله وتامم ، وأنس ابن مالك وغيرهم .

اسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٥ ص ٥٣٩ وما بعدها ، الإصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ٤٨٣ وما بعدها .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب الطهارة وسننها باب ماجاء في بول المصبي الذي لم يطعم ج ١ رقم ٥٢٢ ص ١٧٤ ، وجاء قريب منه في سنن أبي داود ج ١ كتاب الطهارة باب بول المصبي يصيب الثوب رقم ٣٢٥ ص ١٠٢ .

(٣) أبو السمع : مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخادمه يقال اسمه : إياذ ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه محل بن خليفة ، يقال انه ثل ولا يدري أين مات رضي الله عنه ١٠ الاستيعاب في أسماء الأصحاب ج ٤ ص ٩٩ ، تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ١٢٠

(٤) سبق تخريجه ص / ٥٧٩

الرضيع " ينضح بول الغلام ، وينسل بول الجارية " . (١)

* وجه الدلالة :

ان السنة المطهرة فرقت بين بول الذكر والأنثى في الحكم ، وذلك قبل أن يأكلا الطعام ، كما قيده به الراوى .

* ثانيا : من المعقول :

ان هناك فروقا بين بول الذكر والأنثى منها :

(١) كثرة حمل الرجال والنساء للمبى لتعلق القلوب به ، وهذا كما تدل عليه

المشاهدة فتعم البلوى ببوله ويشق غسله .

(٢) ان بول الغلام ينتطير وينتشر هنا وهناك ، فيشق غسله ، وبول الجارية

يقع في موضع واحد فلا يشق غسله .

(٣) ان بول الجارية أنثى من بول الغلام ، لأن حرارة الذكر أقوى ، وهى تؤثر

في انضاج البول وتخفيف راحته . (٢)

* مناقشة الادلة :

نوقشت أدلة أصحاب المذهب الثانى القائلين بنضح بول الغلام الذى لم يطعم

الطعام ، وينسل بول الجارية سواء طعمت الطعام أم لم تطعمه ، وكذلك

(١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة وسننها ، باب ما جاء في بول الصبي الذى لم يطعم

رقم ٥٢٥ ص ١٧٤ - ١٧٥ ، سنن ابى داود كتاب الطهارة باب بول الصبي يصيب الثوب

رقم ٣٢٧ ص ١٠٣ ، وفيه وينضح من بول الغلام ما لم يطعم ، جامع الترمذى على تحفة

الاحوذى ج ١ باب ما جاء في نضح بول الغلام قبل ان يطعم ص ٢٣٥ وما بعدها مسن

الصفحات ، سنن الدار قطنى ج ١ كتاب الطهارة باب الحكم في بول الصبي والصبيبة ما لم

يأكلا الطعام ص ١٢٩ ، وقال : قتادة : هذا ما لم يطعم فاذا اطعما غسل جميعا .

(٢) اعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين ابى عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف ==

قول الظاهرية الذين لم يفرقوا بين الغلام الذى طعم الطعام أم لم يطعمه
فهما سواء ، في النضح بما يأتى :

* أولا : ان ما استدلووا به من السنة فيه المرفوع (١) ، والموقوف (٢)
فى مضطربة فلا يستدل بها . (٣)

* ثانيا : ان ما استدل به الجمهور من المعقول حيث فرقوا بين بول الأنثى
والذكر .

(١) من قولهم أما الفرق بين الجارية والغلام ان الاعتناء بالمبى أكثر لانه يحمل
الرجال والنساء ، فالبلوى به أكثر وأعم ، فهذا قول ضعيف ، لان مقتضاه
ان لا يجب غسل ثياب النساء من بول البنت لكون الابتلاء به أشد فى حقهن
لاختصاصهن بحملها ومشاركة الرجال فى حمل الصبي . (٤)

(٢) أما قولهم بأن بول البنت أنخن من بول الغلام فهو قول ضعيف ، إذ لا فرق بين
تخين النجاسة ورقيقها ، فى وجوب إزالتها بالغسل ، وهذا المدعى بنفسه تحكم
غير ظاهر فلا يعتمد . (٥)

-
- == بابن قيم الجوزية حققه محمد محيى الدين عبد الحميد ، توزيع دار الباز ج ٢ ص ٥٩ - ٦٠
تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- (١) المرفوع : هو ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً عنه ، وسواء كان
متصلاً أو منقطعاً . الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٤٥
- (٢) الموقوف : ومطلقه يختص بالمصاحب ، ولا يستعمل فىمن دونه الا مقيداً ، وقد يكون
استاده متصلاً وغير متصل . المرجع السابق .
- (٣) سبل السلام ج ١ ص ٣٨
- (٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٧٠
- (٥) المرجع السابق .

■ السرد :

- (١) ما قبل من أن الأحاديث مرفوعة وموقوفة نقول نعم ، ولكن إذا ضم بعضها إلى بعض قويت . (١)
- (٢) أما اعتراضهم على ماورد من فروق بين بول الصبي والبنت فما هي إلا فسروق في المعنى ، وإذا لم تصح هذه الفروق ، وإلا فالمعمول على تفريق السنة . (٢)
- أما ما قاله الظاهرية من أنه ينضح بول الصبي سواء طعم الطعام أم لم يطعمه أقول : فهو كلام غير قوى ، لأن ما ورد هو التفرقة بين الصبي الذي طعم الطعام والذي لم يطعمه ، لاتهم جعلوا بول الكبير يساوى حكم بول الصغير في النضح .
- وقولهم ان الأحاديث ليس فيها تحديد ذلك بأكل الصبي الطعام من عدمه ، ممن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما التحديد جاء مدرجا من الراوى . (٣)
- أقول: على فرض أنه مدرج - يعنى من كلام الراوى - فإنها كالتفسير من الراوى وهو أكثر قدرة على فهم المراد من غيره ، وقد جاء في حديث أبى السمع لفظ " النضام " وفى حديث على بن أبى طالب جاء لفظ " الرضيع " ففي هذا دلالة على أن النضح يكون للصبي الذى لم يطعم الطعام ، وهو تقييد للفظ ، والنضام بكونه رضيعا . . .

(١) سبل السلام ج ١ ص ٣٨
(٢) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٣٠
(٣) حيث ان الذى ذكر ذلك هو قتادة رضى الله عنه .

فهذا يقوى ما ذكره الراوى ^(١) لأنه أعرف بما رواه من غيره .
 أما قولهم : أي الظاهرية أنه عام في كل ذكر فما هو إلا ترك للمقييد
 الذى يجب حمل المطلق عليه . ^(٢)

المذهب الثالث :

ذهب الشافعية في وجهه ضعيف الى أن بول الطفل سواء كان ذكراً أو أنثى
 انه ينضح ، ولكن غسل بول المبية كان أحب احتياطاً ، وإن رش مالم تأكل
 الطعام أجزأ .
 فكأنهم قاسوا بول المبية على بول الغلام لمنع المشقة ، وكما يستوى بول
 الرجل والمرأة في الحكم . ^(٣)

اعتراض :

- (١) ويعترض على استدلالهم هذا بأن السنة المطهرة فرقت بين البوليين فلا يجسوز
 التسوية بين ما صرحت السنة بالتفرقة بينهما .
- (٢) كما أن التفريق بين البوليين هو إجماع الصحابة . ^(٤)
- (٣) ان هذا القياس غلط لمخالفته النص فلا قياس مع وجود نص . ^(٥)

- (١) قتادة
- (٢) سبل السلام ج ١ ص ٥٧
- (٣) المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ٥٨٩ - ٥٩٠ ، فتح العزيز شرح الوجيز ج ١ ص ٢٥٩ .
- (٤) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٩
- (٥) المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ٥٩٠ ، حكم بول الغلام الذى لم يطعم الطعام اذا
 رضع من غير لبن أمه . صرح به الشافعية ، بأن الطفل لو رضع من لبن
 أمه فان بوله ينضح بالماء ، وكذلك لو رضع من غير لبنها ، وكذلك لو اقتصر
 على اللبن ، بسائر أنواعه ، ومنه الجنب الخالي من الانفحة قالوا انه يتسل ==

* الترجيح :

مما سبق عرضه من أدلة كل مذهب ومناقشتها والرد على ما أمكن الرد عليه منها ، يترجح لدى - والله اعلم - ، مذهب اليه أصحاب المذهب الثاني القائلين بنضح بول الصبي الذي لم يطعم الطعام ، وغسل بول الجارية سواء طعمت الطعام أم لم تطعمه .
صحيح أن ما امتدوا به من المعقول قد لا يطرد ، ولكن طالما أن هنالك نوصفا معتبرة فرقت بين البوليين ، فيصار إليها ولا عبرة بعد ذلك بالحكمة ظهرت أم لم تظهر .

== من النجس والمثنجس قياسا على لبن الاتفحة - والقشقة والزبد سواء من لبن أمه أم من غيرها ، حتى ولو كان اللبن مغلفا فيشملة الحكم ، وكذلك لو كان اللبن من غير آدمية . الظاهر كحليب الإهبار وكالحليب المناعى على ما هو جارٍ فى عصرنا الحاضر .
وقالوا أى الشافعية - ويخرج منه السمن الناتج من ذلك .
حاشية الشرقاوى ج ١ ص ١٢٩ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٨٤ ، تقرير الشيخ عوض بكماله وغيره ج ١ ص ٨٢ .

حكم نضح بول الصبي الذي لم يطعم الطعام لو حفظ فى شيء ما .
ذهب الشافعية الى أنه ، أى التنجيس لا يشترط فيه أن يكون فى الحولين ، فلو بال الطفل فى الحولين ، وجمع فى زجاجة مثلا وأصاب شيئا بعدهما ، فإن النضح يكون فيه ، ويحسبان من تمام انفصاله فلا يحسب منهما زمن اجتنابه وإن طال وهما تقريبا فلا يضر زيادة نحو يومين وتماهما نزل منزلة أكل غير اللبن ، فلو شرب اللبن قبلهما ثم بال بعدهما قبل أن يأكل غير اللبن وجب الغسل لما ذكر . ، وأما لو أصابه بول صبي وشك هل هو قبل الحولين ، أو بعدهما وجب الغسل لأن النضح رخصة فلا يمار إليها الا بيقين .

حاشية الشرقاوى ج ١ ص ١٢٩ وعلى هذا يمكن أن نقول ان الواقيات التى توضع للأطفال لوقاية الملا بس ونحوها من بول الطفل لها نفس الحكم، فلو لا مست شيئا ينضح ذلك ، وهذا بالنسبة للصبي الذى لم يطعم الطعام . والله اعلم .

■ حكم قئى الطفل ولعابه :

ذهب الفقهاء الى ذلك الى مذهبين :

■ المذهب الاول :

ذهب الشافعية الى أن قئى الطفل ونحوه لا ينضح كما ينضح بول المصمى
الذى لم يطعم الطعام . (١)

■ المذهب الثانى :

ذهب الحنفية الى أن قئى الصبى ينضح ما لم يطعم الطعام كبوله ، لأنه
أخف من بوله فينضح بطريق الأولى ، وكذلك بالنسبة للعباب الطفـــــــــــــــــل
سواء كان ذكرا أو أنثى . (٢)

(١) حاشية الشرقاوى ج ١ ص ١٢٩

(٢) كشاف القناع عن متن الإقناع ج ١ ص ١٨٩ ، الروض المربع ج ١ ص ٣٣ .

قال ابن القيم - رحمه الله - فى حكم ريق الطفل قال : هذه المسألة مما تعم به البلوى
وقد علم الشارع ان الطفل يقيء كثيرا ولا يمكن غسل فمه ، ولا يزال ريقه ولعابه يسيل
على من يربيه ، ولم يأمر الشارع بغسل الثياب من ذلك ، ولا منع من المصالة
فيها ، ولا أمر بالتحرز من ريق الطفل .

وبناء على ذلك قالت طائفة من الفقهاء : هذا من النجاسة التى يعفى عنها للمشقة
والحاجة كطين الشوارع ، والنجاسة بعد الاستجمار ، ونجاسة أسفل الخف
والحذاء ، بعد دلكهما بالأرض .

وقال الامام احمد وغيره من الاصحاب : بل ريق الطفل يطهر فمه للحاجة كما أن ريق
البرة مطهرا لفمها ، وقد أخبر النبى صلى الله عليه وسلم - " أنها ليست بنجس"
مع علمه بأكلها الفأر وغيره ، وقد فهم من ذلك أبو قتادة طهارة فمها وريقها
وكذلك لأصغى لها الاناء حتى شربت - أى أعال لها الاناء - وقد جاء عن رسول الله ===

== صلى الله عليه وسلم أنه كان يصفى الى الهرة حتى تشرب ثم يتوضأ بفضلها ،
واحتمال ورودها على ماء كثير فوق القلتين في المدينة في غاية البعد ، حتى
لو كانت بين مياه كثيرة لم يكن هذا الاحتمال مزيلا لما علم من نجاسة فمها
لولا تطهير الريق له ، فالريق مطهر فم الهرة ، وقم الطفل للحاجة ، ولهو
أولى بالتطهير من الحجر في محل الاستجدار ومن التراب لأشغل الخف والحذاء
والرجل الحافية على أحد القولين في مذهب الامام مالك والامام احمد ، وأولى
بالتطهير من الشمس والريح ٠٠٠ الخ ، كما كان الصحابة يمسحون سيوفهم
ولا ينسلونها بالماء ويصلون فيها ٠٠٠ والله اعلم " .

تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٣٠ - ١٢١ بتصرف واختصار .

أما حديث أن سؤر الهرة ليس بنجس فنصه : " عن كبشة بنت كعب بن
مالك - كانت تحت ابن أبي قتادة - أن أبا قتادة دخل فسكبت له وضوء فجاءت ،
هرة فشربت منه ، فأصفى لها الإمام حتى شربت ، قالت كبشة : فرأى أنظر
اليه ، فقال : أتعجبين يا ابنة أخي ؟ فقلت نعم . فقال : ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : " انها ليست بنجس ، انها من الطوافين عليكسم
والطوافات " .

سنن أبي داود ج ١ كتاب الطهارة باب سؤر الهرة رقم ٧٥ ص ١٩ - ٢٠ ، سنن
ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة وسننها باب الوضوء بسؤر الهرة والرخصة في ذلك
رقم ٣٦٧ ص ١٢١ ، جامع الترمذى على تحفة الاحوذى ج ١ أبواب الطهارة باب
ما جاء في سؤر الهرة ص ٣٠٧ وما بعدها ، وقال عنه حديث حسن صحيح .
السنن الكبرى ج ١ كتاب الطهارة باب سؤر الهرة ص ٢٤٥ - ٢٤٦ وقد رواه بعده
روايات .

في جواز حمل الاطفال في الصلاة وان لم يعلم حال ثيابهم :

يفهم من قول الحنفية الى جواز ذلك .

الدر المختار شرح تنوير الابهام ج ١ ص ٣١٧ - ٣١٨ ، وهذا كما جاء في السنة ==

- == المطهرة عن أبي قتادة الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلح
وهو حامل أماسة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورأى ،
العاص بن ربيعة بن عبد شمس فإذا سجد وضعها ، وإذا قام حملها •
صحيح الإمام البخاري ج ١ كتاب الصلاة أبواب سترة المصلي باب إذا حمل
جارية صغيرة على عنقه في الصلاة ص / ١٠٥
وقد استنبط ابن القيم عدة فوائد من ذلك فقال :
- " هذا صريح أن كان في الفريضة ، وعلى هذا يجوز حمل الأطفال ذكورا كانوا أم إناثا
في الفرض والنفل من باب أولى •
 - وفيه رد على أهل الوسواس •
 - وفيه أن العمل المتفرق في الصلاة لا يبطلها إذا كان للحاجة •
 - وفيه الرحمة بالأطفال الذين هم في أمس الحاجة لذلك •
 - وفيه تعليم التواضع ومكارم الاخلاق •
 - وفيه أن مس الصغيرة لا ينقض الوضوء • والله أعلم •
 - تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٣١ - ١٣٢ بتصرف •

المبحث الثاني : في حكم صلاة الطفل :

أولاً : تعريف الصلاة :

المصلاة لغة :

من صلى بالنار وصلّيها صلى وجد حرها ، وبلى بها ومنه قوله تعالى :
(يَصَلِّي النَّسَارُ الْكَبِيرُ)^(١) وقوله تعالى : (تَصَلُّوا نَاراً جَامِئَةً)^(٢)
والمصلى بصيغة اسم المفعول موضع الصلاة ، أو الدعاء ، والصلاة أملها في
اللغة : الدعاء وشاهده قوله تعالى : (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ)^(٣) أي ادع لهم .

والصلاة هي العبادة المخصوصة ، وسميت هذه العبادة بالصلاة كتسمية الشيء
باسم بعض ما يتضمنه ، والصلاة من العبادات التي لم تنفك شريعة منها
وإن اختلفت صورها بحسب كل شرع .

قال تعالى : (وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِمْ مَرْضِيًّا)^(٤)

فاذا هي : التعظيم والعبادة لله ، إلى غير ذلك من المعاني التي تندرج تحت
معنى الصلاة المشروعة . (٥)

(١) سورة الاعلى آية / ١٢

(٢) سورة الفاشية آية / ٤

(٣) سورة التوبة آية / ١٠٣

(٤) سورة مريم آية / ٥٥

(٥) الصحاح وتاج اللغة ج ١ باب الواو والباء فصل الصاد ص ٢٤٠٢ - ٢٤٠٣ - ٢٤٠٤ ، المصباح
المنير ج ١ كتاب الصاد مادة صلى ص ٣٤٦ ، النهاية في غريب الحديث والائر ج ٣ احرف
الصاد باب الصاد مع اللام ص ٥٠ ، معجم مفردات الفاظ القرآن كتاب الصاد مادة صلا
ص ٢٩٣ .

■ الصلاة شرعا :

عرف الفقهاء الصلاة بعدة تعريفات تكاد تكون كلها متقاربة ، وقد اختسرت
تعريف الشافعية والحنابلة .

فالملاة شرعا : أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرائسب
مخصوصة . (١)

ثانيا : الاصل في شرعية الصلاة :

==
الصلاة ركن من أركان الإسلام ، وآكد فروضه بعد الشهادتين والأصل فيها
الكتاب والسنة والاجماع .

■ أولا : من الكتاب :

- قوله تعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) . (٢)
- ان مطلق اسم الصلاة ينصرف الى الصلوات المعهودة التي تؤدي في كل يوم و ليلة (٣)

■ ثانيا : من السنة :

- عن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ان

(١) قوله بشرائط مخصوصة هذه الزيادة وردت في تعريف الشافعية للملاة .
الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ٩٢ ، تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب
ج ١ ص ١٥٩ - ١٦٠ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢١ ، شرح منتهى الارادات
ج ١ ص ١١٢
(٢) سورة النساء آية / ١٠٣
(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٨٩ .

الاسلام بني على خمس شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء
الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت " . (١)

■ ثالثا : الإجماع :

إجماع الامة قاطبة على فريضة الصلاة .

ثالثا : الحكمة من مشروعية الصلاة :

من حكمة مشروعية الصلاة ، أن في مشروعياتها شكر لله سبحانه ، فإن الاعمال
والأقوال التي يقوم بها العبد فيها دليل على قدرته على إقامة محالحه
فيستعمل تلك النعم في خدمة المنعم ، كما يستخدمها في مآلحه .
كما أن الصلاة فيها عمل لجميع الجوارح الباطنة من شغل القلب بالنية
واخثار الذهن والعقل ، بالتعظيم والتبجيل^(٢) من خضوع وخضوع ، وهما يؤثران
على النفس البشرية ، فهما وسيلة لتنمية ملكة حصر الذهن ، وهذه الملكة
لها أثرها الكبير في نجاح الانسان .

قال تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ) . (٣)

جاء في كتاب روح الصلاة في الاسلام قال : " ولكن قد يقول قائل ما تأثير
الخشوع على النفس الانسانية ؟ فنقول : ان الخشوع هو وسيلة لتنمية ملكة

(١) وفي رواية : عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بني
الاسلام على خمس ، شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله وإقام الصلاة ،
 وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان " .

صحيح الامام مسلم بشرح النووي ج ١ كتاب الايمان باب اركان الاسلام ودعاؤه ص ١٧٧

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٦٠

(٣) سورة المؤمنون آية ١ / ٢

حصر الذهن في الإنسان ، والتي يترتب عليها أكبر الأثر في نجاحه وفوزه في هذه الحياة ، وهي المراد بقوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ) (١) وتفسير وتوضيح ذلك ، لابد من معرفة صفة " ملكة حصر الذهن " فهي القدرة على تركيز الخواطر تجري مجرى العبادة عند كل إنسان بارز في كل باب من أبواب الحياة ، ففي لحظة معينة يركز فيها الإنسان الفائق في أمر ما خواطره كلها في العمل المفرد الذي يكون عليه أن ينهض به وكثير من الناس تنقصه هذه القدرة على التركيز والعقل الإنساني يصبح أداة مدهشة الكفاءة إذا ركز تركيزاً قوياً جاداً ، كما أن الفرق بين العباقرة وغيرهم من الناس العاديين ليس مرجعه إلى صفة أو موهبة فطرية للعقل ، بل إلى الموضوعات والغايات التي يوجهون إليها همهم ، وإلى درجة التركيز التي يسعون أن يبلغوها وسما يزيستد في تأييد هذا المعنى أن خير ما يمسك الالتفات ويمنعه أن يتوزع ، هو أن يعمل العقل والجسم معا بالاتحاد فيما بينهما ، والصلاة في الإسلام يعمل العقل فيها والجسم معا ، فالمملى يركع ويسجد وهو يقوم بعملية الصلاة (٢) كما ان الصلاة تعطى للمملى الشعور بالخوف والرجاء فلا خوف مفرط يؤدي الى القنوط من رحمة الله ولا الرجاء المفرط ، مما يؤدي بالإنسان إلى نسيان عقاب الله .

(١) سورة المؤمن آية / ١ - ٢

(٢) كتاب روح الصلاة في الإسلام تأليف عفيف عيد الفتاح طباره ، الطبعة السابعة ١٣٩٧هـ ١٩٧٧ م دار العلم للملايين بيروت لبنان ص ٣١ - ٣٢ بتصريف .

كما أن الصلاة تخفف عن الانسان الشعور بعقدة الذنب لأنه يلجأ الى الله خمس مرات ، كما أن هذه العقدة قد تنشأ في بواكير الطفولة ، من تربية خاطئة للطفل كالإسراف في لوم الطفل وتأنيبه ، وعقابه واشعاره بالذنب من كل فعل أو تمنع في تهويل أخطائه وتهوين حسناته مما يؤدي الى تخزيهم في تكوين ضميره ، فإذا بهذا الضمير يحاسب الفرد على الهفوة والسهوة وعلى أبسط الامور مع الاسراف في أمره ونهيه ، فإذا بالفرد قد أمسى شديد الحاسب لنفسه ، شديد السخط لها في كل ما يفعله أو حتى ما يفكر فيه فيرى أهون أخطائه ذنباً لا تغتفر ، ويلوم نفسه على أمور لا يلومها عليها أحد الخ .

والمصاب بعقدة الذنب لا يستطيع أن يخفف مما يعانيه من شعور خفي فيورط نفسه في متاعب ومشاكل وصعوبات مالية أو مهنية أو عائلية أو محيصة أو اجتماعية مما قد يؤدي به إلى ارتكاب جرائم في حق نفسه ، أو مما يحيطون به ليعاقب نفسه ، وذلك حين يغزل به عقاب ما ارتكبه من جرائم ، فكانت الصلاة لا قتلاص تلك العقدة لأنه يشعر في الصلاة انها وسيلة الى غفران الذنوب ومسح ما علق منها في ضميره ، قال تعالى : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبُنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكَرُوا لِلْذَّاكِرِينَ) (١)

كما أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، فالصلاة بما تحتويه من مراقبة لله وما تحتويه من أفعال وأقوال ، فهذه كلها تؤدي إلى الشعور بالقسرب من الله سبحانه وتعالى ، ومن هذا القرب من الله يشعر المملى بحالقسره

وتعلو مكانته في نظر نفسه مما يؤدي الى استقذار ما يأتي به من ذنوب
كبيرة كانت أو صغيرة ، لان الله سبحانه وتعالى شرفه بالتقرب منه
بالمملوات ، ومن كان قريبا من الله يستقبح ان يأتي بما يغضب الله .
يقول تعالى : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ
اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَمْنَعُونَ) . (١)

(١) سورة العنكبوت آية / ٤٥

وانظر روح الدين الاسلامي تأليف عفيف الدين عبد الفتاح طيارة ، الطبعة الخامسة
عشرة ، الموزعون ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ص ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ .

المطلب الأول : حكم صلاة الطفل :

لا خلاف بين عامة الفقهاء في أن الصلوات الخمس غير واجبة على الطفل سواء كان ذكراً أم أنثى لرفع القلم عنه^(١) بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يحتلم " الحديث^(٢) كما أن الطفل إذا بلغ لم يؤمر بقضاء ما كان عليه زمن الطفولة، فلهذا ليست واجبة عليه ، واتفقوا على أن الطفل يؤمر بالصلاة إذا بلغ سبع سنين ويؤدب عليها إذا بلغ عشرة ، وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم : "مـــــروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع".^(٣)

وجه الدلالة :

إن الحديث الشريف يدل بمنطوقه على وجوب أمر الطفل بالصلاة وضربه عليها وليس هذا أمر منه صلى الله عليه وسلم للطفل ، وإنما هو أمر للولي.^(٤)

(١) قال بعض الحنابلة : تجب الصلوات الخمس على الطفل المميز بلحديث " مروا أولادكم " الحديث لأن العقوبة لا تشرع إلا لترك واجب ، ولأن الإمام أحمد قد نقل عنه في ابن أربع عشرة إذا ترك الصلاة يعيد ، وقد علل ذلك بعض فقهاء الحنابلة بأن الإمام أحمد قال بذلك على طريق الاحتياط ، وإلا فالحديث قد قمد به التمرين ، ولأنه صبي فلم تجب عليه الصلاة ، وإنما جعل التأديب لتركها وهو ابن عشر للتمرين كضربه على تعلم القرآن ومعرفة الصنائع وخلافه ، وعلى هذا لا تجب الصلاة على الطفل . المنفنى ج ١ ص ٦١٦

(٢) سبق تخريجه ص / ٥٦٣

(٣) سبق تخريجه ص / ٢٤٧

(٤) قال بعض المالكية : يعنى أن الصبي ذكراً كان أو أنثى يؤمر ندبا كالولي بالصلاة .

ولهذا على الولي أن يأمر الطفل بهسا ، فهذا ما ينبغي عمله . (١)

✱ حكم أمر الولي الطفل بالصلاة وتأديبه عليها :

ذهب الفقهاء في حكم أمر ولي الطفل بالصلاة لسبع ، وتأديبه عليها لعشر إلى مذهبين ، فذهب جماعة إلى وجوب ذلك ، وذهب أخرى إلى أن ذلك من باب المنسوب .

✱ المذهب الأول :

ذهب الحنفية والشافعية ، وفي القول الصحيح عند الحنابلة ، ومقابل المشهور عند المالكية إلى وجوب أمر الطفل بالصلاة إذا بلغ سبعا ، وإلى وجوب تأديبه عليها إذا بلغ عشر وإن وليه يأثم بتركه ذلك . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالكتاب والسنة .

✱ أولا : من الكتاب :

أ - قوله تعالى : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) . (٣)

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ١٤٤ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ١ ص ٣٥٢ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤١٢ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٦ - ٣٧ ، المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ٥١١ ، الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٠٤ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢٥ ، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ١ ص ٣٥٢ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤١٤ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٦ - ٣٧ ، المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١١ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢٥ ، المغني ج ١ ص ٦١٦ .

قال الحنفية : إن المقصود بالواجب هو ما يقابل الفرض ، فالفرض عندهم ما يثبت بدليل قطعي ، والواجب ما يثبت بدليل ظني .

قال الشافعية : إن ذلك واجب على الولي سواء كان أباً أو جدّاً أو وصياً ، أو قيماً من جهة القاضي . المجموع شرح المذهب : ج ٣ ص ١١ .

(٣) سورة طه آية / ١٣٢

ب - وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا) . (١)

✱ وجه الدلالة :

ان الآيتين الكريميتين تضمنتا أمر الأهل بالصلاة ، والولد من الأهل ، وكذلك وقايتهم من النار ، وأمر الطفل بالصلاة هو لتعويده على اجتناب ما يسبب دخول النار ، وما دام الامر كذلك فأمره بالصلاة وتأديبه عليها يكون واجبا .

✱ ثانيا : من السنة :

أ - قوله صلى الله عليه وسلم : " وان لولدك عليك حقا " . (٢)

ان من الحقوق الواجبة على الآباء للابناء هي أمرهم بالصلاة وتأديبهم عليها .

ب - قوله صلى الله عليه وسلم : " كلكم راع وكلكم مسئول فلامام راع وهو مسئول

والرجل راع على أهله ، وهو مسئول " الحديث . (٣)

✱ وجه الدلالة :

ان الرسول صلى الله عليه وسلم جعل المسلم مسئولا عما استرعه الله
أموالهم ، ومن ضمن ذلك الرجل فهو مسئول عن أبنائه ، فما دامت هذه مسئولية فيجب عليه أن يأمر ابنه بالصلاة وأن يؤدبه عليها .

(١) سورة التحريم آية / ٦

(٢) صحيح الامام مسلم بشرح النووي ج ٨ كتاب الصيام ، باب النهي عن صوم الدهر ، وتفضيل

صوم يوم وافطار يوم ، روى من حديث مطول عن عبد الله بن عمرو بن العاص ص ٤٢-٤٣ .

(٣) صحيح الامام البخاري ج ٧ كتاب النكاح باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا ص ٢٦ - ٢٧ .

ج- لقوله صلى الله عليه وسلم : " مروا أولادكم " الحديث .

✱ وجه الدلالة:

ان الامر ليس موجه للطفل ، وإنما موجه للمكلفين وهم الآباء ، ومن يقوم مقامهم وعلى هذا يكون الحكم واجبا ، لأن الأمر للوجوب ، ولم يصرفه عنه صارف إلى غيره .

✱ المذهب الثانى :

ذهب الظاهرية وفي المشهور عند المالكية ، وفي قول آخر للحنابلة إلى استحباب أمر الطفل بالصلاة لسبع ، وإلى ندم ضربه عليها لعشر . (١)

✱ الترجيح :

مما سبق يترجح لدى - والله اعلم - مذهب اليه أصحاب المذهب الاول ، القائلين بوجوب أمر الطفل بالصلاة لسبع وتأديبه عليها لعشر ، وأنه أمر واجب على ولي الأمر ، وليس مستحباً لما استدلوا به من أدلة ، ولأن قسوى وجوبه محلحة للطفل ليتعود على أداء الصلاة ، حيث إن من أسباب تهـاـون بعض أبناء المسلمين عن أدائها حتى بلغوا سن الرشد وجاوزوه هو تهـاـون بعض الأولياء في ذلك الواجب .

(١) المحلى ج ٢ ص ٢٣٢ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٦ ، كشف القناع عن مـثـن

الافتناع ج ١ ص ٢٢٥ .

✱ متى يؤمر الطفل بالصلاة ومتى يضرب على تركها ؟ :

لا خلاف بين الفقهاء في أن الأمر بالصلاة للطفل لسبع والضرب على تركها لعشر ، ولكن هل يكون ذلك لتمام السن ، أم لمجرد الدخول فيه .
ذهبوا في ذلك الى مذهبين :

✱ المذهب الاول :

ذهب الحنفية ، وفنّى وجه للشافعية والحنابلة ، الى أن الطفل يؤمر بالصلاة لتمام سبع سنين ، أى بعد استكمالها ، ويضرب على تركها بعد استكمال عشر سنين ، كأن يكون في أول الثامنة وأول الحادية عشر . (١)

✱ المذهب الثانى :

ذهب المالكية ، وفى قول للشافعية ، ومفهوم قول الظاهرية الى أن الطفل يؤمر بالصلاة في دخوله ، أى في أول السبع ، ويضرب لتركها ببلوغه أى بدخوله في العشر ، لا بعد كمالها فلا يكون في آخرها ولا وسطها .
وقال الشافعية: يضرب في أثناء العشر لانه مظنة البلوغ. (٢)

(١) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣٥٢ ، الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٠٤ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢٥ ، شرح منتهى الإرادات ، ج ١ ص ١١٩ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤١٣ ، الفواكه الدوانى ج ١ ص ٣٦ - ٣٧ حاشية الشيح على العدوى ج ١ ص ٢٢١ ، الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٠٤ المحلى ج ٢ ص ٢٢٢ .
كما ان الفقهاء بينوا علامات تمييز الطفل ، أى متى يكون مميزا ، وبناء على==

== ذلك متى يؤمر بالصلاة •

جاء في مواهب الجليل لشرح مختصر خليل قال : " قال مالك يؤمر الاطفال بالصلاة إذا ائفروا وهو حين تنزع أسنانهم •

وقيل عن بعض المالكية ، إذا أفسر الصبي أمر بالصلاة وأدب عليه ولا يضرب بعض الضرب ، وقيل عنهم : يؤمر فيه بالصلاة إذا عرف يمينه من شماله ، وقيل بظاهره ، وقيل إذا ميز الحسنات من السيئات ، لأن كاتب الحسنات عن يمينه ، وكاتب السيئات عن شماله • وسبب الاختلاف :

اختلاف الاحاديث ، فقد روى أبو داود ... عن هشام بن سعد قال حدثني معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني قال : دخلنا عليه فقال لا مرأته : متى يملأ الصبي ؟ فقالت : كان رجل منا يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن ذلك فقال : " إذا عرف يمينه من شماله فمروه بالصلاة " •

سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة باب متى يؤمر الغلام بالصلاة رقم ٤٩٧ ص ١٣٤ • وقيل عنهم : يؤدب بغير ضرب قبل العشرة ، وعند العشرة يؤدب به • قال مالك : يؤمر الصبي بالصلاة إذا أفسر واختلف في الوقت الذي يؤدب فيه على تركها ومتى •

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤١٢ بتصرف • وقال الشافعية : إن التمييز لا يكفي للأمر بالصلاة ، بل لابد معه من السبع وقيل عن هذا القول هو المشهور •

وقيل عنهم أن حد التمييز أن يصير الطفل بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحدد الخ

وكذلك بالنسبة للحنابلة أنه يؤمر إذا صار مميزا • الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٠٤ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢٥ شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١١٩ •

✽ كيفية ضرب الطفل لأجل تركه للصلاة :

بضرب الطفل لأجل تركه للصلاة وهو ابن عشر ، أما كيفية الضرب فقد بينها الفقهاء كما يلي :

✽ أولا الحنفية :

ان الطفل إذا امتنع عن أداء الصلاة وهو ابن عشر بعد أن يأمره بها الولي بضربه بيده ، ولا يضربه بخشبة كعصا ، ومن باب أولى أن لا يكون بسوط ونحوه .

وأن لا يجاوز فوق الثلاث ، وكذلك بالنسبة لمعلم الطفل ليس له أن يجاوز الثلاث . (١)

✽ ثانيا : المالكية :

ذهب المالكية الى أن الطفل إذا امتنع عن الصلاة وهو ابن عشر أدب بالوعيد والتقريع لا بالشتم فان لم يفد القول ضرب ضربا غير مبرح كأن يكسر له عظما أو يسبب جارحة ، بشرط أن يكون لذلك الضرب فائدة ، لأنه لا يشرع لعدم افادته وإذا علم أن الضرب لا يفيد لا يفعله الولي اذ الوسيلة اذا لم يترتب عليها مقمدها لا تشرع .

وقيل ان الصواب اعتبار الضرب بحال الأطفال .

أما الأماكن التي يضرب عليها فعلى الظهر من فوق الملابس ، أو باطن القدم مجريدين من واحد الى ثلاثة أسواط ولا يزيد ، ضرب إيلام فقط دون تأثير في العضو .

(١) حاشية رد المحتار ج ١ ص ٣٥٢ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣٥٢ .

وأن يكون السوط لنا عريش الظهر ، وما زاد عن الثلاث فيه القصاص ،
وان ثماً عن ذلك شين بوجه جاشز فلاشئ عليه وإلا لزمه . (١)

ثالثا : الشاعية والحنابلة :

ان الولي لا يقتصر بالنسبة للتأديب على مجرد صيغته بل لابد معه التهديد
والتعنيف والضرب . (٢)

(١) الخرشى على مختصر سيدى خليل ج ١ ص ٢٢١ ، حاشية الشيخ على العدوى ج ١ ص /
٢٢١ - ٢٢٢ ، التاج والاكليل لمختصر خليل ج ١ ص ٤١٢ ، الفواكه الدواني
ج ١ ص ٣٧ - ٣٨ .

(٢) الاتناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٠٤ ، المغنى ج ١ ص ٦١٥ - ٦١٦ فكانهم
بذلك أرادوا ان يبدأ مع الطفل بالتدريج في التأديب من التعنيف والتهديد
والا فالضرب . والله اعلم .

وعلى هذا نرى مدى الرحمة بالطفل في أمره بالصلاة ، وان كانت في حقه نفلا ، وليست
واجباً ، حتى يتعود عليها ويألف أداء الصلاة ، وحتى يشعر بأهميتها ، ولا بد
من ملاحظة أن الشارع الحكيم بدأ مع الانسان لكي يقيم الأحكام بالتدريج فيراعى
أحواله في كل مراحل العمر ، ولابد من هذا التدريج ، لأن الإنسان إذا لم يتعود إقامة
الصلاة ، خاصة انها تتكرر في اليوم ، قد يتثاقل ويتقاعس عن أدائها ، ولكن إذا عود
منذ طفولته عليها فلا يشعر بالكسل أثناء أدائها .

كما ان الشارع بدأ مع الانسان بالتدرج في التشريع له ، فاذا به يؤمر بها مسن
من السابعة ، ونلاحظ أن هذا الامر ليس فيه صعوبة على الوالدين أو من يقوم
بتربية الطفل ، لأن الطفل ألف جو العبادة من قبل والديه ، ألف الصلاة حتى
اننا نرى الاطفال الذين نشأوا في البيت المسلم يحاولون تقليد آباءهم في أداء ،
الصلاة ، وعلى هذا فلا يحتاج الولي الى بذل جهد في أمر ولده في أداء الصلاة =

== ولذلك نجد بعض الفقهاء كالحنفية منعوا ضرب الطفل بالعصا ، وانما باليد لان من نشأ على هذا لا يحتاج الى كبير عناء لتقويمه ، خاصة لو بين له فى السابعة الى العاشرة أهمية الصلاة وبعض حكمها بأسلوب ميسر ، وما إلى ذلك من ترغيبه فيها خاصة أنه يفهم الخطاب ،

وأما الذين قالوا : بضربه بسوط مثلا ، جعلوا شروطا لذلك السوط كأن يكون لينا عريضا ، كما اتهم بينوا كيفية الضرب وعدده ، وكل هذا حتى لا يشعر الطفل برهينة ، وحتى يحب العبادة .

كما ان بعضهم أمر بالتدريج في انزال العقوبة به إذا ترك الصلاة وهو ابن عشر كالتعنيف والتهديد ، فنقول : ان الضرب هو آخر مراحل أمر الطفل بالصلاة أما التسرع في ضربه ، كما يفعل بعض الأولياء ، فهذا مما يجافى روح التشريع وقد يقول قائل : ان الاطفال لا يمكن ان يصلح حالهم إلا بالضرب وان الشارع أمر بالترغيب والترهيب ، وأنه جعل عقوبات بدنية .

نقول ان هذا القول صحيح ولا غبار عليه ، ولكن لا يكون ذلك بالبدء بالضرب ولكن هناك ترغيب في فعل الصلاة ، قبل ذلك وبعد ذلك ، اذا لم يمكن نلجأ الى التعنيف والتهديد والوعيد ولا يمار الى الضرب إلا فى آخر المراحل ، ولكن ليس بضرب مبرح لما يتركه ذلك من آثار نفسية سيئة ، وفى آخر الامر يتعود الطفل على اصعب العقوبات ، وهى الضرب ، فلا يجدى معه شئ ، فلنراعى الله فى أطفالنا وان نتفهم نفسياتهم حتى يشبوا كما ينبغي ، وكما أراد الله للمسلم قوى الشخصية معتزا بربه وبيده .

والله تعالى اعلم -

لـمن يكون ثواب صلاة الطفل ؟ :

لا خلاف بين الفقهاء في أن صلاة الطفل ليست فرضا ، وإنما هي نافلة ، كما أن التمييز شرط في جميع الاحكام ، ولكن لو صلى الطفل لمن يكون ثواب ملاته؟ ذهب الفقهاء في ذلك الى ثلاثة مذاهب ، منهم من رأى أن الثواب للطفل ووالديه ، ولهما ثواب التعليم وهم الحنفية . ومنهم من رأى أن الثواب للطفل وهم المالكية في الصحيح عنهم والحنابلة ومنهم من رأى أن الثواب لوالديه بالمناصفة أو للوالد الثلث وللأم الثلثان وهم المالكية في القول الآخر عنهم .

سبب اختلافهم في ذلك :

ان من قال ان الحسنات له ولوالديه ولهما ثواب تعليمه فهذا لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : رفعت امرأة صبيا لها فقالت يا رسول الله : ألهذا حج؟ قال : " نعم ولك أجر " . (١)

وأما من قال ان الطفل يثاب على ما فعله وأن أجر ثوابه له . لحديث " رفع القلم الحديث ففهموا منه أن القلم مرفوع عن الطفل فـ... كتابة السيئات دون الحسنات فانها تسجل له .

وأما من قال : انه ليس له أجر على ما فعله لأن الطفل ليس مخاطباً

(١) صحيح الإمام مسلم بشرح النووي ج ٩ كتاب الحج باب صفة حج الصبي وأجر من حج

بالمندوبات . ، أو بغيرها ، بل المخاطب الولي ، وعليه أن يأمر الطفل
بذلك على سبيل الإصلاح وهذا كترويض الدابة .
وأيضاً لحديث " رفع القلم عن ثلاث " ومنهم الطفل ففهم منــــه
أن القلم مرفوع في كتابة السيئات عنه ولا تكتب له حسنات فالحسنات ، إما
أن تكون لوالديه بالمناصفة ، أو الثلث والثلثان أو للوالد فقط .

* المذهب الأول :

ذهب الحنفية الى أن أجر صلاة الطفل له ولوالديه ولهما ثواب تعليمه . (١)

* المذهب الثاني :

ذهب المالكية في الصحيح من مذهبه والحنابلة الى أن ثواب الصلاة التــــــمــــى
بؤديها الطفل المميز له لا لغيره . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالكتاب والسنة .

* أولاً : من الكتاب :

- أ - قوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ) . (٣)
- ب - قوله تعالى : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالٍ) . (٤)
- ج - قوله تعالى : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) (٥)

- (١) حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٢١٥ .
- (٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤١٣ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٧ ، شرح
منتهى الإرادات ج ١ ص ١١٩ ، كشاف القناع عن متن الإقناع ج ١ ص ٢٢٥
- (٣) سورة فصلت آية / ٤٦
- (٤) سورة الانعام آية / ١٦٠
- (٥) سورة النجم آية / ٣٩

✱ وجه الدلالة :

ان آيات الكريمات فيها دليل على أن الانسان ليس له الإكسبه سواء كان خيرا أو شرا ، وبما أن الطفل ليس من أهل التكليف ، فان ما فعله فيـــــــــه ثواب ، فيكون له دون السيئات لأنه ليس من أهل التكليف .

✱ ثانيا : من السنة :

- أ - قوله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم " الحديث .
ب - لحدث " ألهدا حج ؟ قال " نعم ولك أجر . " (١)

✱ وجه الدلالة :

ان الحسنات تكتب للطفل دون السيئات لرفع القلم عنه ، بدليل أنه جعل للطفل حج اذا فعله الولي للطفل .

✱ المذهب الثالث :

ذهب المالكية في القول الآخر عنهم إلى أن ثواب الطفل في الصلاة لو اديه ويكون بالمنامفة ، وقيل الثلث للاب والثلثان للام . (٢)
وقد ضعف أكثر المالكية ذلك ، وقالوا : يرد هذا الكتاب والسنة . (٣)
أي بما استدلوا به من الكتاب والسنة في القول الصحيح عنهم ، وعلى هذا يمكن القول أن الراجح أن الطفل له ثواب صلاته وأن وديه لهما ثواب تعليمه . والله اعلم .

(١) سيق تخريجه ص / ٦١٠

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤١٤

(٣) المرجع السابق .

✱ المطلب الثاني : حكم امامة الطفل في الصلاة :

الصلاة إما أن تكون فرضاً أو نفلاً ، فلو كان الطفل غير مميز ، فلا امامة له
كما انه لا صلاة له ، أما لو كان مميزاً فان الصلاة لا تخلو من أن تكون فرضاً
أو نفلاً ، وفي ذلك تفصيل نبينه فيما يلي :

✱ أولاً : لو كانت الصلاة فرضاً :

لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجوز ان يؤم الطفل أمثاله من الاطفال في الفرض
أما لو كانت إمامته للبالغين فقد ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين •
مذهب قال : بأنه ليس له ان يؤم البالغين في صلاة الفرض •
والمذهب الثاني قال : له ان يؤم البالغين في صلاة الفرض •

✱ سبب اختلاف الفقهاء :

أما سبب اختلاف الفقهاء في ذلك كما جاء في بداية المجتهد ونهاية المقتصد
قال : " وسبب الخلاف في ذلك هل يؤم أحد في صلاة غير واجبة عليه ممن
وجبت عليه ؟ وذلك لاختلاف نية الامام والمأموم " . (٢)

(١) هل يشترط لاداء الصلاة بالنسبة للطفل ما يشترط للبالغين :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أنه يشترط لصلاة الطفل من طهارة وغيره مما
يشترط لحالة البالغين •

الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣٥٢ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٧ ، المجموع
شرح المصنوع ج ٣ ص ١١ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٢٥ ، وهذا عندما ننسج
الفقهاء أنه على الولي أن يعلم ولده الصلاة وما يشترط من طهارة واستقبال قبلته
ونحوه •

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ١٤٤ - ١٤٥ •

المذهب الاول :

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والظاهرية الى أنه ليس للطفل المميز
ان يؤم البالغين في الصلاة المكتوبة . (١)
واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

أولا : من السنة :

عن مالك بن الحويرث قال : قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ونحن
شعبة ، فلبثنا عنده نحواً من عشرين ليلة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم

(١) شرح فتح القدير ج ١ ص ٣٥٧ ، شرح العناية على الهداية ج ١ ص ٢٥٧ ، تبیین
الحقائق شرح كنز الدقائق، ج ١ ص ١٤٠ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص :
١٤٢ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٩٩ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد
ج ١ ص ١٤٤ ، كشاف القناع عن متن الانواع ج ١ ص ٤٧٩ - ٤٨٠ ، الصغنى ج ٢ ص ٢٢٨
المحلى ج ٤ ص ٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) مالك بن الحويرث بن أشيم الليثي ، اختلف في نسبه الى ليث ، فقيل ، شباب مالك
ابن الحويرث بن حسيب بن عوف بن جندع ، وقيل مالك بن الحويرث بن أشيم بن
زبالة بن حسيب ، ولم يختلف في انه من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة
يكنى أبا سليمان بن سعد بن ليث ، ويقال : فيه مالك بن الحارث بن حويرث
وهو من أهل البصرة ، قدم الى النبي صلى الله عليه وسلم مع شعبة ، روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، وعنه أبو قلابة الجرمي ، وأبو عطية مولى بن عقيـل
وغيرهما . مات با بالبصرة سنة أربع وسبعين ، رضى الله عنه .
أد النابة في معرفة الصحابة ج ٤ ص ٢٧٧ ، الاصابة في تمييز الصحابة
ج ٣ ص ٣٤٢ ، وما بعدها ، تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١٢ وما بعدها .

رحيما ، فقال : لو رجعتم الى بلادكم فعلمتوهم ، مروهم فليصلوا صلاة كذا
في حين كذا ، وصلاة كذا في حين كذا ، واذا حضرت الصلاة ، فليؤذن لكم
أحدكم وليؤمكم أكبركم . (١)

ب- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم قراؤكم " . (٢)

ج- لحديث رفع القلم عن

* وجه الدلالة من الحديثين :

ان الحديث الاول فيه أمر للمؤذن بالآذان ، والامام مأمور بالامامة بنفسه هذا
الخبر ، والطفل غير مأمور ولا مكلف لرفع القلم عنه ، فاذا كان كذلك ، فليس
هو المأمور بالآذان ولا بالإمامة ، واذا كان كذلك فلا يجزى أن يؤم البالغين
في الفرض " . (٣)

* ثانيا : من المعقول :

ان الامامة حال كمال ، والصبي ليس من أهل الكمال ، فلا يؤم البالغين .

(١) صحيح الامام البخارى ج ١ باب مواقيت الصلاة وفضلها ، باب في اذا استووا في القراءة
فليؤمهم أكبرهم ص ١٣٤ .

(٢) سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة باب من أحق بالامامة رقم ٥٩٠ ص ١٦١ ، سنن
ابن ماجه ج ١ كتاب الآذان ، باب فضل الآذان وثواب المؤذنين رقم ٧٢٦ ص ٢٤٠ .

قال في نصب الراية قال : وذكر الدار قطنى أن الحسين بن عيسى تفرد به هذا
الحديث عن الحكم بن أبان ، وحسين بن عيسى منكر الحديث ، قاله ابو حاتم
ج ١ كتاب الصلاة ص ٢٧٩ .
(٣) المحلى ج ٤ ص ٢١٨ .

ولانه نقى يمنع التكليف وصحة الاقرار ، والامام ضامن ، والصبي ليس من أهل الضمان ، كما أن الصبي لا يؤمن منه الإخلال بشرط من شروط الصلاة ، أو القراءة حال الاسرار . (١)

لان صلاة الصبي نفل ، فلا يجوز اقتداء المفترض وهو البالغ بمنفعل وهو الصبي . (٢)

المذهب الثاني :

ذهب الشافعية الى أنه للصبي أن يؤم البالغين في الصلاة المكتوبة ، وقالوا كل من صحت صلاته صحت إمامته ، كما انه كل من جازت إمامته في النفسل جازت في الفرض . (٣)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه من السنة والمعقول .

أولا : من السنة :

عن عمرو بن سلمة الجرمسى (٤) قال : كان يمر علينا الركبان فنتعلم منهم القرآن ،

(١) المغنى ج ٢ ص ٢٢٨ ، المبدع في شرح المقنع لابي اسحاق برهان الدين بن مفلح

الحنبل ، المكتب الاسلامى ج ٢ ص ٧٣ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٤٨٠

(٢) شرح فتح القدير ج ١ ص ٣٥٧

(٣) المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ٢٤٨ ، ٢٥٤ .

(٤) عمرو بن سلمة الجرمي : قيل ابن سلمه بن نفيح ، وقيل سلمه بن قيس ، وقيل سلمه بن لاي بن قدامة الجرمي أبو بريد ، وقيل أبو يزيد البصري ، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يوم قومه ، وهو صغير على عهده عليه السلام ، لانه كان أكثرهم حفظا للقرآن .

اختلف هل كان له صحبة ، أم لا ، وقيل له صحبة ، لأنه كان من جملة الوفد الذي وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا من قوله : " كنت في الوفد الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم " وهذا تصريح بوفادته .

أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٤ ص ١١٠ ، تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٢ ومما بعدها .

فأتى أبى النبی صلی الله علیه وسلم فقال : " لیؤمنکم أكثرکم قرآنا ، فحسبنا ، أبی فقال : ان رسول الله صلی الله علیه وسلم قال : لیؤمنکم أكثرکم قرآنا فبنظروا ، فکنت أكثرهم قرآنا فکنت أؤمهم وأنا ابن ثمان سنین .
وفي رواية قال : فکنت أؤمهم وعلی بردة صغيرة صفراء ، فکنت اذا سجدت تکشفت عني ، فقالت امرأة من النساء ، واروا عنا عورة قارعکم ، فاشتتروا لی قمیصا عمانیا ، فما فرحت بشيء بعد الاسلام فرحی به ، فکنت
أؤمهم وأنا ابن سبع أو ثمان سنین .

وفي رواية : وأنا ابن سبع سنین أو ست سنین الی غیر ذلك من الروایات (١)

وجه الدلالة :

في الحديث الشريف بیان أنه يجوز امامة الصبی للبالغین اذا كان قارئا لكتاب الله . (٢)

-
- (١) سنن النسائي ج ٢ كتاب الامامة باب امامة الغلام قبل ان يحتلم ص ٨٠ - ٨١ ، سنن ابی داود ج ١ كتاب الصلاة باب من أحق بالامامة رقم ٥٨٥ ورقم ٥٨٦ ، ورقم ٥٨٧ ص ١٥٩ - ١٦٠ ، السنن الكبرى ج ٣ كتاب الصلاة باب امامة الصبی الذي لم يبلغ ، وقال رواه البخاری في الصحيح عن سليمان بن حرب ص ٩١ .
(٢) كما ان هناك مناقشة لادلة أصحاب هذا المذهب ورد على ذلك ، ولكن الراجح ماذهب اليه اصحاب المذهب الاول وهو أنه لا يؤم الطفل المميز البالغين في صلاة الفرض لما استدلوا به .
والله اعلم .

❖ **ثانيا : حكم امامة المبي لو كانت الصلاة نفلا : (١)**

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :
المذهب الأول : ذهب الشافعية وبعض الحنفية ، ورواية عن الإمام مالك رحمه الله ، وفي رواية

للحنابلة الى أن للطفل المميز أن يؤم البالغين في صلاة النفل . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

❖ **أولا : من السنة :**

حديث عمرو بن سلمه السابق .

❖ **ثانيا : من المعقول :**

ان الطفل متنفلا فيؤم المتنفلين ، ولأن النافلة يدخلها التخفيف ، ولذلك تنعقد الجماعة به فيها إذا كان مأموما . (٣)

(١) التنفل : النفل والنافلة عطية التطوع أي الزيادة على الواجب ، ومنه نافلة الصلاة والتنفل التطوع ، قال تعالى : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ) سورة الاسراء آية / ٧٩ .

الممباح المنير ج ٢ كتاب النون مادة نفل : ص ٦١٩ ، معجم مفردات الفاظ القرآن باب النون مادة نفل ص ٥٢٤ .

(٢) المجموع شرح المذهب ، ج ٤ ص ٢٤٩ ، شرح فتح القدير ج ١ ص ٣٥٧ ، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ١٤٠ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٩٩ بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ١٤٤ ، كشف القناع عن متن الاقتناع ج ١ ص ٤٨٠ ، المننى ج ٢ ص ٢٢٩ .

(٣) المننى ج ٢ ص ٢٢٩ الى غير ذلك مما استدل به أصحاب المذهب الاول من المعقول .
انظر تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ١٤٠ .

* المذهب الثاني :

- ذهب الظاهرية ، وفي المختار من مذهب الحنفية ، والامام مالك في رواية عنه والحنابلة في رواية الى أنه لا يؤم الطفل المميز البالغين في صلاة النفل. (١)
- واستدلوا على ما ذهبوا اليه من المعقول .
- ان صلاة الطفل كلها نفل ، ونقل الطفل دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالإقصاد ، ولا يبني القوى على الضعيف .
- لأن تحريمه الصبي انعقدت لنفل غير مضمون عليه بالإقصاد ، ونفــــــــــــل المقتدى البالغ مضمون عليه بالإقصاد فلا يصح البناء . (٢)

-
- (١) المحلى ج ٤ ص ٢١٧ ، ٢١٩ ، شرح فتح القدير ج ١ ص ٣٥٨ ، شرح العناية على الهداية ج ١ ص ٣٥٨ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ١٤٠ ، التاج والكليل لمختصر خليل ج ٢ ص ٩٩ ، المغنى ج ٢ ص ٢٢٩ ، المبدع في شرح المقنع ج ٢ ص ٧٤ .
- (٢) شرح فتح القدير ج ١ ص ٣٥٨ ، شرح العناية على الهداية ج ١ ص ٣٥٨ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ١٤٤ .
- كما ان بعض الحنفية حقق الخلاف بين محمد وأبو يوسف - رحمهما الله - من الحنفية من ناحية النفل وأنواعه عندهم في جواز إمامة الصبي للبالغين فيه لم أذكرها منعا للتطويل ، ومن أراد الاستزادة فليراجع الهداية في شرح بدايــــــــــــة المبتدى ج ١ ص ٣٥٨ ، ، وغيره من مراجع الحنفية .
- كما أن للمالكية اختلافات من ناحية الصحة ، وجواز إمامة الطفل ، ومن أراد الاستزادة فليراجع التاج والكليل لمختصر خليل ج ٢ ص ٩٩ .
- أما بالنسبة لإمامة الصبية فحكمها كحكم إمامة المرأة ، فالمرأة لا تؤم الرجال باجماع الفقهاء ، وهناك خلاف في إمامتها للنساء .
- جاء في بداية المجتهد ونهاية المقتصد قال : " فأما عامة العلماء على عدم ==

== جواز امامة المرأة للرجال ، واختلفوا في امامتها النساء ، فأجاز ذلك الشافعي ومنع ذلك مالك ، وانما اتفق الجمهور على منعها أن تؤم الرجال ، لانه لو كان جائزا لنقل ذلك عن الصدر الاول ، ولأنه أيضا لما كانت سنتين ففى الملة التأخير عن الرجال علم انه لا يجوز لهن التقدم عليهم ولذلك أجاز بعضهم امامتها النساء إذا كن متساويات فى المرتبة فى المسئلة مع انه أيضا نقل ذلك عن بعض الصدر الاول ، ومن أجاز امامتها فإنما ذهب الى ما رواه أبو داود من حديث أم ورقة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزورها في بيتها ، وجعل لها مؤذنا يؤذن لها ، وأمرها أن تؤم أهل دارها .

بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ بتصرف .
أقول ولعل هذا الحكم كما يشمل المرأة يشمل الصبية . والله اعلم .
أما حديث أم ورقة جاء في سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة باب امامة النساء وقد رواه بعدة روايات منها هذه رقم ٥٩٢ ص ١٦١ - ١٦٢ ، سنن الدارقطني ج ١ كتاب الصلاة ، باب في ذكر الجماعة وأهلها ، وصفة الامام ص ٢٧٩ .
قال في التعليق المغنى على الدارقطني عن هذا الحديث : فيه الوليد بن جميع ، قال المنذرى : فيه مقال ، وقد أخرج له الامام مسلم ، وقال ابن القطان : كتابة الوليد بن جميع وعبد الرحمن بن خالد لا يعرف حالهما ، وقال ذكرهما ابن حبان في الثقات كذا قاله الزيلعي .
ج ١ ص ٢٧٩ - ٢٨٠ بتصرف .

المطلب الثالث : حكم آذان الطفل :

لا خلاف بين الفقهاء في أن الطفل لو كان غير مميز فلا يجزى آذانه لأنفسه

ليس من أهل العبادات .

وأما لو كان مميزا فقد ذهبوا في صحة آذانه الى مذهبين :

مذهب قال بصحته ، ومذهب قال انه لا يصح .

وأما من قال بصحته فمنهم من قال يصح مطلقا ، ومنهم من جوزه مع الكراهة

ومنهم من جوزه بشروط . واليك بيان ذلك :

المذهب الاول :

أولا : ذهب الشافعية ، وفي قول للمالكية ، وفي رواية للحنابلة الى صحة

آذان الطفل المميز . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالمعقول .

أ - إن الطفل المميز من أهل العبادات فكما تصح صلاته يصح آذانه . (٢)

(١) المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٠٠ ، حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٢٢٩ ، مواهب

الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤٣٥ ، الخرشى على مختصر سيدى خليل ج ١ ص

٢٢١ ، حاشية الشيخ على العدوى ج ١ ص ٢٢١ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص

٢٤٥ .

وقال المالكية : يصح مطلقا سواء وجد غيره أم لا ، وسواء كان مع نساء أو في موضع

لا يوجد غيره ، وسواء كان ضابطا أو أفن بالتبعية أي كان تبعا لبالغ أم لا ، وقالوا

ولعل الصحة لكونه وإن لم يكن ضابطا وافق ما في نفس الأمر .

حاشية الشيخ على العدوى ج ١ ص ٢٢١ .

(٢) المذهب ج ١ ص ٦٤ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٤٥ .

ب - ان الطفل المميز يقبل خبره فيما طريقه المشاهدة ، وهذا كما لو دل ضريرا على المحراب فيجوز فيما احتفت به قرينة كإذن في دخول دار أو إيصال هدية . (١)

* ثانيا : ذهب الحنفية وبعض الشافعية إلى أن آذان الطفل المميز جائز مع الكراهة . (٢)

واستدلوا على ماذهبوا اليه بالمعقول .

قال الحنفية : ان قول الطفل غير مقبول في الامور الدينية في الاصح ، ومقتضاه أنه لا يحصل بآذانه الإعلام ، ولان الناس لا يعتدون بآذانه . (٣)

* ثالثا : ذهب بعض المالكية وبعض الحنابلة إلى صحة آذان الصبي ، ولكن بشروط قال بعض المالكية : إن كان معنساء وفي موضع لا يوجد غيره فيه يصح آذانه . وقال بعضهم : يصح آذانه ان كان ضابطا ، وأذن بالشعبة ، أي أذن تبعا لبالسغ أو تابعا لميقاتي ، فإن آذانه يصح . (٤)

وأما بعض الحنابلة شرطوا لصحة آذان الطفل إذا كان سنة مؤكدة في مثل

(١) حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٢٢٩ ، المجموع شرح المذهب ، ج ١ ص ٢٤٥ .

(٢) حاشية رد المحتار ج ١ ص ٣١١ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣٩١ ، ٣٩٢ المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٠٠ .

قال الحنفية : ان المقصود بالكراهة هنا الكراهة التنزيهية لا التحريمية ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣٩١ .

وقال بعض الشافعية : ان آذانه يصح ويكره سواء كان مراهما أو دونه ، أي يكره أن يرتب لآذان . المجموع شرح المذهب ج ١ ص ١٠٠ .

(٣) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٣٩٢ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ١٥٠ .

(٤) الخرشى على مختصر سيدى خليل ج ١ ص ٢٢١ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ١ ص ٤٢٥ ، حاشية الشيخ على العدوى ج ١ ص ٢٣١ ، كما ان للمالكية تفريعات في شروط صحة آذان الطفل لم اذكرها منعا للتطويل .

المساجد التي في الممر ، وقيل أن الصحيح في ذلك الجواز . (١)

✱ المنهـب الثاني :

ذهب الظاهرية ، وفي قول للمالكية ، ووجه للشافعية وبعض الحنابلة إلى أنه لا يصح آذان الصبي مطلقاً . (٢)

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالسنة والمعقول .

✱ أولاً : من السنة :

أ - قوله صلى الله عليه وسلم : " ليؤذن لكم خياركم " . (٣)

ب - عن مالك بن الحويرث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم " . (٤)

✱ وجه الدلالة :

إن المؤذن مأمور بالآذان بنص هذا الخبر ، والصبي لا يتوجه إليه هذا الأمر ، لأنه ليس من أهل التكليف : " رفع القلم " .

فصح أن الطفل غير مأمور ولا مكلف ، وعلى هذا فلا يجزى الآذان إلا من مكلف (٥)

(١) كشف القناع عن متن الإقناع ج ١ ص ٢٣٦

(٢) المحلى ج ٣ ص ١٤١ ، ج ٤ ص ٢١٧ ، الخرشى على مختصر سبدي خليل ج ١ ص ٢٣١ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤٣٥ ، المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٠٠ ، كشف القناع عن متن الإقناع ج ١ ص ٢٣٦ ، المغنى ج ١ ص ٤١٣ .

قال الظاهرية : إنه لو أذن البالغ وأذن بعده الطفل لم يمنع وهو أن كان تطوعاً منه فهو من أحدهم المأمورين بإقامة الآذان وإقامة الإقامة لمن معه ، فهو في ذلك كله مؤدي فرض ، وإذا تأدى الفرض فالآذان فعل خير لا يمنع المصبيان منه ، لأن ذكر الله تعالى وتطوع وبر . المحلى ج ٣ ص ١٤١ .

(٣) سبق تخريجه ص / ٦١٥

(٤) سبق تخريجه ص / ٦١٤ - ٦١٥

(٥) المحلى ج ٤ ص ٢١٨

* ثانيا : من المعقول :

ان الآذان مشروع للإعلام ولا يحمل الاعلام بقول الطفل ، لأنه ممن لا يقبل خبره ولا روايته . (١)

(١) المغنى ج ١ ص ٤١٣ : حكم آذان الصبية :

أما حكم آذان الصبية فلعله يأتي تبعا لحكم آذان المرأة عموما ، ولهذا نذكر حكم آذان المرأة ، أما رأى الفقهاء في آذان المرأة ، فلا خلاف بين الفقهاء في انه ليس للمرأة آذان ولا إقامة إلا أنهم مع اتفاقهم في ذلك فإن الروايات اختلفت في كل مذهب في حكم ما لو أذنت المرأة ، وسوف أذكر رواية واحدة في كل مذهب وذلك منعا للتطويل .

أولا : ذهب الحنفية الى أنه يكره آذان المرأة باتفاق الروايات لأنها في الآذان ترفع صوتها ، وفي رفع صوتها ارتكاب معصية ، وإن خففته فقد تركت سنة الجهر ، كما ان المؤذن يشهر نفسه بالصعود الى أعلى المواضع ، ويرفع صوته بالآذان ، والمرأة ممنوعة من ذلك ، وذلك لخوف الفتنة ، ولكن لو أذنت للقوم أجزأهم حتى لا يبعد لحصول المقمود ، وهو الإعلام ، وقد روى أن السيدة عائشة صلت بجماعة النساء بدون آذان ولا إقامة .

المبسوط ج ١ ص ١٣٣ ، بدائع المنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ١٥٠ .

ثانيا : ذهب المالكية الى انه مكروه وقيل حرام ، وقيل تمنع ، الى غير ذلك من الأقوال ، وذلك لان صوت المرأة عورة .

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤٣٥ .

ثالثا : ذهب الشافعية الى أنه لا يصح آذان المرأة للرجال ، وهذا هو المذهب ويستحب لهن الإقامة إذا كن في جماعة النساء دون الآذان ، وهذا هو المشهور المنصوص في الجديد والقديم . المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٠٠ .

رابعا : ذهب الحنابلة الى أنه لا يعتد بآذان المرأة فان فعلت في جماعة النساء فلا بأس

أما الإقامة فهي على روايتين . المغنى ج ١ ص ٤٢٢ .

خامسا : ذهب الظاهرية إلى أنه لا آذان للمرأة . المحلى ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤١ .

■ المطلب الرابع : حكم انعقاد الجماعة بالطفل :

مما لا شك فيه أن صلاة الجماعة^(١) تفضل عن صلاة الفرد ، كما أن أقل الجماعة اثنان ، ولكن هل تنعقد الجماعة بالطفل ؟ بمعنى هل يصح أن يكون الطفل المميز مأموماً لبالغ ويعتد به في إكمال الصف ؟ .
ذهب الفقهاء في ذلك إلى مذهبين :

فمن قائل أن الجماعة تنعقد بالطفل سواء كانت الصلاة فرضاً أم نفلاً ، ومن قائل أن الجماعة تنعقد بالطفل في النفل دون الفرض ، ولعل سبب خلافهم هــو :
هل يجوز اقتداءً بتنفل بمفترض أو العكس .

أو أنه رأى أن ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم حين صلى بأبن عمه هــاس رضي الله عنه أنها كانت صلاة نفيل .^(٢)

(١) حكم الجماعة :

اختلف الفقهاء في حكم صلاة الجماعة ، فمنهم من قال : إن حكم صلاة الجماعة بالنسبة للرجال أنها سنة مؤكدة ، والبعض قال أنها واجبة ، والبعض قال : أنها فرض عين ، ومن قائل أنها فرض كفاية ، ومن قائل أنها فرض في الجملة ، سنة في كل مسجد مستحبة للرجل في خاصة نفسه ، ولكل منهم أدلته ، وقد نوقشت تلك الأدلة ، ولا داعي لذكر أدلة كل مذهب ومناقشتها منعاً للتطويل .

تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ١٣٢ - ١٣٣ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٨١ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٨١ - ٨٢ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، المغنى ج ١ ص ١٧٦ - ١٧٧ ، المحلى ج ٣ ص ١٨٨

(٢) ورد الحديث في صحيح الإمام البخارى ، ج ١ كتاب الصلاة ، باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم ص ١٣٧ .

* المذهب الاول :

ذهب جمهور الفقهاء من حنفية ، ومالكية ، وشافعية ، وفي رواية للحنابلة ^(١) الى أن صلاة الجماعة تنعقد بالطفل سواء كانت الصلاة فرضاً أم نفلاً .
إلا أن المالكية قالوا : لو أم البالغ الطفل يندب له أن يعيد تلك الصلاة في جماعة . ^(٢)

واستدل الجمهور على ماذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

* أولاً : من السنة :

أ - عن أنس رضي الله عنه قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت ويقيم خلفه ، وأم سليم خلفنا " . ^(٣)

* وجه الدلالة :

في الحديث الشريف دليل على أنه يعتد بوقوف الصغير ، وبأنه يسد الجناح وهذا هو الظاهر من لفظ اليتيم ، اذا لا يتم بعد الاحتلام . ^(٤)

(١) جاء في نيل الأوطار ، قال : ذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أن الجماعة لا تنعقد بالطفل ، وقال أيضاً : ذهب مالك وأبو حنيفة رحمهما الله في رواية عنهما إلى البى صحة انعقاد الجماعة بالطفل .

نيل الأوطار ج ٣ ص ١٧٤ .

(٢) حاشية رد المحتار ج ١ ص ٥٥٣ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٥٥٤ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ١٥٦ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص : ٨٣ ، ٨٥ الشرح الكبير ج ١ ص ٣٢٠ ، المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ ، المغني ج ٢ ص ١٧٨ ، كشاف القناع عن متن الإقناع ج ١ ص ٤٥٤ .

(٣) صحيح الامام البخارى ج ١ كتاب الصلاة باب صلاة النساء خلف الرجال ص ١٦٩

(٤) سبل السلام ج ٢ ص ٣١

ب - عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " بت عند خالتي ميمونة ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم يملئ من الليل ، فقامت أصلى معه ، فقامت عن يساره ، فأخذ برأسي وأقامني عن يمينه " . (١)

★ وجه الدلالة :

في الحديث الشريف دلالة على صحة اعتقاد الجماعة بإثنين أحدهما طفل .

★ ثانيا من المعقول :

ان ثواب الجماعة يحصل باقتداء المتنفل بالمفتري ، لأن الصبي متنفل . (٢)

★ المذهب الثاني :

ذهب الحنابلة في رواية ، الى أن الجماعة لا تنعقد بالطفل في الغرض ، وإنما تنعقد لو كانت الصلاة نفلا . (٣)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه من المعقول .

قالوا : ان الطفل لا تنعقد به الجماعة في الغرض ، لانه لا يصح ان يكون إماما لنقص حاله ، فأشبهه من لا تصح صلاته . (٤)

(١) صحيح الامام البخارى ج ١ كتاب الصلاة باب اذا لم ينو الامام ان يؤم ... الخ ص ١٣٧

(٢) الدر المختار شرح تنوير الاحبار ج ١ ص ٥٥٣ ، المغنى ج ٢ ص ١٧٨ .

(٣) المغنى ج ٢ ص ١٧٨ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٤٥٤

(٤) المغنى ج ٢ ص ١٧٨ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٤٥٤

* المطلب الخامس : حكم لباس الطفل :

* أولا : حكم ستر العورة :

لما كان ستر العورة شرطا من شروط الصلاة ، ولحاجة الطفل الى الرعاية والعناية لابد من بيان حدود عورة الطفل لمن يتولاه بالعناية ، ولهذا كان لابد من ذكر حكم لباس الطفل وحدود عورته .
لا خلاف بين الفقهاء في وجوب ستر العورة ^(١) ، ولو في خلوة الانسان ، وهذا كما جاء في الحديث الشريف .

(١) العورة لغة : هي السوءة ، وقيل عورة لقبحها ، ولقبح النظر إليها ، وكل شيء يستره الانسان أنفة وحيا ، فهو عورة .

المصباح المنير ج ٢ كتاب العين مادة عورة ص ٤٣٧ ، مختار الصحاح باب العين مادة عور ص ٤٦١ .

تعريف العورة شرعا : عرفها الشافعية بأنها القدر الذي يجب ستره ، وهو يختلف بالذكورة والانوثة ، والرق والحربة . تقرير الشيخ عوض بكماله ج ١ ص ١١٢ .
أما حكم ستر العورة في الصلاة فمن قائل : انها شرط للحنفية والشافعية والحنابلة ، ومن قائل ان ستر العورة المفلطة من واجبات الصلاة وشرط فيها ، مع العلم والقدرة كالماكينة .

ومن قائل انها فرض واجب كالظاهرية والحنفية والشافعية وهناك تعدد في الروايات في بعض المذاهب عن حكم ستر العورة في الصلاة .

الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٤٠٤ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٩٥ ، العواكه الدواني ج ١ ص ١٥٠ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١ ص ٤٩٧ ، المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٦٧ ، المغني ج ١ ص ٥٧٧ ، كشف القناع عن متن القناع ج ١ ص ٢٦٣ - ٢٦٤ ، المحلى ج ٣ ص ٢٠٩ .

عن بهز بن حكيم^(١) عن أبيه عن جده قال : قلت يا رسول الله ، عوراتنا ما نأتي منها ، وما نذر ؟ قال : " احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكــــــــــــــــت يمينك " ، قال : قلت : يا رسول الله : فإذا كان القوم بعضهم في بعض قال : " ان استطعت ان لا يرى بها أحد فلا يرينها ، " قال : قلت : يا رسول الله : فإذا كان أحدها خاليا ؟ قال : الله أحق أن يستحيا منه ".^(٢)

حد عورة الطفل :

الطفل اما أن يكون غير مميز ، واما أن يكون مميزا ، وبناء على ذلك فإنه يختلف حد العورة تبعا للتمييز وعدمه واليك بيان ذلك :

(١) بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة ابو عبد الملك القشيري ، اختلف في توثيقه ، قال المديني عنه : انه ثقة ، وقال ابو زرعة صالح ، ولكنه ليس بالمشهور ، وقال ابو حاتم : هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ايضا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحب الى ، وقال النسائي : ثقة ، وقال الحاكم كان من الثقات ممن يجمع حديثه ، وإنما سقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة ، ولا متابع له عليها ، وقال أبو داود : هو عندى حجة . وعند الشافعي - رحمه الله - ليس بحجة ، وأما أحمد و اسحاق - رحمهما الله - يحتجان به وغير ذلك .
تهذيب التهذيب ج ١ ص ٤٩٨ وما بعدها .

(٢) سنن أبي داود ج ٤ كتاب الحمام باب ما جاء في الشعرى رقم ٤٠١٧ - ٤٠ - ٤١ ، السنن الكبرى ج ٢ كتاب الصلاة باب وجوب ستر العورة للملأة وغيرها ، ص ٢٢٥ ، وقال الامام البيهقي : وأشار البخاري الى هذا الحديث في الترجمة .

✱ أولا : حد عورة الطفل غير المميز :

لا خلاف بين الفقهاء أن الطفل الصغير جدا - غير المميز - لا عورة له ، ولكن مع اتفاقهم في ذلك إلا أنهم اختلفوا في آخر سن له يكون لا عورة له ، ونجمل بيان ذلك على النحو التالي :

✱ أ - مذهب الحنفية :

قيل عنهم ، أن الصبي والمبينة إذا كانا صغيرين جدا ، لا عورة لهما ، مادام لم يشتهيا ، وعلى هذا يغسلهما الرجال والنساء لو ماتا ، والا فعورتهما قبل ودبر ، ثم تغلظ الى عشر سنين ، وقيل الى اربع سنين .
وقيل ذبل ان يتكلم الطفل ، وهذا كله في الصبي والمبينة . (١)

✱ ب - مذهب المالكية :

وذهب المالكية الى أن الصبي لو بلغ ست ، أو سبع سنين أنه لا عورة له ، وعلى هذا يجوز للنساء الاجانب تنسيله في حال موته .
وقيل ابن ثمان ، وقيل ابن تسع ، وحتى ولو كان يوجد رجل يغسله ، ولا تكلف الغاسلة بستر عورته لانه يجوز نظره الى بدنه .

(١) الهدايد شرح بداية المبتدى ج ٢ ص ١١٢ ، ٢٥٨ ، نتائج الافكار ج ١٠ ص ٢٦ ، حاشية المحقق سعد الله بن عيسى المفتي الشهير بسعدى جابى ويسعدى افندى ، مع شرح فتح القدير ج ١٠ ص ٢٦ ، حاشية رد المحتار ج ١ ص ٤٠٧ - ٤٠٨ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٤٠٧ - ٤٠٨ ، بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٦

وحاصل ذلك ان ابن سبيح أو ثمان تنظر المرأة الى عورته ، والمناهز للحلم لا تنظر له ولا تغسله ، والمجاوز للثمان ودون المناهز تنظر لعورته ولا تغسله ، وقالوا : ان ذلك يمدق بين عشر أو اثني عشر ، لانه غير مناهز ، وجـواز النظر لا ينافي حرمة التغسيل ، لأنّ التغسيل فيه جس فهو أخص من النظر .
وأما المصيبة : فإنها لو كانت رضية فإنه يجوز للرجال نظرها وتغسلها وكذلك ممن قاربها (١) وقيل عنهم لا يغسلها الرجل .
أما من بلغت حد الشهوة كبنت ست أو سبع لا يغسلها الرجال لحرمة نظره .
أما المصيبة ان كانت ممن لم تبلغ ان تشتبهى كبنت أربع أو خمس فهناك أقوال في المذهب :

(١) قيل يحرم على الرجال تغسيلها وهو قول الأكثر .

(٢) وقيل يجـوز . (٢)

جـ - مذهب الشافعية :

ذهبوا الى أن الصبي والمصيبة اذا لم يبلغا حدا يشتهيان فيه ، فللنساء والرجال النظر لهما ، لانهما لامعورة لهما . وعلى هذا يجوز للرجال والنساء تغسيلهما كما أن غير المميز يجوز النظر له . (٣)

(١) أي قارستها بزيادة شهر ، وقيل سنتين وثمانية أشهر ، كما انهم قالوا : ان كانت تشتبهى كبنت ست لا يغسلها الرجل ، ولا ينظر عورتها .

أما بنت ثلاث وأربع لا يجوز تغسيله ، وان جاز له النظر لعورتها .
بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٢٠ .

(٢) الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٥٠ - ٣٥١ ، رسالة ابي محمد القيرواني على الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٥٠ - ٣٥١ ، موهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٢٣٤ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٢٣٤ .

(٣) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ١٤٩ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ١٨٥

د - مذهب الحنابلة :

ذهبوا الى التفرقة بين المصبي والمصيبة .

✱ أولا : بالنسبة للمصبي :

قالوا ان المصبي الصغير جدا الى سبع سنين لا عورة له ، لان حكم الطفولة منجر عليه الى التمييز ، وللنساء غسل الطفل دون سبع ، لانه لم يؤمر بالملا .

✱ ثانيا : بالنسبة للمصيبة :

فقد جاء في رواية أنه ليس للرجل غسل ابنة سبع سنين فأكثر وان كان محرما لها كأبها وأخها ، كما انه يحرم النظر الى عورتها المغلظة حيث أشبهت البالغة .

وفي رواية أخرى أن الامام احمد - رحمه الله - كره غسل الرجل للمصيبة ، ولم يبين السن في ذلك ، ولعل ذلك في الصغيرة جدا ، وقيل عنهم أن الصحيح ما عليه السلف من أن الرجل لا يغسل الجارية ، لان عورة المصيبة أفحش من عورة المصبي ، وسبب جواز غسل النساء المصبي لان العادة معانة المرأة للسلام الصغير ، ومباشرة عورته في حال تربيته ، ولم تجر العادة بمباشرة الرجل عورة الجارية في الحياة ، فكذلك حالة الموت . (١)

✱ ثانيا : حد عورة الطفل المميز :

أ - الحنفية :

بعد أن حددوا سن الطفل الذي لا عورة له ، قالوا : ان بعد هذا السن تغلظ عورته

(١) المصنعي ج ٢ ص ٥٢٦ - ٥٢٧ ، كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ص ٩٠ ، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٤٢ .

ما غلظ من الكبيرة وهما القيل وما حوله ، والدبر وما حوله من الأليتين
وهذا مادام لم يشتهى ، ثم بعد ذلك كبالغ ، أى بعد العشرة ، وقال بعضهم
كان ينبغي اعتبار السبع لأمرهما بالصلاة إذا بلغا هذا السن أى المسمى
والصبيبة . (١)

ب- المالكية :

بعد أن حدد المالكية السن التي يجوز فيها نظر عورة الطفل ، قالوا بعد ذلك :
إن له حكم الرجل ، ولها حكم المرأة ، أى الصبي والصبيبة .
وقالوا : إن الصبي من حين يؤمر بالصلاة ، فعورته فيهما هما : السواأتان
والعانة ، والإليتين ، وهو نفس ما يجب ستره في الرجل ، فإن صلى الصبي كاشفا
من ذلك أعاد بوقت الأولى .
وقيل يندب للصبي إعادة الصلاة إذا صلى بغير ما يندب للكبير ستره كستر الفخذ
وقيل لا يندب .

(١) حاشية رد المحتار ج ١ ص ٤٠٧ - ٤٠٨ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص :

٤٠٨ ، ج ٦ ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

كما إن الحنفية اختلفوا في تقدير حد الشهوة بالنسبة للصبيبة ، فقيل سبع ، وقيل
تسع ، وقيل عدم اعتباره بالسن ، بل المعتبر فيه بأن تكون الصبيبة عيلة : أى ضمة
تملح للجتماع .

الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ١ ص ٤٠٨ .

* وأما بالنسبة للصبية :

فان التي تؤمر بالصلاة عورتها ما بين السرة والركبة في الصلاة ، ولكــــــن يندب لها ستر ما وجب على الحرة الكبيرة ستره ، وهو جميع البدن كستر رأسها وعنقها وصدرها وأكتافها وظهرها وبطنها وساقها ، وظهور قدمها ماعدا الوجه والكفين ، وان لم تستر بالستر الواجب على الحرة الكبيرة المندوب للصغيرة فان كانت غير مراهقة كبنت ثمان ، فلا إعادة عليها إن صلت مكشوفة الرأس أو بادية الصدر ، وان كانت مراهقة أعادت والأمر بالندب هنا متعلق بالولي . (١)

جـ - الشافعية :

أولا بالنسبة للصبي فيه وجوه لهم اذكر منها :

* **الوجه الاول :** ان عورته ما بين السرة والركبة ، وليست السرة والركبة ——— العورة .

* **الوجه الثاني :** ان السرة والركبة من العورة .

* **الوجه الثالث :** ان السرة عورة دون الركبة . (٢)

(١) بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ١٠٥ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢١٦

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٦٨ .

قال الشافعية هذا في الصبي قد يكون مرادهم الصبي المميز لأُهم قالوا : انه يجوز ان تفسل النساء الصبي الذي لم يشتهي كما ان هناك أقوالا عندهم في تحديد عورة الصبي المميز وتظهر فائدة هذه الاقوال اذا أحرم الولي عنه فيجب السترفي الطواف . وعلى هذا يمكن مراجعة مغني المحتاج ج ١ ص ١٨٥ ، حاشية الشرقاوى ج ١ ص ١٧٤ .

■ أما بالنسبة للصبيّة :

إذا كانت الصبيّة المميّزة لا تقبل صلاتها إلا بخمار ، لأن التقييد بالحائض فى حديث عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : " لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار " . (١) خرج على الغالب ، وهو ان التى دون البلوغ لا تملّى ، وإلا فلا يقبل صلاة الصبيّة المميّزة إلا بخمار ، لأنها قد تبلغ سنّ المحيض ، ولا تبلغ البلوغ الشرعى . (٢)

د - الحنابلة :

ذهبوا الى أن عورة الصبي ابن عشر ما بين السرة والركبة ، وكذلك بالنسبة للصبيّة المميّزة ، إذا تم لها سبع سنوات ، ولكن يستحب استئثارها كحرة كبيرة احتياطاً ، وهذا فى الصلاة ، وعلى هذا فالسرة والركبتين ليسوا من العورة . (٣)

-
- (١) سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة باب المرأة تملّى بخمار رقم ٦٤١ ص ١٧٣ ، وجاء بلفظ قريب منه عن الحسن ، السنن الكبرى ج ٢ كتاب الصلاة باب ما تملّى فيه المرأة من الثياب ص ٢٢٣ ، ورواه الترمذى عن عائشة رضى الله عنها ج ٢ باب ما جاء لا تقبل صلاة الحائض الا بخمار رقم ٣٧٥ ص ٣٧٧ - ٣٧٨ . وقال عنه حديث حسن ، والعمل عليه عند أهل العلم .
- سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة وسننها باب اذا حاضت الجارية لم تمل الا بخمار رقم ٦٥٥ ص ٢١٤ - ٢١٥ .
- وقال فى الارواء : صحيح على شرط الامام مسلم ج ١ ص ٢١٤ - ٢١٥ .

- (٢) المجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٦٦
- (٣) كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٦٥ - ٢٦٦ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ١٤١ - ١٤٢ .

واستدلوا على ما ذهبوا اليه من السنة .

- أ - عن علي رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تكشف فخذك ولا تنظر الي فخذ حي ولا ميت " . (١)
- ب - عن أبي أيوب ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " ما فـسـوق الركبتين من العورة ، وما أسفل من السرة من العورة " . (٢)
- ج - وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما بين السرة والركبة عورة " . (٣)
- د - عن عائشة رضي الله عنها ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار " . (٤)

وقالوا : حورة ذكر ابن سبع الى عشر سنين ، الفرجان لقصوره عن ابن عشر لانه لا يمكن بلوغه . (٥)

وبعد عرض آراء الفقهاء ، في حد عورة الطفل أيا كان عمره ، فلا بد من ملاحظة ما لهذا الحكم من أهمية ، فينبغي لولي أمر الطفل ، أن لا يتهاون في هذا الامر فلا بد من أن يعود الطفل على ستر عورته ، مهما كانت سواة كانت مغلظة أو ؛ مخفية ، ونحن في وقتنا الحاضر كم سمعنا عن أمراض خلقية منتشرة وما نجم

-
- (١) سنن أبي داود ج ٤ كتاب الحمام باب النهي عن التعري رقم ٤٠١٥ ص ٤٠ . وقال فيه نكارة . ورواه ابن ماجه بلفظ لا تبرز بدل لا تكشف ج ١ كتاب الجنائز باب ماجاء في غسل ميت رقم ١٤٦٠ ص ٤٦٩ ، السنن الكبرى ج ٢ كتاب الصلاة باب عورة الرجل ص ٢٢٨ .
- (٢) سنن الدار قطنى ج ١ كتاب الصلاة باب الامر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحسد العورة التي يجب سترها ص ٢٣١ .
- (٣) من حديث مطول ورد في المرجع السابق ص ٢٣٠ - ٢٣١ .
- (٤) سبق تخريجه ص / ٦٣٥
- (٥) شرح منتهى الارادات ج ١ ص ١٤٢ .

عنها من أمراض بدنية فتاكة ، وإن كان أكثر انتشارها في بلاد غير إسلامية بسبب عدم معرفة حرمات العورات ، ومادام علاج الأمر في أيدينا ، بلل الوقاية منه ، وهي اتباع شرع الله ، وعدم التهاون في أمر العورة ، بلل الانتساع في ذلك حتى ولو كان ذلك صادرا من طفل ، وكما إن الشارع الحكيم لم يقتصر اهتمامه على ستر عورة الطفل ، بل عمل على الحيلولة بينهم وبين ما يؤدى إلى الإحراج ، فأمر الأولياء بعدم تمكين الطفل من النظر إلى عورات الكبار فشرع الاستئذان والتفريق بين الأطفال في المضاجع إذا بلغوا عشر سنين .

* ثانيا : حكم اللباس الصبي الذهب والحريير :

لأخلاف بين الفقهاء في عدم جواز لبس الرجل الذهب والحريير ، وجواز لبسه للنساء .

عن علي بن أبي طالب قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم حريرا بشماله وذهباً بيمينه ، ثم رفع بهما يديه فقال : " إن هذين حرام على ذكور امتى حل لأناشهم " . (١)

أما حكم اللباس الصبي الذهب والحريير فقد ذهب الفقهاء في ذلك إلى ثلاثة مذاهب :

(١) سنن ابن ماجه ج ٣ كتاب اللباس باب لبس الحريير والذهب للنساء رقم ٣٥٩٥ ص : ١١٨٩ ، ورواه الترمذى بلفظ قريب منه عن أبي موسى الأشعري ج ٥ أبواب اللباس باب ماجاء في الحريير والذهب للرجال رقم ١٧٧٤ ص ٣٨٣ ، وقال هذا حديث حسن صحيح .

وقال : في الباب عن عمر وعلي وعقبة بن عامر وأم هانئ وأنس وحذيفة ، وعبد الله ابن عمر وعمران بن حصين وعبد الله بن الزبير وجابر وأبي ربحانة والبراء ص ٣٨٤

ومذهب قال انه لا يجوز لولي الصبي الباسة الذهب والحرير

ومذهب قال بالكراهة .

ومذهب قال بجواز الباس الولي الصبي الذهب والحرير ولهم تفصيلات في ذلك

كتحديده إلى السابعة الخ .

سبب الاختلاف :

لعل سبب اختلاف الفقهاء في الحكم أن من قال بالحرمة ، قال بها :

لحديث تحريم الذهب والحرير على ذكور الامة ، فجعل الصبيان من ضمنهم

وان كانوا صغارا ، لأن اللفظ يشملهم ، ولم يأت ما يفرق بينهم وبين المكلفين

البالغين ، كما انهم قاسوا ذلك على أنه لا يجوز للولي تمكين الصبي من فعل

المحرمات ، لأن الإثم يلحق الولي ، ولا يلحق الصبي .

وأما من قال : بالكراهة كالمالكية قال : ذلك ايضا لنفس الحديث ، إلا انه

لم يصرح بأن الحرمة تشمل الصبيان ، قال : بالكراهة على سبيل الاحتياط .

وأما من قال بالجواز مطلقا نظرا الى ان الحديث تضمن حكما تكليفيا والصبي ليس

من أهل التكليف ، فالتحريم خاص بالكبار ولا يشمل الأطفال .

كما ان من حدد جواز لبسه الذهب والحرير بالسابعة ، قال ذلك لأنه وقـــت

أمر الطفل بالملءة . والله اعلم

✱ واليك بيان المذهب :

✱ المذهب الاول :

ذهب الحنفية ، وفي الصحيح عند الحنابلة ، وفي قول عند المالكية ، وفي وجهه عند الشافعية ، الى أنه لا يجوز لولي المبيى إلباسه الذهب والحريير ، كما ان الإثم يكون على من ألبسه ، لأن الولي مأمور بحفظ المبيى . (١)
واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والآثر والمعقول .

✱ أولا : من السنة : بالحديث السابق ذكره . (٢)

✱ وجه الدلالة :

ان الحديث جعل هذا النهي للذكور دون الاناث ، فيدخل المبيى في الحكم لأنه لم تكن هناك تفرقة في الحكم بين المغنار والكبار ، إلا أن اللابس لو كان صغيرا فالإثم على من ألبسه لا عليه لانه ليس من أهل التحريم لرفع القلم عنه .

✱ ثانيا : من الآثر :

قول جابر : " كنا ننزعه عن الفلمان ، ونتركه على الجوارى " . (٣)

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٥ ص ١٣٠ - ١٣١ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٦ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ ، نتائج الأفكار في كشف الرموز والاسرار ج ١٠ ص ٢١ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ١ ص ٢٨٢ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ١٥١ ، المغنسى ج ١ ص ٥٩١ - ٥٩٢ ، مواهب الجليل شرح مختصر خليل ج ١ ص ٥٠٦ ، المجموع ، شرح المذهب ج ٤ ص ٤٣٥ - ٤٣٦ ، ج ٥ ص ٩ ، ج ٦ ص ٤٤ .

(٢) انظر ص / ٦٣٧

(٣) سنن ابي داود كتاب اللباس باب في الحريير للنساء رقم ٤٠٥٩ ص ٥٠ .

■ الثالث : من المعقول :

ان تحريم الذهب والحريير على الصبيان يتعلق بتمكينهم من المحرمات، وهذا كتمكينهم من شرب الخمر ، فان ما حرم لبسه وشربه حرم إلباسه وشربه وإذا حمل هذا فإن الإثم يعود على من ألبسه ، أو سقاه ، لا على المبيع ، لأنه ليس أهلاً للتحريم ، فكما يمنع من شرب الخمر يمنعه من لبس المحرم . (١)

■ المذهب الثاني :

ذهب المالكية الى كراهية إلباس الولي المبيع الذهب والحريير . (٢)

■ المذهب الثالث :

ذهب الشافعية في وجهه والحنابلة في وجهه عنهم إلى جواز إلباس الولي المبيع الذهب والحريير . (٣)

إلا أنهم مع اتفاقهم في ذلك، إلا ان للشافعية تفصيلات في كيفية الجواز .

(١) بدائع المنائش في ترتيب الشرائع ج ٥ ص ١٣١ ، حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٣٦٣ ،

المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ٤٣٦ ، كشف القناع عن متن الإقناع ج ١ ص ٢٨٢ ،
المغنى ج ١ ص ٥٩٢ .

(٢) تقارير العلامة المحقق سيد الشيخ محمد عليش على الشرح الكبير للدردير مع
حاشية الدسوقي ، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ج ١ ص ٦٢ ،
بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٤ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ١
ص ٥٠٥ - ٥٠٦ .

(٣) المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ٤٣٦ ، ج ٥ ص ٩ ، ج ٦ ص ٤٤ ، الإقناع في حل ألفاظ
أبي شجاع ج ١ ص ١٨٤ ، المغنى ج ١ ص ٥٩٢ .

- * أولاً: اتفاق الشافعي رضي الله عنه ، والأصحاب على استحباب إلباس الصبيان المميزين الذهب والحريز عند إحضارهم لصلاة العيد .
- * ثانياً: أما إذا كان غير يوم العيد ، فذهبوا من ناحية جواز إلباسهم الذهب والحريز الى ما يأتي :

أ - أصح الوجوه عندهم في الجملة جواز مطلقاً ، حتى يبلغ الصبي ، فعند بلوغه يحرم ذلك ، لأنه في حال صغره ليس مكلفاً ، ولا هو في معنى الرجزل وهذا بخلاف إشرابه الخمر .

ب - جواز إلباس الصبي الذهب والحريز قبل سبعة سنين ، ومنعه بعدها ، وقيل لو ضبط بسن التمييز لكان حسناً ، لكن الشرع اعتبر السبع في الأمر بالصلاة^(١)

* الترجيح :

كما سبق عرضه من مذاهب وأدلة ، فإن الراجح هو ما ذهب اليه أصحاب المذهب الأول القائلين بعدم جواز إلباس الصبي الذهب والحريز ، لأن الحديث الذي نهى عن ذلك يشملهم ، وعلى أوليائهم التنفيذ .

كما ان عدم إلباسه ذلك فيه تنشئة للطفل على الشهامة والرجولة ، وإبعاده عن كل ما يتصف به النساء وتعميده على العادات السليمة البعيدة عن الميوعة وقد بين في زاد المعاد في هدى خير العباد أثر الحريز على إلباسه قال :

" ومنهم من قال : حرم لما يورثه للبدن لملاسته من الأثوية والتخنث

(١) المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ٤٣٦ ، ج ٥ ص ٩ ، ج ٦ ص ٤٤ ، الإقناع فـ

وهو ضد الشهامة والرجولية ، فإن لبسه يكسب القلب صفوة من صفات الإناث ،
ولهذا لا تكاد تجد من يلبسه في الأكثر إلا وعلى شمائله من التخنث
والتأنث والرخاوة ، مالا يخفى حتى لو كان من اشهم الناس وأكثرهم فحولية
ورجولية ، فلا بد أن ينقصه لبس الحرير منها ، وإن لم يذهبها ، ومن غلظت
طباعه وكثف عن فهم هذا فليسلم للشارع الحكيم ، ولهذا كان أمح القولين
انه : يحرم على الولي أن يلبسه الصبي لما ينشأ عليه من صفات دنيئة
ولأن بعض الاحاديث صرح بتحريمها على ذكور الأمة ، وهو يشمل الصغير
والكبير . والله اعلم . (١)

(١) زاد السعاد في هدى خير العباد ج ٣ ص ٨٩ بتصريف يسير ، كما اننا نشاهد في
عصرنا الحاضر من لم يدين بدين الاسلام من يلبس الذهب والحرير وكيف ان صفات
المبوعة غالبية فيهم ، حتى ان بعض الشباب الذين يدينون بالاسلام تبعوهم في
هذا الطريق ، ونراه قد بعد عن صفات الرجولة ، وقد بين القرآن الكريم ان هذه
التنشئة لا تناسب الرجال ، وانما هي من خصائص النساء ، كما قال تعالى :
(أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْجُلِيِّهِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) سورة الزخرف الآية
١٨ ، فلا بد من منع الطفل من ذلك من صغره حتى لا تقع في مثل ما وقع فيه
البعث .

حكم لباس الصبي الفضة : أما حكم تحليلية الصبي بالفضة ، فقد ذهب الفقهاء في
ذلك الى مذهبين :

المذهب الأول : ذهب الحنابلة وفي وجهه للشافعية الى أنه يحرم للولي تحليلية
الطفل بالفضة . كشاف القناع عن متن الإقناع ج ١ ص ٢٨٢ ، المجموع شرح ==

المهذب ج ٦ ص ٤٤

المذهب الثاني :

ذهب المالكية في المعتمد عنهم ، وفي وجه للشافعية ، إلى جواز لباس الصبي

الفضة •

حاشية الدسوقي ج ١ ص ٦٢ ، بلغلة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٤ ، المجموع شرح المهذب

ج ١ ص ٤٤ لأن الشافعية قالوا في حكم الفضة ثلاث أوجه كما هو في حكم

الذهب والحرير ، أي ان التفصيلات التي ذكرت في الذهب من ناحية الجواز هي

نفس التفصيلات التي في الفضة كما ذكرنا سابقا •

كما انه يجوز للطفل لبس الفضة هو نفس المقدار الذي حدد لبسه للرجل ، ولم

اذكر ذلك منعا للتطويل •

وأرى انه يحرم لباس الصبي ما يحرم لبسه على الرجل من ثياب النساء ، وهذا

ما ذهب اليه الحنابلة •

كشاف القناع من متن الاقناع ج ١ ص ٢٨٢ - ٢٨٣ •

ولما في ذلك من الحكم الكثيرة والله اعلم •

* المطلب السادس : أحكام الموت الخاصة بالطفل :

من عناية الإسلام بالإنسان ، أنه اهتم به بعد مماته ، كما اهتم به قبل ان يحيى الى الوجود ، وبعد ان يأتي الى الدنيا جنينا ، ثم طفلا ، السى آخر أطوار حياته ، فكذلك الحال اذا خرج منها ، فجعل جق تنسيله وتكفينه والملا عليه ، ودفنه ، وكل ذلك إكراما له ، وليس هذا قاصرا على الانسان الكبير ، بل يشمل ذلك الطفل ، وكذلك الجنين ، إذا كان سقطا على ما سيأتي بيانه ، ولهذا كانت هناك أحكام خاصة بالطفل في حال موته وان كان في موت الولد صدع في الفؤاد ، ولذلك جعل عظم الأجر فيه ، اذا صبر والداه على ذلك .

عن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث الا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم " . (١)

إلى غير ذلك من الأحاديث التى تبين عظم أجر المابر المحتسب ، وعلى هذا سوف أبين بعض أحكام الموت الخاصة بالطفل .

* حكم غسل الميت وتكفينه والملا عليه ودفنه :

لا خلاف بين الفقهاء ، أن غسل الميت وتكفينه وحمله والملا عليه ودفنه

(١) صحيح الامام البخارى ج ٢ كتاب الجنائز باب فضل من مات له ولد فاحتسب

من فروض الكفاية ، اذا قام به بعض المسلمين سقط عن الباقي . (١)

وهذا كما ينطبق على الكبير ، وهو في حقه اذا مات كذلك بالنسبة للطفل .

* أولاً: حكم تنسيل الطفل :

حكم تنسيل الطفل كحكم الكبير ، ولكن هل يجوز ان يغسله النساء اذا كان

صبياً ؟ ، وهل يجوز ان يغسل الرجال المتوفاة اذا كانت صبوة ؟ (٢)

* ثانياً: حكم الكفن :

أ - في مال من يكون كفن الطفل ؟

ذهب جمهور الفقهاء من حنفية وشافعية وحنابلة ، الى أن المسلم لو مات

فكفنه وتجهيزه يكون في ماله ، ان كان له مال ، فإن لم يكن له مال فعلى من

تلقاه نفقته ، وإلا ففي بيت مال المسلمين ، وإلى هذا ذهب المالكية

وقالوا : وإذا لم يكن فعلى المسلمين من عالم حاله . (٣)

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ، الشرح المنير ج ١ ص ١٩٣ ،

روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ٩٨ ، كشف القناع عن متن الاقناع

ج ٢ ص ٨٥ ، المحلى ج ٥ ص ١٢١

(٢) سبق بحث الموضوع في حكم ستر عورة الطفل راجع ص / ٢٢٩ وما بعدها من الصفحات .

قال الحنفية : ان المصبي اذا كان لا يعقل الصلاة لا يوضأ عند غسله ، لان حاله

الموت معتبرة بحالة الحياة ، وفي حالة الحياة لا يعتبر وضوء من لا يعقل فكذا .

بعد الموت . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢

وقيل عن بعضهم : أنه يوضأ ، لان هذا الوضوء سنة الغسل المفروض ، لا تعلق بكون

الميت يصلى أولا ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٣٨ ، الخرشى على مختصر سيدي خليل ==

ب - ما يجرىء في كفن الطفل :

ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن الصبي يجرىء في كفنه ثوب واحد .
 إلا أن الحنابلة قالوا : يباح أن يكفن صبي في ثلاثة مائمه يرثه غير مكلف من
 صغير أو مجنون أو سفيه . فان ورثه واحد من هؤلاء ، فلا تجوز الزيادة .
 أما بالنسبة للصبيبة ، فذهب الحنفية إلى أنه يجرئها ثوبان .
 وأما الحنابلة فقالوا : ان تكفين الصبيبة إلى بلوغ في قميص ولغافتين ، لعدم
 حاجتها إلى خمار في حياتها .
 وروى عن الإمام أحمد - رحمه الله - قال : ان الصبيبة إذا كانت بنت تسع
 يمنع بها ما يمنع بالمرأة ، وهذا لحديث عائشة رضي الله عنها ، أن النبي
 صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت ست سنين وبني بها وهي بنت تسع
 سنين . (١)

وروى عنها أنها قالت : " اذا بلغت الجارية تسعا فهي امرأة " . (٢)

== ج ٢ ص ١٢٠ - ١٢١ ، منى المحتاج ج ١ ص ٣٣٨ ، كشف القناع عن متن الاقناع
 ج ٢ ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(١) صحيح الامام البخارى ج ٧ كتاب النكاح باب تزويج الامام ابنته ٠٠٠ ص ١٧

(٢) سبق تخريجه ص / ٥٥٦

تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٣١ ، كشف القناع عن متن الاقناع
 ج ٢ ص ١٠٥ - ١٠٦ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٢٣٦ ، المنى ج ٢ ص ٤٧١ .
 وذهب المالكية الى انه يجوز التخفيف في اكفان الاطفال ، وقيل عن بعضهم : أنه
 يكفي ان يلف الصبي والصبيبة في ثوبين وقيل عن بعضهم : هذا لمن راق ، ولكن
 الخرقه تكفيه . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٢٢٤ .

وذهب الشافعية الى أن الطفل سواء كان ذكرا أم أنثى ان كفنه ككفن البالغ
والبالغة ، وهذا من ناحية العدد ، أى بثلاثة لافي جنس ما يكفن فيه .^(١)

* حكم الصلاة عليه :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء ، من حنفية ومالكية وشافعية وحنابلة أن عدد
التكبيرات على الميت أربع تكبيرات وإن كانوا يختلفوا في حكم قراءة الفاتحة
بعد التكبيرة الأولى ، إلا أنهم اتفقوا على أنه يدعى بدعاء خاص للطفل الميت .

* قال الحنفية :

انه لا يستغفر للطفل ، بل يدعو بمثل ما يدعو للبالغين ، فيدعو للطفل ، ويقول
" اللهم احمله فرطاً ^(٢) ، واجعله ، ذكراً ^(٣) ، وشاقعاً مشفعاً . ^(٤)
وقالوا : ان عدم الاستغفار له ، لان الطفل لا ذنب له . ^(٥)
وقال المالكية :

ان هذا الدعاء ، يقال في كل تكبيرة في الصلاة على الطفل ، حتى الرابعة " اللهم
انه عبدك ، وابن عبدك ، وابن أمك ، أنت خلقتة ورزقته ، وأنت أمته ، وأنت
تحبيبه ، اللهم فاجعله لوالديه سلفاً ، وذخراً ، وفرطاً ، وأجراً ، وثقلاً
به موازينهم ، وأعظم به أجورهم ، ولا تحرمنا وإياهم أجره ، ولا تفتننا

-
- (١) مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٥٩ ، المجموع شرح المهذب ج ٥ ص ٢٥٦
 - (٢) قال الحنفية : معناه أى سابقاً الى الحوض ليهيئ الماء ، وهو دعاء له ايضاً بتقديمه في
الخير لاسيما وقد قالوا : حسنات الطفل له لا لابويه ، بل لهما ثواب التعليم .
 - (٣) أى ذخيرة . وهو ما يخبأ لوقت الحاجة اليه .
 - (٤) مقبول الشفاعة . حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٢١٥ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق
ج ١ ص ٢٤١ ، شرح فتح القدير ج ٢ ص ١٢٥ .
 - (٥) شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ١٢٥ ، قال في الدر المختار شرح تنوير الابصار ==

واياهم بعده ، اللهم الحقه بصالح سلف المؤمنين ، في كفالة ابراهيم
وأبدله دارا خيرا من داره ، وأهلا خيرا من أهله ، وعافه من فتننة القبور
ومن عذاب جهنم .

وكما قيل ان الدعاء السابق يقال : بعد التكبيرة الرابعة ، قيل عنهم : انه
يقال بعد الرابعة ، بدلا عنه هذا الدعاء : " اللهم اغفر لأُسلافنا وأفرادنا
ولمن سبقنا بالإيمان ، اللهم من أحييته منا ، فأحيه على الإيمان ، ومن
توفيته منا ، فتوفه على الإسلام ، واغفر للمسلمين والمسلمات ، المؤمنين
والمؤمنات ، الأحياء منهم والأموات ، ثم يسلم " . (١)

وقال الشافعية :

يقول : بعد التكبيرة الثالثة الدعاء الذي يقال : للأموات البالغين ، يضاف
إليه هذا الدعاء في الصلاة على الطفل الميت فيقول : " اللهم اجعله فرطاً
لابويه ، وسلفا وذخرا ، وعظمة واعتبارا ، وشفيعا ، وثقل به موازينهما
وأفرغ الصبر على قلوبهما ، ويؤنث فيما لو كان الميت انثى ، وسواء فيهما
قالوا : مات في حياة أبويه ، أم لا ، لأنه لو كانا ميتين فانه يأتي بما يقتضيه
الحال . (٢)

== قال : جاء عن بعض الحنفية بقول : " اللهم اجعله لوالديه فرطاً وسلفا ، وذخرا
وعظمة واعتبارا ، وشفيعا ، وأجرا ، وثقل به موازينهما ، وأفرغ الصبر على
قلوبهما ، ولا تفتنهما بعده ، واغفر لنا وله " . الدر المختار شرح تنوير
الابصار ج ٢ ص ٢١٥ .

(١) الترح المنير ج ١ ص ٣٤٩ - ٣٥٠ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٣٤٩ - ٣٥٠

(٢) مغنى المحتاج ج ١ ص ٢٤٣ ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١٩٠

❖ وأما الحنابلة :

قالوا : يجعل بعد التكبيرة الثالثة : أن يدعو له ، كما يدعو للكبير ،
الا أنه يجعل مكان الاستغفار فيقول : " فتوفقه على الإيمان ، اللهم اجعله
ذخرا لوالديه ، وفرطا ، وأجرا وشفيعا مجابا ، اللهم ثقل به
موازينهما واعظم به أجورهما ، والحقه بمال سلف المؤمنين ، واجعله
في كفالة إبراهيم ، وقه برحمتك عذاب الجحيم " .

ويؤنث الضمير في الصلاة ، على أنثى ، وقد يزداد : " اللهم اغفر لأقاربنا
وافراطنا ، ومن سبقنا بالإيمان ، ونحو ذلك ، وبأى شيء أجزأ " . (١)

❖ ❖ ❖

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١١٤ - ١١٥ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٣٣٩

٣٤٠ ، المغنى ج ٢ ص ٤٨٩ .

* المطلب السابع : حكم السقط :

والمقمود بذلك ، إذا سقط الولد من بطن أمه ، هل يغسل ويكفن ، ويملى عليه ويدفن كما هو الحال في الطفل ؟
ولبيان هذا الحكم فان للسقط أحوال :

* أولاً : اذا استهل السقط :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أن السقط لو استهل ، فان حكمه حكم الطفل العادي ، يغسل ويملى عليه ، ويكفن ويدفن . (١)
لحديث جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " الطفل لا يملى عليه ولا يرث ، ولا يورث حتى يستهل " . (٢)

- (١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٤٣ ، بدائم المنائم في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢ ، رسالة أبي محمد القيرواني ج ١ ص ٣٥٠ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٠٣ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ١١٧ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢٥٥ ، المغنى ج ٢ ص ٢٥٣ .
قال المالكية : يكره غسل من لم يستهل .
الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٥٠ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٠٣ .
الأن الظاهرية قالوا : بالصلاة عليه استهل أو لم يستهل ، لأن الصلاة نفل خير لسم يأت عنه نهى ، كما أنه لا معنى لاستهلال لأنه لم يوجبه نص ولا إجماع .
المحلى ج ٥ ص ١٥٨ ، ١٦٠ .

- (٢) جامع الترمذى على تحفة الاحوذى ج ٤ أبواب الجنائز ، باب ما جاء في ترك الصلاة على الطفل حتى يستهل رقم ١٠٣٧ ص ١٤٠ ، وقال هذا حديث اضطرب الناس فيه ==

* ثانيا :الحكم فيما اذا لم يستهل السقط :

هناك تفصيلات للفقهاء من ناحية هل يغسل أم لا ، أو يكفن ، أو يملأ عليه؟^(١)

* أولا الحنفية :

أ - اتفقت الروايات عن الحنفية على أن السقط اذا لم يستهل لا يملأ عليه ، وإنما

الخلافاً في الغسل . (٢)

ب - ذهب أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله - الى أن السقط إذا لم يستهل لا ينسل

ولا يسمى ولا يرث . (٣)

واستدل على ما ذهب اليه بالسنة والمعقول .

* أولا : من السنة :

بحديث جابر رضي الله عنه السابق ذكره : "الطفل لا يملأ عليه " الحديث

== فرواه بعضهم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً

وروى عنه موقوفاً ، وكأن هذا أصبح من الحديث المرفوع ، وقد ذهب بعض

أهل العلم الى هذا ، وقالوا ، لا يملأ على الطفل حتى يستهل .

المرجع السابق : ص ١٢٠ - ١٢١ .

وجاء قريب منه عن جابر رضي الله عنه في سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الجنائز

باب ماجاء في الصلاة على الطفل رقم ١٥٠٨ ص ٤٨٣ .

(١) لقد جاءت روايات في ذلك لبعض المذاهب وحاولت الجمع بين الروايات بقدر الامكان ،

وان كان هناك أقوال كثيرة في بعض المذاهب كمذهب الشافعية .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢ .

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٤٢ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢

✱ ثانيا : من المعقول :

ان وجوب الغسل بالشرع ، وانه ورد باسم الميت ، ومطلق اسم الميت في العرف لا يقع على من ولد ميتا ، ولهذا لا يمسح عليه . (١)

جـ - وعن أبي يوسف قال : في السقط الذي لم يستهل يغسل ، ويسمى ، ولا يمسح عليه لان المولود ميتا ، نفس مؤمنة فيغسل وان كان لا يمسح عليه كالبناة وقطاع الطريق . (٢)

د - وقيل : ان السقط إذا لم يستهل أُدرج في خرقه كرامة لبنى آدم ، ولم يمسح عليه ، ويغسل في غير الظاهر من الزواية ، لانه نفس من وجهه وهو المختار . (٣)
هـ - ان السقط الذي استبان بعض خلقه غسل وأدرج في خرقه ودفن ولا يمسح عليه وقيل هو المختار . (٤)

و - وعن محمد ان السقط الذي استبان خلقه يغسل ، ويكفن ، ويحنط ولا يمسح عليه . (٥)

✱ ثانيا : المالكية :

ذهب المالكية الى أن السقط الذي لم يستهل يكره الصلاة عليه ، وانما يغسل دمه ندبا ، ويكون غسل الدم عنه ، لا يغسل الميت ، ويلف بخرق مـ

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢

(٢) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٤٣ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢ .

(٣) شرح فتح القدير ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١

(٤) حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٨

(٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٢

ويؤارى وجوباً ، كما انه لا يسأل ولا يشفع مالم تنفخ فيه الروح ، كما انــه
يكره تحنيطه وتسميته^(١) وكذلك يكره دفنه في الدور .^(٢)

■ ثالثاً : الشافعية :

ذهب الشافعية الى أن السقط الذى تيقنت حالته باستهلال ، فالحكم كما سبق
- أى كحكم المستهل -

وأما ان دل على حياته بأماراة كاختلاج ، أو لم يكن ، يكون الحكم فيه كما يأتى :

(١) ان لم يقترن ذلك باختلاج :

أ - ان لم يبلغ حدا ينفخ فيه الروح ، وهو أربعة أشهر فماعدا ، أى لم يظهر خلقه
لم يصل عليه قطعاً لعدم الإمارة ، ولا ينسل على المذهب ، بل يسن ستسره
بخرقه ودفنه ، وقيل في غسله قولان :

(١) الفواكه الدوانى ج ١ ص ٣٥٠ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٠٣ ، بلغة السالك لاقرب
المسالك ج ١ ص ٢٠٣ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٢٠٨ ، مواهب
الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٢) قالوا: ان سبب الكراهة في دفنه في الدور ، وذلك خوف امتنانه عند سقوط الحاشط
وان دفن فيها ، ليس دفنه عيباً ترد به إذا بيعت ، بخلاف دفن الكبير فيها ، فانه
عيب ترد به لان قبر السقط ليس حيساً ، بخلاف قبر المستهل ، وهو المراد ،
بالكبير .

الشرح الصغير ج ١ ص ٢٠٣ ، الفواكه الدوانى ج ١ ص ٣٥٠ .

ب- إن بلغ أربعة أشهر صلى عليه في القديم من المذهب ، لانه نفخ فيه الروح كالمستهل ، ولم يصل وجوبا ، ولا جوازا في الاظهر في الجديد ——— المذهب لعدم ظهور حياته ، ولانه لم يثبت له حكم الدنيا في الإرث وغيره ، فلم يصل عليه ، ويغسل ، أى يجب غسله ، وتكفينه ، ودفنه على المذهب .
وقيل : قولان : والفرق ان الغسل أوسع ، فإن الذمى يغسل بلا صلاة ، فالعبرة فيما ذكر بظهور خلق آدمى ، وعدم ظهوره كما تقرر . (١)

(٢) ان اقترن ذلك باختلاج وحركة :

ذهبوا الى أنه يملأ عليه ، على الاظهر لاحتمال الحياة بهذه القرينة ————— الدالة عليها وللاحتياط .
وقيل : لا لعدم تيقنها ، ويجب دفنه .
وقيل : قطعا ، ويغسل على المذهب ، وقيل فيه القولان .
وأما السقط الذى لم يظهر فيه خلقة آدم يكفى فيه المواراة كيف كانت ، وبعد ظهورها حكم التكفين حكم الغسل . (٢)

(١) قال في معنى المحتاج : " فالتعبير ببلوغ أربعة أشهر ، وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهور خلق آدمى عندها ، وعبر عنه بعضهم بزمان امكان نفخ الروح وعدمه ، وبعضهم بالتخطيط وعدمه ، وكلها وان تقاربت فالعبرة بما ذكر " .
ج ١ ص ٣٤٩ .

(٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ١١٧ ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ١ ص ١١٨ ، معنى المحتاج ج ١ ص ٣٤٩ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

❖ رابعاً : الحنابلة :

أ - ذهب الحنابلة الى أن السقط يغسل ، ويملى عليه ، اذا بلغ أربعة أشهر كالمستهل . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

❖ أولاً : من السنة :

- أ - الحديث : " وا لسقط يملئ عليه ويعدى لوالديه بالمغفرة والرحمة (٢)
- ب - عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الطفل يملئ عليه " . (٣)

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٠١ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٣٣١ - ٣٣٢ المغني ج ٢ ص ٥٢٢ - ٥٢٣ .

(٢) سنن أبي داود ج ٣ كتاب الجنائز باب المشي امام الجنازة رقم ٣١٨٠ ص ٢٠٥

قال عنه في ارواء الغليل : حديث صحيح ج ٣ ص ١٦٩

(٣) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الجنائز باب ما جاء في الصلاة على الطفل رقم ١٥٠٧ ص ٤٨٣ سنن النسائي ج ٤ كتاب الجنائز باب الصلاة على الاطفال ص ٥٨ ، جامع الترمذى على تحفة الاحوذى ج ٤ أبواب الجنائز ، باب فى الصلاة على الاطفال رقم ١٠٣٦ ، ص ١١٨ ، وقال عنه هذا حديث حسن صحيح .

▪ ثانيا : من المعقول :

- أ - ان السقط نسمة تفع فيها الروح ، فيملى عليه كالمستهل ، وان الصلاة من شرطها ان تصادف من كانت فيه حياة ، وقد علم ذلك بما ذكرنا من الحديث ولأن الصلاة عليه دعاء له ، ولوالديه ، بخير ، فلا يحتاج فيها إلى الإحتياط واليقين لوجود الحياة بخلاف الميراث . (١)
- ب - وذهبوا - أي الحنابلة - الى أن السقط اذا لم يأت عليه أربعة أشهر ، فإنه لا ينسل ولا يملى عليه ، بل يلف في خرقة ، ويدفن ، لأنه قبل الأربعة أشهر لا يكون نسمة ، فلا يملى عليه كالجذامات والدم .
- ج - واذا لم يتبين السقط هل هو ذكر أو أنثى سمى اسما يصلح للذكر والانثى كطلحة ، وهبة الله ، ونحوه ، فيسمى ليُدعى يوم القيامة باسمه . (٢)

▪ خامسا : الظاهرية :

ذهب الظاهرية إلى أنه يستحب الصلاة على المولود يولد حيا ، ثم يموت استهل ، أو لم يستهل وان هذا ليس من باب الفرض ، وكان استحبــــــــــــــــاب

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ، ج ٢ ص ١٠١ ، المغنى ج ٢ ص : ٥٢٢ -

(٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٠١ - ١٠٢ ، شرح منتهى الارادات : ج ١

المصلاة عليه لانهما فعل خير لم يأت عنه نهى . (١)

(١) المحلى ج ٥ ص ١٥٨

حكم العلقمة والمضغة التي تلقىها المرأة .

ذهب الشافعية الى انه لو أُلقت المرأة علقمة أو مضغة فلا غسل ولا تكفين ولا صلاة ولا يجب الدفن ، ولكن يستحب المواراة ، وهذا كما يوارى دم الرجل إذا افتصد ، أو احتجم ، هذا اذا لم يظهر فيه خلقة الآدمى .

روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ١١٧ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢٥٧ ، أما اذا ظهر خلقة الآدمى فذهب الراقعي الى انه حكم التكفين تابعا لحكم الغسل ، وقيل هذا هو الأنسب .

وذهب الإمام الغزالي - رحمه الله - إلى ان حكم التكفين تابعا لحكم الصلاة ، إلى غير

ذلك من التفريعات التي ذهب اليها المذهب الشافعي .

المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢٥٧ .

المطلب الثامن : حكم الجنين الذي في بطن أمه لو ماتت:

لو ماتت المرأة الحامل بجنين هل يترك في بطن أمه ، أم يشق بطنها لخراجها ؟
اتفق عامة الفقهاء في الجملة ان المرأة الحامل لو ماتت بجنين في بطنها ، وكانت
ترجى حياته فانه يشق بطنها لخراجها ، حفاظا على حياته ، وصونا لــــه
من الهلاك بدون موجب أو سبب ، الا أنهم مع هذا الاتفاق ذكروا بعض القيود
والتفاصيل . (١)

- (١) حاشية رد المحتار ج ١ ص ٢٣٨ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٢٣٨ ،
التاج والكليل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٥٤ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٢٩ ، -
المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٠١ - ٣٠٢ ، المبدع في شرح المقنع ج ٢ ص ٢٧٩
٢٨٠ ، المحلى ج ٥ ص ١٦٦ .
لن اذكر التفاصيل والقيود منعا للتطويل ، وان كان معرفة حياة الجنين بعد
موت أمه بواسطة العلم الحديث بما يسره من علم وأجهزة فلا يعتمد على
شق بطن المرأة الا بعد معرفة حياته بواسطة الوسائل الحديثة .
والله اعلم

المطلب التاسع : حكم غسل الطفل للميت :

لا خلاف بين عامة الفقهاء^(١)، أنه يصح غسل الطفل للميت البالغ . (٢)

(١) هذا مفهوم قول الشافعية .

(٢) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٥ - ٣٠٦ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار

ج ٢ ص ٢٠٨ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ١٩٣ ، منى المحتاج ج ١ ص :

٣٣٢ روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٤ ص ٩٩ ، كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ،

ص ٨٨ .

قال الحنفية : وصورة ذلك كأن مات رجل مع نساء ، ولا يوجد رجل يغسله أو ماتت امرأة

مع رجال ، ولا توجد امرأة تغسلها ، فإن كان معهم صبية أو معهن صبي لم يبلغا حد

الشهوة وأطافوا بالنسل علما ويخليان . بينهما حتى يغسلا الميت أو الميتة ، لان حكم

العورة غير ثابت في حقهما ، وكذلك بالنسبة للتكفين .

بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

قال المالكية : انه يجوز غسل الطفل للميت البالغ لاقرار البالغين له ، وهذا بمنزلة

فعلهم . بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ١٩٣ .

كما انهم قالوا : ان هذا العمل لا يفتقر إلى نية ، وهذا كغسل الاناء من ولوغ الكلب

والنضح بخلاف ما يفعله الإنسان في نفسه كغسل يديه في الوضوء فيحتاج إلى نية .

الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٢ ص ١١٤ ، الشرح الكبير ج ١ ص ٤٠٩

أما مفهوم قول الشافعية : في جواز تغسيل الطفل للميت البالغ ، انه في الوجه

الصحيح عنهم انه لا يشترط النية في غسل الميت ، وعلى هذا يجوز تغسيل الطفل

للميت البالغ .

روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ٩٩ .

وقال الحنابلة : ان غسل الميت يصح من طفل مميز ، وذلك لصحة غسله وصحة طهارته

فصح ان يظهر غيره كالكبير ، ولكن الأفضل أن يختار ثقة عارف بأحكام الغسل

احتياطاً له .

المنقى ج ٢ ص ٢٥٧ ، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٢٥ .

* المطلب العاشر : حكم صلاة الطفل على الميت :

ذهب الفقهاء في جواز صلاة الطفل على الميت الى مذهبين :

* المذهب الاول :

ذهب بعض الحنفية ، وفي مفهوم قول المالكية ، وفي وجهه للشافعية
وفي رواية للحنابلة ، الى أنه لا تجوز صلاة الطفل على الميت . (١)

(١) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٢٠٨ ، بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص
١٩٣ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢١٣ ، كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ص ١١٧
شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٣٧ .

قال الحنفية : انه لو أم طفل في صلاة الجنائزة ، ينبغي ان لا يجوز ، وقالوا : هو
الظاهر ، لأنها من فروض الكفاية ، والطفل ليس من أهل اداء الفرض ، وحاصل
ذلك ان الصلاة لا تسقط عن البالغين بفعل الطفل ، لأن صلاتهم لم تمتح لفقد
شرط الاقتداء ، وهو بلوغ الإمام ، وإن صحت صلاته فهي لنفسه ، فلا تقع فرضا
لانه ليس من أهله ، وعلى هذا لو صلى وحده لا يسقط الفرض عنهم بفعله .

الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٢٠٨
وأما في مفهوم قول المالكية : أنهم قالوا لو غسل الميت صبى كفى وإن لم يتوجه
الخطاب للطفل ، لأن إقرار البالغين له بمنزلة فعلهم وهذا بخلاف الصلاة
بلغة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ١٩٣ .

أما ما جاء في وجهه عن الشافعية : أنه لا يسقط الفرض بصلاة الطفل ، وذلك
لعدم توجه الفرض اليه ولأن في ذلك استهانة بالميت .

المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢١٣ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٤٥ .
وقيل عن هذا الوجه هو الاصح . مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٤٥ . وأما في الرواية
التي عند الحنابلة : فانهم قالوا : يشترط لصلاة الجنائزة ما يشترط للصلاة
المكتوبة ، ومن ضمن الشروط التمييز ولأن الطفل ليس من أهل الوجوب وعلى ===

المذهب الثاني :

ذهب الشافعية في الوجه الصحيح عنهم^(١) ، وبعض الحنفية ، وفي رواية عن الحنابلة الى ان صلاة الطفل على الميت تجوز ، وأن الفرض يسقط عن البالغين بملاة الطفل . (٢)

وقال الشافعية : أنه كما تصح امامة الطفل فتصح صلاته على الميت فأشبهه البالغ . (٣)

وقال الحنابلة : ان صلاة الطفل على الميت يسقط الفرض عن البالغين ، وهذا كما لو غسله . (٤)

== هذا لا يسقط الفرض به .

كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ص ١١٧ ، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٢٧ ، وقالوا أيضا : ان الفرض يسقط برجل أو امرأة كفعل الميت ، ولم يذكروا الطفل . المبدع في شرح المقنع ج ٢ ص ٢٤٩ .

(١) قيل عن الوجه السابق وهو عدم جواز صلاة الطفل على الميت وعدم سقوط الفرض عن

البالغين بصلاته انه هو الوجه الصحيح . منى المحتاج ج ١ ص ٣٤٥

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢١٣ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢ ص ٢٠٨

(٣) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢١٣

(٤) شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٢٧

المبحث الثالث : في وجوب الزكاة في ماله :

✽ تعريف الزكاة لغة :

الزكاة الطهارة والنماء والبركة والمدح ، يقال : زكى ماله تزكية أى أدى عنه زكاته ، وتزكى أى تصدق ، وزكى نفسه أيضا مدحها .
وقوله **وَتَزَكَّيْهِمْ بِهِ** ^(١) أى تطهرهم بها ، يقال : زكا الزرع أى نما وزكاة المال معروفة وسمى القدر المخرج من المال زكاة لانه سبب يرجى به الزكاء ، وقد استعملت الزكاة في القرآن والحديث ووزنها فعله كالمدة فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا ، وهى من الاسماء المشتركة بين المخرج والفعل فتطلق على العين وهى الطائفة من المال المزكى بها ، وعلى هذا المعنى وهو التزكية ، فالزكاة طهارة للا موال ، ورجاء البركة ، أو لتزكية النفس ، أى تنميتها بالخير والبركات ، ولها جميعا ، فالخيران موجودان منها ^(٢) .

✽ تعريف الزكاة شرعا :

هى حق واجب في مال مخصص لطائفة مخصصة في وقت مخصص . ^(٣)

✽ حكم الزكاة :

الزكاة ركن من اركان الاسلام ، وفرض من فروضه . ^(٤)

(١) سورة التوبة آية / ١٠٣

(٢) الصحاح تاج اللغة ج ٦ باب الواو والهاء فصل الزاى ص ٢٣٦٨ ، المصباح المنير ج ١

كتاب الزاى ص ٢٥٤ ، معجم مفردات الفاظ القرآن ، باب الزاى ص ٢١٨ .

(٣) كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٦٦

هذا تعريف الحنابلة ولن اذكر تعريفات الفقهاء ، للاختصار .

(٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٢ ، المبسوط ج ٢ ص ١٤٩ ، بداية المجتهد ==

والاصل في وجوبها : الكتاب والسنة والاجماع .

✱ أولا : من الكتاب :

قوله تعالى : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) . (١)

✱ ثانيا : من السنة :

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن ، انك ستأتي قوما أهل الكتاب ، فاذا
جئتهم ، فادعهم إلى أن يشهدوا ان لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله
فان هم أطاعوا لك بذلك ، فأخبرهم ان الله قد فرض عليهم خمس سلوات
في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوك بذلك ، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم
صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فان هم أطاعوا لك بذلك ،
فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين الله
حجاب " . (٢)

== ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٤٤ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٢٥ ، مغنى
المحتاج ج ١ ص ٣٦٨ ، المبدع في شرح المقنع ج ٢ ص ٢٩٠ ، المغنى ج ٢ ص ٥٧٢
المحلى ج ٥ ص ٢٠١ .
(١) سورة البقرة آية / ١١٠

(٢) صحيح الامام البخارى باب وجوب الزكاة باب في أخذ الصدقة من الاغنياء ، وتورد
في الفقراء ، حيث كانوا ص ١٢٨ - ١٢٩ .

* ثالثا : الإجماع :

اجماع جميع المسلمين في جميع الأزمان على وجوبها . (١)

* حكمة مشروعية الزكاة :

ان في مشروعية الزكاة ، ما هو الإرحمة للعباد ، فان تشريع هذا الركن مسـن
اركان الاسلام ، وان أخذناه بمجرد التسليم ، لظهرت حكم تشريعية ظهورا جليا
فكم عاب أعداء الاسلام على المسلمين تشريع الزكاة ، ولكن لو طبق هذا الركن
حق التطبيق لظهر بوضوح معنى التكافل الاجتماعي بكل ما تحمله هذه الكلمة
من معنى ، ولهذا كانت الزكاة شقيقة الصلاة ، وتابعة لها في ترتيب أركان
الاسلام ، ولهذا نجدها كثيرا ما تقترن بالصلاة .

ففي الزكاة تظهر لنا مقاصد الشريعة في جلب المصالح للناس ودرء المفاسد
عنهم ، وهذا كما هو شأنها في جميع الأحكام ، ولهذا نجد أن قوانينــــ
الاقتصاد المنتمية الى غير الاسلام ، أخفقت في إيجاد التكافل الاجتماعي ، هذا
لو نظرنا إلى فوائد الزكاة المالية ، وأهم ما في ذلك محاربة الفقر الذي أصبح
شحا يهدد العالم .

كما ان فيها تنمية للموارد والمال لان المال لو ترك من غير تنمية نفد ، وقد
تأكله الزكاة ولا جل ذلك ينمي ، فاذا زكى منه لا تؤثر فيه الزكاة ، لان الزكاة
تعتبر جزءا يسيرا من المال واذا نمت المال أعطى فرسا للعمل لكثير من الناس

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٣ ، المغنى ج ٢ ص ٥٧٢ ، بداية المجتهد ،

وبذلك يقضى على البطالة ، وعلى الفقر ، وأدى الى ازدهار الحياة .
وأما ما يعود على المسلم من منافع معنوية ، فهو ترويض النفس على البذل والعطاء ، لان النفس أساسا جبلت على الشح والبخل ، فهي تعودهم على الاحساس بالآخرين ، وحب الخير لهم ، وعلى اغاشة المحتاج ، فيكون لدى المزكى قوة الإرادة ، وكبح جماح النفس المحبة الشغوفة ، بحب المال ، مع ما فيها من المواساة والرحمة والشفقة ، ويخرج كل هذا التطلع الى رضا الله سبحانه وتعالى فتسمو نفس المسلم ، وتتعلق بخالقها محبة للعطاء ، لشراء شيء ، ثمين ألا وهو رضوان الله سبحانه وتعالى ، الى غير ذلك من الحكم المادية والمعنوية . والله تعالى اعلم .

■ حكم الزكاة في مال الطفل :

بالنسبة لحكم الزكاة في مال الطفل فقد ذهب جمهور الفقهاء الى وجوب الزكاة في ماله إلا ان الحنفية فرقوا في المال الذي تجب فيه الزكاة ، فقالوا تجب الزكاة في الخارج من الأرض من الزرع والشمار ولا تجب في سائر مال الطفل .

■ وسبب اختلافهم :

هو كما جاء في بداية المجتهد ونهاية المقتصد **قال** : " وسبب اختلافهم في اجاب الزكاة على الطفل ، وفي عدم اجابها هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية ، هل هي عبادة محضة كالصلاة والصيام ؟ أم هي حق واجب للفقراء والمساكين في أموال الاغنياء لم يعتبر في ذلك بلوغا من غيره .
وأما من فرق بين ما تخرجه الأرض أو لا تخرجه ، وبين الخفي والظاهر ، فلم

أعلم مستندا في هذا الوقت " . (١)

واليك بيان المذاهب في ذلك :

المذهب الاول :

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية وشافعية وحنابلة وظاهرية الى وجوب الزكاة

في مال الطفل ، وأنه لا فرق بين مال ومال في وجوب الزكاة فيه . (٢)

واستدلوا على ماذهبوا اليه بالكتاب والسنة والاجماع والاثار والمعقول .

أولا : استدلوا بعموم النصوص الموجبة للزكاة من الكتاب والسنة الصحيحة وذلك

مثل قوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَقَّةً تَطْهِّرُ بِهِمْ تُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ مَلَأَ تَكَ سَكَنَ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (٣)

وحديث معاذ : حينما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن . (٤)

ان الآية الكريمة والحديث الشريف وغيرهما من النصوص عام لكل صغير وكبير

وعاقل ومجنون ، كان غنيا ، لانهم كلهم محتاجون الى طهارة الله تعالى

لهم ، وتزكيت اديانهم ، وكلهم من الذين آمنوا (٥) ، فكما شملهم لفظ الفقراء

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٤٥ بتمصرف .

(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٠٦ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص

٢٤٥ ، المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٢٩ - ٣٠٠ روضة الطالبين وعمدة المفتين

ج ٢ ص ١٤٩ ، كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ص ١٦٩ ، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص

٢٦٤ ، المغنى ج ٢ ص ٦٢٢ ، المحلى ج ٥ ص ٢٠٥

(٣) سورة التوبة آية / ١٠٣

(٤) سبق تخريجه ص / ٦٦٣

(٥) هذا قول ابن حزم . المحلى ج ٥ ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

يحملهم لفظ الاغنيا . (١)

فقوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً) أمر منه سبحانه وتعالى
بالأخذ من الأموال ، وما يملكه الطفل مال ، فيجب الأخذ منه ، والذي يقوم
بذلك الولي كما ينوي عنه إخراجها والحج عنه .

* ثانيا : استدلووا من السنة على وجوب الزكاة من مال الطفل .

أ - عن يوسف بن ماهك^(٢) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ابتغوا
في مال اليتيم ، أو في أموال البتامي ، لا تذهبها ، أو لا تستأملها المدقة^(٣)

(١) كشف القناع عن متن الاقتناع ج ٢ ص ١٦٩

(٢) يوسف بن ماهك بن مهران الفارسي المكي مولى قريش ، والصحيح انه غير يوسف
بن مهران ، روى عن ابيه وأبي هريرة ، وعائشة وغيرهم ، وأرسل عن أبي بن كعب
وعنه عطاء بن رباح ، وهو من أقرانه ، وأبو يسر ، وأيوب وآخرون ، قال ابن
معين والنسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وهو قليل الحديث ، واختلف
في سنة وفاته ، قيل سنة ثلاث ومائة . رحمه الله .

تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٤٢١ وما بعدها .

(٣) كتاب المسند للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، دار المعرفة للطباعة والنشر
بيروت ، لبنان ، كتاب الزكاة ٥٠٠٠ ص ٥٣٦٨ السنن الكبرى ج ٤ كتاب الزكاة
باب من تجب عليه المدقة ص ١٠٧ ، بلفظ ، أولا تستهلكها المدقة بدلا من
تستأصلها ، وقال عنه الإمام البيهقي وقد أكدته أيضا بما روى عن الصحابة
رضوان الله عنهم .

قال في تلخيص الحبير مرسل : ولكن أكدته الشافعي بعموم الأحاديث الصحيحة في
إيجاب الزكاة مطلقا ، ج ٢ كتاب الزكاة بحث في الزكاة في أموال الإيتام

ب - عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فخطب فقال : " من ولي يتيما ، له مال ، فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة " . (١)

إن في الحديثين الشريطين دليلا على وجوب الزكاة في مال الطفل لحد الشارع على تنمية ماله حتى لا تأكله الزكاة مع تكرارها ، وإن كان في الحديثين مقال ، لكنهما صالحان للاحتجاج بهما لأنهما يعقد بعضهما بعضا ، ويؤكد هذا عموم الأحاديث الصحيحة التي توجب الزكاة ، فلم تفرق بين صغير وكبير في وجوبها .

ومما يؤيد هذا أنه قول جماعة من الصحابة منهم علي وعمر وابن عمر وجابر ابن عبد الله وعائشة رضوان الله عنهم ، وهم الذين عاصروا التشريع فقولهم حجة ، إذ أن مثل هذا مما لا مجال للرأي فيه .

(١) سنن الدار فطنى ج ٢ كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم ص ١١٠ جامع الترمذى على تحفة الاحوذى ج ٣ أبواب الزكاة باب ما جاء في زكاة مال اليتيم رقم ٢٢٦ ص ٢٩٦ ، وقال عنه : إنما روى هذا الحديث من هذا الوجه ، وفي أسناده مقال ، لأن المثنى بن الصباح يضعف الحديث ، وروى بعضهم هذا الحديث عن عمرو بن شعيب ، أن عمر بن الخطاب ، فذكر هذا الحديث ص ٢٩٧ . والمقصود بقوله : " ابتغوا في أموال اليتامى " أى اطلبوا فيها الربح بالتصرف فيها بالتجارة ، ومنه قوله تعالى : (يُضْرَبُونَ فِي الْأَرْضِ يُبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) سورة المزملة آية / ٢٠ . أي يتجرون .

النظم المستندب في شرح غريب المذهب لمحمد بن أحمد بن سطل البركسى دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م ج ١ ص ١٤٧ .

▪ ثالثا : الاجماع :

ان المحابذ قالوا بوجوب الزكاة في مال الطفل كعمر وعلي وغيرهم ففى
أوقات مختلفة واشتهر ، فلم ينكر فمار كلاجماع . (١)

▪ ثالثا : من الآخر :

أ - عن محمد بن أبى بكر الصديق (٢) قال : كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم تلينى أنا وأخوين لى يتيمين في حجرها ، فكانت تخرج من
أموالنا الزكاة . (٣)

- (١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٦٩
قال في المحلى : وما نعلم لمن ذكرنا مخالفا من المحابة الا رواية ضعيفة عن
ابن عباس فيها ابن لهيعة .
المحلى ج ٥ ص ٢٠٨ .
انظر جامع الترمذى ج ٣ ابواب الزكاة باب ما جاء في زكاة مال اليتيم ص ٢٩٧ ، وانظر
السنن الكبرى ج ٤ كتاب الزكاة باب من تجب عليه الصدقة ص ١٠٨
(٢) محمد بن أبى بكر الصديق القرشي التيمى ابو القاسم المدني ، ولد عام حجة الوداع ،
روى عن أبيه مرسل ، وعن أمه أسماء بنت عميس ، روى عنه ابنه القاسم ، قدم
مصر أميرا عليها من قبل على بن أبى طالب وجمع له مولاتها وخراجها ، فدخل فى
رمضان سنة ٣٧ ، وقيل صفر سنة ٣٨ ، قتل يوم المسناة لما انتهزم المصريون .
تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٨٠ وما بعدها .
(٣) مسند الامام الشافعى كتاب الزكاة ٠٠٠ ص ٣٦٨ ، وجاء قريب منه في السنن الكبرى ج ٤
كتاب الزكاة باب من تجب عليه الصدقة ص ١٠٨ .

ب - ان عليا رضي الله عنه زكى أموال بنى رافع ، فلما دفعها اليهم ، وجدوها بنقص ، فقالوا : انا وجدناها بنقص ، فقال رضى الله عنه : أثرون انه يكون عندى مال لا أركيه . (١)
الى غير ذلك من الآثار .

* رابعاً من المعقول :

- أ - ان كل من وجب عليه العشر في زرعه ، وجبت الزكاة في سائر أمواله كالبالغ (٢)
ب - ان الزكاة مواساة وسد خلة الفقير من مال الغنى ، وهذا شكرا لله تعالى وأيضاً تطهيراً للمال ، ثم ان مال الطفل قابل لأداء النفقات والغرامات ، وضمان المتلفات ، وإذا ثبت ذلك ، فلا يضيق ماله بالزكاة ، فتكون الزكاة واجبة في جميع ماله . (٣)
ج - ان الطفل من أهل الثواب ، ومن أهل المواساة ، ولهذا تجب عليه نفقة الاقارب ويعتق عليه الأب اذا ملكه فوجبت الزكاة في ماله . (٤)

* مناقشة الأدلة :

نوقشت أدلة الجمهور القائلين بوجوب الزكاة في مال الطفل بما يأتى :
أ - ان العمومات التى استدل بها الجمهور لا تتناول الاطفال لأنهم ليسوا أهلاً

-
- (١) السنن الكبرى ج ٤ كتاب الزكاة باب من تجب عليه المدقة ص ١٠٨ ، سنن الدار قطنى ج ٢ كتاب الزكاة باب استقراض الوصى من مال اليتيم ص ١١١ - ١١٢ .
(٢) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢٢٩ ، المغنى ج ٢ ص ٦٢٢
(٣) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠
(٤) المذهب ج ١ ص ١٤٧

للخطاب من الشارع لعدم التكليف .

ب- أما لو سلمنا أنها تتناولهم ، فإنها مخصصة بغيرهم ، بالدلة التي ذكرها

المخالف ، أي تخص المتنازع فيه بما ذكرنا .

ج- ولو سلمنا ان الحديثين يصلحان للاستدلال بهما ، فان اسم المدقة المذكور

مراد به النفقة ، لأن نفقة الرجل على نفسه وعلى عياله صدقة ، فالنفقة

هي التي تأكل المال ، أو تحمل المدقة والزكاة على صدقة الفطر ، لأنها تسمى

زكاة . (١)

✱ الرد :

✱ أولاً : ان قولكم : ان عموم الزكاة لا تتناول الأطفال ، وهي مخصصة ، فتخص

المتنازع فيه بما ذكرنا .

أ- نقول : ان عموم الزكاة تتناول الاطفال فهل قصرت تلك النصوص الزكاة على

البالغين دون الاطفال ؟ ، فكل النصوص تؤخذ على عمومها ، الا اذا جاء

مخصص .

ب- كما ان تلك العمومات جاءت بها السنة ، وأكدها وجعلت الاطفال من ضمن

الذين تجب الزكاة في أموالهم .

✱ ثانيا :

أ- أما قولكم فيما استدللنا به من السنة بأنها حديثان غريبان ، فهو لا يضر

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٥

كونه مرسلًا ،^(١) لأنه حجة عندنا ، ولأنه قول جماعة من الصحابة .^(٢)

ب- كما أن الحنفية يقولون المرسل كالمسند^(٣) ، وقد خالفوا ههنا المرسل ، وجمهور الصحابة رضى الله عنهم .^(٤)

* ثالثًا : أما قولكم أن اسم الصدقة يطلق على الزكاة الواجبة .

أ- نقول : إن لفظ الصدقة يطلق على الزكاة الواجبة ، وعلى صدقة التطوع ، صحيح أن نفقة الرجل على نفسه ، وعلى عياله صدقة ، ولكنها ليست بزكاة بدليل أنه لا يعطى زكاته لمن تلزمه نفقته ، فالمقصود هنا هي صدقة التطوع .

ب- أما إرادة صدقة التطوع ، فهذا ممنوع أيضًا ، لأننا لو أردنا بها صدقة التطوع فتكون النفقة تبرعًا ، وعلى هذا لا يجوز لولى الطفل أن يتبرع بماله ، وإنما المراد بذلك الزكاة ، فهذا دليل قوى على وجوب الزكاة في مال الطفل .

* المذهب الثاني :

ذهب الحنفية إلى عدم وجوب الزكاة في مال الطفل ، وإنما تجب الزكاة في زرع وثمره .^(٥)

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالكتاب والسنة والمعقول .

(١) المرسل : هو حديث التابعي الكبير كسعيد بن المسيب وأمثاله إذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الباعث الحديث اختصار علوم الحديث ص ٤٧

(٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٦٩ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٣٦٤

(٣) المسند : هو ما اتحل إسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الباعث الحديث اختصار علوم الحديث ص ٤٤

(٤) المحلى ج ٥ ص ٢٠٨

(٥) المبسوط ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٥٢ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٥٤

✱ أولا : من الكتاب :

أ - قوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) (١)

✱ وجه الدلالة :

ان الزكاة فيها تطهير من الذنوب ، والطفل لا ذنب له ، فليس من أهل التطهير وعلى هذا لا تجب عليه الزكاة .

ب - قوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) . (٢)

✱ وجه الدلالة :

ان الآية الكريمة تنهى عن قربان مال اليتيم إلا على وجه الأحسن ، وأخذ جزء من ماله ، قربان لهذا المال على الوجه غير الأحسن . (٣)

✱ ثانيا : من السنة :

١ - قوله عليه السلام : " رفع القلم عن ثلاثة " الحديث .

✱ وجه الدلالة :

أ - انه لاسبيل إلى إيجاب الزكاة في مال الطفل لأن القلم مرفوع عنه ، حيث ان إيجاب الزكاة ، إيجاب الفعل ، وإيجاب الفعل على العاجز عن الفعل تكليف ماليي ففى

(١) سورة التوبة آية / ١٠٣

(٢) سورة الانعام آية / ١٥٢

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٥

الوسيع . (١)

ب - كما انه لا سبيل الى الايجاب على ولي الطفل ليؤدى من مال الطفل ، لأن الولي
مأمور بقربان مال الطفل على الوجه الأحسن . (٢)

٢ - حديث : " ان الاسلام بنى على خمس واقام الصلاة ، وابتاء الزكاة " (٣)

* وجه الدلالة :

ان ما بنى عليه الاسلام عبادات ، والعبادات تحتل السقوط ، والسقوط فرع
لايجاب ، والزكاة لم تجب على الطفل حتى يقال بسقوطها كالصوم والصلاة ،
ولهذا قال ابو بكر الصديق رضى الله عنه : " والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة
والزكاة " . (٤)

* ثالثا : من المعقول :

أ - ان الزكاة عبادة ، والعبادة ما يأتى به المرء على خلاف هوى نفسه ، وذلك تعظيما
لامر الله ، والزكاة كذلك لما فيها من مخالفة هوى النفس بالشح بالمال ،
فلا يتأدى الا بالاختيار تحقيقا للابتلاء ، ولا اختيار للطفل ، أى ليس له اختيار

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق

(٣) سبق ذكره وتخرجه ص / ٥٩٦ ، ٥٩٧

(٤) ونص الحديث هو عن ابي هريرة رضى الله عنه قال : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابو بكر رضى الله عنه ، وكفر من كفر من العرب ، فقال عمر رضى الله عنه : كيف تقتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فمن قالها فقد عصم منى ماله ونفسه ===

- كامل ، الذى هو مدار التكليف فلهذا لا تجب الزكاة عليه . (١)
- ب- ان من شروط الزكاة النية ، وهى غير متحققة من الطفل ، كما انه لا تعتبر نية الولي ، فيما ان الزكاة عبادة ، ومن شرطها النية فلا تنأدى بنية الغير كولي الطفل ، ولهذا لا تجب الزكاة في ماله . (٢)
- ج- ان الطفل عاجز لا يستطيع تنمية ماله ، ولهذا تسقط عنه الزكاة ، لأن الزكاة تجب في المال النامى دون غيره . (٣)
- فاذا أوجبت الزكاة في ماله لذهبت به الزكاة مع تكرارها كل عام ، فيخشى على الطفل من الفقر ، أما وجوب الزكاة في زرع وثمر الطفل ، فذلك لما يلي:
- أ- انه حق مالى ، فيخاطب الولي بدفعه . (٤)

== الا بحقه وحسابه على الله ، فقال : والله لا قاتلن من فرق بين الحلة والزكاة ، فان الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها ، قال عمر رضي الله عنه : فوالله ما هو الا أن قد شرح الله صدر أبي بكر رضي الله عنه فعرفت انه الحق " .

صحيح الامام البخارى باب وجوب الزكاة ص ١٠٥ - ١٠٦ .

انظر بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٥ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٥٢ .

(١) شرح الحناية على الهداية ج ٢ ص ١٥٧ ، حاشية المحقق سعدى أفندى مع شرح فتح القدير ج ٢ ص ١٥٧ .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٥٢

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٥٣

(٤) الهداية شرح بداية المبتدى ج ٢ ص ٥٦

ب - لان فيه معنى المؤنة ، أى ان سببها الأرض النامية ، فباعثبار الأرض ، وهى الأصل كانت المؤنة أصلا ، وباعتبار الخارج وهو وصف الأرض ، كان شبهها بالزكاة ، والوصف تابع للموصوف ، فكان معنى العبادة تابعا . (١)
أو نقول : ان العشر ليس بعبادة ، بل هو مؤنة الأرض ، فتجب بوصف المؤنة لا بوصف العبادة . (٢)

* مناقشة الاملية :

نوقشت أدلة الحنفية من قبل الجمهور بما يأتى :
* أولا : ١ ان استدلالهم بقوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَدَقَةً ۖ) الآية والطفل ليس من أهل التطهير ، إذ لا ذنب له ، فالجواب ان الغالب أنها تطهير ، لاننا أوجبنا زكاة الفطر عليه ، لانها طهرة للماش ، والطفل ليس من أهل الميام ، وخاصة أنهم متفقون مع الجمهور في وجوب زكاة الخارج من الأرض ، فلو اسقطت عن سائر الاموال فينبغى ان تسقط عن الخارج من الأرض . (٣)

٢ - وأما استدلالهم بقوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) . (٤)
فنقول صحيح ان الآية الكريمة تنهى عن قربان مال اليتيم إلا على الوجه —
الأحسن ، وأداء الزكاة من ماله يعتبر من الوجه الأحسن ، لأن الوجه غير الأحسن

(١) شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ١٥٨

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٥ ص ٥

(٣) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠ ، المحلى ج ٥ ص ٢٠٦

(٤) سورة الانعام آية / ١٥٢

هو اضعاعه ، أو أكله بالباطل ، وانما الزكاة أداء حق من حقوق الله ، وحقوق العباد ، وهذا مما يؤدي الى تنمية مال الطفل ، اذ رأى الولي أن الزكاة تنقصه ، فيسعى الى قربانه بالوجه الأحسن بالاتجار وتنميته .

* ثانيا : ما استدلو به من السنة : حديث : " رفع القلم " .

أ - ان المراد برفع القلم هو رفع الائم ، وكذلك رفع الوجوب ، والطفل لائم عليه وكذلك لا تجب الزكاة عليه ، بل تجب في ماله ، ويطالب وليه باخراجها من مال الطفل ، كما يجب في ماله قيمة ما يتلفه من الاموال ، وأيضا فيخرجها الولي من ماله . (١)

ب - اذا اسقطتم الزكاة في مال الطفل بهذا الحديث ، فلماذا لم تسقطوا زكاة الزرع والثمار ؟ وكذلك أروش الجنائيات التي هي ساقطة بها بلا شك ؟ اذا تلبس في سقوط القلم ، سقوط حقوق الأموال ، وانما فيه سقوط الملازمة وسقوط فرائض الأبدان فقط . (٢)

فمن أوجب الزكاة في زرع الطفل وثمره ، لابد أن يوجبها في ماله كالبالغ العاقل وتخالف الزكاة الملاحة والصوم ، فانها مختصة بالبدن ، وبنية الطفل ضعيفة عنها ، بينما الزكاة حق المال . (٣)

ثالثا : أما ما استدلو به من المعقول فيرد عليه فنقول :

(١) ان قولكم ان العبادة لا تتأدى الا بالاختيار تحقيقا للابتلاء ، والطفل ليس له اختيار كامل الذي هو مدار التكليف ، فهذا لا تجب الزكاة .

(١) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠ ، المحلى ج ٥ ص ٢٠٧

(٢) المحلى ج ٥ ص ٢٠٧

(٣) المننى ج ٢ ص ٦٢٢

* نقول :

١ - ان الصلاة والصوم ، والايمان على اصلكم يصح من الطفل ، فإما ان يكون باختيار
واما يكون بغير اختيار ، فان كان الاول فلتصح الزكاة بمثله من الاختيار ، وان كان
الثاني انتقض قولكم ، وكل ماهو عبادة لا يتأدى الا باختيار .

ب - كما ان الزكاة ليست كالصلاة والصوم ، لانها عبادة بدنية ، والزكاة عبادة
مالية ، والمال ركن فيها .

كما انه لا يمكن ان تكون عبادة مثل عبادة ثابتة من كل وجه ، فان لكل عبادة
نمطا مستقلا بها حيث ان كل عبادة تبين بعض حكم الشرع .

(٢) أما قولكم ان من شروط الزكاة النية ، والنية غير متحققة في الطفل .

فنقول : ان قولكم صحيح ، ولكن الذي أمر بأخذها لإمام والمسلمون لقول الله
تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً)^(١) ولذلك فاذا أخذها من أمر بأخذها
بنية انها زكاة فتجزئ عن الغائب ، والمغنى عليه والمجنون ، ومن لانية
له فتعتبر نية الولي في الاخراج كما تعتبر النية من رب المال .^(٢)

(٣) أما قولكم : ان الطفل عاجز لا يستطيع تنمية ماله ، والزكاة إنما تجب فسي
المال النامي دون غيره .

* نقول :

١ - ان مقصود الزكاة سد خلة الفقراء من مال الأغنياء شكرا لله تعالى ، وكذلك
تطهير المال ، وتزكية له ، فإدام مال الطفل قابلا لاداء النفقات والغرامات

(١) سورة التوبة آية / ١٠٣

(٢) المحلى ج ٥ ص ٢٠٧ ، المغنى ج ٢ ص ٢٦٣

فلا يضيّق ماله بأداء الزكاة منه . (١)

ب - كما ان السنة جاءت آ مرة وليّ الطفل بأن ينمي ماله حتى لا تأكله الصدقة وهذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من ولي يتيما ، لسه مال ، فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة " . (٢)

ج - كما ان الطفل لو كان فقيرا ، فانه يعطى من الصدقة ، وتدفع لوليه ، أو من يعنى بأمره ، فاذا اعطى من الصدقة فانه يعطى إذا كان غنيا . (٣)

د - أما إيجابكم الزكاة في زرع وثمر الطفل وعدم إيجابكم الزكاة في ماله ، فلو كانت الزكاة على الارض ، لا على صاحب الارض ، لوجب أخذها من الكافر من زرعـه وثماره ، فلا يمكن التفرقة بين مال ومال (٤) فكما يخاطب الولي في زكاة زرعـه وثماره ، يخاطب بزكاة ماله عامة .

هـ - كما ان ذلك قول الصحابة رضي الله عنهم ، منهم عمر وعلى ، وابن عمر وعائشة وجابر ، وغيرهم ، وهم أقرب الناس في عهد التشريع ، وأكثر فهما له ——— غيرهم ، كما انه وردت آثار تدل على ذلك . والله اعلم .

✱ الترجيح :

مما سبق عرضه من أدلة الجمهور ، وأدلة الحنفية ومناقشتها يكون الراجح مذهب اليه جمهور الفقهاء ، وهو وجوب الزكاة في مال الطفل عامة ، ولا فرق

(١) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠

(٢) سبق ذكره وتخريجه ص / ٦٦٨

(٣) المغنى ج ٢ ص ٦٤٦

(٤) المحلى ج ٥ ص ٢٠٧

في وجوب الزكاة في مال دون مال ، وذلك لقوة أدلة الجمهور ، كما انه لو عطلنا الزكاة في مال الطفل لما كان هناك تكافل وهو معنى من المعاني التي فرضت الزكاة من أجله ، ولم يوجد مخصص يخص وجوب الزكاة فسمى أموال البالغين فيبقى الأمر على عمومته للأطفال و للبالغين .

وعلى هذا يلزم ولي الطفل ، وذلك من باب تحمل الأمانة ، والقيام بهـ خير قيام ، محاولة تنمية مال الطفل ، لما يترتب على هذه التنمية من آثار حسنة على مال الطفل وعلى المجتمع كما بينا في حكمة مشروعية الزكاة .^(١) وهذا مقصد من مقاصد التشريع الاسلامي . والله اعلم .

❖ كيفية أداء الزكاة من مال الطفل :

وحيث قلنا بوجوب زكاة الطفل فتعتبر نية الولي في اخراج الزكاة كما تعتبر النية من صاحب المال .^(٢)

فيخرجها وليه لانها زكاة واجبة ، فوجب اخراجها كزكاة البالغ ، واللهـ حق واجب على الطفل ، فكان على المولى أدائه عنه كما يخرج من ماله غرامة المتلفات ونفقة الاقارب ، وغير ذلك من الحقوق المتوجهة على الطفل .^(٣)

كما انه يمكن لولي الطفل ان يدفع للحاكم لكي يحكم له بلزوم الزكاة عن مال الطفل ، حتى لا يكون ذلك من أسباب تغريم الولي حين يبلغ الطفل بما دفع من ماله من زكاة ، لضمان الحقوق وبعدا عن التنارع وهذا كما قاله المالكية^(٤).

(١) انظر ص / ٦٦٤ - ٦٦٥

(٢) المغنى ج ٢ ص ٦٢٣

(٣) بلغة السالك لاقرب المسالك ج ١ ص ٢٠٦ ، المجموع شرح المهذب ج ٥ ص ٣٣٠ ، المغنى

ج ٢ ص ٢٢٣ .

(٤) بلغة السالك لاقرب المسالك ج ١ ص ٢٠٦

❖ حكم الزكاة في مال الجنين :

ذهب الفقهاء في حكم وجوب الزكاة في مال الجنين الى مذهبين :

فذهب جماعة بوجوب الزكاة عليه ، وذهب أخرى بعدم وجوبها .

❖ المذهب الاول :

ذهب الشافعية كما هو المذهب ، وفي الرواية اراجعة عند الحنابلة السلي

أنه لا تجب الزكاة في مال الجنين .

وعملوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :

بأن الجنين لا تتيقن حياته ، ولا يوثق بها ، فلا يحمل له تمام الملك واستقراره ،

لانه لا مال له ، مادام حملا ، وعلى هذا يبتدى ، حولا من حين ينفصل . (١)

وكذلك لا تجب في ماله ان انفصل ميتا ، وكذلك لا تجب على الورثة ، لاحتمال

موته بعد زمن الوجوب وهو حولان الحول مثلا . (٢)

❖ المذهب الثاني :

ذهب الشافعية في قول ، والحنابلة في رواية ومفهوم قول الظاهرية الى وجوب

الزكاة في مال الجنين .

(١) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ١٤٩ ،

تقرير الشيخ عوض بكماله ج ١ ص ١٩٦ ، حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٣٤٨ ، شرح منتهى

الارادات ج ١ ص ١٦٤ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ١٦٩ ، المبدع في شرح ،

المقتنع ج ٢ ص ٢٩٣ .

(٢) حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٣٤٨ .

وعملوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :

- أ - انه كالطفل ، فتجب الزكاة في ماله ، كما وجبت على الطفل .
ب - كما اننا حكمنا له بالملك ظاهرا حتى منعنا باقي الورشة من التصرف فمضى المال . (١)

أما مفهوم قول الظاهرية بوجوب الزكاة في مال الجنين ، فهذا عندما أوجبوا زكاة الفطر عنه عندما حددوا وقت وجوبها عليه بحديث : " ان خلق أحدكم يجمع في بطن امه أربعين يوما " الحديث . (٢)
ثم قالوا : هو قبل ذلك ما ذكرنا موات ، فلاحكم على ميت ، فأما اذا كان حيا كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكل حكم وجب على المنيـــــ
فهو واجب عليه . (٣)

وعلى هذا يفهم من قولهم وجوب الزكاة في مال الجنين .
وأما الراجح هو : ماذهب اليه أصحاب المذهب الاول ، وهو عدم وجوب الزكاة في مال الجنين لما استدلوا به . والله اعلم .

-
- (١) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٣٣٠ ، روضه الطالبين ، وعمدة المفتين ج ٢ ص ١٤٩ ،
كشاف القناع عن متن الاقتاع ج ٢ ص ١٦٩ ، المبدع في شرح المقنع ج ٢ ص ٢٩٣ ،
المحلى ج ٦ ص ١٣٢ .
(٢) سبق بيان ذلك وذكر الحديث بتمامه راجع ص / ٥٠٩ وما بعدها .
(٣) المحلى ج ٦ ص ١٣٢

* المبحث الرابع : حكم صومه :

* أولا : تعريف الصوم :

* الصوم لغة :

الصوم في الاصل هو مطلق الامساك عن الفعل ، مطعما كان أو كلاما أو مشيئا^(١) ،
ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم : (إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكُلُّمَ
الْيَوْمَ وَنَسِيكًا) .^(٢)

* تعريف الصوم شرعا :

عرف الفقهاء الصوم بتعريفات تكاد تكون متقاربة ، وقد اختلفت تعريف الحنابلة
للصوم وهو :

"إمساك عن أشياء مخصوصة في زمن معين من شخص مخصوص" .^(٣)

والصوم ركن من أركان الاسلام ، والاصل في مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع .

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن ، باب العبادة مادة صوم ص ٢٩٨ ، المصباح المنير

ج ١ كتاب الحاد مادة صام ص ٣٥٢ .

(٢) سورة مريم الآية / ٢٦

(٣) كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٩٩

وقد عرفه الحنفية بتعريفات متقاربة منها : هو امساك مخصوص من شخص مخصوص
في وقت مخصوص بصفة مخصوصة .

المبسوط ج ٣ ص ٥٤

وعرفه المالكية بأنه : الامساك عن شهوتي الفم والفرج ، أو ما يقوم مقامهما
مخالفة للهوى في طاعة المولى في جميع اجزاء النهار بنية قبل الفجر أو معناه
أمكن فيما عدا زمن الحيض والنفاس . الخرشى على مختصر سيدى خليل ج ٢ ص ٢٣٢-٢٣٤ ==

* أولا : من الكتاب :

قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ...) الآية (١)

* ثانيا : من السنة :

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم يقول : " ان الاسلام بنى على خمس ، شهادة ان لا اله الا الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت " . (٢)

* ثالثا : الإجماع :

اجماع المسلمون على وجوب صيام شهر رمضان ، ولا يجحد ذلك الا كافر . (٣)

* حكم صوم الطفل :

لا خلاف بين الفقهاء ، في أن الصوم لا يجب على الطفل ، سواء كان مميزا أم غير مميز ، لضعف بنيته ، وقصور عقله ، واشتغاله باللهو واللعب ، يشق عليه تفهم الخطاب ، فأسقط عنه الشرع العبادات ، نظرا لذلك . وعلى هذا فلا يقضى العبادات التي فاتته في زمن الصبا ، وكذلك اتفقوا على أنه لا يصح صوم الطفل غير المميز ، ثم اختلفوا في صحة صوم الطفل المميز وكان خلافاهم على ثلاثة مذاهب :

- == وعرفه الشافعية : بأنه امساك مخصص عن شيء مخصص في زمن مخصص من شخص مخصص . المجموع شرح المصنف ج ٦ ص ٢٤٧ .
- (١) سورة البقرة آية / ١٨٣
- (٢) سبق تخريجه ص / ٥٩٦ - ٥٩٧
- (٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٧٥ ، الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع ج ١ ص ٢١٥
- المغنى ج ٣ ص ٨٥

المذهب الاول :

ذهب جمهور الفقهاء من حنفية وشافعية وحنابلة الى صحة صوم الطفـــــــــــــــــل المميز^(١) ، وهذا كملاته ، ويؤمر به اذا أطاقه لسبع ويضرب على تركه لعشر^(٢) ، وهذا في حالة الاطاقة^(٣) ليعتاده .
واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والاطر والمعقول .

أولا : من السنة :

- أ - قوله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاثة ٠٠٠٠ وعن الصبـــــــــــــــــي حتى يحتلم ٠٠٠ " الحديث . (٤)
ب - قوله صلى الله عليه وسلم : " مروا أولادكم بالملاة وهم أبناء سبع ٠٠٠ " الحديث .
وجه الدلالة من الحديثين :

ان الصوم ليس واجبا على الطفل ، لضعف بنيته ، وقصور عقله ، واشتغاله باللهو واللعب ، وعلى هذا ، فلا يجب عليه ، لرفع القلم عنه ، ولكن ان كان بطريق الصوم ، فلا بد من تعويده على ذلك ليعتاده ، وعلى هذا يلزم ولي أمر

- (١) اما غير المميز لا يصح صيامه لفقدان النية .
(٢) حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٤٠٩ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٠٩ ، الاقناع في حل الفاظ ابى شجاع ج ١ ص ٢١٦ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧ ، المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٥٣ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٠٨ ، المغنسى ج ٣ ص ١٥٣ - ١٥٤ .
(٣) هذا يراعى في اختلاف الجسم واختلاف الوقت صيفا وشتاء . الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٠٩ .
(٤) سبق تخريجه ص / ٥٦٣
(٥) سبق تخريجه ص / ٢٤٧

الطفل ، أن يأمره به لسبع ، ويضربه على تركه لعشر ، قياسا على الصلاة
فان قيل لا يمح الحاق الامر بالضرب على الصوم كالصلاة للمشفقة ، قلنا : هذا
لان في العقوبة مصلحة اعتياده عليه .

جـ - عن الربيع بنت معوذ^(١) قالت : " أرسل النبي صلى الله عليه وسلم ، غداة
عاشوراء الى قري الانمار ، من أصبح مفطرا فليتم صائما بقية يومه ، ومن
أصبح صائما فليحم . قالت : فكنا نصومه بعد ، ونصوم صبياننا ، ونجعل
لهم اللعبة من العهن .^(٢)

❖ ثانيا : من الأثر :

قال عمر : لنشوان^(٣) في رمضان ، ويلك وصبياننا صيام وضربه^(٤)
يدل الحديث والأثر على أنهم كانوا يأمرؤن الاطفال بالصوم ويعودونهم عليه
مع أنه كان غير واجب في حقهم .

(١) الربيع بنت معوذ بن عقبة بن حرام بن جندب الانمارية ، كانت من المبايعات ببيعة
الشجرة وكانت ربما غزت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتداوى الجرحى
وترد القتلى الى المدينة ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروت عنها ابنتها
عائشة بنت أنس بن مالك ، وسليمان بن يسار ، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم ،
والربيع يضم الراء وفتح الباء وتشديد اليا .
الاصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ٣٠٠ وما بعدها ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٥
ص ٤٥١ وما بعدها .

(٢) العهن - الصوف . صحيح الامام البخارى ج ٣ كتاب الصوم باب صوم الصبيان ٣٧ ص

(٣) نشوان : سكران .

(٤) صحيح الامام البخارى ج ٣ كتاب الصوم باب صوم الصبيان ٣٧ ص

* رابعاً : من المعقول :

ان الصوم والصلاة عبادتان بدنيتان ، فكما أمر الطفل بالصلاة لسبع ويضرب على تركها لعشر فكذلك الصوم الا أن الصوم أشق فلذلك اعتبرت له الطاقة ، لان الطفل قد يطيق الصلاة ولا يطيق الصوم ، ولانه عبادة بدنية فلم تجب عليه كالحج . (١)

* المذهب الثاني :

ذهب المالكية ، وبعض الشافعية ، الى ان الطفل لا يؤمر بالصوم ، ولا يضرب على تركه .
وقال المالكية : ان ذلك لا يجب على الولي ، بل يكره له ، وأنه لا صيام على سي
الاطفال ، لانديا ولا جوباً ، لانه لا ثواب لصيام الاطفال .
بل ذهبوا الى أكثر من ذلك ، قالوا : لا يجوز للولي ان يأمر الطفل به ، أو ان
يضربه عليه . (٢)
وقال الشافعية : بأن في قياسه على الصلاة نظر لان ضربه عقوبة فيقتصر فيها
على محل ورودها وهو الصلاة فلا يضرب على ترك الصيام . (٣)

(١) المنفى ج ٣ ص ١٥٣ - ١٥٤

(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٣٩ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٧ ، ٣٦١ ، رساله
ابي محمد القيرواني ج ١ ص ٣٦١ ، معنى المحتاج ج ١ ص ٣٧٢ منهاج الطالبين على
حاشيتي قليوبى وعميره ج ٢ ص ٦٤

(٣) منهاج الطالبين على حاشيتي قليوبى وعميره ج ٢ ص ٦٤

واستدل اصحاب هذا المذهب على ما ذهبوا اليه بالمعقول .
قالوا : ان عدم أمر الطفل بالصوم وهو ابن سبع ، وعدم ضربه على تركه ،
وهو ابن عشر للفرق بين الصوم والصلاة ، فالصوم فيه مشقة ، وأيضا لتكرار الصلاة
فأمر بها الطفل ليتمرن عليها ، وان كان يندب حج الطفل ، إلا أنه يوجد فرق
بين الحج والصوم ، وذلك لمشقة الصيام دون الحج ، وان عظمت مشقة الحج ،
وانما المشقة على الولي ، فليس معنى ذلك ندب إيجاب الطفل ، وانما اتفق
على ان الولي لو أخذ الطفل معه الى الحج يأمره بالاحرام ، ان كان مميزا ، أو
ينوى دخاله في حرمت الحج ان كان لا يميز له ، وذلك لحرمه الحرمة
ولعدم جواز دخول مكة بلا احرام لغير النبي صلى الله عليه وسلم ، ولغير المتبرد
عليها . (١)

كما انه لا ثواب لصوم الطفل ، لان الثواب في فعل المطلوب ، لا في فعل المباح
ولا المنهى عنه ، وان كان أمر بالملة لكون الملة اعظم اركان الاسلام بعد
الشهادتين ، ولا مشقة عليه في فعلها ، فأمر بها ليعتادها ، لانه لو لم يألفها
الطفل قبل بلوغه لربما كرهتها نفسه . (٢)

المذهب الثالث :

ذهب بعض الحنابلة الى ايجاب الصوم على الطفل المتيقن له ، اذا بلغ عشرين . (٣)

(١) الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٦١

(٢) الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٧

(٣) المنخني ج ٣ ص ١٥٤

وعملوا لما ذهبوا اليه الى أن الصوم عبادة بدنية أشبهت الصلاة ، وقد أمر
النبي صلى الله عليه وسلم أن يضرب الطفل على الصلاة اذا بلغ عشرة .

الترجيح :

مما سبق عرضه من أدلة أصحاب المذاهب السابقة ، فإن الراجح هو ما ذهب
اليه أصحاب المذهب الاول القائلين : بأنه ينبغي لولي الطفل ان يأمره
بالصوم لسبع ، وأن يضرب على تركه لعشر ، وليس هذا الامر على إطلاقه ، بل
لابد من النظر الى طاقة الطفل وإلى الزمن الذي يكون فيه الصوم ، لان ما قاله
أصحاب المذهب الاول بنوه على طاقة الطفل ، أما عدم أمره بذلك كما قال أصحاب
المذهب الثاني ، وأنه يوجد فرق بين الحج والصوم ، وبين الصلاة والصوم ، فإن هذا
بعيد كل البعد عن الحقيقة طالما ان للطفل طاقة على الصيام ، فلماذا لا يؤمر؟
وصيام الطفل مجرب ، وقد جاء ذلك عن السلف الصالح كما سبق فيما استدلل به
أصحاب المذهب الاول ، فاذا لم يعود الطفل على الصوم منذ صغره ، ربما شق عليه
فيما بعد ، كما اننا نعلم ان هناك حكما كثيرة من الصوم ^(١) ، والطفل في حاجة
لذلك .

(١) قال ابن القيم في كتابه زاد المعاد في هدى خير العباد : مبينا بعض حكم الصوم
قال : " لما كان المقصود من الصيام حبس النفس عن الشهوات ، وفطامها عســن
المألوفات ، وتعديل قوتها الشهوانية لتستعد لطلب ما فيه غاية سعادتها
ونعيمها ، وقبول ما تزكو به ، مما فيه حياته الأبدية ، وبكسر الجوع والظما
من حياتها وسورتها ، وبذكرها بحال الاكباد الجائعة من المساكين ، وتضييق
مجارى الشيطان في العبد ، أو بتضييق مجارى الطعام والشراب ، وتحبس قوى ==

- - - - -

== الاعضاء عن استرسالها لحكم الطبيعة فيما يصدها في معاشها ومعادها.....

فالمصوم يحفظ على القلب والجوارح صحتها ، ويعيد اليها ما استلبته منها
أبدى الشهوات ، فهو من أكبر العون على التقوى كما قال تعالى : " يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ لعلمكم تتقون " سورة البقرة آية / ١٨٣ .
وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " الصوم جنة " صحيح الامام البخارى ج ٣ كتاب
الصوم باب هل يقول انى صائم اذا شئتُم ص ٢٦ ، ج ٢ ، زاد المعاد في خير العباد ج
١ ص ١٥٣ - ١٥٤ بتصرف .

فالمصوم لا يعود تأثيره على الفرد بل على المجتمع ، فالمصائم يستطيع ضبط
نفسه عن الخصاص ، وعن اذى الغير فيعيش المجتمع في امان ، فاذا ما ألف الإنسان
ذلك شهرا كاملا كان ذلك سبيل في ان يألف ذلك المسلم .
كما ان في الصيام مراقبة الله سبحانه وتعالى ، فيبتعد المسلم عما يחדش صيامه
من النجاسة ، وغير ذلك وعلى هذا يعيش الصائم في سلام مع نفسه ومع غيره .

ج ١ ص ١٥٣ - ١٥٤

وقد ذكر في كتاب روح الدين الاسلامي بعض حكم وفوائد الصيام قال : " ومن حكم
الصوم : اضعاف سلطان العادة ، فقد بلغ ببعض الافراد سلطان العادات الى حد
الاستعداد ، فلو تأخر عنهم الطعام عن مواعده فأصابهم الجوع لساءت أخلاقهم .
ومن حكم الصوم : تقوية الارادة ، فهو الوسيلة الفعالة لتحقيق سلطان الروح على
الجسد فيعيش الإنسان مائلا زمام نفسه ، لا أسير ميوله المادية " ، ص ٢٥٦ ،
بتصرف ، الى غير ذلك من الحكم ، فما دامت هذه بعض حكم الصيام ، فما أحوج
الطفل الى غرس هذه القيم والفضائل في نفسه ، وعلى هذا فان أطلق المصائم
أمر به لسبع ، وضرب على تركه لعشر . والله اعلم .

■ حكم اعتكاف الطفل :

وقبل الشروع في حكم اعتكاف الطفل لابد من تعريف الاعتكاف ، وبيان حكمه

ودليله ، ومن ثم بيان حكم اعتكاف الطفل .

■ أولاً: تعريف الاعتكاف :

■ الاعتكاف لغة :

هو الحبس والإقبال على الشيء ، وملا زمته على سبيل التعظيم ، ومنه قوله

تعالى : (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) . (١)

■ الاعتكاف شرعاً :

عرف الفقهاء الاعتكاف بعدة تعريفات تكاد تكون متقاربة ، أذكر منها تعريف

الحنابلة ، لأنه أوفى التعريفات في نظري .

وهو أي الاعتكاف : لزوم المسجد لطاعة الله على صفة مخصوصة ، من مسلم

عاقل ، ولو مميزاً . (٢)

■ حكم الاعتكاف :

اختلف الفقهاء في حكم الاعتكاف وكان خلافهم كما يلي :

(١) سورة البقرة آية / ١٨٧

المصباح المنير ج ٢ كتاب العين مادة عكف ص ٤٢٤ ، معجم مفردات الفاظ القرآن

باب العين مادة عكف ص ٣٥٥

(٢) كشف القناع عن متن الاقتناع ج ٢ ص ٣٤٧ .

✱ أولاً : الحنفية :

ذهب الحنفية الى أن الاعتكاف في الاصل سنة ، وقيل مستحب ، وقيل ان الصحيح ان الاعتكاف سنة مؤكدة ، لان النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليه فــــــى العشر الاخير من رمضان ، والمواظبة عليه دليل السنة .

وقيل انه ينقسم الى ثلاثة أقسام .

اعتكاف واجب وهو المنذور ، وسنة وهو في العشر الاخير من رمضان ، ومستحب وهو في غيره من الازمنة . (١)

✱ ثانيا : المالكية :

ذهب المالكية الى ان الاعتكاف نافلة أي مستحب على المشهور ، وليس سننة ، وانه عليه الحلا والسلام فعله ، ولكنه لم يواظب عليه ، لانه نارة يعتكف وتارة يترك ، فلا يصدق ضابط السنة عليه كما ان السلف لم يواظبوا على تركه . (٢)

✱ ثالثا : الشافعية :

ذهب الشافعية الى أن الاعتكاف سنة مؤكدة ، وقيل عنهم انه سنة ، ويستحب في جميع الاوقات ، وفي العشر الاواخر من رمضان أكد ، اقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم . (٣)

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ١٠٨ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١

ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٥٤ ، الخرشى على مختصر سبدي خليل ج ٢

ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٣) الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ١ ص ٢٢٧ ، المجموع شرح المحذب ج ٦ ص ٤٧٤ ،

روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ٣٨٩

❖ رابعاً : الحنابلة :

ذهب الحنابلة الى أن الاعتكاف سنة في كل وقت ، لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وداوم عليه تقرباً الى الله تعالى ، واعتكف ازواجه معه وبعده كما ان الاعتكاف يكون واجباً بالنذر ، وآ كده في شهر رمضان ، وآ كـــــــده في العشر الاخير منه . (١)

❖ والاصل في الاعتكاف :

الكتاب والسنة والاجماع .

❖ أولاً : من الكتاب :

قوله تعالى : (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) . (٢)

❖ ثانياً : من السنة :

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان . (٣)

(١) كشاف القناع عن متن القناع ج ٢ ص ٣٤٨

(٢) سورة البقرة آية / ١٨٧

(٣) صحيح الامام البخاري ج ٣ كتاب الصوم باب الاعتكاف في العشر الاواخر ٠٠٠ ص ٤٧

ثالثا : الاجماع :

اجمع الفقهاء على مشروعية الاعتكاف ولم يخالف في ذلك أحد .

■ حكم اعتكاف الطفل :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء من حنفية ومالكية وشافعية وحنابلة الى أن الاعتكاف

لا يصح من الطفل غير المميز ، لانه لانية له .

وأما الطفل المميز فيصح اعتكافه لانه تصح منه العبادة ، فكذلك الاعتكاف ،

ويصح منه صوم التطوع . (١)

الا أن المالكية مع اتفاقهم مع الجمهور في صحة اعتكاف الطفل المميز الا أنهم

قالوا ان الطفل يخاطب بالصوم تبعا للاعتكاف ، لانه من شروط صحته مع كراهة

الصوم له استقلا لا . (٢)

(١) حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٤٤٠ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٤٠ ، بدائع

الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ١٠٨ ، الخرشى على مختصر سيدى خليل ، ج ٢ ص

٢٦٧ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٥٤ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٥٤ ،

حاشية الشرقاوى ج ١ ص ٤٥١ ، فتح العزيز شرح الوجيز ج ٦ ص ٤٩١ ، كشاف

القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٤٧ ، الروض المربع ج ١ ص ١٣١ .

(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٥٥ .

المبحث الخامس : في حكم حجه وعمرته *

أولا : تعريف الحج لغة وشرعا *

تعريفه في اللغة : القمــــــد . (١)

وتعريفه شرعا : قصد مكة لعمل مخصوص في زمن مخصوص . (٢)

الحج ركن من أركان الإسلام الخمسة ، وهو فريضة على كل مسلم مستطيع .

والأمل في الحج : الكتاب والسنة والاجماع .

أولا : من الكتاب *

قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) الآية (٣)

ثانيا : من السنة *

حديث : " ان الاسلام بني على خمس وحج البيت " . (٤)

ثالثا : الاجماع *

اجماع الأمة على فرضية الحج على المسلم المكلف المستطيع ، جاء في المننسي

" وأجمعت الامة على وجوب الحج على المستطيع في العمر مرة واحدا (٥)

(١) المصباح المنير ج ١ كتاب الحاء مادة حج ص ١٢١ ، مختار الصحاح باب الحاء مادة

حج ص ١٢٢ .

(٢) شرح منبهى الإرادات ج ١ ص ٤٧٢ ، الروض المربع ج ١ ص ١٣٣ .

هذا تعريف الحنابلة ، وقد اخترته ، ولم أذكر تعريفات الفقهاء للاختصار .

(٣) سورة آل عمران آية / ٩٧

(٤) سبق تخريجه وذكره كاملا في ص / ٥٩٦ - ٥٩٧

(٥) المننسي ج ٢ ص ٢١٧

ثانيا : تعريف العمرة :

✱ العمرة لغة : الزيارة . (١)

✱ العمرة شرعا : زيارة البيت على وجه مخصوص . (٢)

✱ الاصل في العمرة : والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع .

✱ أولا : من الكتاب :

قوله تعالى : (**وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ**) . (٣)

✱ ثانيا : من السنة :

عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "العمرة

الى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة" . (٤)

✱ ثالثا : الاجماع :

اجماع الأمة على مشروعية العمرة .

✱ حكم حج الطفل وعمرته :

لا خلاف بين الفقهاء في أن الحج والعمرة لا يجبان على الطفل سواء كان مميزا

أو كان غير مميزا ، لأن الطفل غير مكلف ، وغير مخاطب بالعبادات ، (٥) فبيان

(١) المصباح المنير ج ٢ كتاب العين مادة عمر ص ٤٢٩ ، معجم مفردات الفاظ القرآن

كتاب العين مادة عمر ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٧٦

وقد اخترت تعريف الحنابلة فقط منعاً للتطويل .

(٣) سورة البقرة آية / ١٩٦

(٤) صحيح الامام مسلم بشرح النووي ج ٩ كتاب الحج باب فضل الحج والعمرة ص ١١٧-١١٨ .

(٥) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ١٢٠ ، شرح فتح القدير ج ٢ ص ٤١٤ ، الفواكه

الدواني ج ١ ص ٢٧ ، ص ٤٠٧ ، بلفظ السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ٢٦١ ، حاشية ==

حج ، وكان مميزا فلا تسقط عنه حجة الاسلام اذا بلغ مستوفيا الشروط . (١)
واستدلوا على ماذهبوا اليه بالسنة .

أ - قوله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاثة " الحديث .

ب - عن ابن عباس ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " أيما صبي حج به أهله ، فقد قضت حجه عنه مادام صغيرا ، فإذا بلغ فعليه حجة أخرى... " (٢)

* الحكم فيما لو حج الطفل :

لا خلاف بين الفقهاء ، في أن الحج يصح من الطفل المميز ، وغير المميز . (٣)

== الشرفاوى ج ١ ص ٤٦٢ ، الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع ج ١ ص ٢٣١ ، كشف القناع عن متن الاقتناع ج ٢ ص ٣٧٩ ، شرح مفتي الارادات ج ١ ص ٤٧٢ ، المحلى ج ٧ ص ٢٢٦ (١)
هذا في القول المشهور عن المالكية ، وقال بعضهم لا يحج به ، وقيل ان المقصود لا يحج بالرضيع أى حملته على الكراهة .

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٧٥ .

(٢) السنن الكبرى ج ٥ كتاب الحج باب حج الصبي ص ١٥٥ ، وقال رواه البخارى في الصحيح عن عبد الله بن محمد عن سفيان ، الا أنه لم يسق الحديث بتمامه .

وروى قريب منه في باب حج المبي يبلغ والمملوك يعتق ، والذي يسلم ، وقال عنه مرفوعا ، وروى من طريق آخر ، وقال عنه : موقوف .

وروى مثله عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وفيه حرام بن عثمان ، وهو ضعيف ص ١٧٩ .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ١٢٠ ، حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٤٦٦ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٤٠٧ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٦١ ، المجموع شرح المهذب ج ٧ ص ٥٢٠
الإقناع في حل الفاظ أبي شجاع ج ١ ص ٢٣٢ ، المنفى ج ٣ ص ٢٥٢ ، كشف القناع عن متن الاقتناع ج ٢ ص ٣٧٩ ، المحلى ج ٧ ص ٢٢٦ .

وان كان قد نقل صاحب المنفى والمجموع عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا ينعقد ==

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والاجماع والمعقول .

* أولاً : من السنة :

- أ - عن السائب بن يزيد^(١) ، قال : حج بى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن سبع سنين^(٢) .

== احرام الطفل ولا يصير محرماً باحرام وليه ، وبمراجعة مراجع الحنفية لم أجده يؤخذ من كلاسده انه يصح عنه الاحرام وان النقل غير دقيق .
واليك ماجا ، في المجموع قال : " قال ابو حنيفة : في المشهور عنه لا يصح حجه - اى الطفل - وصححه بعض أصحابه " ج ٧ ص ٣٩ بتصرف .
أما ماجا ، في المغنى قال : " قيل عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه لا ينعقد احرام الطفل ولا يصير محرماً باحرام وليه " المغنى ج ٣ ص ٢٥٢ .
ومما يؤيد ان ذلك صحيح عنه ماجا ، في الدر المختار شرح تنوير الابصار قال :
مينا صفة حج الطفل غير المميز ، والمميز قال : " فهو كالمرح في ان احرامه عنه انما يصح اذا كان لا يعقل " ج ٢ ص ٤٦٦ . والله اعلم .

- (١) السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة بن الاسود ، وقيل السائب بن يزيد بن سعيد بن عائذ بن الاسود عبد الله بن الحارث ، وهو معروف بابن أخت نمر ، يكنى أبا يزيد قيل انه كنانى ، وقيل أزدى ، وقيل كندى ، وهو حليف أمية بن عبد شمس ، ولد في السنة الثانية من الهجرة ، وهو ترب ابن الزبير والنعمان بن بشير ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أبيه وعمر وعثمان وآخرين ، واختلف في سنة وفاته ، من ذلك سنة ٨٦ هـ رضى الله عنه .
أد الغابة في معرفة الصحابة ج ٢ ص ٢٥٧ وما بعدها ، الامامة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ١٢ وما بعدها .

- (٢) صحيح البخارى ج ٣ كتاب الحج باب العمرة ، باب في حج الصبيان ص ١٨ - ١٩

ب- عن جابر قال: " حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعنا النساء ،

والمصبيان ، فلبينا عن المصبيان ، ورمينا عنهم " . (١)

ج- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : رفعت امرأة مصبا لها ، فقالت : يا رسول

الله ، ألهذا حج ؟ قال : نعم ، ولك أجر " . (٢)

* ثانيا : الاجماع :

جاء في مواهب الجليل ، قال : " ولا خلاف بين أئمة العلم في جواز الحج

بالمصبيان ، الا قوما من أهل البدع منعه ، ولا يلتفت لقولهم ، وفعل النبي

صلى الله عليه وسلم لذلك ، واجماع الأئمة والمصابة يرد قولهم ، وانما

الخلافة للعلماء ، هل ينعقد عليهم حكم الحج ، وفائدة الخلافة الزامهم من

الفدية والدم والجبر ، ما يلزم الكبير الخ . (٣)

* كيفية حج الطفل :

قال الفقهاء : ان كيفية حج الطفل ، هو أن يعقد له وليه الاحرام . (٤)

(١) سنن ابن ماجه ج ٢ كتاب المناسك باب الرمي عن المصبيان رقم ٣٠٣٨ ص ١٠١٠ ، السنن

الكبرى ج ٥ كتاب الحج باب حج الصبي ص ١٥٦ ، وجاء قريب منه في جامع

الترمذي ثلثي تحفة الاخوان ج ٣ أبواب الحج ، باب ماجاء في حج الصبي رقم ٩٣١

وقال عنه هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه .

(٢) سبق تخريجه في ص / ٦١٠

(٣) ج ٢ ص ٤٧٦

(٤) الولي : هو الذي يعقد للطفل الاحرام .

ولا خلاف بين الفقهاء في ان الولي هو الاب ، ولكن هل يكون الولي من غير الاب ؟ ==

واليك ما يراه أصحاب المذاهب في هذه الكيفية .

(١) قال الحنفية : يحرم عنه ابوه ، لأنَّ إحرَام الأب عنه وهو عاجز كإحرامه بنفسه . (١)

(٢) وقال المالكية : هو أن يحرم ولي الطفل عنه ، ويجرد قرب الحرم ، وهذا هو

== * ذهب الحنفية الى أن المراد بالولي إذا كان غير الأب من كان أقرب الى الطفل

بالنسب فلو اجتمع والد وأخ ، يحرم الوالد .

الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢ ص ٤٦٦

* وذهب المالكية والشافعية والحنابلة ، الى أن الولي إذا كان من غير الأب فإنه يشمل الوصي أو المأذون .

* وقال المالكية : أن الولي يشمل العاصب وإن لم يكن لهم نظر في المال ، وقالوا ويتنزل منزلة الولي كل من كان الصبي في كفالته ، ولو بغير وصية من قريب أو غيره .

كما أن الشافعية ذهبوا الى أنه لا يجوز لغير الولي كالجد مع وجود الأب ، وقيل هو الصحيح .

* وقال الحنابلة : أن الولي هو ولي المال ، والأب ووصيه والحاكم ولا يصح من غير الولي من الأقارب كالأخوة والأعمام ، كما أنه لا يصح بيعهم ولا شراؤهم ، هذا في قول ، وفي قول آخر : يصح ، وأما الأجانب فلا يصح إحرامهم عنه قولاً واحداً .

وأما إلام فذهب المالكية والشافعية في وجهه ، والحنابلة في قول أن إلام يصح أن تحزم عن الطفل ، وهذا لقوله عليه السلام : " ولك أجر " ولا يضاف الإجر إليها ، إلا بكونه تبعا لها في الإحرَام الى غير ذلك من التفصيلات في حكم الولي لم يذكرها منعا للتطويل .

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٧٩ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١

ص ٢٦١ ، مغني المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، المجموع شرح المصنوع ج ٧ ص ٢٦ ، كشف

القناع عن متن الاقتناع ج ٢ ص ٣٨٠ ، المغني ج ٣ ص ٢٥٣ .

(١) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢ ص ٤٦٧

المشهور في المذهب ، أي ان الولي يحرم عنه من الميقات ، بأن ينوي أنه أدخله في حرمة الاحرام ، ويؤخر تجريده الى قرب الحرم ، لانه يجوز للولي ان يدخل الطفل سواء كان مميزا ، أو غير مميزا بغير احرام ، لكن من الاولى ان يؤخر احرام الرضيع ، ومن فوقه ممن لا يجتنب ما ينهى عنه ، كابتساع أو ثمانية الى قرب الحرم ، وسبب عدم تجريده من الميقات للمشقة ، وخوف الاضرار به حتى يقارب الحرم ، ويفدى عنه . (١)

وقالوا : ان معنى احرام الولي عن الطفل هو نية ادخاله في الاحرام بحج أو عمرة سواء كان الولي متلبسا بالاحرام عن نفسه أم لا . (٢)
وقال الشافعية والحنابلة : أن يعقد له وليه الاحرام كما يعقد له النكاح فيصير الطفل زوجا دون الولي ، ولهذا يصح من وليه ، وان كان محرما عن نفسه أو لم يحج عن نفسه ، أو كان الولي حلالا (٣) وأنه يجرد كما يجرد الكبير . (٤)

-
- (١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٧٥ - ٤٧٦ ، ٤٧٨ .
قال ابن الجلاب من المالكية : لا يجرد الرضيع ونحوه للاحرام ، وانما يجرد المتحرك من الصغار . وقال القرافي : لا يجرد غير المميز لانه لا يتحقق منه ارادة الاحرام ، وقال بعضهم : لا يجرد الرضيع ، لان في تجريده تنفيضا له لا يمكس ما يجعل عليه من الثياب ، وقيل : ان هذا كله مخالف لما جاء في المدونة وغيرها ، فيتحمل في ذلك قولان .
مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٧٩
(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٦١
(٣) وقال الشافعية : ان ذلك يصح وان كان الولي يحج عن غيره .
(٤) المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٣ ، ٢٨ كشف القناع عن متن الافناع ج ٢ ص ٣٧٨ ، ٣٨٠ المغني ج ٣ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ ، ٢٥٥ .

✱ حكم احضار الطفل المشاعر : (١)

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين .

✱ المذهب الاول :

ذهب المالكية والشافعية وفي مفهوم قول الحنفية ، وفي قول للحنابلة الى أنه

يجب احضار الطفل الى المشاعر في الواجب ويندب في المندوب .

كما ان الشافعية جعلوا ذلك شرطاً ولا يكفي حضوره عنهم .

✱ المذهب الثاني :

ذهب الحنابلة في قول ثان انه لا يأتى الطفل بعدم حضوره المشاعر ، لانه غير مكلف

سواء حضره الولي أم لم يحضره أحد . (٢)

✱ حكم اعمال الحج وأقواله التي يعجز الطفل عن أدائها :

لا خلاف بين العلماء في أن الطفل لو استطاع ان يقوم بالاعمال ، والأقوال التي مسن

الحج ، قام بها ، والتي يعجز عنها يقوم عنها الولي . (٣)

(١) المشاعر : كعرفة ومنى ومزدلفة الخ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٦٢ ، بلغة

السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ٢٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٩ ، مغنى

المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، . كشف

القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٤ .

(٣) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ==

ومن تلك الاعمال الرمي والطواف ، ومن الأقوال : التلبية •

الا ان المالكية قالوا : ان الطفل اذا لم يستطع القيام ببعض الاعمال والأقوال فان الولي ينوب عنه فيما تقبله النيابة ، وان لم تقبله النيابة سقط عــــن الطفل ولا دم على الطفل ، ولا دم عن ذلك . (١)

ومن أعمال وأقوال الحج التي يقوم بها الولي عن الطفل

الرمي :

لا خلاف بين العلماء في أن الطفل الذي لا يستطيع ان يرمى بنفسه يرمى عنه وليه . (٢)

وذلك لحديث جابر رضي الله عنه : " فلبينا عن الصبيان ، ورمينا عنهم " (٣)
وقال المالكية : ان الولي ان لم يرم عن الطفل الى ان دخل وقت القضاء فالسدم واجب عليه ، وان رمى عنه في وقت الاداء فلا دم أصلا •
وأما الطفل الذي يحسن الرمي عن نفسه ، فان لم يرم حتى فات وقت الاداء لزم الدم . (٤)

== ج ٢ ص ٤٨٣ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٨ ، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٧٤ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٤ ، المحلى ج ٧ ص ٢٧٦ •
(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٦٢ •

(٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٨١
المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٩ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٤ •

(٣) سقى تخريجه في ص / ٦٩٩

(٤) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٨١

وذهب الشافعية والمالكية ، الى ان الولي الذي يرمى عن الطفل ، اذا كان عليه رمى رمى عن نفسه ، يبدأ بنفسه ، ثم بالرمي عن الطفل ، وهذا كمن أحرم عن غيره ، وعليه حجة الاسلام .

وقال المالكية : ان سبب ذلك ان الاصل عدم تناخل الاعمال البدنية -

وقال الشافعية : لو نوى الرمي عن الطفل أولا ، قبل ان يرمى عن نفسه ، أو اطلق وقع الرمي عن نفسه ، وهذا أيضا في قول عنهم . (١)

كما ان الحنابلة ذهبوا الى أن الولي لو كان حلا لا لم يعتد برمييه ، لانه لا يصح منه لنفسه رمي فلا يصح عن غيره .

وأما كيفية الرمي عن الطفل : فان أمكن ان يوجد من الطفل نوع عمل فعمل وألا ، والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة .

وكيفية ذلك ما يأتي :

ذهب الشافعية ، الى أنه لو عجز عن تناول الاحجار ، ناولها له وليه .

وذهب الحنابلة ، الى أنه لو أمكن من اولة طفل نائبا الحماة ناوله له ، كما أن الشافعية

والحنابلة ، ذهبوا الى انه يستحب وضع الاحجار في يد الطفل فيأخذ

الولي من يده الحماة ثم يرميها ، أو ان يجعل يد الطفل كالآلة ، وذلك بأن

(١) وذهب الشافعية في قول ثان ، الى ان الولي لو نوى الرمي عن الطفل فوجهان :

* احدهما : بقع عن الصبي لانه نواه .

* الوجه الثاني : انه يقع عن الولي لا عن الطفل ، لان مبنى الحج على ان لا يتبرع به

مع قيام الفرض ، ولو تبرع وقع فرضا لا تبرعا .

المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٩ .

يضع الولي الحماة في يد الطفل ويرمى بها ، وذلك ليوحد منه نوع عمل . وإذا لم يمنع ذلك ، ورمى بها الولي ابتداءً جاز . (١)

* التلبية :

أما حكم التلبية عن الطفل إذا استطاع الطفل أن يلبي لقن ذلك ، ويلبي بنفسه وان عجز عن التلبية فقد ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

* المذهب الاول :

ذهب الحنابلة ، وبعض المالكية في مقابل المشهور عنهم ، ومفهوم قول كل من الحنفية والشافعية والظاهرية الى أنه يلبي عن الطفل الذي يعجز عن التلبية كأن كان صغيراً جداً لا يتكلم ، وهذا تكميل لنسبهم ، وكالأفعال التي يعجز عنها الطفل . (٢)

كما ان المالكية قالوا : انه لابد من التلبية عن الطفل ، لانهم جعلوا التلبية ركناً من الأركان لابد من الاتيان به ، وان قيل ان التلبية من الاعمال البدنية التي لا تقبل النيابة صحيح ، وهذا كالنية ، والنية من أعمال القلب ، ومع ذلك ينوب عن الطفل فيها وليه ، لانه لا ينعقد الاحرام الا بها . (٣)

(١) التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٩ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٧٤ ، كشف القناع عن متسن الاقتناع ج ٢ ص ٣٨١ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٤ .

(٢) كشف القناع عن متن الاقتناع ج ٢ ص ٤١٩ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٨ ، المحلى ج ٧ ص ٢٧٦ .

(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ .

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بحديث جابر قال : " فلبينا عن الصبيان ،
ورمينا عنهم " . (١)

المذهب الثاني :

ذهب المالكية في المشهور عنهم ، الى أن الطفل الذي يتكلم يلحق التلبية
والذي لا يتكلم لا يلبي عنه ، لانه عاجز عنها ، وان حكم التلبية ساقط عنه
وهذا كسقوطها في حق الأخرس الكبير ، ولا دم عليه ، لانه اذا سقط وجوبها
رأسا سقط حكم الدم عنها ، كما ان التلبية من أعمال الابدان الصرفة التي
لا تقبل النيابة ، ولم يعمل أحد عن أحد .

وقالوا : ان الطفل الذي يقدر على التلبية لو تركها مع القدرة يكون عليه الدم (٢)

الطواف والسعي :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء من مالكية وشافعية وحنابلة وظاهرية ، في أن الطفل
لو استطاع ان يطوف ، أو ان يسعى ماشيا طاف وسعى ، وان لم يستطع فلولييه
ان يحمله ويطوف به . (٣)

الا أن مع اتفاقهم في ذلك الا أنهم اختلفوا هل يقع الطواف عن الطفل المحمول
وللولي الحامل له ، وهل يشترط في الطفل شروط الطواف ، كاشتراطها في
الكبير ؟ وحكم ركعتي الطواف على الطفل ؟ كما سنبينه .

(١) سبق تخريجه في ص / ٦٩٩

(٢) بلغه السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٢٦٩ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص
٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣ .

(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٩ ،
كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨١ ، المحلى ج ٧ ص ٢٧٦ .

■ أولاً : لو طيف بالطفل وهو محمول هل يقع الطواف عنه ، وعن حامله أم لا ؟

ذهب الفقهاء في ذلك الى رأيين :

■ الرأى الاول :

ذهب المالكية والشافعية^(١) في مفهوم قولهم ، والحنابلة ، الى أن الولي لو طاف بالطفل محمولا ، فإن الطواف يقع عن الطفل ، وهذا كالكمير لو طيف به محمولا ، لا لعذر لان الطواف فعل واحد لا يصح وقوعه عن اثنين .^(٢)

■ الرأى الثانى :

ذهب الظاهرية الى أن الطفل لو طاف به الولي محمولا ، فإن الطواف يجزئ ، الطائف به طوافه ذلك عن نفسه وعن الطفل .^(٣)

■ هل يشترط لمن طاف بالطفل هل يكون قد طاف عن نفسه ؟ :

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

■ المذهب الاول :

ذهب الحنابلة الى أن من يطوف بالطفل محمولا لا يشترط ان يكون قد طاف عن نفسه ولا كونه محرما . وذلك لوجود الطواف من الطفل كما لمريض المحمول ، فلم يوجب من طاف به ، وهو الحاصل له .

(١) في الرجوع عن الشافعية ، وفي قول ثان أن ذلك يقع عن الولي .

المجموع شرح المذهب ج ٨ ص ٥٤ - ٥٥ .

(٢) التاج والاكليد لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، المجموع شرح المذهب ج ٨ ص ٥٤ - ٥٥ ،

كشف الغناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨١ .

(٣) المحلى ج ٧ ص ٢٧٦

ولكن لابد من وجود النية من الطائفة به كحالة الاحرام ، وهذا اذا كان الطفل دون التمييز ، والا فلا بد من النية منه كلاحرام بخلاف الرمي .
كما انهم قالوا : لابد أن يكون الطائف به ، ممن يصح أن يعقد له الاحرام بأن يكون وليا له في ماله ، لان الطواف تعتبر له النية ، فلما تضمنت من الصغير اعتبرت ممن له النيابة عنه بالشرع . (١)

✱ المذهب الثاني :

ذهب المالكية الى أن حامل الطفل في الطواف ، لابد أن يكون قد طاف عن نفسه وأما السعي فله ان يسعى عنه وعن الطفل سعيا واحدا . (٢)

✱ حكم انطباق شروط (٣) الطواف على الطفل :

✱ الطهارة : (٤)

أما من ناحية اشتراط الطهارة للطفل في الطواف ، فقد ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

(١) شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٧٥ ، كشف القناع عن متن الاقتناع ج ٢ ص ٣٨١ ، ..

كما ان الشافعية قالوا : لو أركب الولي الطفل في الطواف والسعي فليكن الولي سائحا أو قائدا لما يركبه ، فان لم يفعل لم يصح طوافه .
مغني المحتاج ج ١ ص ٤٦١ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، القناع والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ .

(٣) شروط الطواف : كالطهارة ، وستر العورة ، هذا على قول من قال : ان ذلك من شروط الطواف كالجمهور ، وجعل البيت من يسار الطائف ، الى غير ذلك من الشروط .

(٤) مفهوم قول الجمهور : اشتراط بقية الشروط في طواف الطفل .

المذهب الاول :

ذهب المالكية والشافعية الى أنه لابد من الطهارة وستر العورة في طواف
الطفل حتى وان كان غير مميز، الا أنهم مع اتفاقهم في ذلك ، الا أن المالكية
جعلوا ذلك شرطاً ، والشافعية جعلوه واجباً ، كما ان لكل مذهب تفصيلات .
ذهب المالكية الى أن الطفل الذي لا يميز الطهارة ، ولا يمثل ما يؤمر به
يشترط في صحة طوافه ستر عورته وطهارته من الخبث ، ولكن لا يبطّل طوافه
بطبره الحدث عليه ، حتى وان كان ليس به سلس ، ولكن يطلب أولاً بالطهارة
من الحدث ، وينبغي ان يكون الولي والطفل متوضئين ، كما أنه لو كان الطفل
متوضئاً والولي محدثاً ، لم يصح الطواف^(١) ، وان كان الولي متوضئاً والطفل
محدثاً أنه يصح .^(٢)

وذهب الشافعية الى أنه ينبغي للولي والطفل ان يكونا متوضئين في الطواف
واذا كان الطفل متوضئاً ، والولي محدثاً لم يجزئه ، ولو كان العكس ففيه وجهان :
قالوا : وكأنه اغتفر صحة وضوء غير المميز للضرورة ، وان الولي ينوي عنه^(٣)

المذهب الثاني :

ذهب الحنابلة الى أنه لا يشترط طهارة الحدث للطفل دون التمييز ، وذلك

(١) هذا كقول الشافعية ، ينبغي ان يكون الولي والطفل متوضئين ، واذا كان الطفل

متوضئاً دون الولي لم يصح .

مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

(٣) مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ .

لعدم امكانها منه ، وطهارة الخبيث . (١)

* حكم ركعتي الطواف :

ان الطفل لو استطاع ان يصلي ركعتي الطواف والاحرام ، كأن كان مميزا ، فانه يصليها ، ولكن لو كان صغيرا غير مميز ، فهل يصلي الولي عنه ؟
ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

* المذهب الاول :

ذهب الشافعية ، وفي قول للمالكية الى أن للولي ان يصلي عن الطفل ركعتي الطواف .

وعلى المالكية هذا القول : بأن ركعتي الطواف جزء من الحج الذي تصح النيابة فيه ، كما ان الطواف ركن من الاركان ، وركعتي الطواف من واجباته فصارتا كالجزء منه .

ومع اتفاقهم بالنسبة لركعتي الطواف ، الا ان الشافعية قالوا : ان للولي أن يصلي عن الطفل الذي لا يميز ركعتي الاحرام ، وهذا بخلاف ما ذكر عن المالكية من أن لهم في هذه المسألة قولا واحدا . (٢)

(١) كشف القناع عن متن الاقتناع ج ٢ ص ٤٨٥ ، كما ان المذهبين اشترطوا بقية شروط الطواف للطفل في طوافه .

مواهب الجليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، مغني المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، كشف القناع عن متن الاقتناع ج ٢ ص ٤٨٥ .

(٢) مغني المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ .

المذهب الثاني :

ذهب المالكية في المشهور عنهم ، الى أنه لا يحلى عن الطفل ركعتي الطواف وذلك انه ثبت انه لا يحلى أحد عن أحد . (١)

حكم نفقة الطفل في الحج :

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة الى أن نفقة الطفل في سفره للحج ، أنه تحسب قدر نفقته في الحضر ، فتكون في مال الطفل . (٢)
ولكن لو زادت نفقته في السفر عن الحضر ، فهل تكون الزيادة في مال الطفل ؟
أم في مال الولي .

ذهب العلماء في ذلك الى مذهبين :

المذهب الاول :

ذهب المالكية والشافعية ، في الاصح من قولهم ، والحنابلة الى أنه اذا زادت نفقة الطفل في السفر عن نفقته في الحضر ، فانها تكون في مال الولي .
الا انهم مع اتفاقهم في ذلك فان بعضهم فصل متى تكون في مال الطفل فصل ومتى تكون في مال الولي ؟ ومنهم من لم يفصل في ذلك وهم الشافعية ، وتفصيل ذلك على النحو التالي :

- (١) ذهب المالكية ، الى ان النفقة تكون في مال الولي ، اذا لم يخف الولي على الطفل من الضياع لو تركه ، فعندئذ تكون الزيادة في النفقة عن الحضر في مال الولي ، ولكن لو اضطر الولي بالسفر بالطفل ، وخشى ضياعه لو تركه ، اذا لا كافل له غيره ، فعندئذ تكون زيادة نفقة السفر في مال الطفل .

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٣ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٠ ، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٧٥ .

(٢) وذهب الحنابلة الى أن النفقة الزائدة تكون في مال الولي ، وهذا اذا أنشأ الولي السفر بالطفل ، وذلك تمرينا له على الطاعة ، لانه هو الذي أدخله فيها ، لانه لو تركه لم يتضرر بتركه ، وهذا كما لو أتلف مال غيره بأمره كما انه لا حاجة للطفل الى التمرن عليه ، لانه لا يجب عليه في العمر الامسرة واحدة ، وقد لا يجب .

ولكن لو سافر الطفل مع الولي لتجارة أو خدمة أو ليستوطن مكة أو ليقبض بها ، لنحو علم أو لشيء مباح في وقت الحج وغيره ، ومع الاحرام وعدمه ، فالنفقة الزائدة تكون في مال الطفل ، ولا تجب في مال الولي .

(٣) وذهب الشافعية في الاصح من قولهم الى أن الزيادة في مال الولي ، الا انهم لم يعمدوا ذلك بشيء ، وعللوا لما ذهبوا اليه .

بأن الولي هو المورث للطفل في ذلك ، وهذا بخلاف مالو قبل للمميز نكاحا لان المنكوحة قد تفوت ، والنسل لا يمكن تأخيرها الى البلوغ .

كما انه قد يفارق ذلك أجرة تعليمه ، ماليس بواجب ، حيث وجبت في مال الطفل . بأن محلحة التعليم كالضرورة ، لانه اذا لم يفعله وليه في حال صفه احتاج الطفل الى استدراكها بعد بلوغه ، بخلاف الحج ، وقد لا يجب عليه .

كما ان مؤنة التعليم يسيرة غالبا ، لا تحجب بمال الطفل ، بخلاف الحج . (١)

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، بلفظة السالك لا قرب المسالك ج ١ ص ٢٦٢ . التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٤ ، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٧٥ كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨١ ، ٣٨٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٠ - ٣١ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢ .

✱ المذهب الثاني :

ذهب الشافعية في مقابل الصحيح عندهم الى أن نفقة الطفل الزائدة في سفره عن الحضر ، تكون في ماله .

وعلموا لما ذهبوا اليه : أن هذه الزيادة في النفقة عليه وجبت لمملكتهم فكانت في ماله كأجرة التعليم . (١)

✱ حكم ما لو ارتكب الطفل محظورا من محظورات الاحرام :

محظورات الاحرام كقتل صيد الحرم ، والتطيب وكذلك لو وجب عليه دم التمتع ونحو ذلك .

لا خلاف بين الفقهاء في انه على ولي الطفل ان يجنبه ما يتجنب الكبير من محظورات الاحرام . (٢)

ولكن لو ارتكب الطفل محظورا من هذه المحظورات هل عليه شيء أم لا ؟

ذهب الفقهاء في ذلك مذهبان :

✱ المذهب الاول :

ذهب الحنفية والشافعية في قول والظاهرية ، الى انه لو ارتكب الطفل سواء كان مميزا ، أو غير مميز محظورا من محظورات الاحرام ، سواء كان ناسيا أو جاهلا أو مكرها ، لا شيء عليه ، ولا على وليه .

(١) المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٠ - ٣١ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢ .

كما انه يمكن ان يعترض به على ما استدلل به اصحاب المذهب الثاني بما استدلل به الشافعية في القول الصحيح عندهم .

(٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ،

ج ٢ ص ٤٧٧ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٢ ، المحلى ج ٧ ص

الا أن الشافعية خصوا ذلك الطفل غير المميز ، وكذلك الطفل المميز اذا كان

ناسيا . (١)

وقد علل أصحاب هذا المذهب لمذهبهم بما يأتي :

أ- ان الطفل غير مخاطب بالجزاء ، على قتل الصيد في الحرم ، ونحو ذلك ، لان القلم

مرفوع عنه .

ب- كما ان احرام الطفل غير لازم ، لعدم أهلية اللزوم عليه ، ولهذا لو تنـاول

محظورا لم يلزمه شيء .

ج- كما ان الطفل لو لزمه هدى ، فانه اذا لم يجده فانه يعوضه بالصيام ، وهو في

المتعة وحلق الرأس ونحو ذلك ، وهم لا يقولون بهذا ، كما أنه لا يفسد حجه

بشيء مما ذكرنا ، انما هو مأجور بما عمل ، ولا نية له ، ومالم يعمل فلا ثم

عليه ، وانما أجره تفضل من الله تعالى ، كما يتفضل على الميت بعد موته

ولا نية له ، ولا عمل بأن يكتب له أجر دعاء ابنه له من بعده ، وبما يعمل

غيره عنه من حج أو صدقة ولا فرق . (٢)

■ المذهب الثاني :

ذهب المالكية والشافعية في قول آخر والحنابلة الى ان الطفل لو ارتكب

محظورا ، فانه يلزم بذلك سواء أكان مميزا ، أو غير مميزا ، الا انهم مـنع

(١) مغني المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣١

(٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، حاشية الدر المختار ج ٢ ص ٥٤٣ ، الهداية

شرح بداية المبتدى ج ٢ ص ٤٢٣ ، شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٤٢٣ ، المحلـسى

ج ٧ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

اتفاقهم في ذلك ، فان الشافعية لم يجعلوا على غير المميز شيئا ، لا عليه ولا على وليه . (١)

ولكن هل هي على الولي أم على الطفل ؟ .
انقسم هؤلاء الى ثلاثة آراء :

★ الرأى الاول :

يرى المالكية في قول ، والشافعية في الأظهر ، وفي قول للحنابلة ، الى أن الطفل لو فرط بشيء من أعمال الحج ، أو كان متمتعا أو قارنا ، فان الدم في ذلك . وحكم الفدية بارتكاب المحظورات في مال الولي ، حتى وان كان للطفل مال ، لان الولي هو الذى أدخل الطفل في الاحرام . (٢)
أى أنهم قالوا : أنها في مال الولي مطلقا دون أى تفصيل .

★ الرأى الثانى :

يرى المالكية في قول ، وقيل : هو الراجح والشافعية في قول ، والحنابلة فى قول ، الى أن الطفل لو ارتكب محظورا من محظورات الاحرام ، فان جزءا ذلك يكون في مال الطفل . (٣)

(١) مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ - ٤٨٧ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣١ ، ٣٤ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٥ .

كما ان الشافعية قالوا : ان عمد الطفل ، كأن حلق ، أو قلم ظفرا ، أو قتل ميذا عمدا ، قالوا : ان عمد هذه الاعمال وسهوها سواء ، وهذا هو المذهب عندهم ، وتجب فيه الفدية ، وهى في مال الولي ، وهو الاصح عندهم .

والقول الثانى في مال الطفل ، كما اتهم قالوا : لو ليس ناسيا فلا فدية قطعا ، المجموع

شرح المذهب ج ٧ ص ٣١ - ٣٢

(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣١ - ٣٢ ، المغنى ج ٣ ص ٢٢٥ .

وعلل الشامية ذلك ، بأنه وجب لمصلحته فكان في ماله كأجرة المعلن^(١)
وعلل الحنابلة لذلك ، فقالوا : ان سبب وجوب ذلك في مال الطفل ، لأنه
وجبت بجنايته أشبهت الجناية على آدمي .^(٢)

* الرأي الثالث :

وقد فصل أصحابه على النحو التالي :

* أولا : الحنابلة :

يرون ان كفارة الحن تكون في مال الولي ، اذا أنشأ الولي السفر ، بالطفلسل
تمرينا له ، على الطاعة ، لأنه هو السبب فيه ، وهذا كما لو أتلف مال غيره
بأمره لأنه لا حاجة للتمرن عليه ، لان الحج لا يجب الا مرة في العمر ، وقد
لا يجب .

أما لو سافر الطفل مع الولي للتجارة أو ليستوطن مكة ، أو مما يباح للولي
السفر بالطفل اليه ، فان ذلك يكون في مال الطفل ، سواء كان ذلك في وقت
الحج أو غيره .^(٣)

(١) المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢١

(٢) المنى ج ٣ ص ٢٢٥

(٣) كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨١ - ٣٨٢ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٥ ،
وقال الحنابلة : ان عمد الطفل خطأ لعدم صحة قصده ، فلا يجب بفعله شيء الا فيما
يجب على المكلف في خطأ ونسيان كازالة الشعر ، وقتل الصيد بخلاف الطيب ،
وليس المخيط .

كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٢ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٥ .

❖ ثانيا : المالكية :

فصلوا متى يكون الجزء ، على الولي ، ومتى يكون على الطفل كتفصيلهم فسي
النفقة الزائدة في السفر عن الحضر ، هذا في قول عنهم . (١)
وفي قول ثان : اذا ارتكب محظورا بلا ضرورة ، فالغدية في مال الاب ، وان كان
لضرورة فالغدية في مال الطفل . (٢)

❖ الحكم فيما لو جعل الولي الطفل يرتكب محظورا من محظورات الاحرام:

قد يلجأ ولي الطفل أن يجعله يرتكب محظورا من محظورات الاحرام ،
كحلق رأسه أو تقليص ظفره ونحو ذلك ، وقد يفعل الولي بالطفل ، اما
لضرورة أو لغير ضرورة فما حكم ذلك ؟

❖ أولا: لو جعل الولي الطفل يرتكب محظورا من محظورات الاحرام لضرورة .
وذلك كأن يحلق رأسه لاذى أو تغطية رأس الطفل لبرد أو لمنع حر ونحو
ذلك فقد ذهب الفقهاء ، في ذلك الى مذهبين .

❖ المذهب الاول :

ذهب الحنابلة ، وفي قول للمالكية ، الى أن الولي لو طيب الطفل ، أو حلق
رأسه أو قلم ظفره لضرورة ، فقد فصلوا في ذلك ، أي انه قد يكون ذلك في مال
الطفل ، وقد يكون في مال الولي ، وهذا كتفصيل الحنابلة والمالكية في النفقة

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ .

(٢) التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ .

الزائدة في سفر الحج عن نفقة الحضر . (١)

■ المذهب الثاني :

ذهب الشافعية في قول ، والمالكية في قول ، الى انه لو طيب الولي الطفل
لضرورة انه لا يفعله في ذلك ، بل هي على الولي لانه الفاعل . (٢)

■ ثانيا : لو جعل الولي الطفل يرتكب محظورا من محظورات الاحرام لغير ضرورة :

ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

■ المذهب الاول :

ذهب الشافعية والحنابلة ، وفي قول للمالكية الى أن الولي لو طيب الطفل
لغير حاجة ، فالفدية تكون في مال الولي ، لان هذا كمن حلق رأس محرم
بغير اذنه . (٣)

(١) انظر كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٨٢ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل
ج ٢ ص ٤٨٦ - ٤٨٧ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٤ ،
كما ان هناك أقوالا للشافعية والمالكية في ذلك ، حيث جعلوه كاستعمال أو مباشرة
الطفل للطيب ، فمنهم من فصل في ذلك كالنفقة الزائدة على الحضر ، وهم المالكية
في قول ، ومنهم من جعله في مال الطفل ، هذا في قول للمالكية . وفي قول
للشافعية ، وفي قول ثان لهما جعلوه في مال الولي . لم اذكر ذلك مفصلا منعنا
للتطويل . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، المجموع شرح
المذهب ج ٧ ص ٣٣ - ٣٤ .

(٣) المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٣ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٨٢ ، مواهب
الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦ .

■ المذهب الثاني :

ذهب المالكية في قول ، الى انه لو طيب الولي الطفل لغير ضرورة فحكم
الفدية حكم زيادة النفقة عن نفقة الحضر . (١)

■ مقدار الفدية على الطفل :

ذهب الحنابلة والشافعية في وجه ، الى انه لو كانت الفدية على الطفل ،
ودخلها الصوم ، لم يصم الولي عنه ، اذ الصوم الواجب لا تدخله النيابة
كقضاء رمضان .

يقول الحنابلة : لم يصح صوم الولي عنه ، بل يبقى في ذمته حتى يبلغ ، فان
مات الطفل أطعم عنه كقضاء رمضان .

وقال الشافعية في هذا الوجه : لا يصح منه في حال الصبا ، لانه يقع واجبه
والطفل ليس ممن يقع منه واجب . (٢)

وذهب الشافعية والحنابلة ، الى أنه لو كانت الفدية على الولي بسبب الطفـل
ودخلها الصوم ، صام عنه لوجوبها عليه ، ابتداء ، أي يكون صوم الولي

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٦

(٢) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٣ ،
وفي الوجه الثاني عند الشافعية ، وقيل هو الأرجح بحجـزه ، لان صوم الطفل صحيح . المجموع
شرح المذهب ج ٧ ص ٣٣ .

وقالوا : انه لو اراد الولي ان يفدى عنه بالمال في التخبير لم يخير ، لانه غير متعين
فلا يجوز صرف المال فيه ، وقالوا : ان ذلك هو المذهب ، وقيل ان في ذلك خلافا فيه .
المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٢ - ٣٣ .

وقالوا : لو كانت الكفارة مرتبة في مال الطفل فحكمها يكون حكم كفارة القتل .

المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٢ - ٣٣

عن نفسه ، لا بالنيابة . (١)

وقال الشافعية : أنه لو وجبت القدية على الولي بسبب الطفل ، فهي كالقدية الواجبة على البالغ بفعل نفسه ، فإن اقتضت صوماً أو غير فعله وأجزأه . (٢)

* كيفية احرام الطفل المميز :

لا خلاف بين الفقهاء في انه يصح احرام الطفل المميز بنفسه . (٣)

ولكن هل يشترط في صحة حج الطفل المميز اذن الولي أم لا ؟ -

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة ، الى أنه لابد لحج الطفل المميز أن يأذن له الولي . (٤)

وعللوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :

ان الحج عبادة كسائر العبادات ، والعبادات أحد نوعي العقود ، فكان منسبه ما يعقده المميز لنفسه باذن وليه كالبيع .

(١) كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٢ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٥ ، المجموع

شرح المذهب ج ٧ ص ٣٢

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٢

(٣) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ ص ٤٦٦ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

ج ٢ ص ١٤٤ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨١ ، مغني المحتسج

ج ١ ص ٤٦٢ ، كشف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ .

(٤) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨١ ، مغني المحتاج ج ١ ص ٤٦٢ ، كشف

القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ .

كما ان الحج عقد يؤدي الى لزوم مال ، فلم ينعقد بنفسه كالبيع . (١)

✱ حكم انعقاد حج الطفل المميز بدون اذن وليه :

ذهب الفقهاء في ذلك الى منهيين :

✱ المذهب الاول :

ذهب المالكية في قول ، وفي وجه الشافعية ، الى ان احرام الطفل ينعقد
اذا كان بدون اذن وليه ، ويصح ذلك ، لانه تنعقد صلاته فكذلك حجه . (٢)

✱ المذهب الثاني :

ذهب الحنابلة ، وفي الوجه الأصح عند الشافعية ، وفي قول عند المالكية
الى ان حج الطفل المميز لا يصح ، اذا كان بغير اذن وليه .
وعلموا لما ذهبوا اليه ، بأن الحج يفتقر في ادائه الى المال ، فلم يصح بغير
اذن الولي ، وهذا بخلاف انعقاد صلاته ، اذ أنها لا تحتاج في ادائها الى مال
ولهذا لم ينعقد بنفسه كالبيع . (٣)

✱ حكم تحليل الولي للطفل اذا أحرم بالحج :

احرام المصبي بالحج اما ان يكون باذن الولي ، أو بغير اذنه .

(١) كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٣ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨١ - ٤٨٢ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٦٢ ،

المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢١ ، ٢٢

(٣) كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ ، المغنى ج ٣ ص ٢٥٣ ، مغنى المحتاج

ج ١ ص ٤٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢١ - ٢٢ ، مواهب الجليل لشرح
مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٢ .

أولا : اذا كان باذنه :

ذهب المالكية والحنابلة ، ومفهوم قول الشافعية ، الى انه ليس للولي تحليل
الطفل اذا أحرم باذنه كالبالغ . (١)

ثانيا : اذا كان بدون اذنه :

ذهب المالكية والشافعية ، الى ان لولي الطفل المميز تحليله اذا أحرم بغير
اذنه . (٢)

مع اتفاقهم في ذلك الا ان الشافعية ، قالوا : ان تحليل الولي للطفل المميز
اذا أحرم بدون اذنه ، يكون اذا قالوا : أنه يحرم احرامه بلا اذنه ، وكأنهم
أرادوا بذلك انه لو أحرم باذن الولي ليس للولي تحليله من احرامه (٣)

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٢ ، كشاف القناع عن متن الاقناع
ج ٢ ص ٢٨٠ ، مفنى المحتاج ج ١ ص ٤٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٢-٢٣
وقال المالكية : وللولي الرجوع بعد الاذن ، وقبل الاحرام ، ولا سيما اذا كان ذلك
لمصلحة الطفل .

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٢ .

(٢) التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٢ ص ٤٨١ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل
ج ٢ ص ٤٨١ ، مفنى المحتاج ج ١ ص ٤٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٣ .
وقال المالكية : كما ان للولي ابقاءه على احرامه بحسب ما يرى من المصلحة فان
كان يرتجى بلوغه ، فالاولى تحليله ليحرم بالفرض بعد بلوغه .

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨١ .

(٣) مفنى المحتاج ج ١ ص ٤٦٢ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٣ .

كما ان مفهوم المخالفة من قول الحنابلة عندما قالوا : انه ليس للولي المميز
ان يحلله اذا أحرم باذنه ، فمفهوم المخالفة من قولهم ان له احلاله اذا أحرم ==

✱ حكم احرام الولي عن الطفل المميز :

ذهب الفقهاء في حكم احرام الولي عن الطفل المميز الى مذهبين :

✱ المذهب الاول :

ذهب الحنفية ، وفي الاصح عن الشافعية ، الى أن للولي ان يحرم عن الطفل

المميز .

كما ان الحنفية قالوا : وينبغي للولي ان يجرد المميز قبله ويلبسه ازارا ورداء

ميسوتين . (١)

✱ المذهب الثاني :

ذهب المالكية والحنابلة ، وفي وجهه عند الشافعية الى أن ذلك لا يصح . (٢)

== من غير اذنه . والله اعلم .

كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٢٨٠ .

حكم فدية الطفل اذا ارتكب محظورا من محظورات الاحرام ولم يكن احرم باذن وليه :

ذهب الشافعية الى انه لو احرم الطفل بغير اذن وليه فالفدية في ماله ، أي في مال

الطفل ، وهذا كما لو اتلف شيئا لآدمي .

وقيل ان في ذلك وجهين ، وقيل : عن ذلك انه ضعيف وغريب .

المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٣٢ .

كما ان المالكية قالوا : ان الطفل المميز يحرم من الميقات ، وان كان يجوز ادخاله

بغير احرام . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٧٦ .

(١) حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٤٦٦ ، الهداية شرح بداية المبتدي ج ٢ ص ٢٤٣ ، مغنى

المحتاج ج ١ ص ٤٦١ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٣ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٢ ، كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢

ص ٢٨٠ ، شرح منتهى الازادات ج ١ ص ٤٧٤ ، المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٣ .

وغللوا لما ذهبوا اليه بما يأتى :

- ✱ أولا: قالوا ان القاعدة ، أن كل فعل يمكن للصبي فعله فليس لوليه ان يفعله عنه ، ولا شك ان المميز يمكنه مباشرة الاحرام ، فلا يصح أن يفعله الولي عنه وهذا تعليل المالكية . (١)
- ✱ ثانيا : ان عدم احرام الولي عن المميز لعدم الدليل وهذا تعليل الحنابلة . (٢)
- ✱ ثالثا : قالوا : أنه لو قلنا أنه يصح استقلال الطفل ، لم يصح احرام الولي ، وهذا تعليل الشافعية . (٣)

✱ ✱ ✱

-
- (١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٤٨٢ .
 - (٢) كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٢ ص ٣٨٠ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٧٤
 - (٣) المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ٢٣ .

الفصل السادس

في نسبه

وفيه مباحث :

المبحث الأول : في أقل مدّة الحمل وأكثره
وأشرد ذلك في ثبوت نسبه من أبيه

المبحث الثاني : في اللقيط وبمن يلتحق .

المبحث الثالث : في حكم العمل بالقيافة في إثبات
النسب .

المبحث الرابع : في نفيه باللعان وأشار ذلك .

وعلى هذا فمن تزوج بامرأة ، وهو ممن يولد له ، وكان لهما ستة أشهر من وقت الدخول ، وجاءت بولد ، لحقه نسيه .
فإن جاءت به أقل من ذلك فلا يلحقه نسيه .
واستدلوا على أن أقل مدة للحمل هي ستة أشهر بالكتاب والشر .

* أولاً : من الكتاب :

أ - قوله تعالى : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا) . (١)

ب - قوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) (٢) الآية .

* وجه الدلالة من الآيتين :

في الآية الاولى دليل على أن أقل الحمل هو ستة أشهر ، لانه جعل في الآية الثانية مدة الرضاعة التامة حولين ، فإذا حط منه مدة الرضاعة التامة ، وهو أربع وعشرون شهرا لم يبق الا ستة أشهر ، وبه قال الاطباء ، ولعل تعيين أقصر مدة الحمل ، وأكثر مدة الرضاع لانضباطهما ، وتحقق ارتباط النسب والرضاع بهما . (٣)

(١) سورة الاحقاف آية / ١٥

(٢) سورة البقرة آية / ٢٣٣

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوى للامام ناصر الدين ابو الخير عبد الله بن عمر الشيرازى البيضاوى ، دار الفكر ص ٦٦٦ - ٦٦٧ ، تفسير ابو السعود ==

* ثانيا : من الاثر :

روى ان امرأة تزوجت فولدت لسته أشهر من يوم ان تزوجت ، فأثى بها عثمان ، فأراد ان يرجعها ، فقال ابن عباس لعثمان : انها ان تخاصمكم بكتاب الله تخممكم (١) قال الله عز وجل : (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا) (٢) وقسمال (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنَ كَامِلَيْنَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ) (٣) فالحمل ستة أشهر والفصال أربعة وعشرون شهرا ، فخطى سبيلها " . (٤)

وروى ان عثمان قد أثنى بامرأة قد ولدت لسته أشهر ، فأراد ان يقضى عليها بالحد ، فقال له علي رضي الله عنه : ليس ذلك عليها ، قال تعالى : (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا) (٥) وقال تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنَ كَامِلَيْنَ) (٦) فالرضاع أربعة وعشرون شهرا ، والحمل ستة أشهر ، فرجع

== المسمى ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم لقاضي الغضاة الامام ابي السعود محمد بن محمد العمادي الناشر دار احيا التراث العربي ، بيروت ، لبنان ج ٨ ص ٨٢ . ٨٣ .

- (١) خصمه : غلبه .
(٢) سورة الاحقاف آية / ١٥
(٣) سورة البقرة آية / ٢٣٣
(٤) احكام القرآن لابن العربي ج ٤ ص ١٦٩٧ ، ١٦٩٨ ، وانظر السنن الكبرى ، وقال اتنى بها عمر بدل عثمان رضي الله عنهما ج ٧ كتاب العدد ، باب ما جاء في اقل الحمل ص ٤٤٢ .

- (٥) سورة الاحقاف آية / ١٥
(٦) سورة البقرة آية / ٢٣٣

عثمان عن قوله ، ولم يحدها " . (١)

(١) الجامع لاحكام القرآن ج ١٦ ص ١٩٣

وانظر السنن الكبرى ج ٧ كتاب العدد باب ما جاء في أقل الحمل ص ٤٤٢ - ٤٤٣ ، وزاد فأمر بها أن ترد فوجدت قد رجست .

قال ابن القيم - رحمه الله - في أقل مدة الحمل في كتابه التبيين في اقسام القرآن . قال " وأما أقل مدة الحمل فقد تظاهرت الشريعة والطبيعة على أنها ستة أشهر ، قال تعالى : (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا) ، وقال تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ) ، وقال جالينوس : كنت شديداً الفحص عن مقادير ازمنة الحمل ، فرأيت امرأة واحدة ولدت في مائة وأربع وثمانين ليلة ، وزعم صاحب الشفاء انه شاهد ذلك " ص ٢١٣ .

وبعد ان بينا رأى الفقهاء في ذلك بحسن بنا ان نبين رأى الطب الحديث في أقل مدة الحمل ، جاء في كتاب خلق الانسان بين الطب والقرآن قال : " أما أقل الحمل فيتفق فيه الطب والشرع وكلام الفقهاء تمام الاتفاق ، فالطب يقرر أن أقل الحمل الذي يمكنه العيش ، بعد ستة أشهر ، وفي الواقع ، قليلا ما يعيش هذا المولود - واستدل على ذلك - بما نشر في جريدة البلاد في ١٣٩٩/١/٢٤ هـ - الموافق ١٩٧٨/٢/٢٤ م تحقيقا صحفيا عن مولود طفل ، في مستشفى الولادة في جدة عمرة ستة أشهر ، ووزنه ٦٠٠ جرام فقط ، واستمرت حياته حتى كتابة التحقيق ستة أيام ، وليس يدري ما جرى له بعد ذلك " ص ٤٥١ بتمصرف . وأيا كان فقد تبين من هذا ان أقل الحمل ستة أشهر ، والله اعلم .

* ثانيا : أكثر الحمل :

ان في تحديد أكثر مدة الحمل حتى يمكن معرفة انتساب الولد لابيّه ، وهذا كعمدة الطلاق الرجعي ، كأن تكون لم تقر بانقضاء العدة ، ومكث حملها أقمى زمن الحمل ، فهنا ينسب الولد للمطلق ، أو كالتى يستراب هل هي حامل أم لا ، فتمكث أقماه حتى تزول الريبة ، أو ان تكون طلقبت ، أو مات عنها فلم تنكسح حتى انتهت عدة طلاقها أو عدتها لموته ، ومكثت أقمى مدة الحمل ، فانه يلحقه الولد ، وانقضت عدتها بذلك .

الا أن الفقهاء اختلفوا في أكثر مدة الحمل الى ثلاثة مذاهب :

* المذهب الاول :

ذهب الحنفية ، وفي رواية عن الامام احمد ، أن أقمى مدة للحمل سنتان .^(١)
واستدلوا لما ذهبوا اليه من الاثر .

أ - لخبر السيدة عائشة رضي الله عنها ، قالت : " ما تزيد المرأة في الحمل عيسى سنتين ، ولا قدر ما يتحول ظل عمود المنزل " .^(٢)

ب - وما روى ان رجلا جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال يا أمير المؤمنين انى غبت عن امرأتى سنتين ، فجئت وهي حبلى ، فشاور عمر رضي الله عنه ناسا في رجمها ، فقال معاذ بن جبل رضي الله عنه ، يا أمير المؤمنين : إن كان

(١) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٤٥ ، شرح فتح القدير ج ٤ ص ٣٦٢ ، شرح العناية

على الهداية ج ٤ ص ٣٦٢ ، المغنى ج ٧ ص ٤٧٧ ، الاتصاف ج ٦ ص ٢٧٤ الفروع ج ٥ ص ٥٣٧

(٢) السنن الكبرى ج ٧ كتاب العدد باب ما جاء في أكثر الحمل ص ٤٤٣ ، سنن الدار قطنی ج ٣

كتاب النكاح ص ٢٢٢ .

لك عليها سبيل فليس لك على ما فى بطنها سبيل فاتركها حتى تضع ،
فتركها ، فولدت غلاما قد خرجت ثناياه ، فعرف الرجل الشبه فيه ، فقال
ابنى ورب الكعبة ، فقال عمر رضى الله عنه ، عجزت النساء ان يلدن مثل معاذ
لولا معاذ لهلك عمر - (١)

* وجه الدلالة :

قالوا ان قول السيدة عائشة رضى الله عنها ، محمول على السماع ، لانه لا يدرك
بالرأى ، ولان العقل لا يهتدى الى معرفة المقادير ، وظل المغزل ، مثل للقلبة
لانه حال الدوران ، أسرع زوالا من سائر الظلال . (٢)

* مناقشة أدلة هذا المذهب :

ان قولهم ان هذه مقادير لا تكون الاسماعا ، وان سلمنا بها ، ولكن طرقها
مشكوك فيها . (٣)

* المذهب الثانى :

ذهب الشافعية ، وفي قول للمالكية ، وفي ظاهر المذهب للحنابلة ، الى أن أقصى

(١) السنن الكبرى ج ٧ كتاب العدد باب ما جاء في أكثر الحمل ص ٤٤٣ ، سنن الدار

قطنى ج ٣ كتاب الكاح ص ٣٢٢ .

(٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٣ ص ٥٤٠ ، الهداية شرح بداية المبتدى ج ٤ ص

٣٦٢ ، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٤٥ .

(٣) وذلك ان ما استدلووا به عن جميلة بنت سعد قال عنه ابن حزم : ان جميلة بنت سعد

مجهولة لا يدري من هي ، فبطل هذا القول . وأما ما روى عن عمر رضى الله عنه فقد ==

مدة الحمل أربع سنوات . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما حدث في الوجود ، أو بالاستقراء ، وبالمعقول .

* أولاً : بالاستقراء :

فعن مالك بن أنس ان السيدة عائشة رضى الله عنها قالت : " لا تزيد المرأة فسى حملها على سنتين ، قدر ظل المغزل ، فقال : سبحان الله ، من يقول هذا ؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان (٢) امرأة صدق زوجها رجل صدق ، حملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة ، تحمل كل بطن أربع سنين ، وكانت تسمى حاملـــــــــــــــــة

== قال عنه ابن خزم : كذلك هو من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الاعمش عن ابي سفيان عن أشياخ لهم عن عمر ٠٠٠ الخ قال ان هذا ايضاً باطل ، لانه عن ابي سفيان وهو ضعيف عن اشياخ لهم وهم مجهولون .

المحلى ج ١٠ ص ٣١٦ .

(١) مغنى المحتاج ج ٣ ص ٣١٩ ، المذهب ج ٢ ص ١٢١ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٤ ص ١٤٩ ، التاج والاكليد ج ٤ ص ١٤٩ ، بداية المجتهد و نهاية المقتصد ج ٢ ص ٩٣ ، المغنى ج ٧ ص ٤٧٧ ، الانصاف ج ٩ ص ٢٧٤ ، الفروع ج ٥ ص ٥٣٧ ، كما ان الرواية في المذهب المالكي : اختلفت فكما قيل اربع سنوات ، قيل خمس ، وقيل سبع ، واختلف في تنهيه أى منها .

الخرشي على مختصر سیدی خليل ج ٤ ص ١٤٣ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٤ ص ١٤٩

(٢) محمد بن عجلان المدي القرشي مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة ، أبو عبد الله أحد العلماء العاملين روى عن أبيه وأنس بن مالك ، ورجاء بن حيوة وآخرين ، كان ثقة وقد وثقه كثيرون منهم صالح بن احمد عن أبيه ، وابن معين ، وأبو حاتم والنسائي كان عبدا فتيها الا انه حمل منه اختلاط في صحيفته، وعلى هذا لا يحتج به الا سما يروى عنه الثقات ، كما ان الامام مسلم خرج له في المتابعات ولم يحتج به . مات رحمه الله بالمدينة سنة ثمان وأربعين . تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٢٤١ وما بعدها .

الفيل . (١)

الى غير ذلك من الوقائع ، وقالوا : ان ما لانص فيه يرجع فيه الى الوجود . (٢)

ثانيا : من المعقول :

ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب لامرأة المفقود أربع سنين ، ولم يكن ذلك الا لانه غاية الحمل . (٣)

مناقشة أدلة هذا المذهب :

نوقشت أدلة أصحاب هذا المذهب بما يأتي .

أولا : بما استدلوا به من الاستقراء .

ان هذه الأخبار كلها مكذوبة ولا يعرف قائلها . (٤)

كما ان الحكاية التي نسبت الى مالك يحتمل خطأها ، وقد يكون طهر المرأة امتد الى اربع سنين أو أكثر ، وحملت بالولد سنتين على قول أصحاب المذهب الاول أو حملت به لسنعة أشهر على غالب مدة الحمل . (٥)

كما ان ذلك ، وهو الحمل لاربع أو خمس ، يكون في غاية الندرة ، فلا تتعلّق به الاحكام ، فكيف يحتاج بها على ثبوت نسب أو نفيه . (٦)

(١) سنن الدار قطنی ج ٣ کتاب النکاح ص ٣٢٢ ، السنن الكبرى ج ٧ کتاب العدد باب ما جاء

في أكثر الحمل ص ٤٤٣ .

(٢) المنقذ ج ٧ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٣) قال في السنن الكبرى : " وقول عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود تربص اربع سنين بشه ان يكون انما قاله لبقاء الحمل اربع سنين " . ج ٧ كتاب العدد باب ما جاء في أكثر الحمل ص ٤٤٣ ، وانظر المنقذ ج ٧ ص ٤٧٨ .

(٤) هذا قول ابن حزم ، المحلي ج ١٠ ص ٣١٧ .

(٥) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٣ ص ٥٤٠ .

(٦) نبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ٤٥ .

وقال أصحاب المذهب الاول : انهم أخبروا عن امرأة انها وجدت ذلك مدة تسعة أشهر من الحركة ، وانقطاع الدم ، وكبر البطن ، وأدرك الطلق فحيين جلست القابلة تحتها ، أخذت في الطلق ، فكلما طلقت ، اعتصرت ماء هكذا شيئاً فشيئاً ، الى أن انضمر بطنها ، وقامت عنها قابلتها عن غير ولادة. (١) أما استدلالهم بالمعقول من أن عمر رضي الله عنه ضرب لا امرأة المفقود أربع سنين وما ذلك لا لأن أقصى مدة الحمل أربع سنين ، أقول : ليس يلزم أن يكون ذلك مرتباً على أن هذه هي أقصى مدة للحمل ، بل الظاهر أنه ضربها لتتيقن حياته من موته . والله اعلم .

المذهب الثالث :

ذهب الظاهرية الى أن أقصى مدة الحمل تسعة أشهر^(٢) ، واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالأثر .

عن سعيد بن المسيب قال : قال عمر بن الخطاب : " ايما رجل طلق امرأته فحاضت حينه ، أو حيضتين ، ثم قعدت فلتجلس تسعة أشهر حتى يستبين حملها ، فإن لم يستبين حملها في تسعة أشهر ، فلتعتد بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر عدة النسي قد قعدت عن المحيض . (٣) وقالوا : هذا عمر لا يرى الحمل أكثر من تسعة أشهر .

(١) الهداية شرح بداية المبتدى ج ٤ ص ٣٦٢

(٢) المحلى ج ١٠ ص ٣١٦

(٣) المحلى ج ١٠ ص ٣١٧

قال على رضى الله عنه إلا ان الولد قد يموت في بطن أمه فيتمادى بلا غايصة حتى تلقيه متعطفاً في سنين . (١)

الترجيح :

مما سبق عرّفه من أدلة اصحاب المذاهب السابقة ، ومناقشة ما أمكن مناقشته فان الراجح هو ماذهب اليه الظاهرية ، وهو ان أكثر مدة الحمل تسعة أشهر . وذلك لما قد ذكرته عند مناقشة تلك الأدلة ، حتى ان بعض الفقهاء جعل اكثر مدة الحمل ثلاث سنين ، بل ان بعضهم قال : ليس لاقمائه وقت يوقف عليه وسواء من حدده بالسنين ، أو لم يحدد أمده ، كيف نقول هذا ؟ وهذا مشكل مع كثرة الفساد في هذا الزمان ، وان صحت هذه الحكايات ، فنحن لانتهم قائلها بالكذب ، نقول قد تكون صحيحة ، وذلك كما نعلم ان أكثر طهر المرأة لاحد لاكثره . فقد تمكث المرأة وقت طهر ثلاث أو اربع سنين ، ومن ضمنها حمل لمدة تسعة أشهر . (٢) . والله اعلم .

(١) المحلي ج ١٠ ص ٣١٢

(٢) ولترى رأى الطب الحديث في اكثر مدة الحمل طالما انه ليس هناك نصوص شرعية تحدد أكثر الحمل .

فقد حدد أكثر مدة الحمل بتسعة أشهر ، وهذا كما جاء في كتاب خلق الانسان بين الطب والقرآن ، قال : " أما اكثر الحمل عند الاطباء ، تسعة اشهر ، فلايزيد عن شهر بعد موعده ، والالمامات الجنين في بطن أمه ٠٠٠ ويعتبرون ما زاد عن ذلك نتيجة خطأ في الحساب ٠٠٠٠ الا ان الجنين قد يموت في بطن أمه ، ويبقى فيها أمدا طويلا ، وهذا معروف عند الأطباء ، قد يتكلس - يعني - ترسب فيه أملاح ===

- - - - -

== الكالسيوم ، فيصبح مثل الجير - الجنين بعد موته ، ثم يقذفه الرحم بعد فترة وقد يقذفه على فترات متقطعة ، وهذا كما جاء عن علي رضي الله عنه في المحلى ج ١٠ ص ٣١٧ كما سبق أن ذكرناه .

قال أيضا صاحب كتاب خلق الانسان بين الطب والقرآن " ٠٠٠٠ وقد وجدت نساء ممن كن يترددن على عيادتي يزعمن أنهن حوامل ، لعدة سنوات ، وبالفحص تبين انهن لم يكن حوامل ٠٠٠٠ وانما كان ذلك الحمل كاذبا " ص ٤٥٢ - ٤٥٣ . وهذا كما في قصة المرأة ، التي مكثت تسعة اشهر ولم تلد كما سبق أن ذكرناه انظر ص ٢٣٣ .

والحمل الكاذب : هو حالة تصيب النساء اللائي يبحثن عن الإنجاب دون أن ينجبن فتكون هناك أعراض كأعراض الحمل الحقيقي ٠٠٠ وقد يحدث لاحدى هؤلاء الواهمات بالحمل الكاذب وتتمور ان الجنين بقى في بطنها سنيها ، وقد يحدث بعد ذلك انها تحمل فعلا فتضع طفلا طبيعيا في فترة حملها ، ولكنها نتيجة لوهمها وإيهامها من حولها تتصور انها حملته كل تلك السنوات .

خلق الانسان بين الطب والقرآن ص ٤٥٣ - ٤٥٤ ، كتاب الحمل والولادة - العقم عند الجنسين : اعداد محمد رفعت ونخبة من اساتذة الطب بجمهورية مصر العربية ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م دار المعرفة للطباعة والنشر من ص ٢٦ الى ص ٣٠ .

ومن اراد الاستزادة لمعرفة اسباب الحمل الكاذب فليراجع المرجع السابق ، وان كنت قد رجحت رأى اصحاب المذهب الثالث وهو ان أكثر مدة الحمل تسعة أشهر ، ولكن لا نقطع بذلك ، ويمكن الرجوع الى الطب لتبين الامر والا يمكن أن يضرب له مدة سنة . حتى لو كان هناك خطأ في حساب الاشهر فالسنة كافية . والله تعالى اعلم .

المبحث الثاني : في اللقيط ، وبمن يلتحق :

أولا : تعريف اللقيط :

اللقيط لغة : من لقط الشيء ، أخذه من الأرض ، وقد غلب اللقيط على المولود المنبذ . (١)

اللقيط شرعا : عرف الفقهاء اللقيط بعدة تعريفات ، وقد اختلفت تعريف الحنابلة وهو :

اللقيط : طفل لا يعرف نسبه ولا رقه ، أو ضل الطريق الى سن التمييز . (٢)
وسمى هذا الطفل لقيطا ، من باب تسمية الشيء باسم عاقبته ، هذا كقولـه
تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَعْمَرُ خَمْرًا) . (٣)

(١) المصباح المنير ج ٢ كتاب اللام مادة لقط ص ٥٥٧ ، مختار الصحاح باب اللام مادة لقط ص ٦٠٢ .

(٢) شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٨١

واليك تعريفات الفقهاء للقيط وذلك للفائدة :

* عرفه الحنفية : اسم لحي مولود طرحه أهله خوفا من العيلة - الفقر - أو فرارا من شهمة الريبة . حاشية رد المحتار ج ٤ ص ٢٦٩ .

* وعرفه المالكية : بأنه صغير آدمي لم يعلم أبواه ولا رقه ، وهذا تعريف ابن عرفة من المالكية : الشرح الكبير ج ٤ ص ١٢٤ .

* وعرفه الشافعية : بأنه صغير أو مجنون منبذ لا كافل له معلوم ، ولو ممبزا لحاجته الى التعمد . الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ٢ ص ٤١

(٣) سورة يوسف آية / ٣٦ .

وقوله تعالى : (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) . (١) سمي العنب خمرًا ، والحي

الذي يحتمل الموت ميتًا باسم العاقبة . (٢)

* ثانيا : حكم التقاطه :

لا خلاف بين الفقهاء في طلب الشارع بالتقاط اللقيط ممن وجده . (٣)

وقد استدلوا لما ذهبوا اليه بالكتاب والسنة والاثار .

* أولا : من الكتاب :

أ - قوله تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) . (٤)

ب - قوله تعالى : (وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) . (٥)

ج - قوله تعالى : (وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) . (٦)

* ثانيا : من السنة :

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

" من لا يرحم لا يرحم " . (٧)

(١) سورة الرمر آية / ٣٠

(٢) دائع المنايع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٩٧ .

(٣) حاشية رد المحتار ج ٤ ص ٢٦٩ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ٢٩٧ ، مواهب

الجليل لشرح مختصر خليل ج ٦ ص ٨٠ الخرشى على مختصر سيدي خليل ج ٧ ص ١٣٠ ،

الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ٢ ص ٤١ ، المذهب ج ١ ص ٤٤١ ، شرح منتهى

الارادات ج ٢ ص ٤٨٢ ، المغنى ج ٥ ص ٤٤٧ ، المحلى ج ٨ ص ٢٧٣ .

(٤) سورة المائدة آية / ٢

(٥) سورة البقرة آية / ٢١٥

(٦) سورة المائدة آية / ٣٢

(٧) صحيح الامام البخارى ج ٨ كتاب الادب باب رحمة الناس والبهائم ص ١٠

وجه الاستدلال من الكتاب والسنة ظاهر .

* ثالثا : من الآثار :

عن سنين أبي جميلة^(١) ، رجل من بني سليم ، أنه وجد منبوا في زمسان
عمر بن الخطاب ، قال فبحثت به الى عمر بن الخطاب ، فقال : ما حملك على أخذ
هذه التسمية ؟ فقال : وجدت بها شائعة ، فأخذتها ، فقال عريفة : يا أمير
المؤمنين ، انه رجل صالح فقال عمر : أكذلك ، قال : نعم ، فقال عمر بن الخطاب
أذهب فهو حر ، ولك ولاؤه ، وعلينا نفقته ."^(٢)
ومع اتفاق الفقهاء في طلب الشارع بالتقاط ممن وجهه ، الا انهم اختلفوا في الوجه

(١) سنين أبو جميلة الضمري ، وقيل السلمي ، وقيل اسم أبيه فرقد ، ادرك النبي صلى
الله عليه وسلم عام الفتح ، وحج معه ، وروى عنه . وعن أبي بكر وعمر رضي
الله عنهما ، روى عنه الزهري .

الاستيعاب في أسماء الأصحاب ج ٢ ص ١٣٤ وما بعدها ، اسد الغاية في معرفة
المحاسة ج ٢ ص ٣٦١ ، تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٤٥ .

(٢) موطأ الامام مالك على تنوير الحوالك ج ٢ كتاب الاقضية باب القضاء في المنبوء
ص ٢١٢ . وجاء بلفظ قريب في السنن الكبرى ج ١٠ كتاب الولاء باب من وجد
منبوا ، نالتقطه لم يثبت عليه ولا . ص ٢٩٨ .

وفال عنه في تلخيص الحبير ، قال : رواه مالك في الموطأ ، والشافعي عنه عن
ابن شهاب عنه به ، وعلقه البخاري بمعناه . ج ٣ كتاب اللقيط . ص ٧٧ .
ومعنى قوله : ولك ولاؤه : جعله مولاة كأنه اعتقه اذا التقطه ، فألقاه من الموت ،
أو أن يلتقطه غيره فيدعى رقيقته ، وقيل أمر بتربيته ، وليس ولا العتق .
النظم المستعذب في شرح غريب المذهب ج ١ ص ٤٤١ .

الذي شرع عليه هذا الطلب ، فقد ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

* المذهب الاول :

ذهب الحنزية والمالكية والشافعية والحنابلة الى ان التقاط اللقيط فرض كفاية^(١).

إلا ان الحنفية لم يجعلوا فرض الكفاية على عمومهم بل قالوا : انه قد يكون فرض عين ، وقد يكون فرض كفاية ، وقد يكون مندوبا كما يأتي :

ويكون فرض عين إذا لم يعلم به غيره كأن وجده في مفازة ، وهذا كمن رأى أعمسى يقع في البئر ونحوه ، ويفترض عليه حفظه من الوقوع .

ويكون فرض كفاية ، وذلك ان غلب على ظن المتلقط هلاكه ، ان لم يرغبه لحصول المقصود بالبعث وهو صيانته .

ويكون مندوبا ان كان في غالب رأيه انه لا يهلك ، كأن وجده في الممر .^(٢)

* المذهب الثاني :

ذهب الظاهرية ، الى ان التقاط اللقيط واجب على من حضرته أن تقوم به .^(٣)

* رابعا : الحكمة من مشروعية التقاط اللقيط :

ان من حكمة مشروعية التقاط اللقيط ، هو إحياء نفس بريئة لا ذنب لها ، إذا نركت ، قد يكون مصيرها الضياع ، أو الموت ، وفي التقاطه إحياء لنفس قد يكون منها الملاح .

- (١) حاشية رد المحتار ج ٤ ص ٢٦٩ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٩٧ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٦ ص ٨٠ ، الخرشى على مختصر سيدى خليل ج ٧ ص ١٣٠ ، الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ٢ ص ٤١ ، المذهب ج ١ ص ٤٤١ ، شرح منتهى الارادات ج ٢ ص ٤٨٢ ، المغنى ج ٥ ص ٤٤٧ .
- (٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٩٧ ، حاشية رد المحتار ج ٤ ص ٢٦٩ .
- (٣) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٢٧٣ .

وإذا كان التقاطه فرض كفاية ، فلو ترك لأثم الجميع ، ومما لاخك فيه ان التقاطه فيه الأجر الكبير .

كما ان في التقاط اللقيط ، رحمة حيث إن الشارع حث على التراحم ، فان الله سبحانه وتعالى : يرحم عباده سواء كان منهم الكافر والمؤمن والعاص والتقى فلم لا يكون منا رحمة بهذا الطفل ، ومادام ذلك ، فهو طفل لا ذنب له ، ولذا شرع التقاطه .

كما ان في التقاطه إظهار الشفقة بالأطفال ، ولهذا قبل محرز غانم ، ومضيعة آثم ، كما ان في ذلك أسوة بنبينا عليه افضل الصلوة والسلام ، حيث كان شديد الرحمة بالأطفال .

كما ان المسلم لا يكون من المسلمين اذا لم يرحم صغيرهم ، ولم يوقر كبيرهم .

خامسا : حكم المال الذي يوجد مع اللقيط :

لا خلاف بين الفقهاء ، في ان ما وجد مع اللقيط من مال ، فهو له ، أي لللقيط^(١) وعللوا لذلك بأن الطفل من أهل الملك ، لكونه حرا ، فيكون ما في يده له وعلى هذا نلته يد صحيحة بدليل انه يرث ويورث ، ويصح ان يشتري لــــه ويبيع .

وعلى هذا ، لو وجد معه مال مشدود عليه ، أو تحتة ، أو في يده ، أو منشورا عليه فهو له ، وإن كان على دابة ، فالدابة له .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٣٠٠ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٦ ص ٨٠ ، التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ج ١٥ ص ٢٨٩ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٨٣ ، المحلى ج ٨ ص ٢٧٦ .

أما لو كان المال مدفوناً تحته .

فقد ذهب المالكية ، وفي وجه للشافعية الى انه لو وجد المال مدفوناً تحت اللقيط ، فليس له إلا ان توجد معه رقعة مكتوبة فيها انه له ، فيكون ماله . (١)

وذهب الشافعية في قول ، والحنابلة في قول ، الى ان الحفر لو كان طريسياً بالمال للقيط ، والا فلا ، لان الظاهر انه اذا كان طريسياً فواضع اللقيط حفره وفي قول آخر لهما ، ان ذلك ليس له لانه لو كان للقيط لشده واضعه فليس نيايه ، ليعلم به ، ولم يتركه في مكان لا يطلع عليه . (٢)

* سادساً : حكم الاشهاد على التقاطه :

أما بالنسبة لحكم الاشهاد لالتقاط الطفل ، فقد صرح بعض الفقهاء في ذلك ، كالمالكية والشافعية ، والبعض لم يصرح ، ولكن ما قالوه كأنهم أرادوا بذلك معنى الاشهاد كالحنفية ، والبعض فهم من قولهم كالحنابلة .

* المذهب الاول :

وهو المرحون بأن ، لابد من الاشهاد

(١) . التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ١ ص ٨٠ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٥ ص :

٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٢) . التكملة الثانية للمجموع شرح المذهب ج ١٥ ص ٢٨٩ ، المننى ج ٥ ص ٢٥٢ .

كما انهم بيوا حكم مالو وجد اللقيط بدار ، أو بستان ، أو وجد المال بجانبه لم أين حكم ذلك منعا للتطويل .

ذهب المالكية والشافعية ، ومفهوم قول الحنابلة^(١) إلى ضرورة الاشهاد على التقاطع اللقيط ، إلا ان المالكية ، قالوا : ينبغي ، ولم يجعلوه واجباً ابتداءً - ولكن إذا خيف من طول الزمن ان يدعى ، أو خيف عليه من الاسترقاق فان غلب على الظن ذلك فانه يجب الاشهاد . (٢)

أما الشافعية فقالوا : انه يجب ابتداءً الاشهاد على التقاطعه ، وذلك لحفظه لحريته ونسبه ، وكذلك الاشهاد على ما معه تبعاً ، لئلا يتملكه ، فلو ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحفظ عليه .

أما من سلمه له الحاكم . فالاشهاد مستحب له فقط . (٣)

* المذهب الثاني :

وهم من أراد بذلك معنى الاشهاد .

ذهب الحنفية الى ان الملتقط إذا لم يرد التبرع بالاتفاق على اللقيط وقعد ان ينفق عليه من بيت المال ، فإنه لا بد ان يأتي به الى الامام ، كما انه بفهم من ذلك ، أنه اذا أراد ان يتبرع بالاتفاق عليه ، انه لا يأتي به الامام . (٤)

(١) المننى ج ٥ ص ٧٥٧

(٢) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٢٦ ، الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٧ ص ١٣٣ .

(٣) الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع ج ٢ ص ٤١ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤١٨ .

(٤) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٦ ص ١١٠ .

✱ الترجيح :

ان الراجح هو ماذهب اليه أصحاب الرأي الاول ، وهو وجوب الاشهاد ، وذلك حفاظا على الطفل ، وان يرفع أمره الى الامام ، وعلى الامام ان يعمل على ما فيه صالح اللقيط .
والله اعلم .

✱ سابعا : حكم النفقة على اللقيط :

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة الى انه لو كان اللقيط مال فسيان نفقته تكون في ماله ، واذا لم يكن له مال فنفقته في بيت مال المسلمين .
واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالآثر والمعقول .

✱ أولا : من الآثر :

عن سنين أمي جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبوا في زمان عمر بن الخطاب ، قال فبحثت الخ . (١)

✱ ثانيا : من المعقول :

ان جعل الاتفاق على اللقيط من ماله ابتداء ، لأن الاتفاق من بيت المال يكسبون لضرورة ، ولا ضرورة له إذا كان له مال .
أما في حالة عدم وجود المال لديه ، يكون في بيت مال المسلمين ، لأن اللقيط عاجز محتاج لا مال له ، ولا قريب ، وبيت المال معد للصرف على مثله

(١) سبق ذكره والتعليق عليه . انظر ص / ٧٣٨

فحار كالمقعد الذي لا مال له ، أو كالفقير ، بل هو أولى ، ولأن ميراثه
لبيت المال فتكون نفقته عليه . (١)

ثامنا : هل يلزم الملتقط الاتفاق على اللقيط :

وذلك اذا تعذر الاتفاق على اللقيط من بيت المال ، لأي سبب من الاسباب
فهل يلزم الملتقط بالاتفاق على اللقيط ؟
ذهب الفقهاء في ذلك الى مذهبين :

المذهب الاول :

قالوا : لا يلزم الملتقط الاتفاق على اللقيط ، ولهم في ذلك تفصيلات .

المذهب الثاني :

الزم الملتقط الاتفاق على اللقيط وجعله واجبا عينا عليه ، وإليك بيان ذلك .

المذهب الاول :

ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة ، إلى انه لا يلزم الملتقط بالاتفاق على
اللقيط ، وإذا لم يكن للقيط مال ، أو تعذر الاتفاق عليه من بيت المال ، لأن أسباب
المنفعة القرابة . والزوجية ، والملك والولاء ، وهي منتفية عن اللقيط ، وإنما
كان التقاط الملتقط اللقيط ، إنما هو تخليص له من الهلاك وتبرع بحفظه

(١) بدائع الحنائن في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٩٨ - ١٩٩ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق
ج ٣ ص ٣٩٧ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٦ ص ٨٠٠ ، الخروشي على مختصر خليل
ج ٧ ص ١٣٠ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٢١ ، الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ٢ ص ٤٢ ،
المغني ج ٥ ص ٧٥١ - ٧٥٢ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٨٢ .

فلا يوجب ذلك النفقة ، كما لو فعله بغير اللقيط .
ومع اتفاقهم في ذلك - أي الجمهور - إلا أن لكل منهم تفصيلا كما سألناه .

أ - الحنفية :

قالوا لو أنفق الملتقط على اللقيط من ماله ، فإن فعل باذن القاضي فله أن يرجع عليه ، إذا كبر ، وكان له كسب ، لأن أمر القاضي كأمر اللقيط بنفسه ، إذا كان كبيرا . وذلك لعدم ولاية القاضي . فإذا أنفق بالامر الذي يميّره ديننا عليه **فأدعوا** أنه أنفق عليه كذا ، فإن صدقه اللقيط رجع به ، وإن كذبه ، فالقول قول اللقيط ، وعلى الملتقط البينة .

وإذا أمره القاضي بالاتفاق ولم يأمره بالرجوع بما أنفق ليكون ديننا على اللقيط فلا رجوع - ونال الحنفية إن هذا في الأصح - لأن مطلق الامر بالاتفاق إنما يوجب ظاهر ترغيبه في اتمام الاحتساب ، وتحصيل الشواب .
وإن أنفق عليه بغير إذن ، فلا يرجع عليه ، لأنه يكون متطوعا بالاتفاق لعدم ولايته . (١)

ب - الشافعية :

قالوا : إذا لم يمكن الاتفاق على اللقيط من بيت المال ، اقتضى له الإمام من المسلمين في ذمة اللقيط ، وهذا كالمضطر إلى الطعام .
وإن تعذر الاقتراض ، قام المسلمون بكفايته فرضا حتى يثبت لهم الرجوع بما أنفقوا على اللقيط ، ويقسطها الإمام على الأغنياء منهم ويجعل نفسه منهم .

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٩٩ ، الهداية شرح بداية المبتدى ج ٦ ص ١١١
تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٩٧ .

وان تعذر استيعابهم ، وذلك لكثرتهم قسطها على من رآه منهم باجتهاده ،
فان استووا في اجتهاده تخير ، فان ظهر له مال ، أو قريب رجع عليه لأن النفقة
هنا لم تسقط بمضى الزمان ، لأنها وقعت قرضا بإذن الحاكم ، والحاكمـــــــــــــــــ
إذا اقترض النفقة على من تلزمه ثبت الرجوع بها .
وإذا لم يظهر للقيط مال ، أو قريب ، فالرجوع على بيت المال من سهم الفقراء
والغارمين بحسب ما يراه الإمام . (١)

ج - الحنابلة :

قالوا : إن لم يمكن الاتفاق على الطفل من بيت المال ، اقترض له الحاكم على بيت
المال ، ولو مع وجود متبرع ، لأنه بذلك أمكن الاتفاق عليه ، بلامنة تلحقه
أشبه أخذعا من بيت المال .
وان بان له أب موسر رجع عليه ، وإلا وفي من بيت المال ، وان تعذر الاقتراض عليه
أو الأخذ منه كعدم وجود المال فيه فتكون نفقته على من علم حاله
الاتفاق عليه ، وهذا لقوله تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى) (٢) ولأن ترك الاتفاق
عليه فيه هلاكه ، وحفظه من الهلاك واجب ، وهذا كإنقاذه من الخرق ، كما ان من
أنفق على اللقيط ، لا يرجع عليه بما أنفقه لوجوبها على من علم به ، أي
أنها فرض كفاية .

(١) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢١ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٥ ص ٤٢٥ .
ان سبب قول الشافعية : في الرجوع في نفقة اللقيط في سهم الفقراء أو الغارمين من
بيت المال ، لانهم عندما قالوا : ان نفقة اللقيط اذا لم يكن له مال في بيت المال
في سهم المصالح ، وقالوا : لان عمر رضي الله عنه استشار الصحابة رضي الله عنهم في
ذلك فأجمعوا على انها في بيت المال .
مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢١ ، الانواع في حل الفاظ ابي شجاع ج ٢ ص ٤٢ .
(٢) سورة المائدة آية ٢ /

إلا أن الإمام أحمد قال : انه يرجع بما أنفقه عليه من بيت المال ، وقيل : إن نوى الرجوع واستأذن الحاكم في ذلك رجع على الطفل بعد رشده ، وإلا رجع على بيت المال . (١)

المذهب الثاني :

ذهب المالكية إلى انه إذا تعذر الإنفاق على اللقيط من بيت المال ، فإن نفقته تكون على الملتقط له واجب عين .

وعلموا لما ذهبوا إليه بأن الملتقط هو أولى الناس به ، لأنه بالتقاطه له ألزم نفس بالنفقة عليه .

وتستمر نفقة الملتقط على اللقيط حتى يبلغ ، ويستغنى ، ولا رجوع له على اللقيط ، وإن كانت أمثى فإلى دخول الزوج بها . (٢)

ولو أنفق الملتقط على اللقيط وهو يعلم بأن له مال له الرجوع إن أشهد على ذلك ، أو أن حلف أنه أنفق ، ويكون ذلك من غير سرف ، أو يدعى أنه وقت الإنفاق إنما قصد الرجوع أو أن الإنفاق من مال الطفل في ذلك الوقت متمسك لكونه عرضاً أو عقاراً ، أو كان المال في ذمة الناس . (٣)

-
- (١) شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٨٢ ، المغني ج ٥ ص ٢٥٢ .
(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٦ ص ٨٠ ، الخرشى على مختصر سيدى خليل ج ٧ ص ١٣٠ . حاشية الشيخ علي العدوي ج ٧ ص ١٣٠ - ١٣١ بلغة المسالك لأقرب المسالك ، ج ٢ ص ٣٢٧ .
(٣) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٣٢٧ .
كما أن لهم تفصيلات أخرى في متى يكون الرجوع لم يذكرها منعاً للتطويل .

✱ ثامنا : حكم اسلامه :

أما حكم اسلام اللقيط ، فقد يرجع ذلك الى الدار التي التقط منها ، أو للملتقط فان للفتها في ذلك تفصيلات كما يأتي :

✱ أولا : الحنفية :

قالوا : ان وجد اللقيط مسلم في مصر من أعمار المسلمين ، فيحكم للقيط بالاسلام .

وان وجد اللقيط ذمي في كنيسة ، أو في قرية ليس فيها مسلم فيكون اللقيط ذميا تحكما للظاهر ، كما إذا وجد مسلم في بيعة ، أو كنيسة ، أو في قرية من قرى أهل الذمة ، فيكون ذميا .

ولو وجد ذمي في مصر من أعمار المسلمين ، أو في قرية من قراهم ، أو ان يجده مسلم في مكان الكافرين ، ففي هاتين الحالتين ، اختلفت الرواية فمنهم من اعتبر المكان في الحالين .

ومنهم من اعتبر حال الواجد فيهما حتى يحكم بإسلامه . (١)

✱ ثانيا : المالكية :

قالوا : ان الملتقط اذا وجد اللقيط في بلاد المسلمين فانه يحكم بإسلامه ، وذلك لانه الاحمل والغالب ، وسواء كان الملتقط مسلما أو كافرا .

واذا التقطه مسلم من قرية ليس فيها من المسلمين سوى بيتين أو ثلاثة ، وقيل كذلك بيت واحد فإنه يحكم بإسلامه ، تغليباً لجانب الإسلام ، ولكن اذا التقطه

(١) شرح العناية على الهداية ج ٦ ص ١١٢ - ١١٤ .

ذمي فالمشهور انه بحكم بكفره .

وإذا التقط اللقيط مسلم ، أو كافر في قرية من قرى الشرك ، فإنه يكــــون
مشركا ، وذلك تغلبا للدار ، والحكم للغالب . (١)

ثالثا : الشافعية :

قالوا ان اللقيط يكون مسلما ، إذا وجد في الدار التي يسكنها المسلمون ، وان
كان فيها أهل ذمة ، تغلبا للإسلام .

وإذا وجد اللقيط في دار فتحها المسلمون ، وأقروها في يد الكفار بجزيــسة
أو مالهوهم ، ولم يملكوها ، فاللقيط مسلم ، إن كان فيها مسلم وإلا فكافر
وقيل انه مسلم لاحتمال انه ولد من يكتنم إسلامه منهم .

وإذا وجد اللقيط في دار كان المسلمون يسكنونها ، ثم غلب عليها الكفار ، فسيان
لم يكن فيها من يعرف بالإسلام ، فهو كافر ، وقالوا : هذا هو الصحيح .

وقيل مسلم لاحتمال ان فيها كاتم إسلامه . (٢)

وان وجد اللقيط في دار الكفر ولم يكن فيها مسلم فيحكم للقيط بكفره .

ولكن لو كان فيها تجار مسلمون ساكنون فيها ، ففيه وجهان لهم أصحهما
يحكم له بالإسلام تغلبا للإسلام . (٣)

(١) الخرنسي على مختصر سيدي خليل ج ٧ ص ١٣٢

(٢) الى غير ذلك من التفصيلات ، ولم اذكرها خشية التطويل .

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٥ ص ٤٣٣ - ٤٣٤ ، كما ان لهم تفصيلات أخرى في ذلك .

■ رابعاً : الحنايلة :

قالوا اذا وجد اللقيط بدار اسلام فيه مسلم ، أو مسلمة ، فهو مسلم لكونه
يمكن كونه منه ، لظاهر الدار ، وتغليباً للإسلام فانه يعلو ولا يعلى عليه . (١)
وان وجد اللقيط في دار أهل الحرب ، ولا مسلم فيه ، أو كان فيه مسلم كتاجر
وأسير . فهو كافر رقيق لان الدار لهم .
وان كثر المسلمون بدار حرب ، فلقبطها مسلم تغليباً للإسلام . (٢)

■ حادى عشر : بمن يلحق اللقيط :

أى حكم استلحاقه .
اللقيط كما هو معروف ، مجهول النسب ، كما انه لا يلتحق بنسبه بملتقطه
لأنه أجنبى عنه ، وقد يستلحق اللقيط إنسان ما ، فأما ان يكون المستلحق
مسلماً ، أو ذمياً أو امرأة ، أو متعدداً ، ولكل حالة حكمها نبينها على
النحو التالى :

- (١) وهذا لحديث عائذ بن عمرو المزنى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الإسلام ،
يعلو ولا يعلى عليه " سنن الدار قطنى ج ٣ كتاب النكاح ص ٢٥٢ .
جاء في التعليق المغنى على الدار قطنى قال : الحديث أخرجه البخارى في الجنائز
تعليقاً من قول ابن عباس رضى الله عنهما ، رواه الطبرانى في معجمه الاوسط
والبيهقى في دلائل النبوة عن ذؤود بن أبى هند عن الشعبى عن ابن عمر عن أبيه
" هذا الدين يعلو ، ولا يعلى " ورواه نهشل واسط عن معاذ بن جبل قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الايمان يعلو ولا يعلى " وأما اسناده المصنف
فيه عبد الله بن حشر ، قال الدار قطنى : كلاهما مجهولان ، وذكره الزيلعى .
ج ٣ كتاب النكاح ص ٢٥٢
(٢) شرح منتهى الارادات ج ٢ ص ٤٨٢ ، كما ان لهم تفصيلات أخرى لم اذكرها وذلك منعا
للتطويل .

أ - الحكم اذا كان المستلحق مسلما :

لا خلاف بين الفقهاء في أنه لو استلحق مسلم اللقيط به ، فإنه يلحقه سواء كان الملتقط أو غيره . (١)

ومع اتفاقهم في ذلك إلا أنهم اختلفوا في اشتراط البينة لكي يلتحق بنسبه بالمدعى ، وكان خلافهم على مذهبيين .

المذهب الاول :

ذهب جمهور الفقهاء من حنفية وشافعية وحنابلة وظاهرية ، إلى أنه لو ادعى إنسان نسب اللقيط فإنه يتبعه ، ولا حاجة للبينة لإثبات ذلك . (٢)

وعملوا لما ذهبوا اليه بما يأتي .

انه إذا اقر المدعى بنسب اللقيط فإنه في ذلك إقرارا بما ينفعه ويتأذى بانقطاعه والليط محتاج لذلك ، لأنه يتشرف بالنسب ، ويعير لعدمه ، كما ان الملتقط لا ينازعه فيه أحد . (٣)

نما ان في اقرار المدعى بذلك اقرار بحق لا ضرر فيه على غيره ، فأشبهه ماله أقر به مال . (٤)

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٩٩ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٦ ص ٨٢ ، منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا بن شرف النووي مع معنى المحتاج ، دار الفكر ج ٢ ص ٤٢٧ ، المغنى ج ٥ ص ٧٦٣ - ٧٦٤ ، المحلى ج ٨ ص ٢٧٦ .

(٢) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٩٩ ، معنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢٧ ، المغنى ج ٥ ص ٧٦٣ - ٧٦٤ ، المحلى ج ٨ ص ٢٧٦ .

(٣) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٩٨

(٤) معنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢٧

كما ان الشافعية قالوا : يسن للقاضي ان يقول : للملتقط من اين هو ؟ ولدك من أمتك أو زوجتك ، أو شبهة ؟ فإنه قد يتوهم ان الالتقاط يعيد النسب ، وقد قيل : ينبغي ذلك ، وقيل يجب ، وهذا إذا كان المستلحق ممن يجهل ذلك احتياطا للنسب . المرجع السابق .

وكذلك فان الولادات لا تعرف ، الا بقول الآباء والامهات ، وهكذا أنساب الناس كلهم ، ما لم يتيقن الكذب . (١)

المذهب الثاني :

ذهب المالكية الى أنه لو ادعى إنسان اللقيط ، فانه لا يستلحقه الا ببينة ، أو وجه يدل على ذلك .

أما البينة : تشهد له ، أنه أبيه .

وأما الوجه : كأن عرف انه لا يعيش له ولد ، فزعم انه رماه لقول الناس اذا طرح عاش ونحوه ، أو لفلاء ونحوه (٢) مما يدل على صدقه فيلحق به (٣)

ب - الحكم فيما لو استلحقه الذمي :

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة الى أنه لو ادعى الذمي نسب اللقيط ، فانه يتبعه في النسب . (٤)

(١) المحلي ج ٨ ص ٢٧٦

(٢) ربما هذا عرف عند الناس ، وهو عرف خاطئ ، لجهلهم بالشريعة ، والشريعة مشددة لحفظ النسب ، والله يتكفل بالرزق " تَحْنُ نُزْرُقُكُمْ وَأَيُّهُمْ " سورة الانعام آية / ١٥١ .

(٣) الشرح الكبير ج ٤ ص ١٢٦ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ج ٦ ص ٨٢ .

(٤) مدائع الحنايع في ترتيب الشرائع ج ١ ص ١٩٩ ، الخرشي على مختصر سبدي خليل ج ٧ ص ١٣٣ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٢٧ ، المغني ج ٥ ص ٧٦٣ - ٧٦٤ .

كما ان للمالكية تفصيلات أخرى في ذلك .

وقال الحنفية والمالكية : انه ينزع من يد الذمي اللقيط الذي حكم له

باسلامه وحدد الحنفية وقت ذلك ، قبيل عقل الاديان . (١)

كما ان الحنفية والشافعية والحنابلة ، ذهبوا إلى أنه مع لحوق اللقيط للذمي في نسبه ، لكن لا يلحقه في الدين .

وعلموا لما ذهبوا اليه بما يأتي :

ان لحوق اللقيط بنسب الذمي دون دينه لأن دعواه تضمنت شيئين النسب ، وهو نفع للطفل ، ونفي الاسلام الثابت بالدار ، وهو ضرره ، ويمكن تمديقه في الاولى لما فيها من النفع ، ولا يحدق في الثانية لأن فيها الضرر ، وليس من الضروري من تبوت النسب من الكافر ، ان نحكم بكفر اللقيط ، لأننا قد نحكم له بالاسلام لأننا نحكم باسلامه ، باسلام أمه ، وان كان أبوه كافرا . (٢)

كما ان اللقيط قد حكم باسلامه ، فلا يقبل قول الذمي في كفره ، وهذا كما لو كان معروف النسب ، ولانها دعوى تخالف الظاهر ، فلم تقبل بمجرد ادعائهم رقه ، ولو أنه تبعه في دينه ، لم يقبل إقراره بنسبه ، لأنه يكون اضراراً به فلم تقبل كدعوى الرق . (٣)

إلا ان الحنفية قالوا : لو برهن الذمي على ان اللقيط ابنه من أهل الذمة لا يلحقه في دينه لاننا حكمنا باسلامه ، فلا يبطل الحكم بهذه البيينة ، ولانها شهادة نأمت في حق الدين على مسلم . (٤)

-
- (١) حاشية رد المحتار ج ٤ ص ٢٧٣ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٣٢٨ .
(٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٤ ص ٢٧٣ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ٩٩
(٣) المغني ج ٥ ص ٧٦٤
(٤) الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٤ ص ٢٧٣ .

وان كان على اللقيط زى أهل الشرك ، فهو ابنه ، وعلى دينه ، وكذلك
ان شهد على ذلك بمسلمين . (١)

* جـ - حكم استلحاق المرأة الطفل :

ذهب الحنفية والشافعية في الاصح من مذهبهم ، وفي رواية عن الحنابلة الى أنه
لو ادعت امرأة نسب اللقيط ، فلا تقبل دعواها الابينة ، أو مدعى زوجها
صحت دعواها ، وإلا فلا ، لأن فيه حمل نسب الغير . (٢)

* د - اذا استلحق الطفل اثنان فأكثر :

اذا استلحق الطفل اثنان فأكثر فقد ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه
لو ادعى نسب اللقيط رجلان ، وكان لدى أحد منهما بينة ، فانه يلحق به . (٣)
ولكن لو لم تكن بينة ، أو تعارضت بينة كل واحد منهما فبأيهما يلحق اللقيط
سبه ؟

ذهب العلماء في ذلك الى مذهبين .

* المذهب الاول :

ذهب الحنفية الى انه اذا لم توجد بينة أو تعارضت بينة كل منهما ، فإن
نسب اللقيط يلتحق بالاثنتين ، فيكون ابنهما لاستوائهما في النسب ، ولا يلحق

-
- (١) المرجع السابق . وكونه على دين الكافر بشهادة المسلمين هذا مفهوم قولهم .
(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ٢٠٠ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢٧ ، المغنى
ج ٥ ص ٧٦٥ كما ان لكل مذهب تفصيلات وتفرعات غير هذه ، لم انكرها منعاً
للتطويل .
(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٦ ص ١٩٩ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢٨ ، المغنى ج ٥
ص ٧٦٦ .

به بقول القافصة . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والمعقول .

أولا : من السنة :

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا ، أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال
يا رسول الله ولد لي غلام أسود ، فقال هل لك من ابل ، قال نعم ، قال : مما
ألوانها ؟ قال حمر ، قال هل فيها من أورك ، قال : نعم ، قال : فأني ذلك ؟ قال :
لعل نزع عرق ، قال فلعل ابنك هذا نزع " . (٢)

ثانيا : من المعقول :

قالوا : لم نقل بعرضه على القافصة ، لان حكم القافصة تعويل على مجرد الشبه
والظن والتخمين ، فإن الشبه يوجد بين الاجانب ، وينتفي بين الأقارب .
كما انه لو كان الشبه كافيا ، لاكتفى به في ولد الملاعنة ، وفيما اذا أقر أحسن
الورثة بأخ فأنكره الباكون .

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ، حاشية رد المحتار ج ٤ ص
٢٧١ - ٢٧٢ .

القافصة : من قاف الأثر تبعه ، والقائف الذي يعرف الآثار .
المصباح المنير ج ٢ كتاب القاف مادة قاف ص ٥١٩ ، مختار الصحاح باب القاف
مادة قوف ص ٥٥٦ .

قالوا ان هذا قول ابو يوسف من الحنفية ، في انه لا يثبت اكثر من الاثنين ، وعند
محمد انه يثبت من الثلاث لا أكثر ، وعند الامام ابو حنيفة انه يثبت من الخمسة .
الدر المختار ترج تنوير الایمار ج ٤ ص ٢٧٢ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع
ج ٦ ص ٢٠٠ .

(٢) صحيح الامام البخاري ج ٧ كتاب الطلاق باب اذا عرض بنفي الولد ص ٥٢

■ المذهب الثاني :

ذهب الشافعية والحنابلة ، الى انه لو ادعى رجلان اللقيط ، ولم تكسسن هناك بينة ، أو تعارضتا ، فانه يعرض على القافة ، فيكون لايهما الحقه القائف به . (١)

واستدلوا على ما ذهبوا اليه بالسنة والاثار .

■ أولا : من السنة :

عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو مسرور ، فقال : يا عائشة ، ألم ترى مجزرا المدلجي (٢) دخل على فرأى اسامة وزييدا ، وعليهما قطيفة ، قد غطيا رؤسهما وبدت أقدامهما

(١) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢٨ ، المغنى ج ٥ ص ٧٦٦ - ٧٦٧ .

(٢) مجزر المدلجي القائف ، وهو مجزر بن الاعور بن جعدة بن معاذ بن عتوارة بن عمرو بن مدلج الكناني المدلجي ، وانما قيل مجزر ، لانه كان كلما أسر أسيرا جبر ناميته وأطلقه ، وقيل هو ممن شهد فتح مصر ، وقيل ايضا ليس له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) الامامة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٢٦٥ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ٤ ص ٣٠٣ .
أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن عبد العزى بن زيد بن أمية القيس حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وابن حبه ، يكنى ابا محمد ، ويقال : أبوزيد وأبو خارجة ولد في الإسلام ، وأمه أم ايمن حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم وأمره على جيش عظيم ، فمات النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يتوجه ، فأنفذه ابو بكر ، وكان عمر بن الخطاب يحمله ويكرمه ، ويفخله في العطاء ، اعتزل أسامة الفتن بعد قتل عثمان رضي الله عنهما إلى أن مات في آ وأجر خلافة معاوية .
اختلف في سنة وفاته ، قيل سنة (٥٤) بالمدينة المنورة رضي الله عنه .

الامامة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٣١ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ١ ص ٦٤ وما بعدها .

فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض". (١)

✱ وجه الدلالة :

ان في هذا الحديث الشريف ، دلالة على جواز الاعتماد على القافة ، وهذا لسروره
صلى الله عليه وسلم .

✱ ثانيا : من الاثر :

قضاء عمر رضى الله عنه ، بقول القافة بحضرة المحابة ولم ينكره منكـــــ
فكان اجماعا . (٢)

✱ ✱ ✱

(١) صحيح الامام البخارى ج ٨ كتاب الفرائض باب القائف ص ١٥٧ .

(٢) انظر السنن الكبرى ، وقد ذكر عدة روايات ج ١٠ كتاب الدعوى والبيئات باب القافة

ودعوى الولد ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

وانظر المننى ج ٥ ص ٧٦٧ .

كما ان لهم أدلة غير تلك التى ذكرت لم اذكرها منعا للتطويل .

* المبحث الثالث :

فسي حكم العمل بالقيافة في اثبات النسب :-

أولا : تعريف القافة :-

القافة لغة : من قفا أشره ، أي أتبعه ^و وقفى على أثره بفلان ، أي أتبعه
أياه ، ومنه قوله تعالى " وَمَنْ قَفَيْْنَا عَلَىٰ آثَارِهِمْ بِرُحْمِنَا .. " ^(١) الآية .

* تعريف القافة شرعا :-

هو من يلحق النسب بغيره عند الاشتباه ، بما خصه الله تعالى به
من علم ذلك . (٢)

* حكم العمل بالقيافة في إثبات النسب :

وذلك كأن أدعى رجلان نسب طفل هل يلحق بهما ، أم يعرض على القاضف
لإثبات نسبه من أحدهما ؟
ذهب الفقهاء في ذلك إلى مذهبين :-

* المذهب الاول :-

لا يرى أصحابه جواز إثبات النسب بالقافة ، وإليه ذهب الحنفية وعلى هذا

(١) سورة الحديد ، الآية / ٢٧

(٢) مغنى المحتاج ، ج ٤ ، ص ٤٨٨ ، من شروط القائف : لا يقبل قول القائف الا اذا كان مسلما

حرا ذكرا عدلا مجربا في الإصابة ، ومن أمثلة معرفته بالتجربة . هو أن يترك
الطفل بين عشرة من الرجال غير من يدعيه ، ويرى إياهم فان ألحقه بواحد
منهم أربناه مع عشرين فيهم مدعية ، فان ألحقه به لحق .

مغنى المحتاج ج ٤ ص ٤٨٨ - ٤٨٩ ، المغنى ، ج ٥ ص ٧٦٩ - ٧٧٠ .

فلو ادعى رجلان طفلا ، فهو ولدهما ، وقال الامام أبو حنيفة رحمه الله
كذلك لو ادعاه ثلاثة أو أربعة ، فهو ابنهم جميعا . وقال أبو يوسف رحمه الله
لا يثبت لأكثر من اثنين وقال محمد رحمه الله : لا يثبت لأكثر من ثلاثة . (١)
واستدل الحنفية على ماذهبوا اليه بالاجماع والمعقول .

* أولا : من الاجماع :

فقد قالوا : ان ذلك جاء عن عمر فقد ألحق ولدا باثنين ، وكان ذلك بمحض
من المحابة ، ولم ينقل انه انكر عليه منكر فيكون اجماعا . (٢)

* ثانيا : من المعقول :-

قالوا : لاحكم للقافة ، لان الحكم بالقافة ، تعويل على مجرد الشبه ، والظن
والتخمين ، فان الشبه يوجد بين الأجانب ، وينتفى بين الأقارب ، ولهذا روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال :
يا رسول الله ولد لى غلام أسود ، فقال هل لك من ابل ؟ قال نعم الحديث . (٣)

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ج٦ ، ص ٢٤٤ ، شرح فتح القدير ، ج٥ ، ص ٥١ -

٥٢ الى ص ٥٤ .

(٢) لم أشف على أثر ورد بأن عمر رضى الله عنه الحق الولد باثنين ، ولم يعرضه
على القافة ، وانما ألحقه باثنين بعد عرضه على القافة ، فقد جاءت آثار
عن عمر بذلك في السنن الكبرى منها عن سعيد بن المسيب ، قال : دعا عمر
رضى الله عنه ، القافة في رجلين اشتركا في امرأة ، ادعى كل واحد منهما الولد ،
فقال اشركا فيه ، فجعله عمر رضى الله عنه بينهما ، فقال سعيد أنسدري
من يرشد ، قال آخرهما موتا يرثه . .

ج ١٠ ، كتاب الدعوة والبيانات باب القافة ، ودعوى الولد ، ص ٢٦٤

(٣) سبق ذكره وتخريجه ، ص ٧٥٥

ووجه الدلالة من ذلك أنه لو كان الشبه كافياً ، لاكتفى به في ولد الملاعنة ، وفيما إذا أقر أحد الورثة بأخ فأنكره الباقيون .
ان المدعيين استويا في سبب الاستحقاق فيستويان فيه ، والنسب ، وإن كان لا يتجزأ ، ولكن تتعلق به أحكام متجزئة ، فيما يقبل التجزئة كالنفقة في حقهما على التجزئة ، وما لا يقبلها كالولاية يثبت في حق كل واحد منهما كماليس معه غيره . (١)

مناقشة الأدلة :

نوقشت أدلة اصحاب المذهب الاول بما يأتي :-
ان الولد ينعقد من اثنين لقوله تعالى "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ ۚ" (٢) الآية .
وأما قولهم بأن سبب الشبه لا يدل على اعتباره في اللاحق لان اخباره صلى الله عليه وسلم بالشبه ، يستلزم أنه مناط شرعى ، حيث أخبر به في مواطن ، وهذا كما قال : عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : كان عتبة (٣) عهسداً

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ، ج٦ ، ص ٢٤٤ ، شرح فتح القدير ، ج٥ ، ص ٥١ - ٥٢

(٢) سورة الحجرات الآية / ١٣

(٣) عتبة بن أبى وقاص ، وإسم أبى وقاص مالك الزهرى ، أخو سعد بن أبى وقاص السدسى تقدمت ترجمته فى ، ص ٣٧ ، مات بالمدينة فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو الذى كسر رباعية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشج وجهه بأحد ، واختلف فى إسلامه ، وقيل أن المسيح لم يسلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا عليه أن يموت كافراً ، قبل أن يحول عليه الحول ، لما فعل ما فعله يوم أحد فما حال عليه الحول حتى مات كافراً ، وسبب موته بالمدينة ، فقد أصاب دما فى قريش ، فانقلت الى المدينة قبل الهجرة وسكنها ، ومات فى الاسلام .

أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، ج٣ ، ص ٣٦٨ ، نهذيب التهذيب ، ج٧ ، ص ١٠٣ .

الى أخيه سعد أن ابن وليدة زمعة^(١) منى فاقبضه اليك ، فلما كان عام الفتح ، أخذته سعد فقال : ابن أخى عهد الى فيه ، فقام عبد بن زمعة^(٢) ، فقال :

(١) ابن وليدة زمعة هو عبد الرحمن بن زمعة القرشى العامرى هو ابن وليدة زمعة الذى فضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الولد للفراش وللعاهر الحجر حين تخاصم فيه أخوه عبد بن زمعة مع سعد بن أبى وقاص وأصله كانت لابييه يمانية ، وأبوه زمعة بن قيس بن عبد شمس بن عبدود بن نضر بن مالك . وأخته سودة زوج النبی صلى الله عليه وسلم . ،
الاستيعاب في أسماء الأصحاب ، ج٢ ، ص ٤١٠ .

(٢) زمعة : بفتح الزاى وسكون الميم ، وقد تحرك ، قال النووى التسكين أشهر وقيل التحريك هو المواب ، وانما الجارى على السنة المحدثين التسكين فى الاسم ، والتحريك فى النسبة وهو ابن قيس بن عبد شمس القرشى العامرى ، والد سودة زوج النبی صلى الله عليه وسلم ، فتح البارى بشرح صحيح الامام البخارى المطبعة البهية المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ دار احياء التراث العربى ، بيروت ، ج١٢ ، ص ٢٦

(٣) عبد بن زمعة بن قيس بن عبد شمس بن عبد ود بن نضر بن مالك القرشى العامرى أخو سودة أم المؤمنين ، زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد وهم البعض ، فقال هو ، بغير ضم ، زمعة بن الاسود ، فان زمعة بن الاسود غير ه ، وزمعة والد عبد ، مات قبل فتح مكة ، وأسلم هو - أى عبيد - يوم الفتح ، وكان رضى الله عنه من سادات الصحابة ، الاصابة فى تمييز الصحابة ، ج٢ ، ص ٤٣٣ ، الاستيعاب فى أسماء الأصحاب ، ج٢ ، ص ٤٤٢

أخسى وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فتساوقا الى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال سعد : يا رسول الله ابن أخى قد كان عهد الى فيمنه ، فقال عبد بن زمعة أخسى ، وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش ، وللناهر الحجر ، ثم قال لسودة بنت زمعة ، احتجبى منه ، لما رأى من شبهه بعتره ، فما رآها حتى لقي الله .^(١) فجعل بالشبه فى حجب سودة عنه ، والا لما كان للاخبار فائدة يعتد بها .^(٢) كما أن عدم الاخذ بالشبه فى ولد الملاعنة وذلك يرد عليه من وجهين .

أ - الوجه الاول :-

لحديث ابن عباس رضى الله عنهما ، أن هلال بن أمية كذب امرأته عند النبى

(١) صحيح الامام البخارى ، ج ٨ ، كتاب الفرائض باب الولد للفراش حره كانت أو أمية

ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٢) نيل الاوطار ، ج ٧ ، ص ٨٢ ، المغنى ، ج ٥ ، ص ٧٦٨ .

(٣) هلال بن أمية بن عامر بن قيس الانصارى شهد بدرا ، وأحد ، أسلم قديما أمه

أنبسه بنت هدم أخت كلثوم بن الهدم الذى نزل عليه النبى صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة مهاجرا ، وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن نزوة تبوك ، فنزل فيهم القرآن ، قوله عز وجل " وعلى الثلاثة الدين خلفوا " الآية . وهم هلال ، وكعب بن مالك ، ومرة بن الربيع رضى الله عنهم .

الاستيعاب فى اسماء الاصحاب ، ج ٣ ، ص ٦٠٤ ، أسد الغابة فى معرفة المحاب

ج ٥ ، ص ٦٦ .

على الله عليه وسلم بشريك بن سحما^(١) ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 " البينة ، أوجد في ظهرك " فقال : يا رسول الله ، اذا رأى أحدنا رجلاً
 على امرأته ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول :
 " البينة ، والاحد في ظهرك " فقال هلال : والذي بعثك بالحق ، اني لحادق
 ولينزلن الله في أمري ، ما يبيري ، ظهري من الحد ، فنزلت " **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ**
أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُكَّا، إِلَّا أَنْفُسُهُمْ " ^(٢) فقرأ حتى بلغ " **مِنَ الْمَاضِيْنَ** " ^(٣)
 فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم فنأرسل اليها ، فجاءه ، فقام هلال
 بن أمية ، فشهد ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : " الله يعلم ان أحدكما
 كاذب ، فهل منكما من تاشب ؟ " ، ثم قامت فشهدت ، فلما كان عند الخامسة
 " **أَنْ عَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الْمَاضِيْنَ** " ^(٤) وقفوها ، وقالوا : لهما
 انها موجبة ، قال ابن عباس : فتلكأت ، ونكمت ، حتى ظننا أنها سترجع ،
 قالت : لا أفضح قومي سائر اليوم ، فمضت ، فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم : " أيمروها ، فان جاءت به أكحل العينين سابغ الإيتين ، خدج
 الساقين ، فهو لشريك بن سحما " فجاءت به كذلك ، فقال : النبي صلى

(١) شريك بن سحما ، بفتح السين ، وسكون الحاء ، وهي أمه ، واسم أبيه عبيده
 بن منبث بن الجد بن عجلان ، حليف للأخيار ، شهد مع أبيه أحد ، وهو
 أخو البراء بن مالك لأمه - الاستيعاب في أسماء الأصحاب ، ج ٢ ، ص ١٥٠ ، الإصابة
 في تمييز الصحابة ، ج ٢ ، ص ١٥٠ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ج ٢ ، ص
 ٣٩٧ ، وما بعدها .

(٢) سورة النور الآية / ٦

(٣) سورة النور الآية / ٩

(٤) سورة النور الآية / ٩

الله عليه وسلم ، لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن " (١)

فالرسول عليه السلام ، اعتبر المشابهة في حديث الملائنة السابق ، حيث
أخبر أنه لو جاء به على كذا فهو لفلان ، وإن جاء به على كذا ، فهو
لفلان ، فإن ذلك يدل على اعتبار المشابهة ، وقال : " لولا ما مضى من كتاب
الله لكان لي ولها شأن " لأن النسب كان ثابتا بالفراش ، فلا تعارضه القافية ،
لأنها إنما تعتبر مع الاحتمال فقط ، ولا سيما بعد وجود الإيمان .

الوجه الثاني :

إن الإيمان شرعت بين المتلاعنين ، ولم يشرع غيرها في اللعان ، ولهذا جعلها
صلى الله عليه وسلم ، مانعه من العمل بالقافة ، وفي ذلك إشعار بأن الله
يعمل بقول القافة مع عدمها . (٢)

كما أن ما روى عن عمر رضي الله عنه ، أنها رواية مرسلّة من طريق
سعيد بن المسيب ، عن عمر ، ولم يحفظ عن عمر شيئا ، وإن كل الطرق التي
جاءت بها الرواية عن عمر وهو عدم العمل بالقافة ضعيفة ، وأن الثابت
عن عمر أن رجلين ادعيا ولدا فدعا عمر القافة ، واقتدى في ذلك بـ
القافة ، وألحقه بأحد الرجلين . (٣)

(١) سنن أبي داود ، ج ٢ ، كتاب الطلاق باب في اللعان ، رقم ٢٢٥٤ ، ص ٥٢٧٦ ، سنن
ابن ماجه ، ج ١ ، كتاب الطلاق باب اللعان رقم ٢٠٦٧ ، ص ٦٦٨ ، السنن الكبرى ، ج ٢ ،
كتاب اللعان باب الزوج يذف امرأته ، فيخرج من موجب قذفه ٠٠ ، ص ٣٩٣ ، ورواه
الاسام البخارى مختصرا ، وبعده روايات ، وبعده ألفاظ ، ج ٢ ، كتب الطلاق ، ص ٥٣
وما بعدها .

(٢) نيل الاوطار ، ج ٢ ، ص ٨١ - ٨٢ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٧٦٨ .

(٣) ورد مثل ذلك في السنن الكبرى في أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه

باع جارية كان يقع عليها ، قيل أن يستبرئها ، فظهر بها حمل عند المشتري ==

أما الوجوه التي ذهب إليها الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية ، فان اختلافهم فيه ذلك بيقين ، ولو كان ذلك صحيحا لم يكن ذلك الاختلاف بينهم حيث اختلفوا في ولد أدعاه ثلاثة فصاعدا ، وان مذهبوا اليه مخالف لما ذهب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو العمل بقول القافة . (١)

■ المذهب الثاني :-

ذهب المالكية (٢) ، والشافعية ، والحنابلة والظاهرية ، الى أنه لو ادعى رجلان نسب ولد فانه يعرض على القافة ، ويلحق بأيهما الحق به (٣) . واستدلوا على مذهبوا اليه بالسنة والائر والاجماع .

■ أولا : من السنة :-

عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ذات يوم وهو مسرور ، فقال : يا عائشة ، أستمثر ان مجزرا المدلجي دخل على ، فيرأى

فخاصموه الى عمر رضي الله عنه ، قال : فدعا عمر رضي الله عنه القافة فنظروا اليه فألحقوا به ، ج ١٠ ، كتاب الدعاوى والبيئات ، باب القافة ودعوى الولد ، ص ٢٦٣ ، وجاء قريب منه في موطأ الامام مالك على تنوير الحوالك قريب من ذلك من قصة مطولته ، ج ٢ ، كتاب الاقضية باب القضاء بالحق الولد بأبيه ، ص ٢١٤ - ٢١٥ ، وانظر المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٥١

(١) المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٥٠ - ١٥١ ، وقد جاءت مناقشة لما ذهب اليه الحنفية تدحض مذهبوا اليه في كتاب الطرق الحكمية للإمام ابن القيم انظر ، ص ٢١٦ ، وما بعده من الصفحات .

(٢) في المشهور في مذهب المالكية ، ان القافة (لإحكام به في أولاد الحرائر لقسوة الفرائش في النكاح ، فيلحق الولد بصاحب الفراش الصحيح دون الفاسد ، وذلك معدوم اذ لازمة لاحد الفراشين على الآخر لصحتها جميعا . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج ٥ ، ص ٢٤٧

(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج ٥ ، ص ٢٤٧ ، الخرشى ، على مختصر شيسدى ==

أسامه وزيد .. " الحديث . (١)

وجه الدلالة :-

ان سرور النبي صلى الله عليه وسلم سرورا عظيما بما ذكره المدلجى يدل على اعتبار قول الحنابلة ، فلو لم يكن قوله معتبر لانكر عليه ومنعه ، لأن المعروف ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقرر على خطأ ، ولا يقر الا بالحق^(٢).

ثانيا : من الاثر :-

- أ - روى مالك ، أن عمر دعا قاتفين في رجلين تداعيا مولودا . (٣)
ب - وشك أنس في حمل جارية له ، فقال ان مت ، فادعوا له القافة . (٤)

== خليل ، ج٦ ، ص ١٠٥ ، مغنى المحتاج ، ج٤ ، ص ٤٨٩ ، المهذب ، ج١ ، ص ٤٤٤ ،
روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ج٥ ، ص ٤٣٩ ، الفروع ، ج٥ ، ص ٥٣٠ ، المغنى
ج٥ ، ص ٧٦٦ ، شرح منتهى الازادات ، ج٢ ، ص ٤٨٧ ، المحلى ، ج١٠ ، ص ١٤٨ -
١٤٩ .

- (١) سبق ذكره بتمامه وتخريجه انظر ، ص ٧٥٦ - ٧٥٧
(٢) مغنى المحتاج ، ج٤ ، ص ٤٨٨ ، المغنى ، ج٥ ، ص ٧٦٧ ، وقد ارتاب المناقشون
في زيد وأبنيه اسامه ، وكان زيدا أبيض ، وأبنيه اسامه أسود ، نيل الاوطار
ج٧ ، ص ٨٠ .
(٣) وردت آثار عن عمر في ذلك ، انظر السنن الكبرى ، ج١٠ كتاب الدعواوى
والبينات ، باب القافة ودعوى الولد ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤
(٤) السنن الكبرى ، ج١٠ ، كتاب الدعواوى والبينات باب القافة ودعوى الولد ، ص
٥٦٤ - ٥٦٥ ، مسند الامام الشافعى في كتاب الدعوى والبينات ، ص ٤٥٣ ، وانظر
مغنى المحتاج ، ج٤ ، ص ٤٨٨

* ثالثا الإجماع :-

ان عمر رضى الله عنه ، قضى بحضرة الصحابة ، فلم ينكره ، منكر ، فكان إجماعا ، و ان
الاخذ بقول القاتنه هو حكم الصحابة ، رضوان الله عنهم (١) فكان ذلك إجماعا .

مناقشة الأدلة :-

نوقشت أدلة أصحاب هذا المذهب ، من قبل أصحاب المذهب الاول بما يأتى :
بما استدلوأ به من السنه ، أن سرور النبى صلى الله عليه وسلم ، كان ، لان الكفار كانوا
يطعنون فى نسب أسامة رضى الله عنه ، وكانوا مع ذلك يعتقدون قول القافة فكان قول
القاتف ، قاطعا لظعنهم . (٢)

الرد :-

ان استبشار الرسول صلى الله عليه وسلم فيه من التقرير ، ما لا يخالف فيه مخالف ،
ولو كان مثل ذلك يجوز فى الشرع ، لقال له ، ان ذلك لا يجوز ، ولا سيما ان النبى صلى
الله عليه وسلم ، لم ينقل عنه إنكار كونها طريقا يثبت به النسب ، كما أن من الأدلة
المقوية للعمل بقول القافة ، حديث الملا عنة المتقدم ، حيث أخبر فيه بأنها ان
جاءت به على كذا ، فهو لفلان ، وان جاءت به على كذا فهو لفلان ، فان ذلك يدل على
اعتبار المشابهة وقد اعترض على وجه الاستدلال بأنه لو كان العمل بالقافة معتبرا
لما لا عن بعد ان جاءت بالولد مشابها لاحد الرجال ، وتبين له صلى الله عليه وسلم

(١) المنقح ح ٥ ص ٧٦٧ ، المحلى ح ١٠ ص ١٥٠

(٢) الهدايد شرح بداية المبتدى ح ٥ ص ٥٣

ذلك حتى قال : " لو لا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن " ، فانه يجاب على هذا ، بأننا نقول : انه كان ثابتا بالفراش ، وهو أقوى ما يثبت به ، فلا يعارضه ، لأنها انما تعتبر مع الاحتمال فقط ، ولا سيما بعد وجود الايمان الذى شرعها الله تعالى بين المنلا عنيين ، ولم يشرع فى اللعان غيرها ، ولهذا جعلها صلى الله عليه وسلم ، مانعة من العمل بالقافة . وفى ذلك اشعار بأنه يعمل بقول القائف مع عدمها وغير ذلك مما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، مع أخذه بالعمل بالشبه ، كما سبق فى حديث سوده ^(١) وغير ذلك من الأدلة ، وكلها تدل على أنه مناط شرعى والا لما كان للاخبار فائدة يعتد بها . ^(٢)

الترجيح :-

مما سبق عرضه من أدلة أصحاب المذهبين ، فان الراجح هو ما ذهب اليه أصحاب المذهب الثانى ، لقوة أدلتهم وممودها أمام ما وجه إليها من اعتراضات ، وان ذلك هو ما وردت به السنة النبوية ، فوجب العمل به والله تعالى أعلم .

الحكم فيما إذا لم يوجد قافة :-

إذا لم يوجد قافة ، أو أشكل عليهم بأسمهم يلتحق الولد ونحو ذلك فاما أن يلجأ الى الاقتراع .

- أو يترك ذلك للولد لكي يختار من يلتحق به .
- أو يلحق بهما ، أو بهم جميعا ، اذا كانوا أكثر من اثنين .
- أو أن يخضع نسبه فلا ينسب لاحد . ^(٣)

(١) قد ذكر بتمامه وخرج انظر ص ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢

(٢) نيل الاوطار ج١ ص ٨١ - ٨٢ بتصريف .

(٣) هذه أقوال من قال بعمل بقول القافة فى اثبات النسب ، ويمكن دمج قول الجثيفة الذين لا يعملون بقول القافة فى اثبات النسب .

بكل ذلك قبل ، واليك الموضوع بشيء من التفصيل :-

أولا العمل بالقرعة :-

للفقهاء ، في العمل بالقرعة لاثبات نسب الولد مذهبان .

المذهب الاول :-

ذهب الحنفية والظاهرية ، وفي قول للشافعية ، الى أنه يعمل بالقرعة ، لاثبات نسب

الولد ، ومع اتفاقهم في ذلك الا ان لبعض منهم تفصيلا .

أولا الحنفية :- قالوا أنه يمكن اثبات نسب الولد بالقرعة . (١)

ثانيا الشافعية :- قالوا أنه يلجأ الى القرعة في اثبات النسب ، وذلك بأن تقدم البينة

على القافة ، والا يلجأ اليهم ، ولكن لو كان لكل من المدعين بيعة ، وكانتا متعارضتين

فلا يجوز أن يكون الولد من اثنين .

وعلى ذلك ، فاما أن تتساقطا ويكون كما لو لم تكن بيعة ، وهذا في قول لهم . وقضى

قول ثان : تستعملان ، كما انهم ذهبوا في وجه لهم ، أنه يقرع بينهما ، فمن خرجت

له القرعة ، قضى له ، لانه لا يمكن قسمة الولد بينهما ، ولا يمكن الوقف ، لانه فيسه

اضرار بالولد ، فلهذا وجبت القرعة . (٢)

ثالثا الظاهرية :- قالوا : انه يعمل بالقرعة لاثبات نسب الطفل ، وذلك كأن تزوج

رجلان بجهالة ، امرأة في طهر واحد ، ولم يعرف أيهما الاول ، ولا تاريخ النكاحين ،

فجاءت بولد ، فان تداعياه جميعا ، فانه يقرع بينهما فيه ، فأيهما خرجت قرعته

الحق به الولد .

أي أنهم قالوا : أنه يعمل بالقرعة دون القافة في موضع واحد ، وهو الرجلان ، فصاعدا ،

يبتدعان الولد ، فان لم تكن بنية ، ولا عرف لأيهما ، كان الفراش ، والا أقرع بينهما . (٣)

(١) الهداية شرح بداية المبتدى ح ٥ ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢) المصنف ح ١ ص ٤٤٤ - ٤٤٥ ، التكملة الثانية المجموع شرح المصنف ح ١٥ ص ٣٠٦ .

(٣) المحلى ح ١٠ ص ١٤٨ ، ١٥٠ .

واستدل أصحاب المذهب الأول على ما ذهبوا اليه بما يأتي :

عن زيد بن أرقم ،^(١) قال : كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فجا ، رجل من أهل اليمن فقال : ثلاثة نفر من أهل اليمن أتوا عليا يختصمون اليه في ولد ، وقبيل ، وقبيل ، فقلبوا علي امرأة في طهر واحد ، فقال : لائنين : منهما طيبا بالولد لهذا ، فقلبنا ، ثم قال : لائنين : طيبا بالولد لهذا ، فقلبنا ، ثم قال لائنين : طيبا بالولد لهذا ، فقلبنا ، فقال : أنتم شركاء متشاكسون ، اني مقرع بينكم ، فمن قرع فله الولد ، وعليه لصاحبه ثلثا الدية ، فأقرع بينهم ، فجعله لمن قرع ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أضراسه ، أو يتواجد . - (٢)

■ وجه الدلالة :-

يؤخذ مما سبق ، أن القرعة طريق صحيح لاحاق الولد عند الاشكال ، بدليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم أقر به على ، بل سر به ، فان الضحك دليله مع عدم الانكسار فان قيل انه قد اضطرب اسناده وغير ذلك قيل فقد وصل من طريق آخر عن زيد بن أرقم^(٣)

■ المذهب الثاني :-

ذهب الشافعية في الوجه الثاني على ما بنينا سابقا ، انه لا يعمل بالقرعة في حاله العمل بالبينتين المتعارضتين ، بل يعمل بقول القافة .

(١) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان بن مالك بن الخزرج ، مختلف في كنيسته ، قيل : أبو عمر ، وقيل أبو عامر ، استمصر يوم أحد ، وأول مشاهدته الخندق ، وقيل المريسيع ، وغزا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع عشرة غزوة ، وله حديث كثير ورواية عن علي ، وهو الذي سمع عبد الله بن أبي يقول ليخرجن الاعز منها الاذل ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عبد الله ، فأنكر ، فأنزل الله تصديق زيد ، كان زيد يتيم في حجر عبد الله بن رواحة ، وشهد صفين مع علي ، وهو معدود في خاصة أصحابه ، مات بالكوفة سنة ست وستين ، وقيل سنة ثمان وستين الاصابه في تمييز الصحابة ، ج١ ، ص ٥٦٠ ، الاستيعاب في أسماء الاصحاب ج١ ، ص ٥٥٦ وما بعدها .

(٢) سنن أبي داود ، ج٢ ، كتاب الطلاق ، باب من قال بالقرعة اذا تنازعو في الولد . رقم ٢٢٦٩ ، ص ٢٨١ ، السنن الكبرى ، ج١٠ ، كتاب الدعوى والبيانات . باب مسن قال : بقرع بينهما اذا لم يكن قافة ، ص ٢٦٧ ، وقد جاء بلفظين غير هذا اللفظ في نفس المرجعين السابقين .

(٣) المحلى ، ج١٠ ، ص ١٥٠ ، وانظر الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٥ ، ص ٥٢

وعللوا ذلك بأن معنا ما هو أقوى من القرعة ، وهي القيافة ، وعلى هذا يصير
كما لو لم يكن لهما بينة . (١)

■ ثانيا : متى يترك الخيار للولد لكي يلتحق بأحد المدعين :

ذهب المالكية والشافعية ، وبعض الحنابلة ، الى أنه إذا أشكل الأمر على
القافة مثلاً في الحاق نسب الولد ، بأحد المدعين ، فإنه يوقف الأمر
الى أن يكبر الولد ، فيختار أحدهما . (٢)

■ وكيفية ذلك :-

قال الشافعية والحنابلة : ان اختيار الولد للاعتساب بأحدهما لا يكون بالتشهي
بل يعول فيه على ميل الطبع الذي يجده الولد الى أبيه ، والقريب السبي
القريب ، بحكم الجيلة . (٣) - الطبيعة .

كما أن الحنابلة اشترطوا بأن لا يتقدم ذلك احسان ، لانه ينطى كتغطية الطبيب
ريح النجاسة . (٤)

وذهب الشافعية في وجهه ، الى أنه يخير المميز . وفي وجه آخر قالوا : لاخير
الا أن يبلغ ، وقيل هو الصحيح ، لانه قول : تيقن به النسب ، ويلتزم بسببه

(١) المهذب ، ج١ ، ص ٤٤٥ ، التكملة الثانية المجموع شرح المهذب ، ج٥ ، ص ٣٠٦ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ج٥ ، ص ٢٤٧ ، المهذب ، ج١ ، ص ٤٤٤ ، روضة

الطالبين وعمدة المفتين ، ج٥ ، ص ٤٣٩ ، المغنى ، ج٥ ، ص ٧٧٣

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ج٥ ، ص ٤٣٩ ، المغنى ، ج٥ ، ص ٧٧٣

(٤) الفروع ، ج٥ ، ص ٥٣١

الاحكام ، فلا يقبل من المصبي ، ويخالف الاختيار هنا ، اختيار أحد الابو يسمن
في الحفانة ، لان ذلك غير لازم ، ولهذا لو اختار احدهما ، ثم انتقل إلى الآخر
جاز ، ولا يجوز ذلك في النسب . (١)

متى يلحق الولد بالمدعين اذا كانوا اثنين فأكثر :-

المذهب الاول :-

ذهب الحنابلة ^(٢) ، إلى أنه لو ادعاه اثنان ، وألحقه القافة بهما ، فإنسبه
يلحق بهما وذلك لما رواه سعيد بن المسيب رحمه الله ، قال : دعا عمنسبر
رضي الله عنه القافة في رجلين اشتركا في امرأة ادعى كل واحد منهما الولد
فقالوا : اشتركا فيه فجعله عمر رضي الله عنه بينهما . فقال سعيد : أتدري
من يرثه ، قال أخرهما موتا يرثه . (٣)
وعلى هذا فلا يلحق بأكثره وهذا في رواية . (٤)
وفى رواية أخرى يلحق بثلاثة ولا يلحق بأكثر ، وفى رواية ، يلحق وإن كثروا .

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ج ٥ ، ص ٤٣٩ ، المذهب ، ج ١ ، ص ٤٤٤
(٢) كما أن ذلك مذهب الحنفية ابتداء ، حيث لم يأخذوا بقول القافة في ادعاء
النسب كما بينا سابقا .

(٣) السنن الكبرى ، ج ١٠ ، كتاب الدعوى والبيّنات ، باب القافة ، ودعوى الولد
ص ٢٦٤ .

(٤) المنصبي ، ج ٥ ، ص ٧٧٢

وأما من قال منهم : أنه لا يلحق بأكثر من اثنين قالوا : صرنا الى ذلك للأكثر
فيقتصر عليه .

وأما من قال : انه يلحق بثلاثة فأكثر ، قالوا : أن المعنى الذى لأجله لحق
بأثنين موجود فيما زاد عليه ، فيقاس عليه ، فإذا جاز الحاقه باثنين ، جاز
أن يلحقه بأكثر من ذلك ، فان قيل ان الحاقه باثنين على خلاف الاصل وهو مقتصر
عليه ، وان سلمناه ، فنقول : أنه ثبت لمعنى موجود فيه وفى غيره ، وعلى
هذا فيجوز تعدية الحكم ، كما أن اباحة أكل الميتة عند المخمصة أبيسح
على خلاف الاصل ، لوجود المعنى ، وهو ابقاء النفس ، وتخليصها من الهلاك .

وأما من قال : أنه لايزاد على ثلاثة ، فهذا تحكم ، لانه لم يقتصر على
المنصوص ، ولا عدى الحكم الى كل ما وجد فيه المعنى ، كما أننا لا نجد فى الثلاثة
معنى خاصا يقتضى الحاق النسب بهم ، فلم يجز الاقتمار عليه بالتحكم . (١)

المذهب الثانى :-

ذهب الظاهرية الى أنه يجعل بينهما ، ولا يلحق بهما ، والمقمود بذلك

أنه بوقف بينهما حتى يلوح له فيه وجه الحكم . (٢)

واستدلوا على قولهم هذا بما يأتى :-

(١) المعنى ، ج ٥ ، ص ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣

(٢) المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٥١

بحديث عبدالله بن مسعود .. " ان خلق احدكم يجمع في بطن أمه أربعين
يوماً .. " (١) الحديث .

* وجه الدلالة :-

انه صح يقينا ، بان ابتداء العدد من حين وقوع النطفة ، وبلا شك أن الدقيقة
التي تقع فيها النطفة في الرحم ، هي غير الدقيقة التي يقع فيها منى الثانی
فلو جاز أن يجمع الماء ، ان ، فيمير منها ولد واحد ، لكان العدد مكذوباً
فيه ، لأنه ان عد من حين وقوع النطفة الاولى ، فهو للول وحده ، ولو أضاف
اليه الثاني ، لابتدأ العدد من حين حلول المنى الثاني ، فيكون في بعض
الأربعين ، بلا شك يوماً نقص ، أو زيادة . (٢)

* متى يضيع نسب الولد ؟

ذهب بعض الحنابلة ، الى أنه لو أشكل نسب الطفل على القافة ، أو تعارضت
أقوالهم ، لم يرجح أحد المدعين بعلامة في جسده ، يضيع نسب الطفل
وسبب عدم ترجيح أحدهما بذكر علامة ، لأن ذلك لا يرجح به في سائر الدعاوى
سوى الالتقاط في المال ، واللقيط . (٣)

(١) سبق ذكر الحديث بتمامه وتخريجه في ص ٥٠٩

(٢) المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٥٢

(٣) المنى ، ج ٥ ، ص ٧٧٣ ، شرح منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ٤٨٨

* المبحث الرابع :-

في نفيه باللعان واثار ذلك

* أولا : تعريف اللعان :-

اللعان لغة : اللعن ، الطرد ، والابعاد من الخير ، ولعنه طرده ، وأبعده
أو سبه ، وتلاعنوا ، لعن كل واحد الآخر ، ولعن الرجل زوجته ، قذفه
بالفجور وهي كلمة اسلامية في لغة فصيحة . (١)

* تعريف اللعان شرعا :-

اختلفت تعريفات الفقهاء لللعان ، وسبب ذلك الاختلاف ، هو هل اللعان شهادة
أو يمين ، واليك تعريف كل منهم .

أ - تعريف الحنيفة :

اللعان شهادات (٢) مؤكدة بالإيمان ، مقرونة باللعن ، قائمة مقام حسم
القذف في حقه ، (٣) ومقام حد الزنا في حقه . (٤)

ب - تعريف المالكية :-

اللعان حلف الزوج ، على زنا زوجته ، أو نفي حملها للزنا له ، وحلفها على

(١) المصباح المنير ، ج٢ ، كتاب اللام مادة لعنه ، ص ٥٥٤ ، مختار الصحاح باب اللام مادة
لعن ، ص ٥٩٩ - ٦٠٠

(٢) شهادات أربعة كشهود الزنا . حاشية رد المحتار ، ج٣ ، ص ٤٨٢ .

(٣) أي الزوج .

(٤) أي الزوجة .

❖ أولاً : من الكتاب :-

قوله تعالى " وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحِبِّهِمْ
أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَتُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ إِنْ كَانُوا
مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ
الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانُوا مِنَ الصَّادِقِينَ " (١)

❖ ثانياً : من السنة :-

أ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى
الله عليه وسلم ، بشريك بن حسماء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم " البينة
أو حد فى ظهرك " فقال : يا رسول الله ، اذا رأى أحدنا رجلاً على أمراته يلتمس
البينة ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " البينة والا فحد فى ظهرك "
فقال هلال : والذي بعثك بالحق ، انى لمادق ولينزلن الله فى امرى ، مايرى ظهرى
من الحد ، نزلت " وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ " ، فقرأ
حتى بلغ " مِنَ الصَّادِقِينَ " (٢) فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم ، فارسل
اليهما ، فجاءا ، فقام هلال بن أمية فشهد ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، يقول :
" الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما من تائب ؟ " ثم قامت فشهدت ، فلما كان
عند الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين " (٤) وقفوها ، وقالوا

(١) سورة النور الايات / ٦ - ٧ - ٨ - ٩

(٢) سورة النور الاية / ٦

(٣) سورة النور الاية / ٩

(٤) سورة النور الاية / ٩

لها : انها موجبة ، قال ابن عباس : فتلكأت ونكمت ، حتى ظننا أنها سترجمع ،
قالت : لا أفضح قومي سائر اليوم ، فمضت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ، أبصروها
فان جاءت به أكحل العينين ، سابغ اللبتين ، خدج الساقين ، فهو لشريك
بن حصاء ، فجاءت به كذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم - لولا ما مخسى
من كتاب الله لكان لى ولها شأن " (١)

ب - وعن سعيد بن جبیر أنه قال لعبدالله بن عمر ، يا أبا عبد الرحمن المتلاعنان
أيفرق بينهما قال : سبحان الله نعم ، ان أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان ، أتى
النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال يا رسول الله : رأييت لو أن أحدنا رأى امرأته
على فاحشة ، كيف يمنع ؟ ان تكلم تكلم بأمر عظيم ، وان سككت سككت على أمر
عظيم ، قال : فسككت النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يجبه ، فلما كسان
بعد ذلك ، أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ان الذى سألتك عنه
ابليت به ، فانزل الله الآيات فى سورة النور " وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ
وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ " (٢) حتى ختم الآيات ، فدعا الرجل فتلاه
عليه ، ووعظه ، وذكره ، وأخبره ، أن عذاب الدنيا ، أهون من عذاب الآخرة "

(١) سبق تخريجه فى ص ٧٦٤

(٢) سورة النور الآية / ٦

فقلت : لا والذي بعثك بالحق ماصدق ، قال : فبدا بالرجل ، فشهد أربع شهادات بالله انه لمن المادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه ، ان كان من الكاذبين ، ثم تنى بالمرأة ، فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ، والخامسة ان غضب الله عليهما ان كان من المادقين ، ثم فرق بينهما ^(١)

❖ كيفية نفي الولد في لفظ اللعان :-

اللعان أما أن يكون لنفي الزنا ، أو لنفي الولد ، فاذا كان لنفي الولد لا يسد أن يذكر ، وعلى هذا ، فلا خلاف بين الفقهاء ، في أنه اذا أراد في اللعان نفسي الزنا ، والولد لابد أن يذكر الاثنين ^(٢) .
ومع اتفاقهم في ذلك ، إلا أن لكل منهم لفظ لنفي الولد في اللعان .

أ - بالنسبة لما يقوله الرجل :-

أولاً : الحنفية : يقول الرجل : أشهد بالله اني لمن المادقين ، فيما رميتها به من الزنا ، ونفسي ولدها ^(٣) .

- (١) جامع الترمذي على نسخة الاحوذى ، ج٤ ، ابواب الطلاق واللعان باب ما جاء في اللعان رقم ١٢١٤ ، ص ١٢٨٦ الى ص ٣٨٩ ، وقال عنه حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ، وجاء بلفظ قريب في صحيح الزمام مسلم بشرح النووي ، ج ١٠ ، كتاب اللعان ص ١٢٤ - ١٢٥ ، وهذه هي كيفية اللعان ، كما ذكر في الحديث وان كان لبعض الفقهاء زيادات في ذلك لن أذكرها متعاً للتطويل ، ولعدم صلتها بالموضوع صلة وثيقة .
- (٢) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج ٣ ، ص ١٨ - ١٩ ، الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ٨٤ - ٨٥
- الاقناع في حل الغاظ أبي شجاع ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ، المغني ، ج ٧ ، ص ٤٣٩ .
- (٣) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج ٣ ، ص ١٨ - ١٩

❖ **ثانيا : المالكية :** أن يقول الرجل في كل مرة : أشهد بالله ، ما هذا الحمل منى

أشهد بالله ما هذا الحمل منى ، أشهد بالله ما هذا الحمل منى ، أشهد بالله ما هذا الحمل منى ، وقيل هذا المشهور .

أما في غير المشهور فيقول : أشهد بالله لا اله الا هو بالله . . (١)

❖ **ثالثا : الشافعية وبعض الحنابلة :-** أن يقول في كل كلمات اللعان ، الخمس فيقول

في كل منها وان هذا الولد ، ان كان حاضرا ، أو أن الولد الذي ولدته ان كان غائبا من الزنا ، وليس منى ، فلو أغفل في بعض الكلمات ، ذكر الولد ، احتاج إلى إعادة اللعان لنفسه .

وقالوا : لو قال : هذا الولد من زنا ، ولم يقل ليس منى ، انه لا ينتفى ، لأنه قد يعتقد أن النكاح الفاسد والشبهة زنا ، فوجب أن يذكر أنه ليس منى ، لينتفى الاحتمال ، وهذا في وجه للشافعية .

ولا بد أن يقول : من زنا ، ولا يكتفى بقوله : ليس منى ، لأنه قد يريد بقوله ليس هو منى ، بمعنى خلقا وخلقا .

وفي وجه آخر أنه ينتفى ، وقيل هو الراجح . (٢)

❖ **رابعا : الحنابلة :** أن يقول : أشهد بالله ، لقد زنت ، ويقول : وما هذا الولد

(١) العواكس الدوانسي ، ج٢ ، ص ٨٤ - ٨٥

(٢) الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع ، ج٢ ، ص ١٢٢ ، المذهب ، ج٢ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ، المغني

ولدى • وعللوا ذلك ، أن نفسي الولد في اللعان ، فاكتمى به ، وهذا كما لو ذكر
اللفظيين ، ولحاجة للتأكيد ، (١) لأن في ذلك تحكما بغير دليل ، ولا ينتفى
الاحتمال بضم احدى اللفظتين الى الاخرى ، فانه اذا اعتقد أنه من نكاح فاسد
واعتقد أن ذلك زنا ، صح منه أن يقول اللفظتين جميعهما ، وقد يريد أنه
لا يشبهنسى خلقا وخلقاً ، أو أنه من نكاح فاسد ، فاذا لم يذكر الولد في اللعان ،
لم ينتف عنه ، وإن أراد نفيسه أعاد اللعان ويذكر نفى الولد فيه • (٢)

ب - بالنسبة لما تقوله المرأة :-

هل لابد من ذكر الولد في لعانها ؟

ذهب النخعياء في ذلك الى مذهبيين :-

■ المذهب الاول :-

ذهب الحنفية ، والمالكية والحنابلة ، وفي قول للشافعية ، الى أنه على المرأة ،
ذكر الولد في لعانها ، كأن تقول : هـذا الولد ولده ، أو هذا الحمل منه • (٣)
وعللوا لما ذهبوا اليه ، بأن من سقط حقه باللعان ، اشترط ذكره فيه ، كالمراة ،
والمرأة أحد الزوجين ، فكان ذكر الولد في لعانها شرطاً كالزوج • كـ

(١) كقول الشافعية ، وبعض الحنابلة ، السابق ذكره •

(٢) المغنى ، ج٧ ، ص ٤٣٩

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ١٨ - ١٩ ، الفواكه الدواني ، ج٢ ، ص ٨٤ -

٨٥ ، المغنى - ج٧ ، ص ٤٣٩ ، الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع ، ج٢ ، ص ١٢٣ ، وقال ==

أن اللعان في اختلافهما على شيء ، وهو نفى الولد ، فاشتراط ذكره في تحالفهما كالمختلفين في اليمين . (١)

المذهب الثاني :-

ذهب الشافعية في الصحيح من مذهبيهم ، إلى أنه لا يحتاج إلى ذكر الولد في لعان المرأة ، لأنه لا يتعلق بذكره في لعانها حكم ، فلم يحتج إليه ، ولكن لو تعرضت له ، لم يخر . (٢)

حكم نفى الحمل باللعان :-

هل ينفي نسب الحمل باللعان ، أم لا بد من نفيه من الانتظار ، إلى ما بعد الوضع .

ذهب الفقهاء في ذلك إلى ثلاثة مذاهب :-

المذهب الاول :-

ذهب الامام أبو حنيفة رحمه الله ، وزفر من الحنفية ، ونقل ذلك عن الامام

== الحنفية : تم نفى القاضي نسبه ، ويلحقه بأمه ، لأن المقصود بهذا اللعان ، نفى الولد عنه ، وعن أبي يوسف من الحنفية ، قال : يقول القاضي : قد فرقت بينكما وقطعت نسب هذا الولد عنه ، وألزمته أمه ، لأن كل واحد منهما ينفيك عن الآخر ، تبين

الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ١٩

(١) المغنى ، ج٧ ، ص ٤٣٩

(٢) مغنى المحتاج ، ج٣ ، ص ٣٧٥

أحمد رحمه الله - كما ذكر في الاتصاف - إلى أنه لا ينبغي الحمل باللعان (١) ،
وعملوا لما ذهبوا إليه بما يأتي :-

أ - ان الأحكام لا تترتب على الحمل ، إلا بعد الولادة ، للاحتمال قبلها ، اذ يحتمل
كونه نفخا ، أو ريجا ، أو ماء . (٢)

ب - وان قلنا : بأنه لا يتبين بوجود الحمل ، فلا يكون قذفا بيتين ، فمسار
كالملق بالشرط ، فكأنه قال : ان كان بك حمل ، فهو من الزنا ، فلا يكون
قاذفا ، كما لو قال : لأجنبيه ، ان دخلت الدار ، فأنت زانية به ، ولا يقال :
أنه ليس بملق ، بل هو موقوف حتى اذا ولدت تبين أنه كان قذفا من ذلك
الوقت . (٣)

* مناقشة أدلة هذا المذهب :-

نوقشت أدلة أصحاب هذا المذهب بما يأتي :-

أولا : ان ماذكروه من تعليل ، معارض لنص الحديث ، وهو اجتهاد في مقابلته

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ٢٠ ، شرح فتح القدير ، ج٤ ، ص ٢٩٣

المننى . ج٧ ، ص ٤٢٣ ، الاتصاف ، ج٩ ، ص ٢٥٥

(٢) الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٤

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ٢٠

النسب . فلا يفتبل ، والحديث الذي نعتيه هو حديث هلال بن أمية السابق ذكره (١) ، دل على أن القذف بالحمل يوجب اللعان ، وقطع نسب الحمل ولاخفا ، أن ذلك كان حملا ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ، أبصروها فان جاءت به كذا وكذا . (٢)

كما أن الحمل مظنون بأمارات تدل عليه ، ولهذا ثبت للحاكم أحكام تخالف فيها الحائل من النفقة ، والفطر في الميام ، وتأجيل إقامة الحد عليها وغير ذلك .

كما أنه يمح استلحاق الحمل فكان كالولد بعد وضعه . (٣)

■ السر :

أجاب أصحاب المذهب الأول ، على ماورد عليهم من اعتراض بما يأتي :-

■ أولا : بالنسبة للحديث :-

أ - ان الحديث لاحجة فيه لنفسى الحمل ، لان هلالا ، لم يقذفها بالحمل بل بصريح ، الزنا ، وبه نقول : ان من قال لزوجته زنييت ، وأنت حامل يلعن ، لانه لم يعلق القذف بالشرط .

(١) سبق ذكره في ص ٧٦٢ : ٧٦٤

(٢) سبق ذكره في ص ٧٦٢: ٧٦٤ ، وانظر زاد المعاد في هدى العباد ، ج٤ ، ص ١٠٤

(٣) المغنسي ، ج٧ ، ص ٤٢٣ ، زاد المعاد في هدى خير العباد ، ج٤ ، ص ١٠٤

ب - أما قطعه صلى الله عليه وسلم بالنسب ، فقد علم بالحمل ، وذلك من طريق
الوحي ، ان هناك ولدا ، ألا ترى أنه قال صلى الله عليه وسلم : ان جاء ت بـسه
على صفة كذا فهو كذا ، ولا يعلم الا بالوحي ، ولا طريق لنا الى معرفة ذلك ،
فلا ينبغي الولد . (١)

❖ ثانيا :

أما قولهم : أن للحمل أحكاما من حيث ، تأجيل الحد عن أمه أو الوصيه به ، أو له
وتوريثه .

نقول : ان هذا لا يثبت للحمل ، الا بعد الانفصال ، فيثبت ذلك للولد ، للحمل ،
ولو قيل : ان الجارية المبيعة ترد بالحمل ، فلأن الحمل ظاهر ، واحتمال
الرجح شبهة ، والرد بالغيب لا يمتنع بالشبهة ، ويمتنع اللعان بها ، لانها
من قبيل السحود ، والنسب يثبت بالشبهة ، فلا يقاس على الغيب . (٢)

❖ المذهب الثاني :

ذهب المالكية والشافعية ، وبعض الحنابلة ، وقيل هو القول المحيـح

(١) بدائع المتنازع في ترتيب الشرائع ، ج٣ ، ص ٢٤٠

(٢) الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٤ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق
ج٣ . ص ٢٠ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ، ج٣ ، ص ٤٩١ .

وفى قول لابی يوسف من الحنفية ، الى أن الحمل ينفى باللعان ^(١) واستدلوا على ماذهب اليه بالسنة والمعقول .

■ أولا : من السنة :

حديث هلال بن أمية السابق ذكره . ^(٢)

■ وجه الدلالة :-

ان الرسول صلى الله عليه وسلم ، نفى حمل المرأة والحقه بأمه ، ولاخفسياء
فى أنه كان حملا ، وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم : أبصروها ، فان جساءت
به كذا وكذا . ^(٣)

■ ثانيا : من المعقول :

انه يصح نفى الحمل ، لان الحمل مظنون بأمارات تدل عليه ، ولهذا ثبتت
للحامل أحكام تخالف الحائض من النفقة ، والفطر فى الميام ، وتأجيل إقامة
الحد عليها ، وغير ذلك ، كما أنه لايصح استحاق الحمل فكان كالولد بعد

(١) الفواكه الدوانى ، ج٢ ، ص ٨٣ - ٨٤ ، التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ، ج ١٧ ،
ص ٤١٥ . المثنى ، ج٧ ، ص ٤٢٣ ، الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٣ ، وصح
اتفاقهم فى ذلك - اى أصحاب هذا المذهب وهو الثانى الا أن لبعض منهم تفصيلا لسم
أذكره منعا للتطويل .

(٢) انظر ص ٧٦٢ : ٧٦٤

(٣) انظر ص ٧٦٢ : ٧٦٤ ، وانظر زاد المعاد فى هدى هير العباد ، ج٤ ، ص ١٠٤

وضع. (١)

✱ مناقشة الأدلة :-

نوقشت أدلة أصحاب المذهب الثاني ، من قبل اصحاب المذهب الاول بما يأتي :-

✱ أولا : بما استدلوا به من السنة :-

ان هلالا ، لم يقذف زوجته بنفسى الحمل ، بل بالزنا ، وقوله صلى الله عليه وسلم : أبصروها ، فان جاءت به كذا وكذا ز فهذا لعلمه بحملها ، من طريق الوحى ، أو لان اللعان تأخر حتى ظهر الحمل . (٢)

✱ ثانيا : على ما استدلوا به من المعقول :-

أما توريث الحمل ، والوصية به أو له ز فلا يثبت له الا بعد الانفصال ، فيثبتان للولد لا للحمل . (٣)

✱ المسرد :

أجاب أصحاب المذهب الثاني على ماورد عليهم من اعتراض بما يأتي :-

أولا : ان ذلك ليس من باب الاعلام ، وهو الحمل عن طريق الوحى ، فإذا جسر

(١) زاد المعاد فى هدى خير العباد ، ج٤ ، ص ١٠٤ ، المغنى : ج٧ ، ص ٤٢٣ ، ويقوى هذا

الرأى العلم الحديث لانه يستطيع أن يبين ذلك .

(٢) الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٩٤

أحكام النبي صلى الله عليه وسلم على القضايا لم تحصل على الاطلاع على النزيب ،

فإن الأحكام لم تبين عليه ، وإن كان به عليما ، وإنما البناء فيها على الظاهر

الذي يشترك مع النبي صلى الله عليه وسلم فيه القضاة كلهم . (١)

كما أن ما قالوه يخالف الحديث ، فلا يعبأ به كائنا ما كان . (٢)

■ أما المعقول : فإننا قد أثبتنا للحاصل احكاما تغاير الحائل ، وما ذلك

الا لأن الحمل مظنون بأمارات تدل عليه . (٣)

■ المذهب الثالث :-

ذهب محمد ونفى قول لابي يوسف من الحنفية رحمهما الله الى أن اللعان يجب

بنفى الحمل ، اذا جاءت به لاقبل من ستة أشهر .

وعلموا لنا ذهبوا اليه بما يأتي :-

بأنه قد تيقن قيام الحمل عنده ، فيتحقق القذف ، وصار كنفية بعسس

الولادة ، وكونه حملا لاينافيه ، كما لاينافى ثبوت حقه من نسب ووميصة

وارث . واذا تيقنا بوجوده ، وقت النفي ، كان محتملا للنفي ، إذ الحمل تتعلق

(١) أحكام الفران لابن العربي ، ج٢ ، ص ١٣٤٥

(٢) زاد المعاد في هدى خير العباد ، ج٤ ، ص ١٠٤

(٣) المرجع السابق .

بعد الاحكام ، كأن يجب للمعتدة النفقة لاجل حملها ، فاذا نفاه يلاعسن ،
فاذا جاءت به لأكثر من ستة أشهر ، فلم نتيقن بوجوده عند القذف ، لاحتمال
أنه حادث ، ولهذا لا يستحق الوصية . (١)

متى ينقضى الولد ؟

هل يكون نفيه على التراخي ؟ وما هي المدة المحددة لذلك ؟ أم يكسبون
نقبه على الفور ؟

ذهب الفقهاء ، في ذلك الى مذهبين :-

المذهب الاول :-

ذهب الى أن نفى الولد يكسبون على التراخي ، الا أنهم مع اتفاقهم في ذلك ، اختلفوا
في المدة المحددة على ما سنبيحه ان شاء الله .

المذهب الثاني :

ذهبوا الى أن نفيه يكون فوريا .

واليك تفصيل المذهبين :

- (١) شرح فتح القدير ، ج٤ ، ص ٢٩٣ ، الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٣ ، بدائع
المنافع في ترتيب الشرائع ، ج٣ ، ص ٢٤٠ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص
٢٠ ، كما أنه ورد اعتراض على ادلة أصحاب هذا المذهب ومن اراد الاستزادة فليراجع
شرح فتح القدير ، ج٤ ، ص ٢٩٣ ، الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٣ ، شرح
المناسبة على الهداية ، ج٤ ، ص ٢٩٣ .

المذهب الاول :-

ذهب أصحابه الى أن نفى الولد ، بعد الولادة يكون على التراخي أما المدة المحددة في ذلك فهي كما يلي :-

أ - ذهب الانام أبو حنيفة ، والمالكية ، والشافعية في قول : الى أن ذلك يتقدر بثلاثة أيام^(١) . واستدلوا على ماذهبوا اليه بالمعقول قالوا : ان نفى الرجل لولده حرام ، كما أن استلحاق ولد ليس منه حرام كذلك ، وعلى هذا ، فلا بد أن يوسع عليه لكى ينظر فيه ، ويفكر ، هل يجوز له نفيه ، أو لا . كما أن جعل حد النفى ثلاثة أيام ، لانه أول حد للكثرة وآخر حد للقلّة . كما أنه قدرت المدة ، بثلاثة أيام للنفى لأن الشرع اعتد بها في بعض الاحوال فيختير حسال المصراة^(٢) ، أى وفى خيار البيع ، ووردت في قوله تعالى : " فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ " ^(٣) فهذه مدة معتبرة في التأمل والاختبار .

ب - ذهب أبو يوسف ومحمد من الحنفية رحمهما الله ، الى أنه يصح نفى الولد بعد

(١) الجامع لاحكام القرآن ، ج٢ ، ص ١٩٠ ، الدر المختار شرح تنوير الابصار ، ج٣ ، ص ٤٩١ ، الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٥ ، المجموع ، ج١٧ ، ص ٤١٧-٤١٨ ، وقال الحنفية : ان ذلك وقت التهنئة بالمولود ، كما أن بعضهم قدر ذلك بيوم أو يومين .
(٢) المصراة : الشاة التى لاتحلب أياما حتى يجتمع اللبن في ضرعها ، فاذا حلبها المشتري استغزرها .

(٣) سورة هود الآية / ٦٥ ، الجامع لاحكام القرآن ، ج٢ ، ص ١٩٠ ، المجموع ، ج١٧ ، ص ٤١٧ ، ٤١٨ ، كما أن الحنفية قالوا : ان من القياس ، نفى الولد فور ولادته ، إلا أنه مسن الاستحسان جواز تأخير مده يقع فيها التأمل ، لان النفى يحتاج اليه كي لا يخطأ ففى نفى ولده ، أو استلحاق غيره ، وكلاهما حرام .

ولادته ، في أقصى مدة النفاس وهي اربعون يوما ، وعللوا لما ذهبوا اليه بما يأتي :-

ان مدة النفاس ، اثر للولادة ، فيصح نفى الولد مادام أثر الولادة باقيا . (١)

ان جعل مدة النفاس لنفى الولد بعد ولادته ، لانه اذا طالت المدة لايجـح

نفسه ، واذا قمرت يصح ، لان قبول التهنئة منه ، ودلالته تمنع صحة النفى

اجماعا ، واذا لم يوجد يصح نفية اتفاقا ، فطول المدة ، دليل القبول اتفاقا ،

فيكان الفاصل بين المدة الطويلة ، والمدة القصيرة ، هي مدة النفاس ، لانها

كحال الولادة ، وذلك من حيث أن النفاس ، لاتصوم فيها ولاتملى . (٢)

* مناقشة أدلة اصحاب هذا المذهب :-

اعترض المالكية ، والشافعية على القائلين بأن مدة النفى ، تمتد الى مسعدة

النفاس . بأن تحديد مدة نفى الولد بعد ولادته بأقصى مدة للنفاس ، بأن ذلك تحكم

لادليل عليه ، أى لاشاهد عليه من الشريعة ، وانما حدد ذلك بثلاثة ، لوجود

دليل ذلك من الشريعة ، كما في مدة المصراة والخيار ، (٣) على ما سبق بيانه .

ج - روى عن أبي حنيفة رحمه الله ، أن مدة ذلك سبعة أيام ، لان هذه المدة مدة العقيقة . (٤)

(١) بدائع المنافع في ترتيب الشرائع ، ج٣ ، ص ٢٤٦ .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ٢٠ - ٢١

(٣) الجامع لاحكام القرآن ، ج١٢ ، ص ١٩٠ ، التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ، ج١٧

ص ٤١٨ .

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ٢١ ، بدائع المنافع في ترتيب الشرائع

ج٣ - ص ٢٤٦ ، وقد ضعف هذا القول الامام السرخسى ، وقال : بأن نصب المقادير بالرأى ==

د - ذهب السانديعية ، في المنصوص عنهم ، وبعض الحنابلة ، الى أن ذلك لا يتقدر بثلاث بل هو على ما جرت به العادة ، فان كان ليلاً ، فحتى يصبح ، وينتشر في الساس ، أو إن كان جاثعاً ، فحتى يأكل ، وأشبه ذلك ، من أشغاله ، فان آخره بعد هذا كله ، لم يكن له نفيه .^(١) واستدلوا على ما ذهبوا اليه بأن النفى خيار لدفع ضرر متحقق ، فكان على الفور ، كخيار الشفعة .^(٢)

* المذهب الثانى :-

ذهب الحنابلة ، الى أن نفى الولد بعد ولادته ، لا يكون الا على الفور ، فلو ولدت امرأته ولداً ، سكنت عن نفيه مع امكانه ، لزمه نسبه ، ولم يكن له نفيه بعد ذلك .^(٣)

* الحكم فيما اذا لاعن رجل زوجته وجاءت بولد لاقل الحمل أو أكثره :-

سبق بيان ذلك في أكثر مدة الحمل ، وقل الحمل ، فيبنى على ذلك في لحوق الولد به ، أو عدم لحوقه به فليراجع .^(٤)

== متعذر: نيبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج٣ ، ص ٢١ ، الهداية شرح بداية المبتدى ، ج٤ ، ص ٢٩٥ .

(١) التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ، ج١٧ ، ص ٤١٨ ، المغنى ، ج٧ ، ص ٤٢٤ - ٤٢٥

(٢) المغنى ، ج٧ ، ص ٤٢٥

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٢٤ ، كما أن لهم تفصيلات من حيث قبول التهنئة ، والرد عليها

ونظر ذلك لم أذكره مفصلاً منعاً للتطويل .

(٤) المبحث الاول ، ص ٧٢٥ وما بعدها .

وما دما في فصل اثبات نسب الطفل ، فقد جد في العصر الحديث ما يسمى بطفل الانبوب والتلقيح الصناعي ، وكثيرا ما كان يرد على تساؤل من قبل الآخرين عن حكم ذلك ، وهذا عند معرفة موضوع هذا البحث ، وهو احكام الجنين والطفل في الفقه الاسلامي ، ولكثرة هذه الاسئلة ، سأحاول بيان رأي فقهاء العصر في ذلك .

وعلى هذا سوف أبين المقصود بطفل الانبوب والتلقيح الصناعي حتى يتسنى فهم الحكم الشرعي منه .

١ - المقصود بطفل الانبوب :-

واليك بيان المقصود به طبييا ، كما جاء في كتاب طفل الانبوب والتلقيح الاصطناعي ،^(١) ان فكرة طفل الانبوب في حد ذاتها سهلة ميسورة ، وتعتمد الفكرة على البويضة " الاصح البيضة " من المرأة عند خروجها من المبيض ، وذلك بواسطة مسبار خاص ، يدخله الطبيب في تجويف البطن عند موعد خروج البويضة من المبيض ، فيلتقطها ، ثم يضعها في طبق خاص ، وليس انبوبا كما هو شائع وفي هذا الطبق سائل فسيولوجي مناسب لبقاء البيضة ونموها ، ثم يؤخذ منى الرجل فيطبق مع البيضة ، فاذا ماتم تلقيح البويضة باحدى الحيوانات المنوية ، وذلك يمكن مشاهدته تحت الميكروسكوب - المكبر - تركت هذه البيضة الملقحة لتتقسم انفسا ماتها المعروفة المتتالية ، الخلية ، الامشاج ، الزيجوت المكونة من النحام نوات البيضة ، ونواة الحيوان المنوي تتقسم الخلية خليتان ،

والخلفتين أربعاً ٠٠ والاربع ثمان وتدخّل فيما يعرف باسم مرحلة التوتوسة لانها نشبة ثمرة التوتسه المعروفة ، عند ذاك تأخذ هذه التوتسة التي سرعان ما تتحول الى ما يعرف بالكرة الجرثومية ويحدث في داخلها تجويف ، كما هو موجود في الكرة ، ويمتلأ التجويف بسائل ، وتوضع هذه الكرة في جدار الرحم ، حيث تستقر فيه ، وتنمو نمو الحمل الطبيعي حتى الولادة ، والمدة التي تبقى فيها الببيضة في الطبقة لاتعدو يومين أو ثلاثة .

* وهذه الفكرة ببساطة : أخذ الببيضة من الام في الوقت المناسب ، وتلقيحها في الطبقة ، واعادتها الى الرحم بعد يومين أو ثلاثة ، لتنمو نمو طبيعياً ، وتلد ولادة طبيعية أو بالعملية القيصرية كما يولد ملايين الاطفال في كل عام^(١) .
فالفكرة في حد ذاتها سهلة وميسورة ، ولكن التنفيذ هو العسير .^(٢)

٢ - التلقيح الاصطناعي :-

والتلقيح الاصطناعي ينقسم الى قسمين : تلقيح اصطناعي خارجي ، وتلقيح اصطناعي داخلي .

أ - التلقيح الاصطناعي الخارجي :-

هو نفس الفكرة السابقة .^(٣)

(١) طفل الانبوت والتلقيح الاصطناعي والرحم الظئر والاجنة المجردة للدكتور محمد عيسى البار ، مطابع شركة دار العلم للطباعة والنشر ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ، ص ٢٣ - ٢٤ - ٢٨ بتصرف .

(٢) المرجع السابق ، وقد ذكر المؤلف صعوبات التنفيذ ، ومن ارد الاستزادة فليراجع المرجع السابق ، ص ٢٨

(٣) وانظر المرجع السابق ، ص ١١٨ - ١١٩

ب - التلقيح الاصطناعي الداخلي :-

" أن تؤخذ النطفة الذكرية من رجل ، وتحقن ، وفي الموضع المناسب داخل مهبل زوجته ، أو رحمها ، حتى تلتقي التقاء طبيعياً بالبويضة ، التي يفرزها مبيض زوجته ، ويقت التلقيح بينهما ، ثم العلوق في جدار الرحم بإذن الله ، كما في حالة الجماع ، وهذا الأسلوب يلجأ إليه إذا كان في الزوج قصور ، لسبب ما ، عمن ايمال مائة في المواقعة الى الموضع المناسب " (١)

الحكم الشرعي :

أما الحكم الشرعي فهو كما جاء في قرارات مجلس المجمع الفقهي الاسلامي لرابطة العالم الاسلامي ما يأتي :-

" القرار الخامس حول التلقيح الاصطناعي وأطفال الانابيب :-

الحمد لله وحده ، والملاة والسلام على سيدنا ونبيينا محمد صلى الله عليه وسلم وصحبه أجمعين ، وبعد :

فان مجلس المجمع الفقهي الاسلامي ، قد نظر في الدراسة التي قدمها عضو المجلس مصطفى احمد الزرقاء ، حول التلقيح الاصطناعي وأطفال الانابيب ، الأمر الذي شغل الناس ، وكان من أبرز قضايا الساعة في العالم ، واستعرض المجلس ماتحقق في هذا المجال من انجازات طبية توصل اليها العلم والتقنية في العمر الحاضر

لأجباب الأطفال من بنى الإنسان ، والتغلب على أسباب العقم المختلفة
المانعة من الاستيلاء .

وقد تبين من تلك الدراسة الواقية المشار إليها أن التلقيح الاصطناعي بصفة
الاستيلاء (بغير الطريق الطبيعى وهو الاتصال الجنىسى المباشر بين الرجل
والمرأة) يتم بأحد طريقين أساسيين :-

✱ طريق التلقيح الداخلى ، وذلك بحقن نطفة الرجل فى الموقع المناسب من باطن
المرأة .

✱ وطريق التلقيح الخارجى بين نطفة الرجل ، وبويضة المرأة فى اتوب اختبار ، فى
المختبرات الطبية ، ثم زرع البويضة الملقحة (اللقيحة) فى رحم المرأة .
ولابد فى الطريقتين من انكشاف المرأة على من يقوم بتنفيذ العملية .

وقد تبين لمجلس المجمع من تلك الدراسة المقدمة اليه فى الموضوع ، ومما أظهرته
المذاكرة والمناقشة أن الأساليب والوسائل التى يجرى بها التلقيح الاصطناعى
بطريقه الداخلى والخارجى لأجل الاستيلاء هى سبعة أساليب بحسب الأحوال
المختلفة للتلقيح الداخلى فيها أسلوبان ، وللخارجى خمسة من الناحية الواقعية
بقطع النظر عن حلها أو حرمتها شرعا ، وهى الأساليب التالية :

✱ فى التلقيح الاصطناعى الداخلى :-

الاسلوب الاول : أن تؤخذ النطفة الذكرية من رجل متزوج وتحقن فى الموقع
المناسب داخل مهبل زوجته ، أو رحمها حتى تلتقى النطفة التقا طبيعيا
بالبويضة التى يفرزها مبيض زوجته ، ويقع التلقيح بينهما ثم العلوق فى جسد

الرحم باذن الله ، كما في حالة الجماع ، وهذا الاسلوب يلجأ اليه اذا كان فى

الزوج قمور لسبب ما عن ايمال مائه فى الواقعة الى الموضع المناسب .

✱ **الاسلوب الثانى :** أن تؤخذ نطفة من رجل وتحقن فى الموقع المناسب من زوجة

رجل آخر حتى يقع التلقيح داخلها ، ثم العلوق فى الرحم كما فى الاسلوب الاول ،

ويلجأ الى هذا الاسلوب حين يكون الزوج عقيما لاذرة فى مائه ، فبأخذون النطفة

الذكرية من غيره .

✱ **فى طريق التلقيح الخارجى :-**

الاسلوب الثالث : أن تؤخذ نطفة من زوج وبويضة من مبيض زوجته فتوضعا

فى انبوب اختبار طبي بشروط فيزيائية معينة حتى تلقح نطفة الزوج وبويضة

زوجته فى وعاء الاختبار ، ثم بعد أن تأخذ اللقيحة بالانقسام والتكاثر تنقل

فى الوقت المناسب من أنبوب الاختبار الى رحم الزوجة نفسها صاحبة البويضة

لتعلق فى جداره وتنمو وتتخلق ككل جنين ، ثم فى نهاية مدة الحمل الطبيعى

تلده الزوجة طفلاً أو طفلة . وهذا هو طفل الانبوب الذى حققه الانجاز العلمى الذى

يسره الله ، وولد به الى اليوم عدد من الاولاد ذكورا ، واناثا ، وتواشم ، تناقلت

أخبارها الصحف العالمية ووسائل الاعلام المختلفة .

✱ **ويلجأ الى هذا الاسلوب الثالث عندما تكون الزوجة عقيما بسبب انسداد القناة**

التي تصل بين مبيضها ورحمها (قناة فالوب) .

✱ **الاسلوب الرابع :** ان يجرى تلقيح خارجى فى انبوب الاختبار بين نطفة مأخوذة من

زوج وبويضة مأخوذة من مبيض امرأة ليست زوجته (يسمونها متبرعة) ثم تزرع اللقيحة

في رحم زوجته

ويلجأون الى هذا الاسلوب عندما يكون مبيض الزوجة مستأصلاً أو معطلاً ، ولكن
رحمها سليم قابل لعلوق اللقيحة فيه .

✱ **الاسلوب الخامس :** أن يجرى تلقيح خارجي في أنبوب اختبار بين نطفة رجل ، وبويضة
من امرأة ليست زوجة له (يسمونها متبرعة) ثم تزرع اللقيحة في رحم امرأة
أخرى متزوجة .

ويلجأون الى ذلك حينما تكون المرأة المتزوجة التي زرعت اللقيحة فيها عقيماً
بسبب تعطل مبيضها ، ولكن رحمها سليم وزوجها أيضاً عقيم ويريدان ولداً .

✱ **الاسلوب السادس :** أن يجرى تلقيح خارجي في وعاء الاختبار بين بذرتي زوجين
ثم تزرع اللقيحة في رحم امرأة تتطوع بحملها .

ويلجأون الى ذلك حين تكون الزوجة غير قادرة على الحمل لسبب في رحمها ، ولكن
مبيضها سليم منتج ، أو تكون غير راغبة في الحمل ترفضها ، فتتطوع امرأة اخسرى
بالحمل عنها .

✱ **الاسلوب السابع :** هو السادس نفسه اذا كانت المتطوعة بالحمل هي زوجة ثانية
للزوج صاحب النطفة ، فتتطوع لها فترتها لحمل اللقيحة عنها .

وهذا الاسلوب لا يجرى في البلاد الاجنبية التي يمنع نظامها تعدد الزوجات ، بسبب
في البلاد التي تبيح هذا التعدد .

هذه هي أساليب التلقيح الاصطناعي الذي حققه العلم لمعالجة أسباب عدم الحمل .

وقد نظرت مجلس المجمع فيما نشر . وأذيع أنه يتم فعلاً تطبيقه في أوروبا

وأمریکا من استخدام هذه الاجازات لاغراض مخالفة منها تجارى ، ومنها يجرى تحت عنوان (تحسين النوع البشرى) ومنها ما يتم لتلبية الرغبة فى الامومة لىسدى نساء غير متزوجات ، أو نساء متزوجات لا يحملن لسبب فيهن ، أو فى أزواجهن ، وما أنشئ لتلك الاغراض المختلفة من مكارف النطف الانسانية التى تحفظ فيهن نطف الرجال بصورة تقانية تجعلها قابلة للتلقیح بها الى مدة طويلة ، وتؤخذ من رجال معينين ، أو غير معينين تبرعا ، أو لقاء عوض ، الذى آخر مايقال أنه واقع اليوم فى بعض بلاد العالم المتمدن .

■ النظر الشرعى بمنظار الشريعة الاسلامية :

هذا ، وان مجلس المجمع الفقہى الاسلامى بعد النظر فيما تجمع لديه من معلومات موثقة ، مما كتب ونشر فى هذا الشأن ، وتطبيق قواعد الشريعة الاسلامية ومقاصدها لمعرفة حكم هذه الاساليب المعروضة ، وما تستلزمه ، قد انتهى الى القرار التالى :-

■ أولا : أحكام عامة :-

- أ - ان انكشاف المرأة المسلمة على غير من يحل شرعا بينها وبينه الاتصال الجنسى لايجوز بحال من الاحوال ، الا لغرض مشروع يعتبره الشرع مبيحا لهذا الانكشاف .
- ب - ان احتياج المرأة الى العلاج من مرض يؤذيها ، أو من حالة غير طبيعية فى جسمها تسبب لها ازعاجا ، يعتبر ذلك غرضا مشروعا يبيح لها الانكشاف على غير زوجها لهذا العلاج ، وعندئذ يتقيد الانكشاف بقدر الضرورة .

- ج - كلما كان انكشاف المرأة على غير من يحل بينها وبينه الاتصال الجنسي مباحسا لغرض مشروع يجب أن يكون المعالج امرأة مسلمة ان أمكن ذلك ، والا فامرأة غير مسلمة ، والا فطبيب مسلم ثقة ، والا فغير مسلم بهذا الترتيب .
- ولاتجوز الخلوة بين المعالج والمرأة الا بحضور زوجها ، أو امرأة أخرى .

❖ ثانيا : التلقيح الاصطناعي :-

- ١ - ان حاجة المرأة المتزوجة التي لاتحمل وحاجة زوجها الى الولد تعتبر غرضا مشروعاً يبيح معالجتها بالطريقة المباحة من طرق التلقيح الاصطناعي .
- ٢ - ان الاسلوب الاول : " الذى تؤخذ فيه النطفة الذكرية من رجل متزوج ثم تحقق فى رحم زوجته نفسها فى طريقة التلقيح الداخلى " هو أسلوب جائز شرعا بالشروط العامة الآتفة الذكر ، وذلك بعد أن تثبت حاجة المرأة الى هذه العملية لاجل الحمل .
- ٣ - ان الاسلوب الثالث (الذى تؤخذ فيه البذرتان الذكرية والانثوية من رجل وامرأة زوجين أحدهما للآخر ، ويتم تلقيحها خارجيا فى أنبوب اختبار ، ثم تزرع اللقحة فى رحم الزوجة نفسها صاحبة البويضة) هو أسلوب مقبول مبدئيا فى ذاته بالنظر الشرعى لكنه غير سليم تماما من موجبات الشك فيما يستلزمه ويحييط به من ملايسات . فينبغى أن لايلجأ اليه إلا فى حالات الضرورة القصوى ، وبعد أن تتوفر الشرائط العامة الآتفة الذكر .
- ٤ - ان الاسلوب السابع "الذى تؤخذ فيه النطفة والبويضة من زوجين وبعد تلقيحها فى وعاء الاختبار تزرع اللقحة فى رحم الزوجة الاخرى . للزوج نفسه ، حيث تتطوع

بمحض اختيارها بهذا الحمل عن ضررتها المنزوعة الرحم " يظهر لمجلس المجمع أنه جائز عند الحاجة وبالشروط العامة المذكورة •

٥ - وفي حالات الجواز الثلاث يقرر المجمع أن نسب المولود يثبت من الزوجين مصدر البذرتين ، ويتبع الميراث والحقوق الأخرى ، ثبوت النسب ، فحين يثبت نسب المولود من الرجل ، أو المرأة يثبت الإرث وغيره من الأحكام بين الولد ومن التحق نسبه به •

أما الأزوجة المتطوعة بالحمل عن ضررتها (في الأسلوب السابع المذكور) فتكون في حكم الأم الرضاعية للمولود ، لأنه اكتسب من جسمها وعصويتها أكثر مما يكتسب الرضيع من مرضعته في نصاب الرضاع الذي يحرم به ما يحرم من النسب •

٦ - أما الأساليب الأربعة الأخرى من أساليب التلقيح الاصطناعي في الطريقتين الداخلي والخارجي مما سبق بيانه فجميعها محرمة في الشرع الإسلامي ، لاجل إباحة شيء منها ، لأن البذرتين الذكورية والانثوية فيها ليستا من زوجين ، أو لأن المتطوعة بالحمل هي أجنبية عن الزوجين مصدر البذرتين •

هذا ونظرا لما في التلقيح الاصطناعي بوجه عام من ملايسات حتى في الصور الجائزة شرعا ومن احتمال اختلاط النطف ، أو اللقائح في أوعية الاختبار ، ولا سيما إذا كثرت ممارسته وشاعت ، فان مجلس المجمع ينصح الحريمين على دينهم أن لا يلجأوا إلى ممارسته ، إلا في حالة الضرورة القصوى ، ويمتنعوا عن الاحتياط والحسد من اختلاط النطف أو اللقائح •

هذا ما ظهر لمجلس المجمع في هذه القضية ذات الحساسية الدينية القويصة

من قضايا الساعة ويرجو من الله أن يكون صوابا .

والله سبحانه أعلم وهو الهادي الى سواء السبيل وولى التوفيق " (١)

(١) قرارات مجلس المجمع الفقهي الاسلامي لرابطة العالم الاسلامي بمكة من دورته الاولى لعام ١٣٩٨ هـ حتى الدورة الثامنة عام ١٤٠٥ هـ ، السبت ٢٨ ربيع الاخر سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩ يناير ١٩٨٥ م - وانظر صحيفة المسلمون العدد ١٥٧ الجمعة ١٧ جمادى الثانية ١٤٠٨ هـ - ٥ فبراير ١٩٨٨ م ، ص ٧ ، كما أن التلقيح الاصطناعي فتح أبوابا أخرى ، فكما فى زرع أعضاء بشرية لآخرين ، هناك زرع مبيضات ، أو خصية ، أو رحم .

واليك بيان ذلك كما جاء فى كتاب طفل الانبوت والتلقيح الاصطناعي :-

" زرع المبيض : ان التلقيح الصناعى والتحكم فى الانجاب ، فتح أبوابا جديدة فى الممارسات الطبية ، ومنها زرع مبيض امرأة فى محل مبيض تالف لامرأة أخرى وقد نشرت (المدينة) فى العدد ٦٦٩٦ فى ٢٣ / ١١ / ١٤٠٥ هـ - ٩ أغسطس ١٩٨٥ م) أن أحد العلماء بالولايات المتحدة الأمريكية ، تمكن لأول مرة فى التاريخ من نقل أحد المبيضين مع انبوت قناة فالوب التابع له من امرأة ، وزرعها فى أختها التسوأم وقد صرح الطبيب المذكور بأن هذه العمليات (نقل وزرع المبيض وقناة فالوب) ستبقى فى الوقت الحاضر منحصرة فى التوأم الحقيقية ، والتي تكونت نتيجة انقسام بويضة واحدة ملقحة . وذلك لتجنب مشكلة رفض الجسم للانسجة ، وتعتبر هذه العملية دقيقة جدا حيث أن زرع الانبوت فى الرحم عملية بالغة الصعوبة وكذلك يحتاج الامر الى زرع أو تحويل بعض الشرايين لتغذية المبيض والانبوت المزروعين .

وقد صرح هذا الجراح بقوليه : رغم أن هذا النوع من الجراحة لن يكون ذا قيمة

فى حل مشكلة العقم عند المرأة فانه يعتبر خطوة مهمة جدا فى تقنية الجراحة ==

== المجهرية ، والمشكلة تأتسى عندما يعمل المبيض المزروع ، وتحمل هذه المرأة فلمن تكون البويضضة بتكوينها الوراثى ؟ أليست للمتبرعة ٠٠ ويكسبون بذلك الطفل مكونا وراثيا من أم أخرى ،

زرع الخمية : وهي مشكلة مشابهة لزرع المبيض ٠٠ واذا تم زرع الخمية فى شخص عقيم فان حيواناته المنوية ستكون من رجل آخر ٠٠ وهو نوع من التكاح فى شبهه زنى . اذ تكون النطفة لرجل اخر فى الحقيقة وذلك يشبه التلقيح الصناعى بما ، رجل آخر ٠٠ وقد أفتى الفقهاء (المجمع الفقهي بمكة المكرمة ونسوده الانجاب بالكويت - مفتى مصر - ومفتى تونس) بحرمة هذا النوع من التلقيح لوجود شبهة الزنا ، وقد أوجبوا التعزير لكل من يشترك فى هذا الفعل .

زرع الرحم : اذا كان الرحم مصابا إصابة تجعل الجراح يستأصله ، ومع ذلك فان المبيض لهذه المرأة سليم ٠٠ وقد ترغب هذه المرأة فى الانجاب ، ومع شيوع زرع الاعضاء وتقديرها فان زرع رحم امرأة أخرى (أما بعد وفاتها مباشرة ، أو متبرعة) سيفتح الباب لمعالجة عقم مثل هذه المرأة ، فهل يسمح بمثل هذا الاجراء ؟

ان الضرر هنا قد يلحق بالمرأة المتبرعة برحمها اذا كانت حية ٠٠ وقد تكون صى من الانجاب ، وقد تفقد أولادها بحادثة ، فترغب فى الحمل ، أو تتزوج رجلا آخر ، وترغب فى الحمل فلا تستطيع ذلك لعدم وجود رحم بها . من هذه الناحية يبدو أن هناك مانعا من هذه العملية ، أما اذا تم ذلك من امرأة توفت ففى حادثة مثلا وبقي الرحم حيا بواسطة ترويته بالدورة الدموية بأجهزة الإنعاش بطريقة ماى بعد موت القلب وموت الدماغ - وكانت هذه المرأة تبرعــــــــــــــــت بأعضائها قبل وفاتها ، فإن مثل هذه العملية إذا نجحت من الناحية التقنية ==

== فلا يبدو ما يمنعها من الناحية الشرعية .

حيث أن الحميمض مبيضها ، والبويضة عائدة لهما ، والنطفة من زوجها
باتصال طبيعي ، أو غير طبيعي (بواسطة التلقيح الصناعي) ٠٠ ولاتحدث
اشكالا في النسب ."

طفل الاسبوب والتلقيح الصناعي ، ص ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ ، ومانقل عن حكم ذلك في الشرع
من خلال النقل من كتاب طفل الاسبوب لم أقف عليه بشكل قطعي ، ولقصور عسن
ابدا ، الرأي في ذلك ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

الْحَمْدُ لِلَّهِ

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً ، وصلاة وسلاما على سيد المرسلين وبعد الانتهاء من البحث بعون الله سبحانه وتعالى ، أرجو أن أكون قد وفقت الى إبراز الطريقة المثلى التي تركز على الأسس الإسلامية لتربية الطفل وتنشئته تنشئة مستقيمة ، واتماما للفائدة ، فإننى أحاول إبراز النقاط الرئيسية التي توصل اليها البحث وهي كما يلي :

الباب الأول :

- (١) لقد بينت فيه ان اختيار أبوى الطفل مهم جدا ، وأساس متين ، لضمان ، استقامة الطفل ، إذ ان اختيار الزوجين كل منهما الآخر ، لابد أن يقـوم على أساس من الدين قبل ذلك ، ثم تأتي بعده الصفات الأخرى .
- (٢) كما ان تكثير النسل مطلوب ، لأنه مما نادى به الاسلام ، ولهذا تفضل الزوجة الودود الولود ، ويتضح لنا من خلال ذلك ، أن اتخاذ تحديد النسل أساسا للتخلص من الخواثق الاقتصادية ، وما تتبناه بعض الدول كسياسة عامة ، أمر يرفضه الاسلام .
- (٣) كما ان التشريع الإسلامى حرص على أن ينمو الجنين والطفل نموا سليما ، وعلى ذلك فقد أجاز فطر الحامل والمرضع في نهار رمضان من أجلهما ، وقد تبين رجحان قول من قال : ان عليهما القضاء فقط دون الكفارة .
- (٤) كذلك تبين لنا ان تشريع العدة هو من أجل المحافظة على الطفل ، وهذا حتى لا تختلط الأنساب .
- (٥) كما ان الشرع الحنيف حرص على الجنين ، فلو اعتدى عليه ، ففيه الضمان ، ومقدار ذلك الضمان بحسب تطور مراحل تكوينه ، وبيان مقدار ذلك الضمان على حسب

ما نص عليه الشارع ، أو ما يعادل قيمته .
كما ان الشارع حفظ له حق الحياة حتى وإن كان المعتدى عليه أبواه ، أو أحدهما
فلذلك يحرم إجهاضه قبل وبعد نفخ الروح .
(٦) وبإضافة الى حفظ حقوقه المعنوية ، كذلك حفظ له حقوقه المادية
فعده الشارع من جملة الورثة ، وأنه يصح الوصية له والوقف عليه
شروط .

* الباب الثاني :

(١) ثم بينت في الباب الثاني ان المقصود بالطفل من حين ولادته ، الى سن العاشرة ،
وأن طفولة الطفل تنقسم الى قسمين : سن التمييز من السابعة الى العاشرة
وما قبل ذلك لا يعد له تمييز .

(٢) أن للطفل حقوقاً على أمه وأبيه ، فمن حقوقه على أمه رضاعه وحضنته ، ولضمان
هذا الحق للطفل ، جعل لها النفقة على أبيه لمدة حولين كاملين ، وأن أمه
تجبر على إرضاعه ، اذا تعين عليها الإرضاع ، واذا لم تكن في العمة فلها
الاجرة ، وكذلك الحال في حال حضنته ، كما ان هناك سناً تنتهي فيها
الحضانة .

وان كنا عملنا باسقاط حق الحضانة عن الأم ، أو عملنا باختيار الطفل فليس
معنى ذلك ، تعطيل صالح الطفل ، بل لابد من مراعاة مصلحته ، فلان عمل
به مطلقاً ، ولا نعطله مطلقاً .

(٣) أما من الحقوق الواجبة للطفل على أبيه منها اختيار الاسم الحسن له ، وعمل
كل ما فيه مصلحة الطفل ، كالإتيان والإقامة في أذنيه ، والعق عنه سواء كان
ذكراً أم أنثى ، وتحنيكه ، وحلق رأسه .

- (١٠) كما ان الشارع جعل له حق ولاية النكاح ، فللاب تزويج الطفل سواء كان ذكراً أو أنثى ، وما الى ذلك من التفصيلات التي ذكرت في البحث .
- (١١) على ولى الامر أن يمنع الطفل من كل ما فيه سبب في اتلاف نفس أو مال ، فإن كان قد رفع القلم عنه ، الا أن الضمان في كل ذلك ، ضمانا للحقوق ، فلو قتل نفسا فعمده خطأ ، ويترتب على ذلك الدية ، والكفارة ، وأما اتلاف المال ففي حالات يكون الضمان ، وفي حالات لا يكون فيه الضمان .
- (١٢) وقد حرص الشارع على أن يهيئ له السعادة في الدارين ، ونظرا لحال الطفل فقد جعل له أحكاما خاصة في العبادة ، أو نوع تخفيف كحكم طهارته وملاسته ونحو ذلك منها :
- أ - أن بول الطفل سواء كان ذكراً أو أنثى نجس كبول الكبير ، إلا ان بول الطفل الذكر يطهر برشة بالماء ما لم يطعم الطعام بشهوة ، ويطهر بول الجارية بنفسه سواء طعمت الطعام أم لم تطعمه .
- ب - ان الصلاة ليست واجبة على الطفل ، بل يؤمر بها لسبع ويضرب على تركها لعشر ، ضربا غير مبرح ، وذلك من باب الاعتياد عليها ، وأن ذلك واجب على وليه ، أى بأمره عليها لسبع وضربه عليها لعشر .
- ومادام ان العبادة كالصلاة ليست واجبة على الطفل فالثواب يكون له ، ولوالديه أو من يقوم بتربيته ثواب تعليمه .
- ج - إمامة الطفل المميز لا تصح الا في صلاة النفل ، كما ان صلاة الجماعة تنعقد به في الغرض والنفل .

د - وجوب الزكاة في مال الطفل المميز وغير المميز ، ولا فرق بين مال ومال ، وعدم وجوبها في مال الجنين .

هـ - ان حكم الصيام كحكم الصلاة على الطفل ، . الا أن الامر عليه لسبع والضرب على تركه لعشر يتبع ذلك طاقة الطفل .

و - عدم وجوب الحج على الطفل ، الا أنه يصح منه الحج ، سواء كان مميزاً أو غير مميز ولا تغني تلك عن حجة الاسلام .

(١٣) ومن باب حفظ نسب الطفل ، وبالإضافة الى ما شرع من عدد ، فقد بين أقبل مدة للحمل وأكثرها ، وأن كان بعض السلف حدد أكثره بأربعة سنين ، ولكن ما نميل اليه هو تسعة أشهر ، لعدم وجود نص على تحديد أكثر مدة الحمل وان ما استدلوا به على ما وجد يتطرقة عدة احتمالات ، وعلى هذا يمكن الرجوع الى الطب الحديث لمعرفة وجود الحمل من عدمه .

وان اردنا تحديد أكثر مدة الحمل فلنكن سنة خروجاً من الشك .

(١٤) ان التقاط اللقيط أمر مطلوب ، حث عليه الشارع ، وان كان الشارع متشككاً في حفظ الأنساب ، إلا أن نسب اللقيط لا يلتحق بملتقطه بحال من الأحوال ولكن لو استلحقه شخص ما ، باقرار منه انه ابنه فيلتحق به ، حتى ولو كان المستلحق ذمياً ، فانه يلحقه نسباً لادينا ، وكذا يلتحق بالمرأة ، اذا كانت دعواها مقترنة ببينة ، أو أن يصدقها زوجها .

(١٥) ومن تشوف الشارع بحفظ الأنساب أجاز العمل بالقيافة في اثباته ، وفي حالة عدم وجود فائفة أجاز العمل بالقرعة بين المدعين ، أو أن يلحق بهما ، أو أن ، ينتظر الى بلوغ الطفل ، فيختار أحدهما ، ويكون هذا الاختيار بشروط .

(١٦) أن نفى الولد لا يكون إلا بلعان الزوجين ، وأن يذكر نفى الولد في جمل اللعان
فما شرع اللعان إلا لبيان خطورة أمر النسب من الضياع .

(١٧) أما بالنسبة لطفل الأنبوب ، والتلقيح الاصطناعي ، فهناك طرق يتم بها
التلقيح المناعي ، فقد قرر فقهاء العصر أنه لا يجوز الأخذ بها ، ماعدا طريقتين
لا حرج منهما ، مع التأكيد على ضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة ، والطريقتان
هما :

أ - أن تؤخذ نطفة من زوج ، وبويضة من زوجته ، ويتم التلقيح خارجيا ثم تـمـزج
اللقبحة في رحم الزوجة .

ب - أن تؤخذ بذرة الزوج وتحقن في الموضع المناسب من مهبل الزوجة أو رحمها
تلقيحا داخليا .

وما عدا تلك الطريقتين فمحرمة شرعا ومنوعة منعا باتا . فها هو
الاسلام أعد للطفل طفولة سعيدة ، سواء من النواحي المعنوية ، أو المادية
ولم يقتصر على ذلك بعد وجوده ، بل قبل وجوده وأيضا وهو جنين في بطن أمه
فلو طبقت هذه التعاليم الخاصة بالجنين والطفل ، لهيأ للطفل النواحي التربوية
والنفسية والمادية السليمة ، فهذه قواعد يمكن ان يعتمد عليها المربون أي كانوا
ليطفوا عليها التفصيلات التي تساعد على تنشئة الطفل تنشئة سوية .
فهذه الطفولة في الإسلام ، ما هي إلا طفولة هانئة ، في كل وقت وكل حين
ليس يوما في العام .

﴿ آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد المرسلين .

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الَّذِي قَدَرْنَا مَحْذُورًا وَمَا كُنَّا
لِنُخَدِّعَكَ بِالْوَعْدِ أَنْ تُقَدِّرَ لَنَا اللَّهُ

سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ (٤٣)

الفهارس العامة

فهرس الآياتِ القرآنيَّةِ

فهرس الآيات القرآنية

- * (أشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم) المجادلة آية/ ١٢ : ص ٤٠٣ ،
- * (اسكنوهن من حيث سكنتن) الطلاق آية/ ٦ ، ٧ : ص ٤٧٥
- * (الرجال قوامون على النساء) النساء آية/ ٣٤ ص ٤٧٢ ،
- ٥٣٩
- * (المال والبنتون زينة الحياة) الكهف آية/ ٤٦ ص ١٦
- * (أن أتبع ملة ابراهيم) النحل آية/ ١٢٣ ص ٤٤٩
- * (ان غضب الله عليها) النور آية ص ٧٦٣
- * (أو الطفل الذين لم يظهروا) النور آية/ ٣١ ص ٢٤٦
- * (اذ قال ربك للملائكة) ص آية / ٧١ ، ٧٢ ص أ
- * (اعملوا ما شئتم) فصلت آية/ ٤٠ ص ٥٣٥
- * (انا خلقنا الانسان من نطفة) الانسان آية/ ٢ ، ٣ ص أ
- * (ان الملة كانت على المؤمنين) النساء آية/ ١٠٣ ص ٥٩٦
- * (انك ميت وانهم ميتون) الزمر آية/ ٣٠ ص ٧٢٧
- * (انى أراني اعصر خمرا) يوسف آية/ ٣٦ ص ٧٢٦
- * (انى تركت ملة قوم لا يؤمنون) يوسف آية/ ٣٧ ، ٣٨ ص ٤٤٩
- * (انى نذرت للرحمن صوما) مريم آية/ ٢٦ ص ٦٨٣
- * (تحلى ناراً حامية) الغاشية آية/ ١٤ ص ٤٩٥
- * (تلك حدود الله) النساء آية/ ١٣ ، ١٤ ص ٤٢٢
- * (ثم أوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم) النحل آية/ ١٢٣ ص ٤٤٥

- * (فمن تطوع خيرا فهو خير لـه) البقرة آية / ١٨٤ ص ٦٦
- * (فمن تنهد منكم الشهر، فليصمه) البقرة آية / ١٨٥ ص ٦٦
- * (انمن كان منكم مريضا) البقرة آية / ١٨٤ ص ٥٦ ،

٥٧ . ٦٨

- * (قد أفلح المؤمنون) المؤمنون آية / ١ ، ٢ ص ٥٩٧ ،

٥٩٨

- * (قد خسر الذين قتلوا أولادهم) الانعام آية / ١٤٠ ص ٢٥٩
- * (قل أشركم لتكفرون بالذي خلق) فمئت آية / ٩ ، ١٠ ص ٢٢ ، ٢٣
- * (قل تعالوا أتتل ما حرم عليكم) الانعام آية / ١٥١ ص ٢٢
- * (قل صدق الله فاتبعوا ملة) آل عمران آية / ٩٥ ص ٤٥٠
- * (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت) البقرة آية / ١٨٠ ص ٢٢٠
- * (كلوا من ثمره اذا أنتم) الانعام آية / ١٤١ ص ٤٥٦
- * (لا تضار والدة بولدها) البقرة آية / ٢٣٣ ص ٢٦٢ ،

٢٦٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ،

٢٨٢ ، ٣٠٧ .

- * (لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهها) الطلاق آية / ٧ ص ٢٨٢
- * (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) البقرة آية / ٢٨٦ ص ٥٢ ، ٨٤ ،

٢٦٩ .

- * (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) المائدة آية / ٤٨ ص ٨٧
- * (لله ملك السموات والارض) الشورى آية / ٤٩ ، ٥٠ ص ٨١
- * (لن تنالوا البر حتى تنفقوا) آل عمران آية / ٩٢ ص ٢٣٥ ،

٢٣٦

- ✱ (لبيق ذو سعة من سعتيه) الطلاق آية / ٧ ص ٤٧٢
- ✱ (ملأ ابيكم ابراهيم) الحج آية / ٧٨ ص ٤٨٨
- ✱ (من الحادقبن) النور آية / ٩ ص ٧٧٧ ، ٧٦٢
- ✱ (من جاء بالحسنة فله) الانعام آية / ١٦٠ ص ٦١١
- ✱ (من عمل صالحا فلنفسه) فصلت آية / ٤٦ ص ٦١١
- ✱ (هو الذى جعل لكم الارض ذلولا) الملك آية / ١٥ ص ٢٥
- ✱ (هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا) البقرة آية / ٢٩ ص ٤٥
- ✱ (وآت ذا القربى حقه) الاسراء آية / ٢٦ ص ٤٨٨
- ✱ (وأنمو الح والعمرة لله) البقرة آية / ١٩٦ ص ٦٩٦
- ✱ (وأقم الصلاة ان الصلاة تنهى عن الفحشاء) العنكبوت آية / ٤٥ ص ٦٠٠
- ✱ (وأقم الصلاة طرفى النهار) هود آية / ١١٤ ص ٥٩٩
- ✱ (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) البقرة آية / ١١٠ ص ٦٦٣
- ✱ (والارض مدناها) الحجر آية / ١٩ : ٢١ ص ٢٣
- ✱ (والذين يتوفون منك) البقرة آية / ٢٣٤ ص ١٢٢ ، ١٢٠
- ✱ (والذين يرمون أزواجهن) النور آية / ٦ : ٩ ص ٧٦٣ ،
- ٧٧٧ ، ٧٧٨
- ✱ (واللاشي يئس من المحيى) الطلاق آية / ٤ ص ١٠٣ ، ١١٥
- ✱ (والذين يقولون ربنا هب لنا) الفرقان آية / ٧٤ ص ٥١٢
- ✱ (والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا) النحل آية / ٧٢ ص ١٤
- ✱ (والمطلقات يتربصن بأنفسهن) البقرة آية / ٢٢٨ ص ١٠٢ ،
- ١١٠ ، ١١٦ ، ٢٦٨

- (والوالدات يرضعن أولادهن) (البقرة آية/ ٢٣٣ ص ٩٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٤٧٤ .
- (وأمر أهلك بالمسحاة) (طه آية/ ١٣٢ ص ٦٠٢
- (وأنتم عاكفون في المساجد) (البقرة آية/ ١٨٧ ص ٦٩١
- (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) (النجم آية/ ٣٩ ص ٦١١
- (وإذا بشر أحدهم بالأنثى) (النحل آية/ ٥٨ ، ٥٩ ص ١٩ ، ٢٠
- (وإذا أنتم أجنبون) (النجم آية/ ٣٢ ص ٣
- (وإذا قال ربك للملائكة) (ص آية/ ٧١ ، ٧٢ ص أ
- (وإذا قال لقمان لابنه) (لقمان آية/ ١٣: ١٩ ص ٥٢٠
- (وإذا أردتم أن تسترضعوا) (البقرة آية/ ٢٣٣ ص ٢٩٥
- (وإذا تعاسرتم فترضع له أخرى) (الطلاق آية/ ٦ ص ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٣٦
- (وإن خفتن ألا تقسطوا) (النساء آية/ ٣ ص ٥٥٤
- (وإن كن أولات حمل) (الطلاق آية/ ٦ ص ٢٧٠ ، ٢٧١
- (وإنى أعطيها بك وذريتها) (آل عمران آية/ ٣٦ ص ٣٨٦
- (وأولات الاحمال اجلبن) (الطلاق آية/ ٤ ص ١١٧ ، ١٢٠ ، ٢٣٢
- (وتركيبهم بهن) (التوبة آية/ ١٠٣ ص ٢٦٢
- (وتعاونوا على البر والتقوى) (المائدة آية/ ٢ ص ٧٢٧ ، ٧٣٧ ، ٧٤٦

٤٤ ص	المؤمنون آية / ١٢	(ولقد خلقنا الانسان من سلاله)	*
ص أ	الاسراء آية / ٧٠	(ولقد كرمتنا بني آدم)	*
٦٩٥ ص	آل عمران آية / ٩٧	(ولله على الناس حج البيت)	*
٣٠ ، ٢٩ ص	البقرة آية / ١٥٥	(ولنبلونكم بشيء من الخسوف)	*
٣٢٦ ، ٣٢٣ ص	النساء آية / ١٤١	(ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين)	*
٤٢٤ ص	آل عمران آية / ٣٦	(وليس الذكر كالانثى)	*
٧٣٧ ص	البقرة آية / ٢١٥	(وما تفعلوا من خير)	*
٨٧ ص	الحج آية / ٢٨	(وما جعل عليكم في الدين من حرج)	*
١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣	النساء آية / ٩٢	(وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا)	*
٢١ ص	هود آية / ٦	(وما من دابة في الارض)	x
٧٣٧ ص	المائدة آية / ٣٢	(ومن احياها فكأنمنا)	*
٤ ص	الروم آية / ٢١	(ومن آياته ان خلق لكم)	*
٢٦٨ ص	آل عمران آية / ٩٧	(ومن دخله كان آمنا)	*
٧٩ ص	الاسراء آية / ٣٣	(ومن قتل مظلوما فقد جعلنا)	*
١٥٢ ، ١٥١ ص	النساء آية / ٩٢	(ومن قتل مؤمنا خطئا)	*
٤٨٣ ص	الطلاق آية / ٧	(ومن قدر عليه رزقه)	*
١٠٦ ، ١٢ ص	الطلاق آية / ٢	(ومن يتق الله يجعل له مخرجا)	*
٧٥ ص	الشمس آية / ١٠:٧	(ونفس وما سواها)	*
١٠٧ ص	الطلاق آية / ٣	(وبرزقه من حيث لا يحتسب)	*

٢٢٦ ص	الاحقاف آية / ١٥	(ووصينا الانسان بوالديه	✱
٦٠٣، ٥١٢ ص	التحريم آية / ٦	(يا أيها الذين آمنوا قسوا	✱
٦٨٤ ص	البقرة آية / ١٨٣	(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام	✱
٢٦٠ ص	الحجرات آية / ١٣	(يا أيها الناس انا خلقناكم	✱
١٠٦، ١٠٣ ص	الطلاق آية / ١	(يا أيها النبي اذا طلقتم النساء	✱
٦٢ ص	النساء آية / ١٧٦	(يبين الله لكم ان تنكحوا	✱
١٦٥ ص	البقرة آية / ١٩	(يجعلون أصابعهم	✱
٨٧، ٥٢ ص	النساء آية / ٢٨	(يريد الله ان يخفف عنكم	✱
٥٩٥ ص	الاعلى آية / ١٢	(يملئ النار الكب	✱
٤٨٧، ٢٠٥ ص	النساء آية / ١١	(يوصيكم الله في أولادكم	✱
٢٥٣ ص	الحج آية / ٢٢	(يوم ترونها تذهل	✱

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الاحاديث

ص	ابوداود وغيره	"	" أنصروها فان جاءت بهـ	*
ص ٥٨٥	البخارى	"	" أنتت باين لها صغير لم يأكل الطعام	*
ص ٢٠٥	البخارى	"	" أنرون عندطارحة ولدهـ	*
ص	النسائي وغيره	"	" أنيت النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية أسأله عن لحوم الهدى	*
ص ٣٧٢ ، ٣٧٣	مسلم	"	" أحب الكلام الى الله أربع	*
ص	البخارى	"	" أخبر انه بات ليلة عند ميمونة	*
ص ٤٤٥ ، ٤٤٩	البخارى	"	" اختتن ابراهيم بعد ثمانين	*
		"	" أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم جريدا بشمالهـ	*
ص ٦٣٧	ابن ماجه والترمذى	"	" أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم حريرا	*
ص ٣٧٠	البخارى	"	" أحنى الاسماء يوم القيامة	*
ص ٥٠٠	الدارقطنى	"	" أدو صدقة الفطر صاعا من تمر	*
ص ٧٧٨ ، ٧٧٩	الترمذى والبيهقى	"	" آ رأيت لو ان أحدنا رأى امرأته	*
ص ٦٨٦	البخارى	"	" ارسل النبي صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء	*
ص ٢٣٦ ، ٢٣٧	مسلم	"	" أصاب عمر أرضا بخيبر	*
ص ٣٣	البخارى	"	" أحنبا سببا فكنا نعزل	*
ص ٥٢٣	ابوداود وغيره	"	" اعدلوا بين أولادكم	*
ص ٤٧٣	البخارى	"	" أفضل الصدقة ما ترك	*
ص ٤٦٢ ، ٤٦٤	البخارى	"	" أقبلت وقد ناهزت الحلم	*
ص	البخارى	"	" افتتلت امرأتان من هذيل	*
ص ٢٢٤ ، ٢٢٥	الدارقطنى	"	" الاضرار فى الوصية من الكباش	*

٥٥٣ ص	مسلم	"	" البكر تستأذن واذا نها صماتها	✱
٥٥٨ ص	مسلم	"	" الثيب أحق بنفسها	✱
٤٥٥ ص	البيهقي	"	" الختان سنة للرجال مكرمة	✱
٧ ص	مسلم	"	" الدنيا متاع وخير	✱
٥٠٥ ، ٥٠٤ ص	الترمذي وغيره	"	" الصوم يوم تصومون	✱
٦٥١ ، ٦٥٠ ص	الترمذي وابن ماجه	"	" الطفل لا يملأ عليه ولا يرث	✱
٦٥٥ ص	ابن ماجه وغيره	"	" الطفل يملأ عليه	✱
٦٩٦ ص	مسلم	"	" العمرة الى العمرة كفارة	✱
٤٥٧ ، ٤٥٥ ، ٤٥٤ ص	البخاري	"	" الفطيرة خمس	✱
٤٤٦ ص	ابوداود والبيهقي	"	" انك عنك كفر	✱
			" أن أباه أتى به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نحلته	✱
٥٣١ ص	البخاري	"	" أليس يسرك أن يكونوا لك في البر واللطف سواء	✱
٥٣٦ ، ٥٣٥ ص	ابوداود وغيره	"	" أن أباه جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما اسمك ؟	✱
٣٦٥ ، ٣٦٦ ص	البخاري	"	" ان ابنة لعمر كان يقال لها	✱
٣٧٤ ص	مسلم	"	" ان الحسن بن علي رضي الله عنهما	✱
٤٠٦ ص	البيهقي	"	" حين ولدته أمه " .	✱
			" أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بركاة	✱
٤٩٧ ص	البخاري	"	" الفطر قبل خروج	✱
			" ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها	✱
٦٤٦ ص	البخاري	"	" وهي بنت ست	✱
			" ان النبي صلى الله عليه وسلم فرض	✱
٥٠٠ ص	الدارقطني والشافعي	"	" زكاة الفطر على الصغير والكبير	✱

- * " ان امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل " ابوداود ص ١٦٨ ، ١٨٠ ، ١٨١
- * " ان امرأتين من هذيل رمت " البخارى ص ١٣٣ ، ١٥٣
- * " ان امرأة دخلت عليها ومعها بنتان " أحمد ص ٢٠
- * " ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا " ابوداود ص ٣٠٧ ، ٣٠٨
- * " ان امرأة قتلت ضربتها " مسلم ص ١٦٦ ، ١٦٨
- * " ان امرأة من جهينة اتت نبي الله " مسلم ص ٨٣
- * " أنت أحق به مالم تنكحى " ابوداود ص ٣١٧ ، ٣١٦ ، ٣٠٢
- * " ان رجلا أتى رسول الله فقال ان لى جارية هي خادمتنا " مسلم ص ٣١٨ ، ٣٣٨ ، ٣٤٧
- * " ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم ٠٠٠ ولد لى غلام أسود " البخارى ص ٧٥٥ ، ٧٥٩
- * " ان رجلا قال يا رسول الله ان لى جارية وأنا اعزل " ابوداود ص ٣٥
- * " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم ان يعسق " الترمذى وغيره ص ٣٩٣ ، ٤١٦ ، ٤٣٠
- * " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حث على الصدقة " البيهقى ص ٤٨٩
- * " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج عمارة بنت حمزة " البيهقى ص
- * " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين بكباشين " النسائي ص ٤٠٦
- * " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كبشا " ابوداود وغيره ص ٤٠٥ ، ٤١٤ ، ٤٢١
- * " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر " البخارى ص ٤٢٦ ، ٤٣٠

- ✳ " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للفحشه تحلب . " مالك ص ٣٧١
- ✳ " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين " مالك ص ١٧٠
- ✳ " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين " البخارى ص ١٦٥ ، ١٨٩
- ✳ " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالمبيحان " مسلم ص ٣٨٩
- ✳ " أن زوجها تكسارى " النسائي وغيره ص ١٠٣ ، ١٠٤
- ✳ " أن زينب كان اسمها برة " البخارى ص ٣٧٤
- ✳ " أن سبيعة الاسلامية نفست " البخارى ص ١١٧ ، ١١٨
- ✳ " أن ما عز الاسلامي أتى رسول الله " مسلم ص ٨١ ، ٨٢
- ✳ " أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة " الترمذى وغيره ص ٣٩٤ ، ٣٩٧
- ✳ " أنها سألت عن العقيقة " الترمذى وغيره ص ٤٠١ ، ٤١٦
- ✳ " انه اسلم وأبنت امرأته " البيهقى ص ٣٢٤
- ✳ " انه اشتكى رجل منهم أبوداود ص ٨٥ ، ٨٦
- ✳ " انها حملت بعبد الله بن الزبير " البخارى ص ٣٨٧ ، ٣٨٨
- ✳ " انها يتيمة واليتيمة أولى بأمرها " الدار قطنى ص ٥٥٧
- ✳ " انه خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها " الترمذى وغيره ص ٩ ، ١٠
- ✳ " انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أولات الاحمال " الدار قطنى ص ١٩

ص ٢٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣	البیهقی وغیره	"	" انه سئل عن العقیقة	✱
ص ٧٦٢ ، ٧٦٤ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨	أبو داود وغیره	"	" ان هلال بن أمیة قذف	✱
ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩	البخاری	"	" أن هنداً بنت عتبة	✱
ص ١٨	البخاری	"	" أیما امرأة مات لها ثلاث	✱
ص ٤٢٠	أبو داود	"	" ایما رجل اعتق امرأتین مسلمتین	✱
ص ٦٩٧	البیهقی	"	" ایما صبی حج به أهله	✱
ص ٦٦٧	الشافعی والبیهقی	"	" ابتغوا فی مال الیتیم	✱
ص ٤٨٤ ، ٤٨٩	مسلم	"	" ابدأ بنفسک فتمدق علیها	✱
ص ٤٢٦ ، ٤٦٧	البخاری	"	" اذا أمرتکم بأمر	✱
ص	البخاری	"	" اذا حضرت الصلاة فلیؤذن	✱
ص ١٢	الترمذی	"	" اذا خطب الیکم من ترضون	✱
ص ١٧ ، ٢٣٦	مسلم	"	" اذا مات الانسان انقطع	✱
ص ٤٢٣	البیهقی	"	" اذبحوا علی اسمہ وقولوا	✱
ص ١٦٦	البخاری	"	" اقتتلت امرأتان من هذیل فرمت	✱
ص ٣٦٧	مسلم	"	" ان أحب اسمائکم	✱
ص ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٦٧٤ ، ٦٨٤	مسلم	"	" ان الاسلام بنی علی خمس	✱
ص ٢٢٤	ابن ماجه وغیره	"	" ان الرجل لیعمل لیعمل أهل	✱
ص ٢٢٣	ابن ماجه والبیهقی	"	" ان اللد تمدق علیکم	✱
ص ٥٧ ، ٦٧	الترمذی	"	" ان الله وضع عن المسافر شطر الصلاة	✱
ص ٤٠٧ ، ٤١٦	البیهقی	"	" ان اليهود تعق عن الغلام	✱
ص ٥٠٩ ، ٧٧٤ ، ٦٨٢	البخاری	"	" ان خلق أحدکم یجمع فی	✱
ص ١٥	ابن ماجه وغیره	"	" انکحوا فانی مکأثر بکم الامم	✱
ص ٣٦٨	أبو داود والدارمی	"	" انکم تدعون یوم	✱

- ✳ "انها يتيممة" " الدارقطني ص
- ✳ " انى النبي صلى الله عليه وسلم بحصى بحنكسه" " البخارى ص ٥٧٨ ، ٥٨٠
- ✳ " يال الحسن بن علي في حجر النبي صلى الله عليه وسلم" " ابن ماجه وأبو داود ص ٥٨٦
- ✳ " بت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم" " البخارى ص ٥١٨ ، ٦٢٧
- ✳ " بلغنا أن رسول الله جعله على العاقلة" " ابن ماجه وغيره ص ٥٨٦ ، ٥٨٧
- ✳ " بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل" " ابن ماجه ص ٥٨١ ، ٥٨٥
- ✳ " تستأمر البيتيمة" " ابو داود وغيره ص ٥٥٤ ، ٥٥٨
- ✳ " تسموا بأسماء الانبياء" " ابو داود ص ٣٦٨ ، ٣٦٩
- ✳ " تنكح المرأة لا يرسع" " البخارى ص ٥ ، ٦
- ✳ " جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : ان زوجي يريد ان يذهب بابنتي .." " ابو داود وغيره ص ٣٤١ ، ٣٤٧
- ✳ " جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى أصبت امرأة" " ابو داود وغيره ص ٨ ، ٩ ، ١٥ ، ١٦
- ✳ " جاء ماعز بن مالك الى النبي صلى الله عليه وسلم" " مسلم ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١
- ✳ " حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء" " ابن ماجه وغيره ص ٧٠٦ ، ٧٠٣ ، ٦٩٩
- ✳ " احب بي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم" " البخارى ص ٦٩٨

- * " خذى ما يكفيك وولسدك " البخارى ص
- * " خرج زيد بن حارثة الى مكة " آ بوداود والبخارى ص ٣٠٨ ، ٣٠٩
- * " خطب على فقال ٠٠٠ اقيموا على ارقائكم " مسلم ص ٨٣
- * " دخلت امرأة النار " البخارى ص ٤٧٨
- * " دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرور " البخارى ص ٧٦٦ ، ٧٦٥ ، ٧٥٧ ، ٧٥٦
- * " دعتنى أُمى يومًا ورسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠ " ابوداود ص ٥١٧
- * دوه ص ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٧٩
- * " ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠ " مسلم ص ٣٣
- * " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن في أنن ٠٠ " الترمذى والبيهقى ص ٣٨٤
- * " رفع القلم عن ثلاثة " ابوداود وغيره ص ٥٦٣ ، ٦٠١ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٥ ، ٦٢٢ ، ٦٧٣ ، ٦٨٥ ، ٦٩٧
- * " رفعت امرأة صبيًا لها " مسلم ص ٦١٠ ، ٦٩٩
- * " سألت أباہ بعض الموهبة " مسلم ص ٥٣٢
- * " سئل ابن عباس مثل من " البخارى ص ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢
- * " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثن العزل ٠٠ " مسلم ص ٣٦
- * " سوا سن أولادكم " البيهقى ص ٥٣٨
- * " صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم " البخارى ص ٦٢٦

- ✳ " قالت طلقني زوجي ثلاثا " مسلم ص ١٠٤ ، ١٠٥
- ✳ " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " البخاري ص ٦٦٣
- ✳ لمعاذ حين ٠٠ " البخاري ص ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦٢٢
- ✳ " قدما الى النبي ونحن شببه " البخاري ص ١٤٩ ، ١٥٠
- ✳ " قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالفرقة " البخاري ص ١٧٥
- ✳ " قضى في الجنين بفسرة " البخاري ص
- ✳ " قضى في جنين امرأة " الدار قطنى ص
- ✳ " قلت يا رسول الله أهذه الآية " ابو داود والبيهقي ص ٦٢٩
- ✳ " قلت يا رسول الله عواراتنا ما تأتى منها " مسلم ص ٢٣٥ ، ٢٣٦
- ✳ " كان النبي أحسن الناس خلقا " البخاري ص ٣٧٥
- ✳ " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم " ص ٤٣٧
- ✳ يعتكف " البخاري ص ٦٩٣
- ✳ " كان يمر علينا بالركبان " النسائي وغيره ص ٦١٦ ، ٦١٧
- ✳ " كفى بالمرء اثما ان يحبس " مسلم ص ٤٨٥
- ✳ " كل غلام رهينة بعقيقته " ابو داود وغيره ص ٣٨١ ، ٣٩٤
- ✳ " كل غلام مرتين بعقيقته " ص ٢٩٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧
- ✳ " كلكم راع وكلكم مسئول " البخاري ص ٥١٤ ، ٦٠٣
- ✳ " كنا نعزل على عهد النبي " البخاري ص ٣٤
- ✳ " كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " مسلم ص ٣٥

- * " كنا نمزل والقرآن ينزل " البخارى ص ٣٤
- * " كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم ف جاء رجل من اليمن " ابوداود والبيهقى ص ٧٧٠
- * " كنت خادم النبي صلى الله عليه وسلم فجىء بالحسن " ابوداود وغيره ص ٥٨٦
- * " كنت خلف النبي صلى الله عليه وسلم يوما " الترمذى ص ٥٢١
- * " لا تكشف فخذك ولا تنظس " ابوداود وغيره ص ٦٣٦
- * " لا تنكح الأيم حتى تستأمر " البخارى ص ٥٥٨
- * " لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمرهم " الدار قطنى ص ٥٥٧
- * " لا ضرر ولا ضرار " الدار قطنى ص ٢٩٩
- * " لان يؤدب الرجل ولده خير " الترمذى ص ٥١٤
- * " لا يحب الله العققوق " البيهقى وغيره ص
- * " لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد " البخارى ص ١٢٢ ، ١٢٣
- * " لا يقتل الله حلا حاشى " ابوداود وغيره ص ٦٣٥ ، ٦٣٦
- * " لقد هممت ان انهى عن الغيلة " مسلم ص ٣٩
- * " لولا ما مضى من كتاب الله " ص
- * " ليعودن لكم خياركم " ابوداود وابن ماجه ص ٦١٥ ، ٦٢٣
- * " ما بين السرة والركبة عسورة " الدار قطنى ص ٦٢٦
- * " ما فوق الركبتين من العورة " الدار قطنى ص ٦٢٦
- * " ما من الناس من مسلم يتوفى له " البخارى ص ١٧ ، ١٨ ، ٦٤٤
- * " ما من مولود الا يولد " البخارى ص ٣٢٦
- * " ما سحل والد ولدا من نحسل " الترمذى والبيهقى ص ٥١٣

- ✱ " مروا أولادكم بالصلاة " ✱
ابوداود وغيره ص ٢٤٧ ، ٥١٣ ، ٦٠١ ،
٦٨٥ ، ٦٠٤
- ✱ " مع الغلام عقيقة فاهريقو " ✱
البخارى ص ٣٩٣ ، ٣٩٧ ، ٤٠١ ،
- ✱ " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر " ✱
الترمذى وغيره ص ١٠٧ ، ٤١٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤ ، ٤٢٩
- ✱ " من لا يرحم لا يرحم " ✱
البخارى ص ٧٢٧
- ✱ " من ولى بيتيما له مال " ✱
الدار قطنى والترمذى ص ٦٦٨ ، ٦٧٩
- ✱ " اتشح الاضحى كل ذبشح " ✱
الدار قطنى ص ٣٩٩ ، ٤٠٣
- ✱ " هبى رسول الله صلى الله عليه وسلم " ✱
ان يعزل عن الحرة
- ✱ " والبكر نستأمر " ✱
ابن ماجه والبيهقى ص ٣٤
- ✱ " والسقط يصلى عليه " ✱
مسلم ص
- ✱ " وابما امرأة مات لها ثلاث " ✱
ابوداود ص ٦٥٥
- ✱ " وان لولدك عليك حقبا " ✱
البخارى ص ١٨
- ✱ " وجدنا في قائم سيف رسول الله " ✱
مسلم ص ٦٠٣
- ✱ " ولد لى غلام فأثبت السبي صلى الله " ✱
البيهقى ص ٤٤٦ ، ٤٤٧
- ✱ " عليه وسلم " ✱
ابن ماجه والبيهقى ص ٣٨٠ ، ٣٨١
- ✱ " يا أبت انى اسمعك تدعو كل غداة " ✱
ابوداود ص ٥١٩
- ✱ " يعق عن الغلام ولا يمس رأسه " ✱
ابن ماجه والبيهقى ص ٤٣٨ ، ٤٣٤
- ✱ " يغسل بول الجارية ويرش بول الصبي " ✱
ابوداود وغيره ص ٥٧٩

فہرست الآثار

فهرس الآثار

- ✱ " أدب ابنك فانك مسئول " البيهقي ص ٥١٦
- ✱ " أرجو أن يخلف الله عليه " البيهقي ص ٤١٠
- ✱ " أرسل عمر بن الخطاب الى امرأة " البيهقي ص ١٣٥
- ✱ " الحامل والمرضع تفطر ولا تقضى " الدارقطني ص ٧٠٥
- ✱ " العزل المؤدة الصغرى " ص ٤٦
- ✱ " امر بقتل امرأة بالزنا " الدارقطني ص ٨٤
- ✱ " ان امرأة تزوجت فولدت لستة أشهر " البيهقي ص ٧٢٧
- ✱ " ان عمر دعا قاضيين " البيهقي ص ٧٦٦
- ✱ " ان رجلين ادعيا ولد فدعا عمر القافة " البيهقي ومالك ص ٧٦٤
- ✱ " انه لم يكن يسأله أحد من ولده عقيقه " البيهقي ص ٤٢١
- ✱ " ايما رجل طلق امرأته فحاضت " المحلي ص
- ✱ " اذا بلغت الجارية تسع سنين " الترمذي والبيهقي ص ٥٥٦ ، ٦٤٦
- ✱ " اذا سئل عن الدم كيف يصنع " ابو داود ص ٤٣٦ ، ٣٤٧
- ✱ " انى غبت عن امرأتى سنتين " البيهقي والدارقطني ص ٧٢٩ ، ٧٣٠
- ✱ " أتى بامرأة قد ولدت لستة اشهر " البيهقي ص ٧٢٧ ، ٧٢٨
- ✱ " الحق ولد باثنين وكان ذلك " ص ٧٥٩
- ✱ " ايما رجل طلق امرأتها في حيض " المحلي ص ٧٢٣
- ✱ " تفطر الحامل والمرضع في رمضان " المحلي ص ٧١
- ✱ " تلينى انا وأخويــــــــــــن " الشافعي والبيهقي ص
- ✱ " خير غلاما بين أبيه وأمه " البيهقي ص

- * "خيرنى على رضى الله عنه بين أمى وعمى " البيهقى ص ٣٤٢ ، ٢٤٣
- * " دعا عمر رضى الله عنه القافة فيرجلين " البيهقى ص ٧٧٢
- * " ذهبت عن حسن وحسين " البيهقى ص ٤٢١
- * " زكى أموال بنى رافسع " البيهقى والدارقطنى ص ٦٧٠
- * " شك أنس في حمل جارية له " البيهقى والشافعى ص ٧٦٦
- * " ضرب لا امرأة المققود أربع سنين " البيهقى والمغنى ص ٧٣٢
- * " قال عمر لنشوان في رمضان ويملك " البخارى ص ٦٨٦
- * " قد اسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس تحفة المودود ص ٤٥٥ ، ٤٥٦
- * " قضى عمر رضى الله عنه بقول القافة " البيهقى ص ٧٥٧
- * " قضى بعاصم بن عمسر " البيهقى والموطأ ص
- * " كانت رخصة للشيخ الكبير " سنن ابى داود ص ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٥
- * " كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تلينى أنا وأخوين لى " الشافعى والبيهقى ص ٦٦٩
- * " كانت عند عمر رضى الله عنه امرأة من الانصار - قضاء ابوبكر " البيهقى والموطأ ص ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٩
- * " كانت له أمة فأجهضت فأمرها ابن عباس ان تفضس " الدارقطنى ص ٧٠
- * " كان نحلها جاد " مالك والبيهقى ص ٥٣٢ ، ٥٣٤
- * " كان يخرجها عن الجنين " ص ٥٠٩
- * " كان يعزل لانه كان يرى الرخصة " شرح الزرقانى ص ٣٧
- على موطأ مالك

- * "كان يعطى صدقة الفطر عن الصغير " ص ٥١٠
- * "كان ينكح كثيرا ويقول انما أنكح للمولد" احياء علوم الدين ص ١٧
- * "كان يكره العسزل " ص ٤٦
- * "كان يؤذن في اليمنى " الترمذى ص ٢٨٤
- * "كره ذبيحة الازغسل " ص ٤٤٧
- * "كنا في الجاهلية اذا ولد لاحدنا " ابوداود والبيهقى ص ٤٣٥ ، ٤٣٨
- * "كنا نعزل والقرآن ينزل " البخارى ص ٣٤
- * "كنا ننزعه عن الغلمان " ابوداود ص ٦٣٩
- * "لا تقبل مثالة رجل لم يختتن " البيهقى ص ٤٤٧
- * "لا تكون مؤيدة " زاد المعاد، البيهقى ص ٤٣ ، ٤٤
- * "لو علمت أحدا من ولدى يعزل " ص ٤١ ، ٤٦
- * "ما اسمك ؟ فقال : جمرة " موطأ مالك ص ٣٦٤ - ٣٦٥
- * "ما أصدق ان على بن أبي طالب كان يفول عدة المتوفى عنها " ص ١٢٠ ، ١٢١
- * "ما نزيد المرأة في الحمل على ٠٠ " البيهقى والدارقطنى ص ٧٢٩
- * "من خالف السنة كفر " ص ٤٥٦
- * "من تاء لا عننته " الدارقطنى ص ١١٩
- * "هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان " الدارقطنى والبيهقى ص ٧٣١ ، ٧٣٢
- * "والله لا قاتلن من فرق بين " البخارى ص ٦٧٤
- * "وجد منبوذ في زمان عمر " مالك والبيهقى ص ٧٣٨ ، ٧٤٣
- * "وزنت شعر حسن وحسين " ص ٤٤٢

- ✻ "ينبغي للرجل ان يكره ولده على
طلب الحديـث " تحفة المودو ص ٥١٥ ، ٥١٦
- ✻ " ينكران العـزل " ص ٤١ ، ٤٦

فهرس الأعلام

فهرس الاعلام

- * أولا : الاعلام من الرجال :
- * الإجدع ص / ٣٧٠
- * أحمد : الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ص / ٣٤٥ ، ٣٧٦ ، ٣٩٨ ، ٤١٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٦٣٢ ، ٦٤٦ ، ٧٨٣ .
- * الإغور ص / ٣٧٠
- * أفلح ص / ٣٧٢ ، ٧٧٣
- * أنس بن مالك ص / ١٧ ، ٢٣٥ ، ٣٧٥ ، ٥٧٩ ، ٥٨٢ ، ٦٢٦ ، ٦٤٤ ، ٧٦٦ .
- * أنس بن مالك الكعبي ص / ٥٧ ، ٦٧
- * ابراهيم " عليه السلام " ص / ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦
- * أبي بن كعب ص / ١١٨ ، ١١٩
- * أسامة ص / ٧٥٦ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧
- * بشير ٥٣٢
- * بهز بن حكيم ٦٢٩
- * التقى ص / ٣٧٠
- * جابر بن سمرة ص / ٥١٤
- * جابر بن عبد الله ص / ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٦٢٩ ، ٦٥٠ ، ٦٦٨ ، ٦٧٩ ، ٦٩٩ ، ٧٠٣ ، ٧٣٧ .
- * جعفر ص / ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٧ ، ٣١٨
- * حارث ص / ٣٦٩

٧٦٦ ، ٣١٧ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨ / ص	زيد بن حارثه *
٦٩٨ / ص	السائب بن يزيد *
٣٧٣ / ص	سرور *
ص ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٢٢١ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ .	سعد بن أبي وقاص *
ص / ٤٦٣ ، ٤٦٢ ، ٧٧٨	سعيد بن جبير *
ص / ١٧٠ ، ١٨٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٧٣٣ ،	سعيد بن المسيب *
٧٧٢ ، ٧٦٤	
ص / ٥١٥	سفيان الثوري *
ص / ٣٧٠	سلطان السلاطين *
ص / ٧٩	سلمان بن بريدة *
ص / ٣٩٣ ، ٣٩٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ،	سلمان بن عامر الضبي *
٤٣٤	
ص / ٥٥٠	سلمه بن أبي سلمه *
ص / ٣٧٢ ، ٣٨١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٤٠١ ،	سمرة بن جندب *
٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ، ٤١٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ،	
٤٣٧ ، ٤٣٦ .	
ص / ٧٢٨ ، ٧٤٣ .	سنين أبي جميله *
ص / ٣٦٦	سهل *
ص / ٣٧٠	سيد الكل *
ص / ٣٧٠	سيد الناس *

- ✱ الشافعي "الامام محمد بن ادريس" ص / ۲۱۲ ، ۲۱۵ ، ۳۹۸ ، ۴۵۳ ، ۵۵۳ ،
 ۵۵۸ ، ۵۵۹ ، ۶۴۱ .
- ✱ شاهنشاه ص / ۳۷۰
- ✱ شريك بن سحما ، ص / ۷۶۳ ، ۷۷۷ ، ۷۷۸
- ✱ الشعبي ص / ۱۲۰
- ✱ صالح ص / ۳۷۲
- ✱ طلحه ص / ۲۸۳ ، ۲۵۶
- ✱ طه ص / ۳۷۸
- ✱ ظالم ص / ۳۷۱
- ✱ عاصم بن عمر ص / ۳۱۰ ، ۳۳۹
- ✱ عبد الله ص / ۳۶۷ ، ۳۶۹
- ✱ عبد الله بن بريده ص / ۸۱
- ✱ عبد الله بن الزبير ص / ۳۸۷ ، ۳۸۸
- ✱ عبد الله بن عامر ص / ۵۱۷
- ✱ عبد الله بن عباس ص / ۳۸ ، ۴۰ ، ۵۹ ، ۶۴ ، ۶۹ ، ۷۰ ، ۷۱ ، ۲۲۴ ،
 ۴۰۵ ، ۴۰۶ ، ۴۱۴ ، ۴۲۱ ، ۴۲۶ ، ۴۲۷ ،
 ۴۳۰ ، ۴۳۷ ، ۴۴۸ ، ۴۵۳ ، ۴۵۵ ، ۴۵۶ ،
 ۴۶۰ ، ۴۶۲ ، ۴۶۳ ، ۴۸۷ ، ۴۹۶ ، ۴۹۷ ،
 ۴۹۸ ، ۵۰۲ ، ۵۰۷ ، ۵۱۸ ، ۵۲۱ ، ۵۳۸ ،
 ۶۱۰ ، ۶۱۵ ، ۶۲۵ ، ۶۲۷ ، ۶۹۹ ، ۷۲۷ ،
 ۷۶۲ ، ۷۶۳ ، ۷۷۷ ، ۷۷۸ .

- * عبد الله بن عمر ص / ٧ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٤٨٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٩٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٠١ ، ٥٠٥ ، ٥١٠ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥٥٧ ، ٥٩٦ ، ٦٩٣ ، ٦٨٤ ، ٧٧٨ .
- * عبد الله بن عمرو بن العاص ص / ٣٠٧
- * عبد الله بن مسعود ص / ٤١ ، ٤٦ ، ١١٩ ، ٣٩٨ ، ٥٠٩ ، ٧٧٤
- * عبد الله بن الصغيرة بن شعبة ص /
- * عبد الرحمن . ص / ٣٦٧ ، ٣٦٩
- * عبد الرحمن بن أبي بكر ص / ٥١٨
- * عبد زمعة ص / ٧٦١ ، ٧٦٢
- * عبد العزى ٣٦٩
- * عبد عمر ص / ٣٦٩
- * عبد القاهر ص / ٣٦٧
- * عبد الكعبة ص / ٣٦٩
- * عبد هبل ص / ٣٦٩
- * عبيد الله ص / ٣٩
- * عتبدة ص / ٧٦٠ ، ٧٦٢
- * عثمان بن عفان ص / ٤١ ، ٤٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ .
- * عثمان بن مظعون ص / ٥٥٧
- * عكاشة ص / ٣٩

- * على رضي الله عنه ص / ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ١٢١ ، ٣٠٨ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٤٤٦ ، ٥٥١ ، ٥٦٣ ، ٥٨٦ ، ٥٨٩ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧٩ ، ٧٢٧ ، ٧٣٤ ، ٧٧٠ .
- * عمارة الجرمي ص / ٣٤٢
- * عمران بن حصين ص / ٨٣
- * عمر بن الخطاب رضي الله عنه ص / ١٧ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ١٢٥ ، ١٣٧ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٧٦ ، ٢٠٥ ، ٢٨٥ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٩ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٥٥١ ، ٦٦٩ ، ٦٧٩ ، ٦٨٦ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٨ ، ٧٥٧ ، ٧٥٩ ، ٧٦٤ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٧٢ .
- * عمر بن عبد العزيز ص / ٣٨٤
- * عمرو بن سلمه الجرمي ص / ٦١٦ ، ٦١٨
- * عمرو بن أم مكتوم ص / ١٠٤ ، ١٠٥
- * فرنسون ص / ٣٧٠
- * قارون ص / ٣٧٠
- * قتادة ص / ٤١٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧
- * كليب ص / ٣٧١
- * ماعز بن مالك ص / ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١

- ✱ مالك بن أنس "الامام رضي الله عنه" ص / ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، ٣٩٨ ،
٥٣٠ ، ٥٣٥ ، ٥٥٣ ، ٥٥٩ ، ٥٧٨ ، ٦١٨ ،
٦١٩ ، ٧٢١ ، ٧٣٢ ، ٧٦٦ .
- ✱ مالك بن الحويرث ص / ٦١٤ ، ٦٢٣ .
- ✱ مجزر المدلجسي ص / ٧٥٦ ، ٧٦٥ .
- ✱ محمد ص / ٣٧٦ .
- ✱ محمد بن أبي بكر الصديق ص / ٦٦٩ .
- ✱ محمد بن الحسن ص / ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٥٠١ ، ٥٢٦ ، ٥٣٩ ،
٥٥٢ ، ٥٧٢ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٧٥٩ ، ٧٨٨ ،
٧٩٠ .
- ✱ محمد بن عجلان ص /
- ✱ محمد بن مسلمة ص / ١٤٩ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٢٨٦ .
- ✱ مرة ص / ٣٦٩ ، ٣٧١ .
- ✱ المسور بن مخرومة ص / ١١٧ .
- ✱ المطبيع ص / ٣٧٠ .
- ✱ معاذ بن جبل ص / ٨٤ ، ٦٦٣ ، ٧٢٩ .
- ✱ معن بن يسار ص / ٨ ، ١٥ .
- ✱ المثيرة بن شعبة ص / ٩ ، ١٠ ، ١٤٩ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٨٠ ،
٦٥٥ .
- ✱ ملك الملوك ص / ٣٧٠ .
- ✱ نجيع ص / ٣٧١ ، ٣٧٢ .

ص / ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ،	النعمان بن بشير	✱
٥٣٨ .		
ص / ٣٧٣	نعمت	✱
ص / ٣٧٠	هامسان	✱
ص / ٦٥٦	هبة	✱
ص / ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٧٧ ، ٧٨٤ ، ٧٨٦ ،	هلال بن أمية	✱
٧٨٧ .		
ص / ٣٦٩	همام	✱
ص / ٣٧٠	الوليدان	✱
ص / ٤٣٤ ، ٤٣٨	يزيد بن عبد المزني	✱
ص / ٣٧٨	يس	✱
ص / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣	يسار	✱
ص / ٣٧١	يعيش	✱
ص / ٦٦٧	يوسف بن ماهك	✱

ثانياً: الكنى من الرجال :

- ✱ أبو أيوب ص / ٣٨ ، ٦٣٦
- ✱ أبو بريسدة ص / ٤٣٨ ، ٤٣٥
- ✱ أبو بكر الحديق " رضي الله عنه" ص / ٢٨٥ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٩ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٦٧٤ .
- ✱ أبو حمزة ص / ٣٧٥
- ✱ أبو حنيفة " الامام رضي الله عنه" ص / ٧٧ ، ٢٣١ ، ٥٢٧ ، ٥٥٢ ، ٥٥٩ ، ٥٧٢ ، ٦٥١ ، ٧٥٩ ، ٧٦٥ ، ٧٨٢ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ .
- ✱ أبو داود ص / ٥٩ ، ٦٥ ، ٨٥
- ✱ أبو الدرداء " عويمر بن مالك " ص / ٣٦٨
- ✱ أبو رانج ص / ٣٨٤
- ✱ أبو سعيد الخدري ص / ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨
- ✱ أبو سفيان ص / ٤٧٦
- ✱ أبو السمح ص / ٥٨٦ ، ٥٨٩
- ✱ أبو طلحة ص / ٢٣٥
- ✱ أبو عبد الرحمن ص / ٨٣
- ✱ أبو عمير ص / ٣٧٥
- ✱ أبو القاسم ص / ٣٧٥ ، ٣٧٦

- * أبو هريرة ص / ٥ ، ٦ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٣٣ ، ١٥٢ ،
١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٧ ،
٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٤٠٧ ، ٤١٦ ،
٤٤٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ، ٤٧٣ ، ٤٨٩ ،
٥٠٤ ، ٥٥١ ، ٥٥٨ ، ٦٩٦ ، ٧٥٥ .
ص / ٣٦٨
- * أبو وهب الجشمي ص / ٢١٣ ، ٢٣١ ، ٢٨٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ،
٥٣٧ ، ٥٥١ ، ٥٧٤ ، ٦٥٤ ، ٧٥٩ ، ٧٦٥ ،
٧٨٦ ، ٧٨٨ ، ٧٩٠

ثالثا : الاسماء من النساء :

- * أسماء بنت أبي بكر الصديق ص / ٣٨٧ ، ٣٣٤
- * بنت رواحة ص / ٥٣٢
- * جدامة بنت وهب ص / ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦
- * جميلة ص / ٣٧٤
- * الربيع بنت معوذ ص / ٦٨٦
- * زينب ص / ٣٧٤
- * زينب ابنة أم سلمة ص ١٢٢
- * سبيعة الاسلمية ص / ١١٨ ، ١٢٠
- * سودة بنت زمعة أم المؤمنين ص / ٧٦٢ ، ٧٦٨
- * عاصية ص / ٣٧٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣
- * عائشة أم المؤمنين ص / ٢٠ ، ٣٩ ، ٣٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٧٦ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧
- ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٦٨ ، ٦٧٩
- ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٥٦ ، ٧٦٠ ، ٧٦٥
- * عمارة بنت حمزة ص / ٥٤٩ ، ٥٥٠
- * فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ص / ٤٢ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣
- * فاطمة بنت قيس ص / ١٠٤
- * الثريعد بنت مالك ص / ١٠٣
- * ميمونة ص /

٣٨٣ / ص	هند	✱
٤٧٨ ، ٤٧٦ / ص	هند بنت عتبة	✱
	<u>الكنى من النساء :</u>	✱
١٢٢ / ص	أم حبيبة	✱
٦٢٦ / ص	أم سليم	✱
٥٨٦ / ص	أم الفضل لبابه بنت الحارث	✱
٥٨٥ / ص	أم فليس بنت محسن	✱
٤٠٥ ، ٤٠٢ ، ٤٠١ ، ٣٩٧ ، ٣٩٤ / ص	أم كرز الكعبيية	✱
٥٨٥ ، ٥٨١ ، ٤٢٢ ، ٤١٨ ، ٤١٦		

الصلوات والبركات
على رسول الله

فهرس المصادر والمراجع

القرآن وتفسيره وعلومه :

- * القرآن الكريم .
- * احكام القرآن
تأليف الامام حجة الاسلام ابى بكر أحمد بن على الرازى
الجماص الحنفى ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .
الناشر : دار الكتاب العربى ، بيروت لبنان ، طبعة
مصورة عن الطبعة الاولى ، طبع بمطبعة الاوقاف
الاسلامية سنة ١٣٢٥ هـ .
- * احكام القرآن
لابى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربسى
٤٦٨ - ٥٤٣ . تحقيق على محمد البجاوى . طبعة جديدة
فيها زيادة شرح وضبط وتحقيق . الناشر : دار المعرفة
للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- * الجامع لاحكام القرآن
لابى عبد الله محمد بن احمد الانصارى القرطبى .
دار الكتاب العربى ، الطبعة الثانية .
- * أنوار التنزيل وأسرار التأويل - المسمى تفسير البياضى للامام ناصر الدين
أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازى البياضى .
دار الفكر .
- * تفسير أبى السعود
المسمى إرشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم
لقاضى القضاة الإمام أبى السعود محمد بن محمد العمادى
المتوفى سنة ٩٥١ هـ .
- * تفسير القرآن العظيم
الناشر : دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان .
للامام أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى
دار إحياء التراث العربى ، بيروت لبنان ١٢٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .

- * فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد ابن على بن محمد الشوكانى . الطبعة الثالثة ١٣٩٣ هـ . ١٩٧٣ م . دار الفكر .
- * المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم : وضعه محمد فؤاد عبد الباقي دار القلم ، بيروت ، لبنان .
- * البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية .

كتب السنة وشروحها وعلومها :

- * ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : تأليف محمد ناصر الدين الألبانى إشراف محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامى الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- * الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : للحافظ ابن كثير ، تأليف أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الثانية .
- * بغية الأمل في تخريج الزيلعى : دار الحديث المركز الإسلامى للطباعة والنشر مطبوع مع نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعى .
- * تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى : للإمام الحافظ أبى العلى محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفورى ١٢٨٢ هـ - ١٣٥٣ هـ .
- أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- * تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى : لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبى بكر السيوطى . حققه وراجع أصوله عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب الحديثة الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- * التعليق السننى على الدار قطنى : تأليف المحدث العلامة ابى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى عنى بتمحيحه وترقيمه وتحقيقه ، السيد عبد الله هاشم يمانى المدنى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م دار المحاسن للطباعة ، مطبوع مع سنن الدار قطنى .
- * التقبيد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح : حققه عبد الرحمن محمد عثمان . الناشر محمد عبد المحسن الكتبى - المدينة المنورة . الطبعة الاولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- * تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعى الكبير : لشيخ الاسلام الإمام أبى الفتل شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن محمد بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
- عنى بتمحيحه وتنسيقه والتعليق عليه : السيد عبد الله هاشم اليمانى المدنى : ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- * تنوير الحوالك شرح موطأ مالك شرح الامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- * جامع الترمذى أشرف على مراجعة أصوله وتمحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . مطبوع مسع تحفة الاحوذى .
- * الجوهر النقى للحلا مة علاء الدين على بن عثمان الماردينى الشهير بابن التركمانى المتوفى سنة خمس واربعين وسبعمائة ، الطبعة الاولى ١٣٥٤ هـ دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

- * حاشية الامام السندي دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، مطبوع مع سنن النسائي .
- * حسن الاثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر : تصنيف للمرحوم الشيخ محمد بن السيد درويش الحوت ، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- * العرابة في تخريج أحاديث الهداية : للامام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بسن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، المتوفى ٨٥٢ هـ . صححه وعلق عليه السيد عبد الله هاشم اليماني دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- * رياض المحالحين للامام محيي الدين بن شرف النووي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثامنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- * سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الاحكام ، وهو شرح الامام محمد بسن اسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالامير : " ١٥٠٩ - ١١٨٢ " على متن بلوغ المرام من أدلة الاحكام للحافظ شهاب الدين أبي الفضل احمد بن علي ابن محمد بن حجر العسقلاني ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ .
- دار احياء التراث العربي - راجعه وعلق عليه المرحوم الشيخ محمد عبد العزيز الخولي . الطبعة الرابعة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- * السنن الكبرى لإمام المحدثين الحافظ الجليل أبي بكر أحمد ابن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ، الطبعة الاولى ١٣٥٤ هـ . دار المعرفة بيروت ، لبنان .

- * سنن أبي داود
للامام الحافظ المصنف أبي داود سليمان بن الأشعث ،
السجستاني الأزدي ٢٠٢ - ٢٧٥ هـ .
مراجعة وضبط وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد
دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- * سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه ، حقق نصوصه
ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد
فؤاد عبد الباقي .
أحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاء
١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .
- * سنن الدار قطنى
تأليف شيخ الاسلام الامام الكبير على بن عيسى
الدار قطنى سنة ٣٠٦ ، والمتوفى سنة ٣٨٥ هـ . دار
المحاسن للطباعة ، مطبوع مع التعليق المثنى على
الدار قطنى .
- * سنن الدارسي
للامام الكبير أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن
الفضل بن بهرام الدارمي ، المتوفى سنة ٢٥٥ .
طبع بعناية محمد أحمد دهمان .
نشرته دار إحياء السنة النبوية .
- * سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، دار إحياء التراث العربى
بيروت ، لبنان ، مطبوع مع حاشية السندی .
- * شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك : وهو شرح للإمام العارف خاتمة المحققين
العلامة سيدي محمد الزرقاني على صحيح الموطأ
لامام الأئمة وعالم المدينة الإمام مالك بن أنس .
مطبعة الإستقامة بالقاهرة .
المكتبة التجارية الكبرى مصر ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م

- ✱ شرح النووى على صحيح الامام مسلم عنى بنشره محمود توفيق .
- ✱ صحيح الامام أبى عبد الله البخارى ملتزم الطبع والنشر عثمان خليفه .
- ✱ صحيح الامام مسلم بشرح النووى عنى بنشره محمود توفيق .
- ✱ فتح البارى شرح صحيح البخارى : للإمام أحمد بن على بن حجر العسقلانى
٧٧٣ - ٨٥٢ ، رقم ١ كتبه وأبوابه وأحاديثه
محمد فؤاد عبد الباقي . قام بإخراجه وأشرف على
طبعه ٠٠٠ محب الدين الخطيب .
- الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان
وكذلك الطبعة الثانية : المطبعة البهية المصرية
سنة ١٤٠٢ هـ دار احياء التراث العربى ، بيروت
- ✱ كتاب المسند للإمام محمد بن ادريس الشافعى . دار المعرفة للطباعة
والنشر ، بيروت لبنان ، مطبوع ، مع مختصر المزنى
لكتاب الام ، وكتاب اختلاف الحديث .
- ✱ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين على ابن أبى بكر الهيثمى
المتوفى سنة ٨٠٧ بتحرير الحافظين الجليلين:
المراقى وابن حجر .
- الناشر : مؤسسة المعارف للطباعة والنشر ، بيروت ،
لبنان ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
- ✱ مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وبهامشه منتخب الأعمال في سنن الاقوال والافعال
المكتب الإسلامى للطباعة والنشر .
- ✱ مصباح الرجاء في زوائد ابن ماجه : تأليف الحافظ أحمد بن أبى بكر بسن
إسماعيل بن سليم بن قايمار ابن عثمان عمر الكنانى
المحدث شهاب الدين البوميرى بتحقيق وتعليق
محمد المنتقى الكشناوى ، دار العربية للطباعة والنشر
بيروت لبنان ، الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .

- * موطأ الإمام مالك مع تنوير الحوالك : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- * نصب الراية لاحاديث الهداية : للعلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله ابن يوسف الحنفي الزيلعي ، المتوفى سنة ٦٧٢ .
دار الحديث المركز الإسلامي للطباعة والنشر .
- * نيل الاوطار شرح منتهى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

كتب الفقه

* المذهب الحنفي :

- * كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء المتوفى سنة ٥٨٧ هـ . الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- * تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي . الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- * حاشية رد المحتار لخواصة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين . الطبعة الثانية ، دار الفكر .
- * حاشية المحقق سعد الله بن عيسى المفتي الشهير سعدى جليبي وسعدى أفندي دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م مطبوع مع شرح فتح القدير .

- * حاشية الشيخ الامام نهاب الدين احمد الشلبى على شرح كنز الدقائق مطبوع مع تبیین الحقائق ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة بيروت ، لبنان .
- * الدر المختار : شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان مع حاشية رد المحتار . الطبعة الثانية . دار الفكر .
- * شرح العناية على الهداية للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابري ، المتوفى سنة ٧٨٦ هـ . دار الفكر الطبعة الثانية : ١٣٩٧ هـ .
- * ١٩٧٧ م . مطبوع مع شرح فتح القدير .
- * شرح فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي ، المتوفى سنة ٦٨١ هـ .
- * الطبعة الثانية : دار الفكر ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- * كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي ، دار الدعوة .
- * نتائج الافكار في كشف الرموز والأسرار لشمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده أفندي قاضي عسكر روملي وهي تكملة فتح القدير للمحقق الكمال ابن الهمام الحنفي دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- * الهداية ترح بدايۃ المبتدی لشيخ الاسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ ، دار الفكر الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

المنهـب المالـكى :

- * بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام أبى الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ .
١٩٨١ م • الناشر : دار المعرفة •
- * بلغة السالك لأقرب المسالك الى مذهب الإمام مالك : للشيخ أحمد بن محمد الماوى المالكى ، الطبعة الاخيرة ١٢٧٢ هـ - ١٩٥٢ م ،
شركة مكتبة مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده مصر •
- * التاج والاكلیل لمختصر خليل لأبى عبد الله محمد بن يوسف بن أبى القاسم العبدري الشهير بالموافى ، المتوفى في سنة ٨٩٧ هـ ،
الطبعة الثانية : دار الفكر •
مطبوع مع مواهب الجليل لشرح مختصر خليل •
- * تقريرات للعلامة المحقق سيدى الشيخ محمد عليش على خاشية الدسوقي والشرح الكبير • دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه •
- * حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعالم العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفه الدسوقي على الشرح الكبير لأبى البركات سيدى أحمد الدردير • دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه •
- * حاشية العدوى على شرح أبى الحسن لرسالة ابن أبى زيد ، وهى حاشية العلامة المحقق الشيخ على المصيدى العدوى •
- * حاشية الشيخ على العدوى : دار صادر مطبوع مع الخرشى على مختصر سيدى خليل •

- * الخرشى على مختصر سيدى خليل : دار صادر .
- * رسالة أبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني مع الفواكه
الدواني . الطبعة الثالثة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- * مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- * شرح الإمام أبي الحسن المسمى كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد
القيرواني : دار المعرفة بيروت ، لبنان ، مطبوع مع
حاشية العدوي .
- * الشرح المنير للقطب الشهير أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ، الطبعة الأخيرة
١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م . شركة مكتبة مصطفى البابي
الحلبي وأولاده مصر . مطبوع مع بلغة السالك لأقرب
الممالك .
- * الشرح الكسر لأبي البركات سيدى أحمد الدردير مع حاشية الدسوقي .
دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي
وشركاء .
- * الفواكه الدواني شرح الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى المالكي
الأزهري ١١٢٠ الطبعة الثالثة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م مكتبة
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- * المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي التي رواها الإمام سحنون بن سعيد
التنوخى عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم ، مؤسسه الحلبي
وشركاء .
- * مواهب الجليل لشرح خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن
المغربى المعروف بالحطاب ٩٠٢ - ٩٥٤ الطبعة
الثانية : دار الفكر .

المذهب الشافعي :

- * الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني
- * الخطيب القاهري الشافعي . دار المعرفة بيروت لبنان
- * الآم : للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي تصحيح محمد زهري النجار
- * دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- * نخذ الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب للأنماري ، دار المعرفة ، بيروت
- * لبنان ، مطبوع مع حاشية الشرقاوي .
- * تقرير الشيخ عوض بكماله ، وبعض تقارير لشيخ الإسلام الشيخ إبراهيم الباجوري
- * وغيره .
- * دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، مع الاقتناع في حل
- * الفاظ أبي شجاع .
- * التكملة الثانية المجموع شرح المذهب ، دار الفكر
- * حاشية شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري سنة ١٠٦٩ على
- * شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي مطبوع مع
- * منهاج الطالبين ، الطبعة الرابعة ، دار الفكر .
- * حاشية شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميره على شرح جلال الدين
- * محمد بن أحمد المحلي مطبوع مع منهاج الطالبين
- * الطبعة الرابعة ، دار الفكر .
- * حاشية الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي الشهير بالشرقاوي ١١٥٠ -
- * ١٢٢٦ هـ - على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح
- * اللباب دار المعرفة بيروت لبنان .

- * روضة الطالبين وعمدة المفتين - للإمام النووي . اشراف زهير الشاويش ،
المكتب الإسلامي .
- * النهاية القصوى في دراية الفتوى : تأليف قاضي القضاة عبد الله بن عمر البيضاوي
المتوفى سنة ٦٨٥ هـ دراسة وتحقيق وتعليق على محيي
الدين على القرة داغى . دار الإصلاح للطبع والنشر
والتوزيع السعودية - الدمام .
- * كتاب الفتاوى للإمام العز بن عبد السلام ، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام
السلمى الشافعى .
- * خرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرحمن بن عبد الفتاح .
الطبعة الاولى دار المعرفة بيروت - لبنان .
- * فتح العزيز شرح الوجيز وهو الشرح الكبير للإمام أبى القاسم عبد الكريم بن
محمد الراقى ، دار الفكر مطبوع مع المجموع للنووى .
- * المجموع شرح المذهب للإمام أبى زكريا محيى الدين بن شرف النووى . دار الفكر
- * مختصر المزنى لكتاب الأم : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، مطبوع
مع مسند الإمام الشافعى وكتاب اختلاف الحديث .
- * مغنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج شرح الشيخ محمد الخطيب
الشربيني عن متن منهاج الطالبين للإمام أبى زكريا
ابن شرف النووى . دار الفكر .
- * منهاج الطالبين للإمام أبى زكريا يحيى بن شرف النووى ٦٧٦ هـ الطبعة الرابعة
دار الفكر مطبوع مع حاشيتا قليوبى وعميره .
- * المذهب في فقه الإمام الشافعى تأليف أبى اسحاق إبراهيم بن على بن يوسف
الغبروز ابادى التيرازى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، دار المعرفة
للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ

- * النظم المستعذب في شرح غريب المذهب لمحمد بن أحمد بن بطلال الركبسي رحمه الله • دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ ١٩٥٩ م مطبوع مع المذهب للشيرازي •

* المذهب الحنبلي :

- * الاتصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المجلد احمد بن حنبل • تأليف شيخ الاسلام العلامة الفقيه المحقق علاء الدين ابي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي • صححه وحققه محمد حامد الفقي • الطبعة الاولى ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ اعادت طبعه دار احياء التراث العربي ، بيروت لبنان •
- * الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل : تأليف قاضي دمشق شيخ الاسلام المحقق أبي النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي سنة ٩٦٨ هـ • تصحيح وتعليق عبد اللطيف محمد موسى السبيكي • دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، لبنان •
- * تمحيح الفروع للشيخ الامام العلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي ثم الصالح الحنبلي ٨٨٥ هـ • راجعه : عبد الستار أحمد فراج ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب بيروت مطبوع مع الفروع لابن مفلح •
- * حاشية الروض المربع ، تأليف العالم الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري : الناشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض • مطبوع مع الروض المربع للإمام البهوتي •
- * الروض المربع - شرح زاد المستقنع للشيخ العلامة فقيه الحنابلة منصور بن يونس ابن إدريس البهوتي •

الناشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض مطبوع مع
حاشية الروض المربع، وطبعة دار الفكر للطباعة والنشر
الطبعة السادسة •

✱ شرح منتهى الإرادات : للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، عالم الكتب
بيروت •

✱ العدة شرح العمدة في فقه الإمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني ، لبهاء الدين
عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي ٥٥٦ - ٦٢٤ المكتبة
العلمية الجديدة •

✱ العمدة للإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
العمري المقدسي الدمشقي •

المكتبة العلمية الجديدة مطبوع مع العدة •

✱ كتاب الفروع للإمام شمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح •
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، مطبوع مع
تصحيح الفروع

✱ الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، تأليف شيخ الإسلام أبي محمد
موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي •

تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي للطباعة
الرابعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م •

✱ كشف القناع عن متن الإقناع للشيخ العلامة فقيه الحنابلة منصور بن يونس
بن إدريس البهوتي • راجعه وعلق عليه الشيخ هلال

مصليحي مصطفى هلال ، دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

✱ المدد في شرح المقنع لأبي اسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله
ابن محمد بن مفلح المؤرخ الحنبلي ٨١٦ - ٨١٤ •

المكتب الإسلامي •

- ✱ المصنفى لابي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠ هـ على مختصر أبى القاسم عمر بن حسين ابن عبد الله بن أحمد الخرقى • عالم الكتب ، بيروت
- ✱ منتهى الارادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات • لتقى الدين محمد بن أحمد الفتوحى الحنبلى المصرى الشهير بابن النجار تحقيق عبد الغنى عبد الخالق - مكتبة دار العروبة •

✱ المذهب الظاهرى :

- ✱ المحلى لآبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة كما قوبلت على النسخة التى حققها الاستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر •
- تحقيق لجنة إحياء التراث العربى في دار الآفاق الجديدة ومنشورات دار الافاق الجديدة • بيروت •

✱ كتب أصول الفقه :

- ✱ شرح الاسنوى نهاية السؤل للإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى ، وهو شرح منهاج الوصول في علم الأصول تأليف القاضى البيضاوى مطبعة محمد على صبيح ، وأولاده بالازهر بمصر • مطبوع مع شرح البدخشى •
- ✱ شرح البدخشى • منهاج العقول للامام ابن الحسن البدخشى ، شرح منهاج الوصول في علم الأصول للقاضى البيضاوى • مطبعة محمد على صبيح وأولاده بالازهر بمصر ، وهو مطبوع مع شرح الأسنوى •

- * علم اصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف • الطبعة العاشرة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
الناشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع الكويت •
- * كتب اللغة :
- * تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة
الحياة بيروت لبنان •
- * لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأتقيسي
المصري • دار صادر •
- * الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لاسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق
أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت
الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م •
- * المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي • تأليف العلامة أحمد بن محمد
بن علي المغربي الفيومي المتوفى ٧٧٠ • تحقيق الدكتور
عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف •
- * مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي عن بترتيب محمد
ظاهر بك ، دار الفكر ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م •
- * معجم مفردات ألفاظ القرآن للعلامة الراغب الأصفهاني تحقيق نديم مرعشلي
دار الفكر •
- * النباهة في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن
محمد الجزري ابن الأثير • تحقيق طاهر أحمد الراوي ،
ومحمود محمد الطناحي • دار الفكر ٥

- ✱ كتب التراجم :
- ✱ الأعلام لخير الدين الزركلي الطبعة السادسة ١٩٨٤ دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان م ٨ ص ١٩٣ .
- ✱ أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام لعمر رضا كحالة الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ✱ الاستيعاب في أسماء الأصحاب للفقيه المحدث أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمرى القرطبي المالكي الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ دار العلوم الحديثية مطبوع مع الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني .
- ✱ الإصابة في تمييز الصحابة لشيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن محمد بن محمد بن علي الكناني العسقلاني شمس المصري الشافعي المعروف بابن حجر ٧٧٣ - ٨٥٢ ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ . دار العلوم الحديثية . وبهامشه الاستيعاب في أسماء الأصحاب للقرطبي .
- ✱ أمد الغاية في معرفة الصحابة : تأليف العلامة عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير . دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- ✱ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لمحي الدين أبي محمد عبد القادر القرشي تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ✱ تهذيب الاسماء واللغات لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، توزيع دار الباز .

- * تهذيب التهذيب للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢ •
الطبعة الاولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية
الهند حيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٥ هـ •
ملتزم الطبع والنشر : دار الفكر العربي •
- * سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى
٤٢٨ هـ •
أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط • الطبعة الثانية
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م مؤسسة الرسالة •
- * الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي
مع التعليقات السنية على الفوائد البهية لنفس
المؤلف • عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين •
دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، لبنان •
- * وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان • لأبي العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر
ابن خلكان • حققه د/ إحسان عباس •
دار الفكر - دار صادر بيروت •
- * مراجع عامة :
- * أعلام الموقعين عن رب العالمين : لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر
المعروف بابن قيم الجوزية حققه وضبط غرائب
وعلق على حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ،
توزيع دار الباز •
- * التبيان في أقسام القرآن - لشمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية
دار الفكر •

- * الطرق الحكمية في السياسة الشرعية أو الفراسة المرضية في أحكام السياسة الشرعية • للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ٦٩١ - ٧٥١ تحقيق محمد حامد ألفقى • دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان •
- * إحياء علوم الدين : للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، دار المعرفة بيروت لبنان •
- * تحفة المودود بأحكام المولود للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية •
الناشر المكتبة القيمة ، بتمحيص وتعليق •
- * زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام أبي عبد الله بن قيم الجوزية نسخة مصححة • المكتبة العلمية بيروت ، لبنان •
- * المراجع الحديثة وغير ذلك :
- * كتاب الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج لعيسى عبده ، الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ •
- * الاقتصاد والمجتمع للدكتور محمد ربيع : الناشر وكالة المطبوعات الكويت الطبعة الأولى ١٩٧٣
- * تطور الجنين وصحة الحامل : للدكتور محيي الدين طالو العلي ، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م •
- * حركة تحديد النسل للشيخ أبي الأعلى المودودي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م •

- * حمل سهل وولادة بلاألم د/ محمد مرسى مكتبة ابن سينا سلسلة علمية ثقافية تتناول مختلف العلوم والفنون تديرها مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع القاهرة ، ويشسرف عليها مهندس مصطفى عاشور .
- * كتاب الحمل والولادة : العقم عند الحنسين : إعداد محمد رفعت ونخبة من أساتذة الطب بجمهورية مصر ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩ م ، دار المعرفة للطباعة والنشر
- * خلق الإنسان بين الطب والقرآن : للدكتور محمد علي البار الدار السعودية للنشر والتوزيع الطبعة السادسة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
- * روح الدين الإسلامي : تأليف عفيف عبد الفتاح طباره ، الطبعة الخامسة عشرة دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .
- * روح الملة في الإسلام تأليف عفيف عبد الفتاح طباره ، الطبعة السابعة ١٣٩٧ م ١٩٧٧ م الموزعون الوحيدون لجميع أقطار العالم دارالعلم للملايين ، بيروت لبنان .
- * طفل الأنبوب والتلقيح الاصطناعي للدكتور محمد علي البار : بحث لمجمع الفقه الاسلامي منظمة المؤتمر الإسلامي ، جودة الدورة الثانية ١٠ - ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ الموافق ٢٢ - ٢٨ ديسمبر ١٩٨٥ . الطبعة الاولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م مطابع شركة دار العلم للطباعة والنشر المملكة العربية السعودية .
- * علم النفس التكويني : دراسات في علم النفس الحديث . أسسه وتطبيقه من الولادة إلى الشيخوخة . للدكتور عبد الحميد محمد الهاشمي الناشر دار المجمع العلمي بجدة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ الطبعة الرابعة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . جدة .

- * عمل المرأة في الميزان : تأليف الدكتور محمد علي البار ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- * قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي ، الأمانة العامة مكة المكرمة ، من دورته الأولى لعام ١٣٩٨ هـ . حتى الدورة الثامنة عام ١٤٠٥ هـ السبت ٢٨ ربيع الآخر ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩ يناير ١٩٨٥ م.
- * كتاب قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥ م.
- * تأليف جماعة من المؤلفين الغربيين ، تعريب الدكتور نور الدين حاطوم . دار الفكر ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- * مشكلة الاجهاض دراسة طبية فقهية للدكتور محمد علي البار : الدار السعودية للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- * من أجل أطفالنا : لعدنان السبيعي : مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- * منهج التربية الاسلامية . لمحمد قطب في النظرية والتطبيق . الطبعة السابعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . الطبعة الرابعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . دار الشروق .
- * منهج التربية النبوية للطفل : بقلم محمد نور بن عبد الحفيظ سويهد - تقديم د/ محمد فوزي ماضي ، للد ، الشيخ عبد الرحمن حسن حبيكة ، الشيخ احمد القلائي ، والدكتور محمود الطحان .
- * مطبعة الفيصل ، الناشر مكتبة المنار الاسلامية الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . مزيدة ومنقحة .
- * الوجيز في علم الاجنحة القرآن للدكتور محمد علي البار الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

* صحيفة الجزيرة - تصدر عن مؤسسة الجزيرة للمحافة والطباعة والنشر .

* صحيفة المسلمون الدولية .

* * *

فہرست الموضوعات

الفهرس

المفحة	الموضوع
	* الاحماء
	* الشكر والتقدير
	* المقدمة
	* الباب الاول : فى أحكام الجنين
	* الفصل الاول : فى اختيار أبويه كل منهما الآخر
٣	* تمهيد
٤	* المبحث الاول : أسس اختيار الزوج والزوجة
٥	المطلب الاول : أسس اختيار الزوج
١١	المطلب الثانى : اسس اختيار الزوج
	* المبحث الثانى : فى الترغيب فى النسل والرد على دعاوى من ينادون
١٤	بتحديده وحكم ذلك
١٤	أولاً: فى الترغيب فى النسل
٢٠	ثانياً : فى الرد على من ينادون بتحديده
٢٠	(١) من الاسباب الاقتصادية
٢٩	(٢) من الاسباب الاجتماعية
٣٢	ثالثاً : فى حكم تحديد النسل
٣٢	- المذهب الاول
٣٣	- الادلة
٣٨	- مناقشة الادلة
٤١	- الرد

الفهرس

المنحة	الموضوع
٤٥	- المذهب الثاني
٤٥	- الأدلة
٥١	* الفصل الثاني : في رعاية أمه من أجله
٥١	* المبحث الأول في جواز فطرها من أجل حمله وإرضاعه
٥٤	- المذهب الأول :
٥٦	- الأدلة
٥٩	- مناقشة أدلة أصحاب هذا المذهب
٦٢	- المذهب الثاني
٦٣	- مناقشة المالكية
٦٤	- المذهب الثالث :
٦٤	- أدلة أصحاب هذا المذهب
٦٥	- مناقشة أدلة المذهب الثالث
٦٨	- جواب على ما سبق من اعتراضات
٦٩	- المذهب الرابع
٦٩	- دليل هذا المذهب
٦٩	- مناقشة دليل هذا المذهب
٧٠	- المذهب الخامس
٧٠	- أدلة هذا المذهب
٧١	- مناقشة الأدلة

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧١	- الترجيح
٧٢	- على من تجب الغدية
٧٤	* المبحث الثاني : تأجيل اقامة الحد على أمه حين تضع
٧٨	- الأدلة
٧٨	- أولا : أدلة الجمهور
٨٤	- أدلة الظاهرية
٨٥	- أدلة الحنابلة في رواية عنهم
٨٦	- مناقشة الأدلة
٨٧	- الرد على اعتراض الظاهرية
٨٩	- حكم ادعاء الحمل
٩٠	- متى تحد الحامل
٩٢	- الترجيح
٩٣	- وجوب الضمان ووجوب الاحتياط
٩٧	- وجوب تأجيل الحد
١٠٠	* المبحث الثالث : في تشريع بعض أنواع العدد من أجله
١٠٠	- تعريف العدة لفئة
١٠١	- تعريف العدة في الاصطلاح
١٠١	- حكم العدة
١٠١	- دليل وجوبها من الكتاب

الفهرس

الصفحة	الموضوع
١٠٣	- دليل وجوبها من السنة
١٠٥	- الحكمة من مشروعية العدة
١١٠	- أنواع العمد
١١٠	- أولاً: عدة المطلقة
١١٥	- ثانياً: عدة الأشهر
١١٦	- ثالثاً: عدة ذوات الاحمال
١١٦	- الفريق الاول
١١٦	- الفريق الثاني
١١٦	- أدلة الفريق الاول
١١٩	- أدلة الفريق الثاني
١٢٠	- الترجيح
١٢١	- عدة المتوفى عنها زوجها
١٢٣	- الحكمة في تحديد عدة المتوفى عنها زوجها بهذه المدة
١٢٥	* الفصل الثالث في الجنابة عليه وفيه مباحث
	* المبحث الاول : في الاعتداء على أمه وآثار ذلك عليه وفيه
١٢٥	مسائل
١٢٥	- تمهيد
١٢٥	- الجنين الذي تحب فيه الفرة
١٢٥	أ - الحالة الاولى : ان تلقيه وقد استبان خلقه

الفهرس

الصفحة	الموضوع
١٢٦	ب - الحالة الثانية : أن تلقيه علقية
١٢٧	ج - الحالة الثالثة : ان تلقيه معلقة
١٣٠	- الحكم فيما لو ماتت الام قبل انفصال الجنين أو بعده
١٣٠	✳ المسألة الاولى
١٣٠	✳ المسألة الثانية
١٣١	- الحكم فيما لو انفصل الجنين ميتا بعد موت أمه
١٣١	- الرأي الاول
١٣٣	- الرأي الثاني
١٣٤	- اعتراض
١٣٤	- الحواب على الاعتراض
١٣٥	- الجنابة على الحامل بالتخويف بالقول
١٣٦	- المذهب الاول
١٣٦	- المذهب الثاني
١٣٨	- الحكم فيما لو ضرب امرأة حامل وانفصل الجنين بسبب الضرب
	- الحكم فيما لو سقط الجنين من أثر الجنابة على أمه وكان الضارب أباً
١٤٠	للجنين
١٤٠	- المذهب الاول
١٤١	- المذهب الثاني
	- متى تكون الجنابة على الجنين خطأ أو عمداً أو شبه عمداً ، وما
١٤٢	حكم ذلك ؟

الفهرس

المفحة	الموضوع
١٤٢	- أولاً : في تصور الخطأ
١٤٢	أ - الذين لم يفملوا كيفية الخطأ
١٤٢	ب - الذين فملوا كيفية الخطأ
١٤٢	- الفريق الاول
١٤٣	- الفريق الثاني
١٤٣	* ثانيا : تصور العمد في الجنابة على الجنين
١٤٣	- القول الاول
١٤٣	- القول الثاني
١٤٤	* ثالثا في تصور شبه العمـد
١٤٥	- التخفيف أو التغليب في دية الجنين
١٤٦	- حلول الدية
١٤٦	- المذهب الاول
١٤٧	- المذهب الثاني
١٤٨	- المذهب الثالث
١٤٨	- الترجيح
١٤٩	- حكم ما لو ألت المرأة جنينا ميتا
١٥٠	- الحكم لو انفمل الجنين حيا ثم مات
١٥٠	- المذهب الاول
١٥٢	- المذهب الثاني

الفهرس

المفحة	الموضوع
١٦٠	- المذهب الاول
١٦٠	- المذهب الثاني
	ج- الصورة الثالثة : ان تلقى يدا أو يزول الالم ثم تلقى الجنين
١٦١	بعد ذلك ويستشكل علم حياته أو موته
١٦٣	* المبحث الثالث : في وجوب الدية فيه وشروط ذلك
١٦٣	- تعريف الفرة لغته
١٦٤	- وجه تسمية دية الجنين بالفرقة
١٦٥	- أدلة مشروعية الفرة
١٦٦	- على من تجب الفرة
١٦٨	- المذهب الاول وأدلته
١٧٠	- المذهب الثاني ودليله
١٧١	- المذهب الثالث
١٧٢	- الترجيح
١٧٤	* المبحث الرابع في بدل الدية الواجبة وفيه مسائل
١٧٤	- أي قيمة الفرة وما يجزىء بدلا عنها
١٧٤	- المذهب الاول
١٧٥	- ادلة اصحاب هذا المذهب
١٧٦	المذهب الثاني
١٧٧	المذهب الثالث
١٧٧	المذهب الرابع

القهررس

المفحة	الموضوع
١٧٨	- الترجيح
١٧٩	- تنبيه
١٨٣	- مناقشة الادلة
١٨٣	- الجواب على ما سبق من اعتراض
١٨٥	* المبحث الخامس : في ميراث تلك الدينة
١٨٧	- حكم وجوب الكفارة في الجنين
١٨٨	- المذهب الاول
١٨٨	- أدلة المذهب الاول
١٩٠	- مناقشة أدلة المذهب الاول
١٩٢	- المذهب الثاني
١٩٢	- أدلة المذهب الثاني
١٩٣	- مناقشة ادلة المذهب الثاني
١٩٣	- الترجيح
١٩٤	* المبحث السادس : في حكم اجهاض الجنين
١٩٧	- حكم الاجهاض قبل نفخ الروح
١٩٧	- المذهب الاول
١٩٨	- المذهب الثاني
١٩٩	- الحكم فيما لو انفصل الجنين بسبب شرب أمه الدواء
٢٠٠	- المذهب الاول
٢٠١	- المذهب الثاني

المرضــــــــــــــــوع	الصفحة
* المبحث الثاني : في الوصية له	٢١٩
-أولا: تعريف الوصية	٢١٩
- الوصية لفئة	٢١٩
- تعريف الوصية في الشرع	٢١٩
- مشروعية الوصية	٢٢٠
شروط الوصية للجنين	٢٢٥
أ - بالنسبة لاقبل مدة الحمل	٢٢٦
ب - بالنسبة لأكثر الحمل	٢٢٧
- فروع تتعلق بالمسألة	٢٢٩
- الفرع الاول : الحكم فيما لو انفصل توأمان في وقتين مختلفين	٢٢٩
- الفرع الثاني : الحكم لو قال ان كان في بطن فلانة جارية فلها ألف	
وان كان غلاما فله ألفان فولدت غلامين أو جارتين	230
- الفريق الاول	٢٣١
- الفريق الثاني	٢٣١
- الحكم لو قال ان كان الذي في بطن فلانة أو كان حمل فلانة	
غلام فله كذا أو كانت جارية فلها كذا	٢٣٢
- وجه الفرق بين لو قال ان كان في بطن فلانة غلام فله كذا ، وان كان جارية فلها كذا وبين المسألة السابقة وهو قوله	
ان كان كالذي في بطن فلانة أو كان حمل فلانة غلام	
فله كذا أو كان جارية فلها كذا	٢٣٢

الصفحة	الموضوع
٢٤٩	- التكوين العقلى للوليد في هذه المرحلة
٢٤٩	- القسم الثانى
٢٤٩	- فترة الطفولة المبكرة وما تمتاز به من التكوين العقلى لها
٢٤٩	- التكوين العقلى لمرحلة الطفولة المبكرة •
٢٥٠	- فترة الطفولة المتوسطة
٢٥٠	- التكوين العقلى للطفولة المتوسطة
٢٥١	- فترة الطفولة المتأخرة
٢٥٢	✱ الفصل الاول : في حقه على أمه
	✱ المبحث الاول : في ارضاعه اللبن واللبن •
٢٥٣	- أولا : تعريف الرضاع
٢٥٣	- لفة
٢٥٤	- تعريف الرضاع في الاصطلاح
٢٥٤	- ثانيا : مشروعية الرضاع
٢٥٦	- حكم ارضاع الطفل اللبن
٢٥٦	- مدة الرضاع باللبن
٢٥٧	- حكم جبر الام على الارضاع
٢٥٧	- المذهب الاول
٢٥٧	- المذهب الثانى
٢٥٧	- المذهب الثالث
٢٥٨	أ - المذهب الاول وأدلتـه
٢٥٩	- المذهب الثانى

الموضوع	الصفحة
- اعتراض	٢٦٠
المذهب الثالث	٢٦١
أ - حالة ما اذا تعينت الام للارضاع	٢٦١
ب - حالة اذا لم تتعين الام للارضاع	٢٦٣
- المناقشة	٢٦٦
- جواب الاعتراض	٢٦٧
- حكم الاجرة للام اذا ارضعت طفلها	٢٦٩
- أولا : اذا كانت في عصمة والد طفلها	٢٦٩
- المذهب الاول	٢٧٠
- الادلة	٢٧٠
- المذهب الثاني	٢٧٢
- الادلة	٢٧٣
- مناقشة الادلة	٢٧٤
✳ تانيا : حكم الاجرة على الرضاع لام الطفل اذا كانت مطلقة طلاقا	
بائنسا	٢٧٦
- الادلة	٢٧٦
- حكم ما لو طلبت الام اجرا على رضاعة الطفل ووجدت متبرعة	
أو طلبت أكثر من أجره المشمل	٢٧٨
- المذهب الاول	٢٧٩
- الادلة	٢٧٩

المفحة	الموضوع
٢٨٠	* المذهب الثانى
٢٨١	- الادلة
٢٨٢	- حكم استئجار الظئمر
٢٨٤	- المذهب الاول
٢٨٤	- الادلة
٢٨٥	- المذهب الثانى وأدلته
٢٨٧	- الرأى الرجح
٢٨٧	- مفة المرضع
٢٨٧	- أن ترضعه بلبنها
٢٨٨	- المذهب الاول
٢٨٨	- المذهب الثانى
٢٨٨	- أن نكون خالية من العيوب الخلقية كالحقق والمرضية كالجذام
٢٨٩	- أولا : لو كان فيها بعض العيوب الخلقية
٢٨٩	- تاسيا : لو كان فيها بعض العيوب المرضية
٢٩٣	- مدة الرضاع
٢٩٤	- أولا : حكم زيادة مدة الرضاع للطفل على الحولين
٢٩٥	- المذهب الاول
٢٩٥	- الادلة
٢٩٦	- المذهب الثانى
٢٩٧	- الترجيح
٢٩٨	- ثانيا : حكم النقص عن الحولين

المفحة	الموضوع
٣٠١	- هل الرضاع حق للام أم للطفل ؟
٣٠٥	المبحث الثاني : في حضنته وما يتصل بها من الرعاية
٣٠٥	- تعريف الحفانة
٣٠٥	- الحفانة لغة
٣٠٦	- الحفانة شرعا
٣٠٧	- دليل مشروعية الحفانة
٣١١	- حكم الحفانة
٣١١	- الحكمة من مشروعية الحفانة
٣١٣	- شروط الحفانة
٣١٣	- أولا: الشروط المتفق عليها
٣١٣	- العقول
٣١٤	- ان تكون الام خالية عن زوج أجنبي
	- أولا: هل يكون اسقاط الحفانة عن الام بمجرد العقد عليها أم
٣١٦	بعد الدخول
٣١٦	- الفريق الاول
٣١٦	-الفريق الثاني
٣١٧	- ثانيا: هل يشمل الحكم المبي والبنت ؟ أم المبي فقط
٣١٨	- أن يكون الحاض خاليا من العاهات التي تضر بالطفل
٣٢١	- ثانيا: الشروط غير المتفق عليها بين الفقهاء
٣٢١	- اتحاد الدس

المفحة	الموضوع
٣٢١	الفريق الاول ودليله
٣٢٣	الفريق الثاني وأدلته
٣٢٣	مناقشة المذهب الثاني
٣٢٥	الرد على الاعتراض
٣٢٦	الترجيح
٣٢٨	- الحربة
٣٢٩	- عدم الفسق
٣٢٩	- الفريق الاول
٣٣٠	الفريق الثاني
٣٣١	الترجيح
٣٣١	حكم ما لو حصل نزاع في وجود الامانة
٣٣٢	- ان يكون الحاضن رحما محرما
٣٣٣	- الاقامة في بلد الطفل
٣٣٤	- توفر شفقة الحاضن
٣٣٥	- لو كانت الحفانة للرجل لابد من وجود من يحضن عنده
٣٣٥	- حرز المكان
٣٣٥	ان تكون الحاضنة مرضعة للمطفل المحضون
٣٣٦	- هل تجبر الام على الحفانة ؟
٣٣٧	- سن الحفانة وزمن التخيير

الصفحة	الموضوع
٣٣٧	- أولاً: حكم ما لو بلغ الغلام سبع سنين
٣٣٨	- المذهب الاول وأدلته
٣٤٠	- المذهب الثاني وأدلته
٣٤٤	- ثانياً: حكم ما لو بلغت البنت سبع سنين
٣٤٤	- المذهب الاول وأدلته
٣٤٧	- المذهب الثاني
٣٤٧	- مناقشة الأدلة
٣٤٩	- الترجيح
٣٥١	- في مقام الطفل بعد تخييره بين أبويه
٣٥١	- أولاً: لو اختار الغلام أباه أو اختار أمه
٣٥١	أ - لو اختار الغلام أباه
٣٥٢	ب - لو اختار الغلام أمه
٣٥٢	* ثانياً: لو اختارت البنت أباه أو اختارت أمها
٣٥٣	- مسألة: آداب الزيارة لكل من الأبوين لو كانت عند أحدهما
٣٥٤	- حق التمريض في حالة مرض الطفل
٣٥٤	- الحكم فيما لو لم يختار الطفل أحد أبويه أو اختارهما معاً
٣٥٥	- ثانياً: الحكم لو اختار الطفل أبويه معاً
٣٥٧	- حكم الاجرة على الحفانة
٣٥٧	- المذهب الاول

الموضوع	الصفحة
المذهب الثاني	٣٥٩
الحكم لو طلبت الام الاجرة على حضانة الطفل مع وجود متبرعة	
لحضانته مجانيا	٣٦١
- المذهب الاول	٣٦١
- المذهب الثاني	٣٦٢
❖ الفصل الثاني : في حقوقه على أبيه	٣٦٢
❖ المبحث الاول : في تسمية الطفل والاقامة في اذنيه	٣٦٤
- أولا: في تسميته	٣٦٤
- تمييه	٣٦٤
- وقت التسمية	٣٨٠
- الحكم لو مات الطفل قبل التسمية أو كان سقطا	٣٨٢
- صاحب الحق في تسمية الطفل	٣٨٣
- ثانيا : حكم الآذان والاقامة في أذن الطفل	٣٨٣
- المذهب الاول وأدلته	٣٨٣
- المذهب الثاني	٣٨٥
- الحكمة من سروعية الآذان في اذن الطفل اليمنى والاقامة في	
أذنه اليسرى	٣٨٥
- المرجح	٣٨٦
- حكم تحنيك الطفل حين ولادته	٣٨٧

الصفحة	الموضوع
٣٩٠	* المبحث الثاني في حكم العقيدة عنه
٣٩٠	أولاً: في تعريف العقيدة
٣٩٠	أ - تعريفها لغة
٣٩٠	ب - تعريف العقيدة شرعاً
٣٩٠	- بعض محترزات التعريف
٣٩٣	ثانياً: أدلة مشروعية العقيدة
٣٩٥	ثالثاً: حكم العقيدة
٣٩٥	سبب الخلاف
٣٩٦	المذهب الأول وأدلته
٣٩٩	مناقشة الأدلة
٣٩٩	الرد
٤٠١	المذهب الثاني وأدلته
٤٠٢	مناقشة الأدلة
٤٠٣	المذهب الثالث وأدلته
٤٠٤	مناقشة الأدلة
٤٠٧	الترجيح
٤٠٨	الحكمة من مشروعية العقيدة
٤١١	في مال من نجب العقيدة
٤١٢	الحكم فيما لو كان الطفل يتيماً

الموضوع	الصفحة
أولاً: لو كان الطفل يتيمًا وكان له مال	٤١٢
المذهب الأول	٤١٢
المذهب الثاني	٤١٢
اعتراض	٤١٢
الجواب	٤١٣
ثانيًا: إذا كان الطفل يتيمًا لأمه له	٤١٣
المذهب الأول	٤١٣
المذهب الثاني وأدلته	٤١٤
هل تشرع الحقيقة على الأم لولدها	٤١٥
من يعق عنه من الأطفال	٤١٥
المذهب الأول وأدلته	٤١٥
المذهب الثاني وأدلته	٤١٧
اعتراض	٤١٧
الترجيح	٤١٨
مقدار ما يعق به	٤١٨
سبب الخلاف	٤١٨
المذهب الأول وأدلته	٤١٩
المذهب الثاني وأدلته	٤٢٠
مناقشة الأدلة	٤٢٢

الصفحة	الموضوع
٤٢٥	الترجيح
٤٢٦	هل يجزى ذبح الشاة الواحدة عن الغلام
٤٢٧	ما يتعين من النعم في ذبح العقيقة
٤٢٧	سبب الخلاف
٤٢٨	المذهب الاول وأدلته
٤٢٩	مناقشة الادلة
٤٢٩	المذهب الثاني وأدلته
٤٣١	الترجيح
٤٣١	حكم الاشتراك في العقيقة اذا كانت من غير النعم
٤٣١	الفريق الاول
٤٣٢	الفريق الثاني
٤٣٣	ما ينسفي عمله وما لا ينبغي عمله عند ذبح العقيقة
٤٣٣	أ - التسمية
٤٣٣	ب - حكم التسمية
٤٣٣	المذهب الاول وأدلته
٤٣٦	المذهب الثاني وأدلته
٤٣٧	مناقشة الادلة
٤٣٨	الترجيح
٤٣٨	محرف العقيقة

الصفحة	الموضوع
٤٤٠	حكم عملها وليمة
٤٤٠	حكم بيعها
٤٤١	حكم حلق رأس الطفل
٤٤٢	حكم حلق رأس الجارية •
٤٤٢	المذهب الاول
٤٤٢	المذهب الثاني
٤٤٢	مقدار الشعر الذي يحلق
٤٤٣	الحكم لو فات وقت الحلق
٤٤٤	المبحث الثالث: في ختانه وحكمه وحكمته
٤٤٤	أولاً: تعريف الختان
٤٤٤	الختان لغة
٤٤٤	تعريف الختان شرعاً
٤٤٤	حكم الختان
٤٤٤	المذهب الاول وأدلته
٤٤٩	مناقشة الادلة
٤٥١	الرد
٤٥٤	المذهب الثاني وأدلته
٤٥٦	مناقشة الادلة
٤٥٧	المذهب الثالث
٤٥٧	الترجيح

الموضوع	الصفحة
الحكمة من مشروعية الختان	٤٥٨
وقت الختان	٤٦٠
سبب الخلاف	٤٦٠
تحديد وقت وجوب الختان	٤٦١
المذهب الاول وأدلته	٤٦١
المذهب الثاني وأدلته	٤٦٢
مناقشة الادلة	٤٦٣
الترجيح	٤٦٤
حكم الختان في السابع	٤٦٤
المذهب الاول	٤٦٥
المذهب الثاني وأدلته	٤٦٥
الترجيح	٤٦٦
حكم ختان من ولد مختونا	٤٦٦
المذهب الاول	٤٦٧
المذهب الثاني وأدلته	٤٦٧
اعتراض	٤٦٨
على من تكون أجرة الختان ؟	٤٦٨
حكم جناسة الختان وسرايته	٤٦٨
جناية الختان التي لا ضمان فيها	٤٦٨

الصفحة	الموضوع
٤٦٩	جناية الختان التي فيها ضمان •
	المبحث الرابع في دفع أجر رضاعة وحضانتها وجواز استرضاعه ودفع
٤٧١	زكاة فطره
٤٧١	أولاً: في دفع أجر رضاعته وحضانتها وجواز استرضاعه
٤٧١	١ - تعريف النفقة
٤٧١	- النفقة لغة
٤٧١	تعريف النفقة اصطلاحاً
٤٧٢	٢ - مشروعية النفقة
٤٧٣	٣ - مشروعية نفقة الطفل
٤٧٧	٤ - الحكمة من مشروعية النفقة عامة وعلى الطفل خاصة
٤٧٨	٥ - حكم النفقة على الطفل
٤٧٩	مدة الاتفاق على الطفل
٤٧٩	أولاً: إذا كان الطفل ذكراً
٤٧٩	ثانياً: إذا كان الطفل أنثى
٤٨٠	٧ - متى يسقط نفقة الطفل عن والده
٤٨٠	الحكم فيما لو كان الطفل مكتسباً
٤٨١	هل لولي الأم أن يجعلها تكتسب ؟
٤٨٢	حكم نفقة البنت إذا تزوجت
٤٨٢	٨ - انحسار الأب هل يسقط النفقة

الموضوع	الصفحة
المذهب الاول	٤٨٢
المذهب الثاني	٤٨٣
٩ - الحكم فيما لو امتنع الاب عن الاتفاق على الطفل وهو موسر	٤٨٤
١٠ - وجوب نفقة الطفل على غير أبيه	٤٨٦
أ - الحالة الاولى اذا كان والده غير موجود	٤٨٦
ب - الحالة الثانية : اذا كان والده موجود الا انه معسر	٤٨٦
أولاً : الحالة الاولى اذا كان والده غير موجود	٤٨٦
المذهب الاول	٤٨٦
الرأى الاول	٤٨٦
الرأى الثانى	٤٨٧
الرأى الثالث	٤٨٧
الرأى الرابع	٤٨٨
المذهب الثانى	٤٩٠
ثانيا : الحالة الثانية الحكم فيما لو كان للطفل اب معسر وله جد أو أم	
موسران	٤٩٠
المذهب الاول	٤٩٠
المذهب الثانى	٤٩٢
ثانيا : في دفع زكاة فطر الطفل	٤٩٣
المفحود زكاة أو صدقة الفطر	٤٩٤

المفحة	المو فــــــــــــــــوع
٤٩٧	الحكمة من مشروعية زكاة الفطر
٤٩٨	حكم دفع زكاة الفطر عن الطفل
٤٩٨	اعتراض
٤٩٩	الرد
٤٩٩	حكم زكاة الفطر عن الطفل اذا كان فقيرا أو كان له مال
٤٩٩	أ - حكم زكاة الفطر عن الطفل الفقير
٥٠٠	ب - حكم زكاة الفطر عن الطفل الذي له مال
٥٠٠	المذهب الاول
٥٠١	المذهب الثاني وأدلته
٥٠٢	مناقشة الادلة
٥٠٣	الترجيح
٥٠٣	وقت وجوب زكاة الفطر على الطفل
٥٠٤	سبب الخلاف
٥٠٤	المذهب الاول وأدلته
٥٠٧	المذهب الثاني وأدلته
٥٠٨	حكم زكاة الفطر عن الجنين
٥٠٨	المذهب الاول وأدلته
٥٠٩	المذهب الثاني وأدلته
٥١١	الترجيح

المقحة	الموضوع
٥١٢	المبحث الخامس في تأديبه وتعويده محاسن الاخلاق
٥٢٦	المبحث السادس الحكم فيما لو حمل تلف نتيجة للتأديب
٥٢٦	أولاً: اذا كان الضرب معتاداً
٥٢٦	المذهب الاول
٥٢٧	المذهب الثاني
٥٢٧	الترجيح
٥٢٧	ثانياً: اذا كان الضرب غير معتاد
٥٢٨	اذا كان المؤيّب مأذوناً
٥٢٩	اذا كان المعلم غير مأذون
٥٢٩	المبحث السابع في التسوية بينه وبين اخوته في العطية
٥٣٠	سبب الخلاف
٥٣٠	المذهب الاول وأدلته
٥٣٣	مناقشة الادلة
٥٣٤	السر
٥٣٥	المذهب الثاني وأدلته
٥٣٦	مناقشة الادلة
٥٣٧	الترجيح
٥٣٧	كيفية التسوية بين الاولاد في العطية
٥٣٧	المذهب الاول وأدلته
٥٣٩	المذهب الثاني وأدلته

المقحة	الموضوع
٥٤١	الفصل الثالث في الولاية عليه
٥٤١	المبحث الاول : في ولاية المال
٥٤١	أولا : تعيين الولي على المال
٥٤٥	ثانيا : الشروط التي يجب توافرها في الولي
٥٤٦	ثالثا : كيفية تصرف الولي في مال الطفل
٥٤٧	المبحث الثاني : في ولاية النكاح
٥٤٨	أولا : اذا كان الطفل ذكرا
٥٤٨	أ - في حكم تزويج الاولياء من غير الاب
٥٤٨	سبب الخلاف
٥٤٨	المذهب الاول وتفصيلاته وأدلته
٥٥١	المذهب الثاني
٥٥١	ب - هل للصغير اذا بلغ خيار فيما لو زوجه الاولياء من غير الاب
٥٥١	المذهب الاول ودليله
٥٥٢	المذهب الثاني ودليله
٥٥٢	ثانيا : اذا كان الطفل أنثى
٥٥٣	أ - اذا كانت بكرا
٥٥٣	- سبب الخلاف
٥٥٥	مذاهب الفقهاء في حكم تزويج غير الاب الصغير
٥٥٥	١ - حكم تزويج الجد
٥٥٥	٢ - حكم سائر الاولياء من غير الاب والجد

المفحة	الموضوع
٥٥٥	المذهب الاول
٥٥٦	المذهب الثاني وأدلتة
٥٥٨	ب - اذا كانت الصغيرة ثيبا
٥٥٩	المذهب الاول
٥٦٠	المذهب الثاني
٥٦٢	❖ الفصل الرابع : في ضمان ما يتلفه من نفس أو مال
٥٦٢	المبحث الاول في ضمان ما يتلفه من نفس
٥٦٤	أولا: حكم الدية على الطمئل
٥٦٤	: هل في جناية الطفل على النفس دية
٥٦٥	المذهب الاول
٥٦٥	المذهب الثاني
٥٦٥	الفريق الاول
٥٦٦	الفريق الثاني
٥٦٦	ثانيا : حكم الكفارة
٥٦٦	: حكم الكفارة اذا قتل الطفل نفسا
٥٦٧	المذهب الاول
٥٦٧	المذهب الثاني
٥٦٩	❖ المبحث الثاني في ضمان ما يتلفه من مال
٥٦٩	أولا: اذا كان الطفل غير مميز

المفحة	المو ضوع
٥٦٩	القول الاول
٥٧٠	القول الثاني
٥٧٠	ثانيا : اذا كان الطفل مميزا
٥٧٠	١ - حكم الضمان اذا لم يكن للطفل وجه تسليط على المال
٥٧١	٢ - حكم الضمان اذا كان للطفل وجه تسليط على المال
٥٧١	أولا : اذا تلف المال في يده
٥٧٢	ثانيا : اذا أ تلف الطفل المال باختيار أو وضعه رب المال في يده
٥٧٢	أولا : القائلون بعدم الضمان
٥٧٤	ثانيا : القائلون بعدم الضمان
	* الفصل الخامس في عياداته
٥٧٦	المبحث الاول في حكم بولسه
٥٧٧	حكم بول الطفل
٥٧٧	المذهب الاول
٥٧٧	المذهب الثاني
٥٧٨	المذهب الثالث
٥٧٨	سبب الخلاف
٥٨٠	المذهب الاول وأدلته
٥٨٢	مناقشة الادلة
٥٨٤	المذهب الثاني وأدلته

الموضوع	الصفحة
مناقشة الادلة	٥٨٧
الرد	٥٨٩
المذهب الثالث	٥٩٠
اعتراض	٥٩٠
الترجيح	٥٩١
حكم قىء الطفل ولعابه	٥٩٢
المذهب الاول	٥٩٢
المذهب الثانى	٥٩٢
المبحث الثانى فى حكم صلاة الطفل	٥٩٥
أولاً: تعريف الصلاة	٥٩٥
الصلاة لغة	٥٩٥
الصلاة شرعاً	٥٩٦
ثانياً: الاصل فى مشروعية الصلاة	٥٩٦
ثالثاً: الحكمة من مشروعية الصلاة	٥٩٧
المطلب الاول : حكم صلاة الطفل	٦٠١
حكم أمر الولى الطفل فى الصلاة وتأديبه عليها	٦٠٢
المذهب الاول وأدلته	٦٠٢
المذهب الثانى	٦٠٤
الترجيح	٦٠٤

الموضوع	الصفحة
متى يؤمر الطفل بالصلاة ومتى يضرب على تركها	٦٠٥
المذهب الاول	٦٠٥
المذهب الثانى	٦٠٥
كيفية ضرب الطفل لاجل تركه الصلاة	٦٠٧
أولاً: الحنفية	٦٠٧
ثانياً: المالكية	٦٠٧
ثالثاً: الشافعية والحنابلة	٦٠٨
لمن يكون ثواب صلاة الطفل	٦١٠
سبب اختلافهم فى ذلك -	٦١٠
المذهب الاول	٦١١
المذهب الثانى وأدلته	٦١١
المذهب الثالث	٦١٢
المطلب الثانى : حكم امامة الطفل فى الصلاة	٦١٣
أولاً: لو كانت الصلاة فرضاً	٦١٣
سبب اختلاف الفقهاء	٦١٣
المذهب الاول وأدلته	٦١٤
المذهب الثانى وأدلته	٦١٦
ثانياً : حكم امامة الصبي لو كانت الصلاة نفلاً	٦١٨
المذهب الاول وأدلته	٦١٨

الصفحة	الموضوع
٦١٩	المذهب الثاني وأدلته
٦٢١	المطلب الثالث حكم آذان الطفل
٦٢١	المذهب الاول وأدلته
٦٢٣	المذهب الثاني وأدلته
٦٢٥	المطلب الرابع : حكم انعقاد الجماعة بالطفل
٦٢٦	المذهب الاول وأدلته
٦٢٧	المذهب الثاني ودليله
٦٢٨	المطلب الخامس حكم لباس الطفل
٦٢٨	أولاً : ستر العورة
٦٢٩	حد عورة الطفل
٦٣٠	أولاً : حد عورة الطفل غير المميز
٦٣٠	أ - مذهب الحنفية
٦٣٠	ب - مذهب المالكية
٦٣١	ج - مذهب الشافعية
٦٣٢	د - مذهب الحنابلة
٦٣٢	أولاً : بالنسبة للمصبي
٦٣٢	ثانياً : بالنسبة للمبينة
٦٣٢	ثانياً : حد عورة الطفل المميز
٦٣٢	أ - الحنفية

الموضوع	الصفحة
ب - المالكية	٦٣٣
ج - الشافعية	٦٣٤
د - الحنابلة	٦٣٥
ثانيا : حكم لباس الصبي الذهب والحريز	٦٣٧
سبب الاختلاف	٦٣٨
المذهب الاول وأدلته	٦٣٩
المذهب الثاني	٦٤٠
المذهب الثالث	٦٤٠
الترجيح	٦٤١
المطلب السادس احكام الموت الخاصة بالطفل	٦٤٤
حكم غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه	٦٤٤
أولا : حكم تغسيل الطفل	٦٤٥
ثانيا : حكم الكفن	٦٤٥
أ - في مال من يكون كفن الطفل ؟	٦٤٥
ب - ما يجرى في كفن الطفل	٦٤٦
حكم الحلة عليه	٦٤٧
قال الحنفية	٦٤٧
قال المالكية	٦٤٧
قال الشافعية	٦٤٨
اما الحنابلة	٦٤٩

الصفحة	الموضوع
٦٥٠	المطلب السابع : حكم السقط
٦٥٠	أولاً: اذا استهل السقط
٦٥١	ثانياً الحكم فيما اذا لم يستهل السقط
٦٥١	أولاً: الحنفية
٦٥٢	ثانياً: المالكية
٦٥٣	ثالثاً: الشافعية
٦٥٣	١ - ان لم يفتن ذلك باختلاج
٦٥٤	٢ - ان افتن ذلك باختلاج وحركه
٦٥٥	رابعاً: الحنابلة وأدلتهم
٦٥٦	خامساً: الظاهرية
٦٥٨	المطلب الثامن : حكم الجنين الذي في بطن أمه لو مات
٦٥٩	المطلب التاسع : حكم غسل الطفل للميت
٦٦٠	المطلب العاشر : حكم صلاة الطفل على الميت
٦٦٠	المذهب الاول
٦٦١	المذهب الثاني
٦٦٢	المبحث الثالث : في وجوب الزكاة في ماله
٦٦٢	تعريف الزكاة لغة
٦٦٢	تعريف الزكاة شرعاً
٦٦٢	حكم الزكاة
٦٦٣	أولاً: من الكتاب

الصفحة	الموضوع
٦٦٣	تانيا : من السنة
٦٦٤	ثالثا : الإجماع
٦٦٤	حكم مشروعية الزكاة
٦٦٥	حكم الزكاة في مال الطفل
٦٦٥	سبب اختلافهم
٦٦٦	المذهب الاول وأدلته
٦٧٠	مناقشة الادلة
٦٧١	الرد
٦٧٢	المذهب الثاني وأدلته
٦٧٦	مناقشة الادلة
٦٧٩	الترجيح
٦٨٠	كيفية أداء الزكاة في مال الطفل
٦٨١	حكم الزكاة في مال الجنين
٦٨١	المذهب الاول
٦٨١	المذهب الثاني
٦٨٣	المبحث الرابع : حكم صومه
٦٨٣	أولا : تعريف الصوم
٦٨٣	الصوم لسنة
٦٨٣	تعريف الصوم شرعا والاصل في مشروعيته

الصفحة	الموضوع
٦٨٤	حكم صوم الطفل
٦٨٥	المذهب الاول وأدلتنه
٦٨٧	المذهب الثانى وأدلتنه
٦٨٨	المذهب الثالث
٦٨٩	الترجيح
٦٩١	حكم اعتكاف الطفل
٦٩١	أولا: تعريف الاعتكاف
٦٩١	الاعتكاف لغة
٦٩١	الاعتكاف شرعا
٦٩١	حكم الاعتكاف
٦٩٢	أولا: الحنفية
٦٩٢	ثانيا : المالكية
٦٩٢	ثالثا : الشافعية
٦٩٣	رابعا : الحنابلة
٦٩٣	الاصل فى الاعتكاف
٦٩٤	حكم اعتكاف الطفل
٦٩٥	المبحث الرابع فى حكم حجه وعمرته
٦٩٥	أولا: تعريف الحج لغة

المفحة	الموضوع
٦٩٥	تعريف الحج شرعا
٦٩٦	ثانبا : تعريف العمرة
٦٩٦	العمرة لسنة
٦٩٦	العمرة شرعا
٦٩٦	الاصل في العمرة
٦٩٦	حكم حج الطفل وعمرته
٦٩٧	الحكم فيما لو حج الطفل
٦٩٩	كيفية حج الطفل
٧٠٢	حكم احضار الطفل المشاعر
٧٠٢	المذهب الاول
٧٠٢	المذهب الثاني
٧٠٢	حكم اعمال الحج وأقواله التي يعجز الطفل عن أدائها •
٧٠٣	من اعمال الحج التي يقوم بها الولي عن الطفل
٧٠٣	الرمسى
٧٠٥	التلبية
٧٠٥	المذهب الاول
٧٠٦	المذهب الثاني
٧٠٦	الطواف والسعى
٧٠٧	الرأى الاول
٧٠٧	الرأى الثاني

المفحة	الموضوع
٧٠٧	هل يشترط لمن طاف بالطفل هل يكون قد طاف عن نفسه .
٧٠٧	المذهب الاول
٧٠٨	المذهب الثاني
٧٠٨	حكم انطباق شروط الطواف على الطفل
٧٠٨	الطهارة
٧٠٩	المذهب الاول
٧٠٩	المذهب الثاني
٧١٠	حكم ركعتي الطواف
٧١٠	المذهب الاول
٧١١	المذهب الثاني
٧١١	حكم سعة الطفل في الحج
٧١١	المذهب الاول
٧١٣	المذهب الثاني
٧١٣	حكم ما لو ارتكب الطفل محظورا من محظورات الاحرام
٧١٣	المذهب الاول
٧١٤	المذهب الثاني
٧١٥	الرأى الاول
٧١٥	الرأى الثاني
٧١٦	الرأى الثالث

الصفحة	الموضوع
٧١٧	الحكم فيما لو جعل الولي الطفل يرتكب محظورا من محظورات الاحرام
٧١٧	المذهب الاول
٧١٨	المذهب الثاني
٧١٨	لو جعل الولي الطفل يرتكب محظورا من محظورات الاحرام لغير ضرورة
٧١٨	المذهب الاول
٧١٩	المذهب الثاني
٧١٩	مقدار الفدية على الطفل
٧٢٠	كيفية احرام الطفل المميز
٧٢١	حكم انعقاد حج الطفل المميز بدون اذن وليه
٧٢١	المذهب الاول
٧٢١	المذهب الثاني
٧٢١	حكم تحليل الولي للطفل اذا احرم بالحج
٧٢٢	أولا اذا كان باذنه
٧٢٢	ثانيا : اذا كان بدون اذنه
٧٢٣	حكم احرام الولي عن الطفل المميز
٧٢٣	المذهب الاول
٧٢٣	المذهب الثاني
	الفصل السادس في نسبه
	المبحث الاول : في اقل مدة الحمل وأكثره وأثر ذلك

الموضوع	الصفحة
في ثبوت نسبه من أبيه	
أولاً: في اقل مدة الحمل	٧٢٥
ثانياً : أكثر الحمل	٧٢٩
المذهب الاول وأدلته	٧٢٩
مناقشة أدلة هذا المذهب	٧٣٠
المذهب الثاني وأدلته	٧٣٠
مناقشة أدلة هذا المذهب	٧٣٢
المذهب الثالث	٧٣٣
الترجيح	٧٣٤
المبحث الثاني : في اللقيط وبمن يلتحق	٧٣٦
أولاً: تعريف اللقيط	٧٣٦
اللقيط لغة	٧٣٦
اللقيط شرعاً	٧٣٦
ثانياً : حكم التقاطه	٧٣٧
المذهب الاول	٧٣٩
المذهب الثاني	٧٣٩
رابعاً : الحكمة من مشروعية التقاط اللقيط	٧٣٩
خامساً : حكم المال الذي يوجد مع اللقيط	٧٤٠
سادساً : حكم الاتهاد على التقاطه	٧٤١

المفحة	الموضوع
٧٤١	المذهب الاول
٧٤٢	المذهب الثانى
٧٤٣	الترجيح
٧٤٣	سلايما : حكم النفقة على اللقيط
٧٤٤	ثامنا : هل يلزم الملتقط الاتفاق على اللقيط
٧٤٤	المذهب الاول
٧٤٧	المذهب الثانى
٧٤٨	عاشرا : حكم اسلامه
٧٥٠	حادى عشر : ممن يلتحق اللقيط ، أى حكم استلحاقه
٧٥١	أ - اذا كان المستلحق مسلما
٧٥١	المذهب الاول
٧٥٢	المذهب الثانى
٧٥٢	ب - الحكم فيما لو استلحقه الذمى
٧٥٤	ج - حكم استلحاق المرأة الطفل
٧٥٤	اذا استلحق الطفل اثنان فأكثر
٧٥٤	المذهب الاول وأدلته
٧٥٦	المذهب الثانى وأدلته
٧٥٨	المبحث الثالث في حكم العمل بالقيافة في اثبات النسب
٧٥٨	أولا: تعريف القافة

الفهرس

الموضوع	الصفحة
القافة لغة	٧٥٨
تعريف القافة شرعا	٧٥٨
حكم العمل بالقيافة في اثبات النسب	٧٥٨
المذهب الاول وأدلته	٧٥٨
مناقشة الأدلة	٧٦٠
المذهب الثاني وأدلته	٧٦٧
مناقشة الأدلة	٧٦٧
الرد	٧٦٧
الترجيح	٧٦٨
الحكم فيما اذا لم يوجد قافة	٧٦٨
أولا: العمل بالقرعة	٧٦٩
المذهب الاول	٧٦٩
المذهب الثاني	٧٧٠
ثانيا : متى يترك الخيار للولد لكي يلتحق بأحد المدعين ؟	٧٧١
وكيفية ذلك	٧٧١
متى يلحق الولد بالمدعين اذا كانوا اثنين فأكثر ؟	٧٧٢
المذهب الاول	٧٧٢
المذهب الثاني	٧٧٣
متى يضع نسب الولد	٧٧٤

الفهرس

الموضوع	المصفحة
المبحث الرابع : في نفيه باللعان وآثار ذلك	٧٧٥
تعريف اللعان	٧٧٥
اللعان لغة	٧٧٥
تعريف اللعان شرعا	٧٧٥
أ - تعريف الحنفية	٧٧٥
ب - تعريف المالكية	٧٧٥
ج - تعريف الشافعية	٧٧٦
د - تعريف الحنابلة	٧٧٦
ثانيا : مشروعية اللعان	٧٧٦
كمفية نفي الولد في لفظ اللعان	٧٧٩
أ - بالنسبة لما يقوله الرجل	٧٧٩
ب - بالنسبة لما تقوله المرأة	٧٨١
المذهب الأول	٧٨١
المذهب الثاني	٧٨٢
حكم نفي الحمل باللعان	٧٨٢
المذهب الأول وأدلته	٧٨٢
مناقشة أدلة هذا المذهب	٧٨٣
الرد	٧٨٤
المذهب الثاني وأدلته	٧٨٥
مناقشة الأدلة	٧٨٧
الرد	٧٨٧

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧٨٨	المذهب الثالث
٧٨٩	متى ينفي الولد ؟
٧٩٠	المذهب الاول وأدلته
٧٩١	مناقشة ادلة اصحاب هذا المذهب
٧٩٢	المذهب الثاني
٧٩٢	الحكم فيما اذا لا عن رجل زوجته وجاءت بولد لاقل الحمل أو كثره
٧٩٣	المقصود بطفل الانبوب
٧٩٤	التلقيح الاصطناعي
٧٩٤	أ - التلقيح الخارجى
٧٩٥	ب - التلقيح الداخلى
٧٩٥	الحكم الشرعى
٧٩٥	القرار الخامس حول التلقيح الاصطناعى واطفال الانابيب
٨٠٦	الخاتمة
	المصادر والمراجع
	الفهرس *